

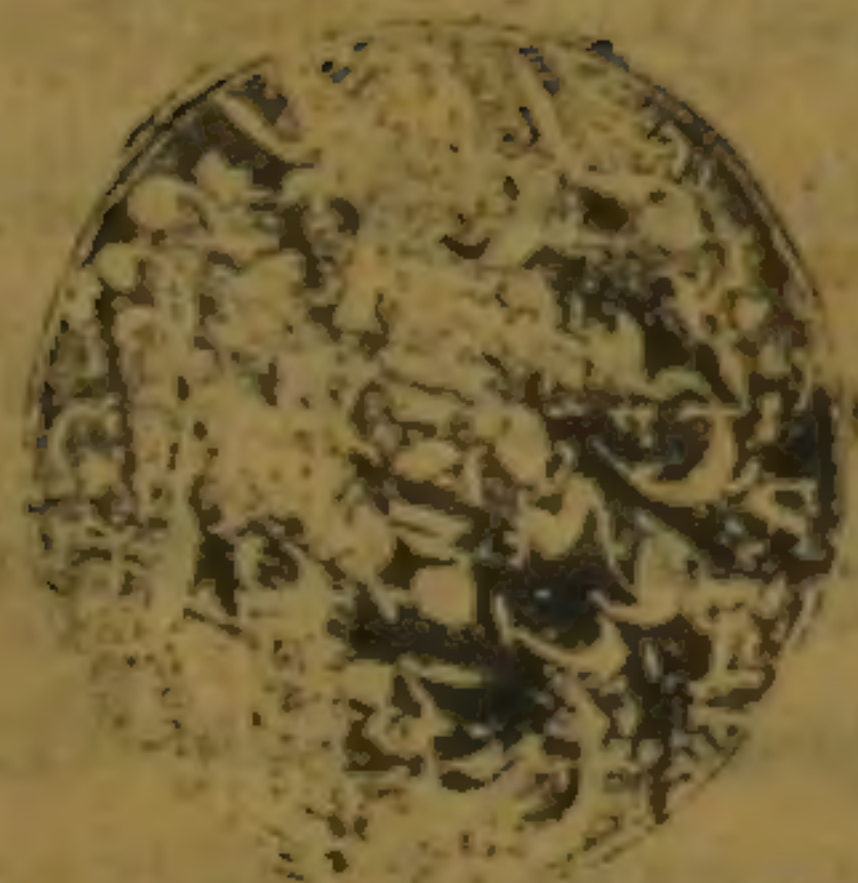




卷之三

فصل اول در بیان
اصول و مقدمات

كفوى على الارى من الحكمة



٤٦٥



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبيه وعلى اله وصحبه وبعد فيقول اضعف العبيد
السيد محمد الكفوي ابن الحاج حميد عفي عنها الحميد المجيد هذه كلمات خزانها
اثناء المذكرة على الحاشية الارزية في الحكمة ومن الله الاستعانة والعصمة
وهو الناظرين قيل زاده لان المناظرة لا تكون الا في الخبر والتعريف
ليس بخبر فعلى هذا قوله في التعريف طرف للناظرين لان الناظرين
وان جوزه البعض **وهو** لان المراد بالعلم اي المراد بلفظ العلم الواقع في التعريف
المذكور بقريته المقام **وهو** اما القواعد الا انفصال حقيقي فيفيد الحصر
فاسند عليه بقوله فانه يستعمل يعني ان لفظ العلم يستعمل على ما اشتهر
بين ارباب التعاريف للعلوم المدونة في احد هذه المعاني الثلاثة فقط **وهو**
والشبهة دليل التبادر وحل الفاظ التعاريف على المعاني المتبادرة منها
واجب وعلى هذا التقرير لا يرد ما قيل ان ههنا معنى رابعا وهو الادراك
المطلوب الشامل للتصور والتصديق فلا حاجة الى الجواب عنه
بان المقام اب عن حمله عليه اذ يلزم ح دخول التصورات في التعريف
المذكور وهو ينافي ما نقل عن الشرف في هذا المقام فانه ان هذا التعريف
لا يشمل العلوم التصورية **وهو** او ادراكها قد يقال هذا المعنى الثاني
متعين لما اشار اليه الشرف فيما نقل عنه حيث قال لا يشمل العلوم التصورية
فانه يشير الى انه يشمل العلوم التصديقية ولا يخفى انه على تقدير ارادة
المعنى الاول والثالث لا يشمل التصديقات ايضا وانت خبير بان المنقول
المذكور مبني على حل العلم على هذا المعنى الثاني وذلك لا ينافي في جواز حمله على غير
على الكلام ههنا في نفس التعريف مع قطع النظر عن المنقول المذكور **وهو**

الناظرين بل طرفه مقدر وهو فيما
تضمنه هذا التعريف من الادعاء في قول لا يجوز
كونه طرفا للناظرين والادعاء طرف المناظرين
محدودا ولا يجوز لانه يستلزم الاضمار
فيلزم ان يكون طرفا للناظرين وهو غير جائز
ان يفكر طرفه مضرا حتى يلزم الاضمار
الذكر على انه لا يجب ان يفكر مقدر
على المرجح
بجاء رجب زاده
بجاء رجب زاده

المورد والمجب
عبد الرحمن
سبحه

وعلى الاول

وعلى الاول اه الغرض من هذا البيان هو الاشارة الى ما هو المقدر في نظم الكلام
ودفع سوال مقدر بان يقال لا يمكن حل العلم على شئ من المعاني اذ لا ارتباط
لقولهم باحوال اولا وانما فصل بين المعاني في البيان اشارة الى ان التعلق بالاحوال المذكورة
ليس على نسق واحد فانه على الاول بلا واسطة وعلى الثاني بواسطة واحدة وعلى
الثالث بواسطة اثنين فانهم ذلك **وهو** متعلق بالاحوال المذكورة قبل هذا من قبيل
تعلق الكل بجزئه بناء على ان المراد بالقواعد هو المسائل المركبة من الموضوع والمحول
وبلا حوال المذكورة المحول فقط ورد بان المراد بالاحوال المذكورة هو احوال
الاعيان فتكون عبارة عن المسائل المخصوصة فالتعلق من قبيل تعلق الكل بالخاص
او من قبيل تعلق الكل بالكل بان الظان يكون الاحوال المذكورة عبارة
عن المحولات وجعلها عبارة عن المسائل باعتبار ثبوتها للموضوع تعسف على ان
قد صرح بكون المراد بالاحوال المحولات ورد الكل بان ضمير متعلقه للقواعد وهي
جميع والجمع يدل على الافراد وايضا موصوف والموصوف يراد به الذات فيراد
بالقواعد الافراد لا المفهوم فتعلقها تعلق اليقين باليقين لان تلك القواعد تبين
ثبوت تلك الاحوال للموضوعات وانت خبير بان هذا مخالف لما تقرير فيما بينهم
من ان التعريف لا يكون الا بالجنس وبالجنس اقول المركب الاضافي اذا كان
المضاف فيه مصدرا وكان متعلقا للعلم والادراك يحتمل ثلثة معان احدها
ان يكون متعلق العلم هو المضاف وحده وثانيها ان يكون متعلق العلم هو
المضاف مع الاضافة اعني النسبة التقييدية المتعلقة للتصور فقط
وثالثها ان يكون متعلق العلم هو المضاف مع المضافات الاضافة والمضاف اليه
اعني النسبة السامة الخيرية المتعلقة للتصديق فالادراك على الاول ادراك
المفرد وعلى الثاني ادراك المركب الاضافي وعلى الثالث ادراك المركب
السام الخيري واما اذا لم يكن المضاف مصدرا لم يكن متعلقا للعلم والادراك
فلا احتمال له للمعنى الثالث بل يخص باحد المعنيين الاولين كما ذكره السيد

وحاصل الرغبت
التعريف محذوف
ان علم متعلق بـ

مورد حسن مذهب
نشا
لان تلك القواعد المدركة بالعلم منزلة الجبر
الثاني ههنا عبارة عن الموضوع والمحول فتمام
وميزة لها هكذا قال الادراك المذكور فتمام
لان الاحوال المذكورة
بما تلك القواعد هكذا
قال المراد مذهب

في حاشية شرح

وذلك المسمى منطقا للعلم والادراك
يلخص في صفه للعلم يعني القواعد
فانها

الشخصية
ليس بمقتضى
مادة ١٠٠

ان كان ضمير ادراكا للقواعد
وقد بر مضاف فقط ان كان للاحوال
وكما جاء بعيد ان علم مقام التعريف
صحيح

یوسف خانی و فن خدیں

وإذا رأيت شيئا جاريا وقصد الأخبار
عن مؤلفها فقال رأيت شيئا لأنه لا يجوز
أن يكون مؤلفا إلا ما كان له من الأخبار
لا سيما ما كان له من الأخبار
فخصه بالمراد كما هو صريح الجارية

لا بد من وجوب الحجة في تعيين المواد وهذا ما حصل به
عنه الواردة في الاستناد على المواد في تعيينها
موافقا للعلم افضل من غيره في تعيينها
الخاصة والاولى بان لا ينافي في تعيينها
في اول الحجة فقدر دارم اليه

الى غرضه وان كان قابلا لان يحمله المخاطب على كل من تلك المعاني فظهر ان ما قبل
اذا لم يكن بعض المعاني قابلا للارادة كفي ذلك في القرينة على ان المراد هو البعض
الاخر فلا يحتاج الى قرينة اخرى بخلاف ما اذا صححت ارادة كل منهما فانه يحتاج
الى قرينة لتعيين المراد فالامر على العكس غلط ناش عن عدم فهم المقام وكذا
ما اجاب به عنه من ان المراد انه اذا لم يكن كل من المعاني قابلا لان يراد على اقل
البدل كما لا يخفى على اولى الافهام **وهو** جاز الاستعمال قبل لبس في كتب
العربية عنه هذا عين بل مما استنبطه المحشي بقوله فكن اقول قد ذكره الفاضل
العصا في شرحه للتأنيص عند تعريف المعاني والبيان الا انه اعترض عليه
في المقام الثاني بانه واجاب عنه في المقام الاول فقال لا يوجب ذلك
فانه اذا علم ~~بأن~~ المخاطب ان كل اسم للعلم المدونه يطلق على المعاني
الثلاثة وكذا لفظ العلم والاسم المتكلم اللفظ ليجمل على اى معنى شاء ~~احمله~~
المخاطب على اى معنى يريد **وهو** وعلى كل تقدير من التقادير لا يخفى
ان هذا الكلام ظ في ان كلامه المحذورات ناش من اخذ العلم باحد المعاني
الثلاثة وليس كذلك بل الناشى منها انها هو المحذور الاول والجواب
بان المراد ان مجموع المحذورات من حيث المجموع ناش من وبان للعلم
مدخلا في ورود كل منها باعتبار كونه متعلقا لاحوال الاعيان تكلف بارد
وكذا الجواب بان المراد بعضها ناش من اخذ العلم وبعضها من الاعيان
وبعضها من الاحوال الا انه لما كان منشأية الاعيان والاحوال ظاهرا
جليا دون العلم اذ قد يطلق على مطلق الادراك لم يتفرض لها وبان قوله
وعلى كل تقدير اه ليس لبيان المنشأ بل لدفع توهم ان المحذورات
انما هو على تقدير معنى دون اخر فهو فيل بيان ارتفاع المانع وبان

اللزوم بالمعنى اللغوي فالمعنى ان المحذورات المذكورة بمنع انفكاكه عن
كل تقدير من التقادير فمما ملحق التامل **قوله** الاول خروج معرفة
فهي محذورات وهي سبعة علم ما ذكره ورد النقض بالعلم الموسى فان الزمان الموضوع له ليس بموجود في
وانما كثره للاشياء المحذورات فلا يتغير وليس الا كذلك ان الايراد بخروج التصورات الخارج
لان التصورات ليست جزء من الحكماء هذه التصديرات حتى يرد النقض بانها هي فاما في بعض

26

57

2

22

35

4

اسرار

وای

6

18

3

1797

لکھنؤ

١٠٠

...

قوله معرفة التصورات او المتصورات بالتصور الخارج لانهم يذكرون المأخوذ ويردون المشتق
 مسامحة فان التصور ليس الا بالتصور الخارج ويرد عليه الجواب الا انه وجوب آتيا
 عنه في الهاشي كما سبق في معنى والحاش جواب آخر قلنا في هذا المورد وفي بعض
 اصحاب الجواب قد قرر القضي بان كل تقدير وطول الكلام بالا لما ذكره من
 وهو بعيد عن العلم ثم اورد نقضا اخر وهو ان لا يصدق التعريف على كل صفة
 من مصادرك الحكم مع انه يجب صدق تعريف العلوم على التصورات الاولى فخرج التصورات ثم ان هذا المحذور
 اجزاؤها ومجموعها لان الاجزاء تنزه الجوانب بالنسبة
 الى المعنويات الكلية انتهى فتنظر ان الفع عبارة عن الكل ادراك القواعد بالعلم ولذا خص بخروج التصورات ان على تقدير ارادة
 ولا يصدق على الاجزاء لان غاية العلم لا يرتب الاعلى وان
 تنقسم العناصر الكلية الى اجزاء وقدره وبه سجد المتضمن
 في حاشية الجواب وبمعنى ذلك من الحاشية انصاف وحوط
 على كل احد فاعلم

ان ما ذكره من العلم بالعلم في البعض ثم في غير
 وانما قال الاولى لانها على ابيانية
 او جعلها في قبيل حصول
 صورة الشيء وجعل
 التصورات بمعنى النصوص
 كما فعل البعض
 وهو صريح من اصحاب
 واحد صاحب الحاوية
 القواعد المتضمنة
 في الاشارة
 الى حاشية

بسم محمد زور بل المحذور وهذا التعريف للقائلين بان

محمد حسن

حيث قال هذا التعريف لا يشمل
 العلوم التصورية الحقة وهي
 داخلة في الحكمة عند بعضهم فقالوا
 هي العلم بالاعتيان واحوالها لكنها
 اتبعنا آثار الأكثرين ^{في} ~~في~~
 كما اشار اليه المحقق بقوله لا يظن
 الناظرين في التعريف كان معناه
 في نفس التعريف مع قطع النظر
 عما عداه ^{مصحف}

التصورات ليست من الحكمة كما اشار اليه الشريف بما نقل عنه فكانه لم يطلع عليه
 واجيب بان مراد السائل ايراد النقض بالنظر الى نفس التعريف
 مع قطع النظر عما عداه فلا يقدح فيه ذلك المنقول وبان السائل لم يعتد بوضع
 بذلك المنقول وانت جدير بان كلامنا ليس بشي اما الاول فلان حاصل
 كلام القائل ونوع النقض بخروج التصورات تخصيص التعريف بالقائلين
 بخروجها عن المعروف او تايد ذلك بما نقل عنه الشر ولا يخفى ان هذا لا يندفع

بما ذكره الجيبه ايراد النقض الى نفس التعريف وقطع النظر عما عدا هذا
واما ما قيل في رد هذا الجواب من ان حاصله ايراد نقض على التعريف
الماخوذ بتقدير مجرد ما ذكر فيه ولو على تقدير اخر وذلك ما لا يجوز والا
لجاز النقض على تقدير القواعد باعتبار الادراك والملكية وكذا على تقدير كل
منها باعتبار القواعد ولا يخفى ههنا فقيها ان حاصل الجواب ليس ما ذكره
بل حاصله ايراد النقض مع قطع النظر عن الخواارج والتفادير ليست

من الجوارح وأما الثاني فلأنه إن أريد عدم الاعتداد لعدم القطع بصحة
نقل ذلك المنقول من الشر فهو غير مفيد إذ يكفي للقائل في دفع النقض مجرد
جواز تخصيص التعريف بالتأليلين بخروج التصورات عن الحكمة سواء قال
به الشر أو لا كما لا يخفى وإن أريد عدم الاعتداد بفساد نفس ذلك المنقول
فلا بد من بيان فسادها فتأمل **قوله** والثاني خروج باب الأمور العامة
بذا النقض وإن كان مذكوراً في الشرح أو رده ههنا مجرد أن ينسلك
منسلك أخوانه ويجتمع معها ومثله ليس بعزير إلا أنه لو قال بعد كما سيجي

فانشرح

نیماری

في الشرح كان احسن وقبل انما اورد به ليحجب بجواب شاف ورد
بان جوابه ليس مغايرا لجواب الشر فانتظر **قوله** اذهني ليست
من الاعيان سيجي في المحكي ان هذا مبني على ان المراد بها المبادي
واما المشتقات فلان عدم وجودها في الخارج بل هي موجودات
في ضمن الافراد ولا معنى للبحث عن احوال الاعيان الموجودة المتجوزة
الا جعل موضوع المسئلة عنوانا لا على الموجود الخارجي ويحكم على ذلك
العنوان فلا وجه لما قيل به هنا ان الامور العامة سواء كانت مشتقات
او مبادي مفهومات كلية لا ما تصدق هي عليه من الجزئيات ولا وجود
للكلي الطبيعي في الخارج عند المحققين **قوله** مع انها باب منها سيجي منه
ايضا ان البحث عن الامور العامة ليست بالاصالة بل بالنسبة **قوله**
وهي ليست اعيانا قبل هذا م بل خلافا ثابت عند الحكماء نقل شارح الموافقة
عن ابن سينا ان العدد له وجود في الاشياء ولما ثبت وجود العدد ثبت
وجود الوحدة قيل ولونتم لنا عنه لانه العدد من الموجودات الخارجية فلا شك
في ان له وجودا في نفس الامر الذي هو اعم منه الخارج فنقول لا يبعد كل البعد
ان يقال هو المراد بالوجود الماخوذ في تعريف الحكمة كما سيحققه الشر **قوله**
فلا يلزم العدد من الاعيان قيل يجوز ان يقال حكم الكل ليس حكم الجزء فلا يلزم
من عدم عينية الاحاد عدم عينية الاعداد ورد بان ما لم يوجد كل واحد
من اجزاء الشيء لم يوجد ذلك الشيء **قوله** سيجي فيها عن الوجود الذهني
يعني انه يلزم خروج المسائل التي جعل محمولاتها الوجود الذهني الذي ليس
من احوال الاعيان كما هو المتبادر منه قوله فلا يلزمه مخصوصة باحوال الاعيان
ويحتمل ان يكون المراد خروج المسائل التي موضوعاتها الوجود الذهني
كما في نظائره السابقة وقد يقال يحكم ان يقال ان الوجود الذهني علم
وهو موجود في الخارج على ما قال بعض الازكيا في حواشي شرح حكمة العين

عنائی
مہ

عشاقی

خوشنای

ناری و عنانی

وهذا القدر كاف في مقام المنع والتوجيه **وهو** يبحث فيها عن المدعى
 هذا ايضا محتمل للوجهين المذكورين فالله **وهو** اما جميعها على ان يكون الاضافة
 للاستفراق كما هو الظاهر المراد اما جميع الاحوال لجميع الاعيان او جميعها لبعض
 الاعيان او جميعها مطلقا وعلى كل تقدير لا يكون التردد حاصرا للخلق عن
 غير المراد قيل المراد هو الاول والثاني مندرج في الشئ الثاني من التردد
 اذ جميع الاحوال لبعض الاعيان بعض من الاحوال في الجملة واما الاحتمال
 الثالث فيعلم حاله من معرفة حال الشقين الاولين **وهو** فيلزم ان لا يكون
 شخص حكما لتعذر العلم بجميع الاحوال وفيه انه ان اريد السلب الكلي
 فاللزم من لجواز ارتفاع التعذر عن بعض الاشخاص كمنهنا عليه السلام
 والقول بان علمه بالوحى والالهام وعلم الحكيم لا بد ان يكون بالاستدلال
 على تقدير تمامه غير مفيد لكونه كلاما على السند الاخص ولو سلم اللزوم
 فبطلان اللازم مما ذكره الفاضل العصام في شرح التلخيص من
 ان عدم حصول العلم المذكور لاحد ليس بمنتهى ولا مستبعد وسية
 البعض حكما كناية عن علو شأنه في العلم بحيث كانه حصل له الكل وان اريد
 رفع الاجاب الكلي فبطلان اللازم من الله **الان** يقال المراد هو الثاني
 والمعنى يلزم ان لا يكون شخص حكما حكما **وهو** وان لا يكون المدون حكمة
 قبل اللازم الاول بالنظر الى ارادة الادراك او الملكة من العلم والثاني
 بالنظر الى ارادة القواعد وانت خبير بان كلامه اللازمين بالنظر الى كل
 من الارادات الثلاث كما هو مقتضى قوله وعلى كل تقدير من التقادير المذكورة
 يلزم محذورات اما الاول فلان معنى الحكيم على تقدير ارادة الادراك
 او الملكة من قام به الحكمة وعلى تقدير ارادة القواعد من كان عالما بالحكمة كما
 قيل واما الثاني فلان المعنى وان لا يكون المدون ولا ادراكه ولا ملكة ادراكه
 حكمة وترك ذكر العطفين اعتمادا على لانها من ذكر المعطوف

سواء كان جميع الاعيان
 او بعضها منها
 انما هو
 الحكيم

القائل جادرجي
 زان

خوش

نحو

نحو

وقيل المعنى وان لا يكون المدون حكمة ولا متعلق حكمة قيل يحصل هذا السابع
 استلزام صحة التعريف باطل باي ارادة من الاحوال واي تقدير من العلم
 فهو كالنقض الاجمالي على الدليل فاقيل انه اراد بعدم الجامعة والمعينة والمعانية بخلاف
 الستة الاول فانها انظار بعدم الجامعة فقط ليس بشئ انتهى
وهو وان اريد في الجملة بان يكون الاضافة للجنس ثم ان هذا عدل قوله
 اما جميعها فالمناسب ان يقال واما في الجملة او في الجملة كما قيل وقيل ان قلت
 هذا غير محتمل اذ الجمع المضاف للاستفراق عند الاصوليين قلت
 هو حكم اكثرى لا كلي وعلى تقدير كونه كليا لا يضر اذ ذكر الشقوق البعيدة
 بل الغير المحتملة في محل الاستظهار والتقوية غير فيج على ما يفهم من كلمات
 السيد الشريف في تعليقاته على الاصول **وهو** وان اريد جميع الاحوال
 المدونة على ان يكون الاضافة للعهد بقية ان العلوم المثبتة في الكتب
 مدونة والحكمة منها او الاستفراق العربي كما قيل واعتراض بثلاثة اوجه الاول
 ان ارادة التدوين من غير لفظ دال عليه يا بابه مقام التعريف والثاني
 انه يستتبع بحكمة افلاطون حيث لا تدوين في زمانه والثالث ان مادة
 النقض لا بد وان تكون محققة فلا وجه لقوله اذ اجاب حكيم اه وقد عرفت
 الجواب عنه الاول بحمل الاضافة على العهد او على الاستفراق العربي واما
 الجواب عنه بان التردد البعيد قد يور كثيرا للتوسيع فتجيب
 كما قيل وقد يجاب عنه الثاني بان هذا التعريف للحكمة المدونة وحكمة الله
 افلاطون ليس من الافراد فخر وجهها غير مضر بل هو مطوع والثالث
 بان كلمة اذا التحقق فيدل على تحقق وقوع مادة النقض اذ لا يخفى على المتبحر
 ان القواعد المستخرجة بانكار المتأخرين كثيرة جدا فلا حاجة الى ما قيل
 في الجواب عنها بان اراد الشقوق البعيدة في التردد للتوسيع شاع
 وبان تحقق **وهو** بان حديث تحقق مادة النقض ليس كليا **وهو**

من التقادير

الحكمة
 قدير

نحو

بوصف عراقي

نحو
 وقوله العلوم تنزاه بتلاحق الأفكار
 صريح في ذلك

اذا جاء حكيم اخر بعد مما قال ابن اوقبله او مطلقا والجواب الذي بقوله
 فان قلت انما يوافق على الاول فتدبر **وهو** فان قلت اه جواب عن المحذور
 السابع باختار الشئ الثالث ووقع محذور يمنع اللزوم **وهو** في زمانه
 متعلق اما بالعلم او بالتدوين او بكليهما على سبيل التنازع فعلى الاختيارين
 الضمير للحكيم وعلى الاول اما للحكيم او للتدوين اي في زمان تدوينه لا قبله
 لكن لا يخفى انه على تقدير تعلقه بالعلم ورجوع الضمير الى التدوين في مطلقه
 في موافقة الجواب للسؤال نظرا وعلى تقدير غير في موافقة السؤال
 الا في هذا الجواب نظرا **وهو** قلت يلزم ان لا يكون في اثبات اللزوم
 المنوع بالتحريم وان كان الجواب المذكور مشتملا على جوابين باعتبارين
 احدهما ان لكل زمان حكيم فالحكيم السابق وان لم يكن حكيم الزمان
 اللاحق لكنه حكيم الزمان السابق او يصدق عليه انه عالم بجميع الاحوال
 المدونة او لا احوال مدونة اخرى بالنسبة اليه فهو حكيم ذلك الزمان
 والتعريف صادق عليه بهذا الاعتبار وثانيهما ان الحكيم انما يجب له
 ان يعلم جميع الاحوال المدونة في زمانه فالحكيم السابق حكيم في كل زمانه
 او يصدق عليه انه يعلم جميع الاحوال المدونة في زمانه في الزمان السابق
 واللاحق جميعا والتغاير بين الاعتبارين ظاهرا لما اشار اليه رده
 بكلا الاعتبارين فقولهم يلزم ان لا يكون الحكيم السابق حكيم في ذلك
 الزمان اي في زمان تدوين الاحوال الاخر اشارة الى الرد باعتبار
 الاول وقوله مع انه لو دون اشارة الى الرد باعتبار الثاني
 وبهذا التعريف اندفع ما قيل ان الحكيم السابق قد حصل ما يجب
 عليه في اتصافه بالحكمة فكيف يلزم ما ذكر فانه مبني على حمل اللزوم
 الاول على اللزوم بالاعتبار الثاني واما ما قيل في دفعه ان جميع
 الاحوال المدونة وان كان صادقا على جميع الاحوال السابقة في زمانها

اللزوم

تشاري
 يوسف عتاني

لكنه ليس صادقا عليه في الزمان اللاحق فلا بد فعه بل هو ليس بشئ في نفسه **وهو**
 مع انه حكيم فيه اشارة الى بطلان الملازم لكنه م فانه يجوز ان لا يكون حكيم في ذلك الزمان
 اللاحق الذي ليس زمانه واطلاق الحكيم عليه في ذلك الزمان يجوز ان يكون باعتبار ما كان
 عليه لا بحسب الحقيقة كما قيل واما ما قيل انه يفهم بلانصب فربما وهو امانة الحقيقة
 فمنوع بل انما يفهم بقربته انه علم الاحوال المدونة في الزمان السابق **وهو** وما يرد
 كالحكمة والكلام ونحوهما هكذا قال غير واحد من المحشين وهو مقتضى قوله كالكلام المقيد
 فانه تمثيل للمساوي وقوله وقد بطلن لفظ الحكمة خاصة فان معناه من بين المساوي
 كما صرح به بعضهم وفيه ان المساوي هو المرادف والمساوي كما صرحوا به والعلم
 اعم من الكلام والحكمة ونحوها ولذا وقع بمنزلة الجنس في التعريفات فاقوله
 هو الفطن والصناعة ونحوها لا الحكمة والكلام ونحوهما فاما مل **وهو** المسائل المخصوصة
 قيل توصف المسائل بالمخصوص بالنظر الى المساوي لا بالنظر اليه والى العلم والافلاح
 ان يقع العلم بمنزلة الجنس في تعريف المساوي الا ان يراد مفهوم المسائل المخصوصة
 عاما في حق العلم وقوله اما مطلقا او مقيد ليس امرا جيدا اذ هو داخل في المخصوص
 ورد بانه فرق بين اطلاق اللفظ على المعنى وبين وضعه اذ يجوز اطلاق العام
 على الخاص باعتبار العموم بكونه حقيقة وباعتبار المخصوص بكونه مجازا وان المراد
 المسائل المخصوصة بخصوص نفس الموضوع او الغاية على ما هو المتبادر فالتفصيل على
 بالاطلاق والتقييد في غاية الجودة وفيه ان مراد القائل انه يمكن درج الاطلاق والتقييد
 في المخصوص لعدم درجها فيه وتخصيص المخصوصية بخصوص نفس الموضوع والغاية
 ثم ذكرها صريحا ليس بجيد وايضا لفظ المتبادر من قول المحشي بطلن على معان هو
 الاطلاق عليها بحسب الوضع وكلام القائل مبني على ذلك وايضا لا يناسب ذكر اطلاق
 اللفظ العام بحسب الوضع على معنى خاص ههنا كما لا يخفى فلا يرد عليه الرد اصلا فاما
 ثم المراد بالاطلاق والتقييد ههنا اطلاق المسائل وتقييدها بحقيقة ما يكونها ماخوذة
 من الشرع فالظ الثاني فتدبر **وهو** عنه دليل لا مطلقا اي سواء كان ذلك التصديق

يوسف عتاني

وان استدل ان يتكلف ويجعل تمثيلا للمساوي
 بحذف المضاف اي كالمساوي المقيد
 مسائلة فانه يمكن غاية الركعة مسئلة
 واما ما قيل من ان معناه من بين العلوم
 المدونة فما لا يقبل الطبع السليم
 القائل يوسف عتاني

يوسف

ويجب
 وقيل قد لا مطلقا احراز العلم
 بغيره بالتعليق لاحد لونه بعض
 المسائل بربانية فاما مل مسئلة

عن دليل او لا عن دليل كما هو الظاهر فمن غلط فان حقيقة العلم انما هي
مسائله مطلقا نظرية مستندة او بدائية مستغنية عن الدليل اقول يمكن ان يراد بالدليل
ههنا البيان الشامل للشيء او بقدر العاطف والمعطوف اي او عن تبيين بقرينة شريفة
ان المسائل قد تكون بدائية وقد جعله كذلك في بعض المواضع غير واحد من الفضلاء فلا غلط
وقيل ان ههنا مذهبين تعميم المسائل للبدييات والنظريات وتخصيصها بالنظريات
فالمحشي اطلق المسائل او لا وقد هاهنا اشارة الى المذهبين فلا غلط ومنهم من قال
عدم قوة البدييات في المسائل العلمية متفق عليه كما في شرح المقاصد لما نقل عن المحشي
لاصحته فانه حكم بكونه المتفق عليه غلطا وذلك مما لا يليق بطور المحشي وقبحه
ان كثيرا من الفضلاء صرحوا بكونه البدييات في المسائل العلمية حتى اذ لو قولهم بان
المسائل احكام نظرية بحسب على الاغلب كما فعله الشريف في شرح المواقف وكفى
بذلك شاهدا اما اطبقوا على بدائية بعض المسائل المنطقية فدعوى الاتفاق
في خلافه غلط فهاذا واما جعل قول المحشي عن دليل مبنيا على الاغلب كما جعله كذلك
بعض المحشين ههنا فباياه قوله لا مطلقا وحل في الاطلاق على الاحتراز عن العلم
بطريق التقليل لاعتباره بكونه بعض المسائل بدائية مما لا يقبله الطبع السليم وان عساه
بعضهم الى المحشي في بعض المواضع سواء كان يقينا او ظاهريا تعميم التصديق
او الدليل لا يثبت الاطلاق في قوله لا مطلقا كما توهم في اي ملكة استحضارها
متى شاء قبل اي ملكة يقتدر بها على الاستحضار او ملكة اقتدار استحضارها
بقتدر المضاف لملكه الاستحضار بالفعل كما ظن حتى يقال يلزم ان لا يتصف
بالعلوم والحكمة الاقليل اقول لا محذور في ذلك اذ لا بأس بان لا يسمى الكثير بالحكمة
مثلا بهذا المعنى كما ذكره الفاضل الرومي في حاشية المطول بل لا بأس بان لا يتصف
احد من البشر بالحكمة ويكون تسمية البعض حكما كناية عن علو شأنه في الحكمة
كما نقلناه فيما سبق عن الفاضل العصام قبل هذه الملكة في اصطلاح اهل الحكمة
هي العقل بالفعل وهو الاستعداد لاستحضار الكمال واسترجاعه بعد الغيبة

شاري

في خليل
الى من في خليل
م

جاء في
زان
م
ناريس

حسن جلي

يوسف

يوسف
عنا في
م

جاء في
زان
م

فان

فكان الغافل والمعرض لم يتوجها الى معنى الملكة اذ الاستعداد هو لا اقتدار
وانت خبير بان الاستحضار انما يتصور اذا حصلت تلك التصديقات
او لا ثم غابت وصارت محذورة بحيث يمكن استحضارها بلا تحشم جديد
متى اريدت فلكه الاستحضار لا توجد الا بمن حصل تلك التصديقات
او لا باجمها ولا شك ان مثله عزيز فاذا كان العلم عبارة عن تلك الملكة يلزم
ان لا يتصف به الاقليل كما قال المعارض ولا بد من ذلك بكونه الملكة بمعنى الاستعداد
والاقتدار ولا يتقدر الاقتدار كما لا يخفى على من له ملكة الاقتدار نعم مبنى الاعتراض
على ان يكون المراد من التصديقات التصديقات بجميع المسائل فيمكن منع الملازمة
بالنسبة الى بعض العلوم الذي مسائله مضبوطة منحصرة كالكمالات على ما قيل
فنازل بالانصاف وترك الاعتراف **وهو** لكن اذا كانت ملكتها عن دليل
قبل هذا مع كونه غلطا كما اشار اليه فيما نقل عنه وكونه مستغنى عنه باسم الاشارة في قوله من كثر
تلك التصديقات مبنى على الساحة ورد بان ليس يغلط ههنا لان ملكة الاستحضار
لا بد ان تحصل من النظريات كما صرح به الشريف في حاشية المطالع وغيرها وبانه يصح
بما علم ضمنا اهتماما باعتبار هذا القيد ههنا وبان الساحة طريقة مسلوكة لا لا يخفى
وقد يطلق الملكة على التنبؤ التام الظاهر المتبادر من هذا ان العلم وما يربو له لا يطلق
على الملكة بهذا المعنى والابقال وقد يطلق على الملكة بمعنى التنبؤ التام ايضا مثلاً فيرو
عليه انه يخالف لما سيجي منه من جواز الاطلاق وما صرح به شارح المختصر الاصول
ومحسبه من اطلاق العلم على عين الملكة عند حد الفقه كما قيل ولا يخفى عليك ان هذا
الايراد لا يسقط بما قيل اطلاق العلم على التنبؤ التام مستفيض عرفا فلهم
ان يحملوه عليه عند القرينة واقتضاء الحال كما ههنا ولذا حمل المحشي عليه فيما سباني
كما توهم بل يقويه ويؤكد نعم يمكن ان يقال ان قوله وقد يطلق اه عطف على التفسير
وان المعنى ان ثالث المعاني اما ملكة الاستحضار واما ملكة الاستحضار فينبغ
المخالفة لكنه غير المتبادر وقد يقال عبارة المحشي ساكنة عن اطلاق العلم وحده

جاء في

يوسف

فان الملكة حاصلتها عن تكملة
حاشية عن دليل كما قيل
اراد هو الغرض

ناريس

شهرى زاده

فرد خليل

اربعة منه لوجه كل واحد منها بالذات
ووضع بار الله لفظ العلم والخامس
المفهوم الصادق على المسائل والسائل
والسادس المفهوم الصادق على التصديق بما
على الملكة والسادس المفهوم
الصادق على مجموع المسائل
وإجابتي على الموضوعات
فنازل ميسر

أشارة الى ان صدق على نفس السائل
محال نظر ميسر

فعلية هو ان الحد الاسمي او اما ما قيل
ان وجه الدلالة ان مقتضى الحدية ان لا يكون
مفهوم وراء ذلك كما اذا اراد المعنى الكلي
الشمول لكل ما سبق فبقية انه لا يشترط
التفصيل وان قبله بعض من
نقصي التفصيل فان مقتضى
الحدية ان لا يكون مفهوما وراء
المفهوم الذي وضع له الاسم ووضع
الاسم لمفهوم صادق على كل من الاربعة
اولا المسئلة حتى اذا قلنا ان لفظ
العلم مثلا موضوع مفهوم صادق على
واحد من تلك الاربعة فقط كان التوفيق
حداسيا بحيث لا يكون مفهوما وراء
ذلك المفهوم ميسر

وما يباو في علم هذه الملكة وعدم اطلاقه وانما بين اطلاق الملكة في علمها انما
يلو في نطقة على حدة عليه فيما سياتي فنامل واما ما قيل ان كلام المحشي يدل على ان
اطلاق العلم على الملكة الاولى شايخ وعلى الثانية قليل وقول الشريف مستفيض
م لا على عدم اطلاقه على الثانية اصلا وذلك فلا يخفى عليك ما فيه مفهوم كلي
اه اي مفهوم كلي شامل لكل واحد من تلك الاربعة كما يفصح عنه قوله صادق على كل
واحد من تلك الاربعة فالكلية معتبرة بالقياس الى تلك الاربعة جميعا لا بالقياس الى واحد
واحد منها كظن والافكار المعاني ثمانية لاخته مع انه قد حكم بانها خمسة وايضا باياه
قوله ويجعل ايضا ان يكون ذلك الامر الى قوله وعلى هذا فلا تعدد في معناه ثم ان ذلك
المفهوم الكلي كمفهوم عام يفيد كالنفس الانسانية في جانبي العلم والفعل فانه مفهوم
يصدق على كل من المعاني الاربعة المذكورة او لا فتأمل قوله جعل بعض تعريفات العلوم
حداسيا لفظ بعض اذ انتمون واما مضاف الى تعريفات العلوم ووجه دلالة
هذا الجعل على ذلك المعنى هو ان الحد الاسمي ما فصل فيه مفهومات اعتبرت وجمعت
ووضع اسم الحدود بارانها فاجعل المذكور يدل على ان المعرف بتلك التعريفات
هو المفهوم فنامل وجعل بعضهم الكلية معتبرة بالقياس الى واحد واحد من المعاني الاربعة
ثم اعترض على المحشي بان المناسب حذف لفظ كل من قوله مفهوم كلي صادق على كل واحد
منها لا يهاه ان الكلية معتبرة بالقياس الى تلك الاربعة جميعا وهو مما لا يدل عليه
جعل تعريفات العلوم حدودا اسمية ولم يتفطن ان ذلك الجعل ان دل على تقدير
لغة الكلية معتبرة بالقياس الى واحد واحد دل على تقدير كونها معتبرة بالقياس
الى الاربعة جميعا والا فلم يدل على ذلك التقدير ايضا ان لا فرق بين التقديرين
في ذلك كما لا يخفى هذا ثم ان الجعل المذكور على تقدير دلالة لا غايد على اطلاق
المساو في ذلك المفهوم الكلي لا على اطلاق لفظ العلم ايضا ولذا قيل لم يظهر
اطلاق لفظ العلم على تلك المفهومات الكلية مما ذكره اذ الجعل المذكور انما هو
في اسماء العلوم والمساو في لفظ العلم فتعريف المحشي للعلم والمساو في

شاري

لر

بسط

ليس بجيد انتهى والقول بان لفظ العلم يطلق على كل من العلوم المدونة وكل منها
موضوع لمفهوم كلي فلفظ العلم يطلق على مفهوم كلي ليس ما يشق للعليل بل هو خال
عنه التحصيل اذ الخاتمة ذلك الكلي موضوعا له كما يفهم من كلام الشريف في حاشية
المختصر الاصولي حيث قال حفيظة العلم مسائل كثيرة فاطلها فادراكها بحدها
انما يكون بتصور خصوصيات المسائل التي هي اجزاؤها وهو متعذر فالملط
نصور اسم المطابق وسماه الحقيق الذي هو عارض للمسائل باعتبار وحدتها
فما جود ان كان تفصيلا لها كان حداسيا بحسب الاسم والا فو رسم له بحسب
واما بالقياس الى حفيظة العلم فرسم انتهى قوله اما اذا كان اللفظ لوضع العلم ومابا
بارا لكل واحد واحد من تلك الاربعة فالكلية هي هنا معتبرة بالقياس الى واحد واحد
لا بالقياس الى الاربعة جميعا والالم يكن المعاني ثمانية بل اربعة كما لا يخفى في الكلام
مناصرة وفي البيان قصور واعلم انه قد بوضع اللفظ لشخص بعينه باعتبار امر
عام بان العقل امر مشترك بين اشخاص سواء كان ذاتيا لها او عرضيا
ويجعل اللفظ لتلك الشخص فيصير به تلك الشخص ملحوظة اجمالا
ثم بوضع ويبين هذا اللفظ لتلك الشخص فيكون اللفظ عاما والموضوع
خاصا فيجمل ان يكون وضع اسامي العلوم لكل من المعاني الاربعة من هذا القبيل
كما يفهم من كلام الشريف في حاشية شرح الشريعة حيث قال لوحظت المسائل
اجمالا وسببت بذلك الاسم وان كان بعضها حاصلة بالفعل وبعضها بالقوة
فيل قد صرحوا بان الوضع العام للموضوع الخاص امر يضطره تعذر ملاحظة
الموضوع له بخصوصه فاما ان يتعذر ذلك ههنا فلا احتمال للوضع بملاحظة خصوص
اولا فلا احتمال للوضع بملاحظة الامر الكلي اللهم الا ان يكون الاول بعد تحصيل
المسائل والثاني قبله وانت جدير بان هذا الجواب يقتضي ان يكون اللفظ
موضوعا لثلاثين معنى واحد ثم اقول قد صرح المحشي او لا بان العلم ومابا
يطلق على ذلك المفهوم الكلي والمنفرد من هذا انها لا يطلقان عليه اذ اللفظ

شهرزاده

فان اطلاق لفظ العلم على كل من العلوم
المدونة بمعنى المفهوم الكلي الشامل اول المذكور
ولم يظهر ذلك بعد والاديل عليه الجعل من
الجواز ان يكون مقصورا على اسامي العلوم من
بين المساو فيات فالتعريف على تلك المفهومات
جيد العيون اطلاق لفظ العلم على تلك المفهومات
او بين انه يطلق على الكل بمعنى المفهوم الكلي
اذ لا معنى للقول بكل من العلوم المدونة موضوعا
لمفهوم كلي وان اراد ان كلامه اسامي العلوم
موضوع له لم يتكرر الحد الاوسط ميسر

كل من ذلك العلم
خبره في ذلك العلم
لانه قد حصل ذلك العلم
حيث قال قبل عليه ان مسائل العلوم تنبذ ايدى ما فيها
فان العلوم انما حصلت بتلاحق الافكار فكيف يقال ان
المسائل قد حصلت باسم العلم بارانها
واجب بان وضع الاسم بمعنى لا يتوقف على تحصيله
في الخارج بل في الذهن فلهذا لم يرد تحصيل المسائل
اولا انها استندت حيث وودت تمامها ثم سميت
باسم العلم بل اراد ان تلك الاسماء لو وضعت
اجمالا وسببت بذلك الاسم وان كان
بعضها حاصلة بالفعل وبعضها بالقوة
فلا اشكال ميسر

بمعنى المتصور اي لان كل متصور له فرد في الخارج يصدق عليه انه اه
 قيل في هذه الكلية نظرت كيف ان بعض المتصورات ذوات اعيان
 اقول يمكن ان يقال المراد ان كل متصور كلي له فرد في الخارج يصدق عليه
 انه من احوال الاعميان ونصوره داخل في الحكمة ولا بأس بخروج تصورات
 الاعميان منها اذا كان يعنده في تلك التصورات الجزئية وفي قول
 المحشي فان كل تصور له فرد اشعار بما ذكرنا كما يظهر بالتأمل
 وقيل المعنى كل حال متصور له فرد في الخارج فهو من احوال الاعميان ولا
 من جعل التصور في الموضعين بمعنى التصور وقد رصلة الخروج
 عن احوال الاعميان فقال المعنى لا يخرج شيء من المتصورات التي لها فرد
 في الخارج عن احوال الاعميان التي هي معلوم الحكمة كما لا يخرج نفس التصورات
 عن نفس الحكمة ولا يخفى عليك ركائز عدم ملائمة السؤال وبما قررنا
 الكلام **سقط** عنه ما اورده بعض الاعلام من انه ان اريد بالتصور
 الذي له فرد في الخارج المتصور كما وقع في السؤال فظ انه ليس
 من احوال الاعميان بل هو من الاعميان وان اريد به نفس التصور سلمنا
 انه من احوال الاعميان لكن لانم دخوله في التعريف لانه لم يتعلق به تصور
 اخر بعد حتى يكون داخل فيه لان مجرد احوال ليست بحكمة بل الحكمة
 الا احوال المتصورة **وهي** اذ في ذلك البحث انه يعني ان الامور العامة
 في ذلك الباب محمولات لاموضوعات كما توه السائل فلا يخرج
 المسائل المذكورة فيه عن التعريف وتفصيله انه ان اريد ان الامور العامة
 قد جعلت في ذلك الباب موضوعات فهو وان اريد انها جعلت في
 محمولات ومع هذا يلزم خروج تلك المباحث فلام التزم ضرورة ان الامور
 العامة من احوال الاعميان فان قلت المنفكات والمعدومات من الامور العامة
 وهما ليست من احوال الاعميان قلت خصصها بعضهم بغيرها كما في شرح

عبد الرحمن
م

ع
اذا المتصور الذي ليس
بكل بل هو من الاعميان
لا يكون له فرد كما لا يخفى
م

محمد البرقي
ووجه السقوط انه تخار الشق الثاني
من الترتيب ولا يخفى ان التصور الذي
لنصوره فرد في الخارج داخل في
التعريف اذ يصدق عليه انه علم باحوال
الاعميان فان التصور هو العلم ونصوره
هو الحال وفرد المتصورة هو العلم
وليس التصور من احوال الاعميان
ان يتعلق به تصور اخر فاما في وجه
سقوطه على تقدير الجاهل ايضا فانه
يختار الشق الاول من الترتيب ويقول
ان الحكم في عدم التصورات عن
الاحوال لا عن تعريفها فانهم

وجه بوافق هذا الجواب
ما اجاب به السائل
في سبيل

المواقف وغيره وذلك كاف في الجواب وبهذا التعريف اندفع ما اورده
 بعض الاعلام من عدم ملائمة الجواب للسؤال فلا حاجة الى ما قبل
 او يقال قال الشريف في حاشيته شرح المطالع اذ جعلت الامور العامة
 موضوعات في قسمها لم يكن البحث عن احوالها بحثا عن احوال الاعميان
 بل يجب ان يقال في اي الامور العامة محمولات تثبت هناك للاعميان
 مفيدة بما اشترنا اليه من المخصص **تمت** مل وهو ما توجيه اخر وهو ان يقال
 المعنى ان في باب الامور العامة ادراكنا التصديقي يتعلق بالامور العامة
 التي هي من احوال الاعميان وان كانت موضوعات اذ التصديق
 له تعلق بالموضوع ايضا فانه ادراك النسبة بين الموضوع والمحمول
 فلا يخرج عن التعريف اذ يصدق عليه انه ادراك متعلق باحوال الاعميان
 واورد على التوجيهين بانه يكون مبنى الجواب على الاول جعل الامور العامة
 محمولات وعلى الثاني جعلها من احوال الاعميان لاجل العلم على الادراك
 الاعم فبنا فيه فقه الاقي واعلم ان الجواب عن الثلثة الاول مبني على
 حل العلم على الادراك الاعم اه بل يتم هذا الجواب بكلا التوجيهين
 على تقدير حمل العلم على اى معنى من معانيه وقد يقال كل من التوجيهين
 صحيح وانما الباطل فقه الاقي واورد على الاول ايضا بانه مخالف
 لظواهر عبارات وغير ملائم لجعل مباحث الامور العامة من العلم
 الاعلى وغير مرضي للمحشي فيما سباني ويمكن الجواب بان المخالفة
 للظواهر غير مضر للموجهين وعدم الملازمة مع انه ايضا غير مضر
 واما عدم رضاي المحشي فلا ينافي ابراده ههنا لدفع الاعتراض ومثله
 ليس بعزير وههنا توجيه ثالث وهو ان يقال المراد ان ادراكنا
 التصوري يتعلق بنفس الامور العامة التي هي موضوعات
 في ضمن التصديق بالمسائل وهي بنفسها احوال الاعميان

وهو محال في جواب السؤال
 لا يخفى عدم ملائمة هذا الجواب للسؤال
 لان بعض الامور العامة هي ليست من الاعميان
 عن احوالها بل هي من احوال الاعميان والمحمول عنها
 فاحوالها العامة من احوال الاعميان انتهى ووجه الاندفاع
 به الامور العامة من احوال الاعميان الذي اورده سبيل
 بحث عن التفصيل

اختاره المحشي جدير
م

اشارة الى ما
 في قوله الامور العامة
 في بابها محمولات لاموضوعات
 منها

خوشا
م

اختاره محي الدين
م

زائد على الماهية مطلقا كما استدل به الأشعري على ذلك وايضا كونه موقوفا
 على الوجود الخارجي مبنى على قاعدتهم المشهورة من ان ثبوت الشيء للشيء
 في ظرف فرع ثبوت المثبت له في ذلك الظرف وقد قالوا بانها فيما عدا الوجود
 وما يتوقف هو عليه كالمكان وليس هذا تخصيصا للقاعدة العقلية بل
 بيان لعدم شمولها فان الشيء لا يشمل امثال الوجود كما يدل عليه قولهم
 المعدوم ليس بشئ وقولهم الشيئية تساوي الوجود مع قولهم بان
 الوجود والامكان ونحوهما من المعقولات الثانية ثبوت الشيء الخارجي
 لشدة فرع ثبوت المثبت له في الخارج **وهو** فيلزم توقف الشيء على نفسه
 هذا اذا كان الوجود ان الموقوف والموقوف عليه عينين واذا كانا غيرين
 فنقل الكلام على الوجود السابق فاما ان يتسلسل او يدور او ينتهي الى
 وجود ليس كذلك والكل بط **فقد بره** **وهو** ولذلك اي لعدم ثبوت الوجود
 الخارجي من الاعراض الذاتية للوجود الخارجي قالوا موضوع العلم اه اذ لو كان
 وجود الموضوع من اعراضه الذاتية لزم اثباته من المسائل فدل قولهم هذا على
 ان الوجود ليس من الاعراض الذاتية فيه **انما يكون** **وهو** لا يكون عدم جعلهم ذلك
 الاثبات من المسائل لعدم ثبوت الوجود من الاعراض الذاتية بل لفساد اخر مثل
 ان التصديق بموضوعية الموضوع وكونه موضوعا انما يكونا بعد التصديق بوجوده
 فاثبات وجوده في هذا العلم ينافي التصديق بوجوده كما قيل **وهو** فاندفع الشبهة
 الست ففرع على قوله يمكن ان يقال لا يبعد الى قوله فعلى سبيل التبعية **وهو**
 مبنى على حمل العلم اه يعني انه لو لا ذلك الحمل لم يتم الجواب عن الاسئلة الثلاثة الاولى
 من حيث المجموع مبنى على هذا الحمل وذلك صادق في خارج عن المقابلة كما لا يخفى
 مع انه مردود بما قيل من ان منشأ هذا الصدق انما هو مصاحبة الجواب
 عن الاول مع الثانيين كما لا يخفى فلو قلنا ان الجواب عن الاولين او عن الاربعة
 الاولى او الخت الاولى او الستة من حيث المجموع مبنى على هذا الحمل لكان صادقا

قوله وليس هذا تخصيصا اه
 رد على ما ذكره الشريف في شرح الموا
 حيث قال ولما قيل ان يقول هذا من
 قيل تخصيصا للاحكام العقلية
 اليقينية بسبب ما يعارضها كما هو
 دأب اصحاب العلوم الظنية في الحكم
 فلا يصح قطعا انتهى

ان ثبوت الشيء مبنيا على اخر عبارة عن
 حصول ذلك الشيء بغيره الاخر وعدم
 حصوله بغيره وايضا قول اخرون
 ان ثبوت الشيء على كل تقدير مبنيا على الجواب
 عن الاول من حيث المجموع

وقد عرفت انه يتم عن السؤال الثاني والثالث
 في كل تقدير من المعاني كالبواني واما ما قيل
 من ان المراد ان الجواب عن الثلاثة الاولى

ايضا فلا وجه لتخصيص الثلاثة الاولى كما لا يخفى والقول بانه يجوز ان يكون وجه التخصيص
 مشاركة الثاني والثالث لاول في حاصل الاندفاع كما استطلع عليه بخلاف البواني
 من الست ليس بشئ كما لا يخفى **وهو** او على المعنى الرابع قال بعض الاعلام في قوله
 الجواب عن الاول مبنيا على المعنى الرابع نظر لان المراد من التصورات المذكورة
 في المعنى الرابع هي المبادئ التصورية لا مطلق التصورات انتهى يعني انه لا يتم
 الجواب عن الاول بحمل العلم على المعنى الرابع اذ المذكور في المعنى الرابع انما هو المبادئ
 التصورية فلا يدخل فيه سائر التصورات التي ليست مبادئ فلا يكون حكما
 لمادة الشبهة وبهذا التقرير اندفع عنه ما توجه بعض المخبرين وحكم بفساده
 وقال بعضهم ان المبني على المعنى الرابع انما هو الجواب عن الاول دون الاخيرين
 انتهى ورده ايضا ذلك البعض المتوهم وحكم بفساده فقال اذ حمل العلم على
 المعنى الرابع يكون جوابا عن الاخيرين ايضا بل امر به ان يدخل تحت المسائل
 التي هي جزء من المعنى الرابع واجاب عنه بان المراد ان الجواب عن الاخيرين
 ليس مبنيا وموقوفا على الحمل على المعنى الرابع لانه لا يصح الجواب عنهما بالحمل
 على المعنى الرابع فان ثبوت الشيء مبنيا على اخر عبارة عن حصوله به عدم حصوله
 بدونه كالمقابل استعمل في الجزء الاخير ورده الرابع بحمله على الجزء الاول
وهو او الخامس اقول الكلام ههنا كالكلام في قوله او على المعنى الرابع
 فان ثبوت الاجوبة مبنيا على الخامس انما هو باعتبار شموله للمعنى الرابع
وهو ان تصورات الاجوبة اه اي تصورات الاشياء بالوجوه قال
 بعض الاعلام المدعى عدم خروج التصورات من التعريف والدليل
 مشعر بدخولها قال احسن ان يقال لانهم خرج جميع التصورات
 فان تصورات الوجوه حاصلة في ضمن الاحكام والاطلاع على الحقائق
 ورد بان المراد انه لا باس من خروج التصورات عن صراحة التعريف
 لدخولها تبعا في ضمن التصديقات المتعلقة بالاحكام اقول يمكن ان يقال

الجواب عن الاول
 المعنى الرابع

المراد انه لا باس بخروج التصورات فانها ليست من الحكمة اذ تصورات الجوه
تحصل في ضمن الاحكام وتطلب لاجلها فلا كمال بعندها والاطلاع على الخلق
وان كان كمالا لا يعتمد به لكن حصوله خارج عن الطاقة البشرية فهو ليس
من الحكمة او يقال لا باس بخروجها عن التعريف فانها وان كانت من الحكمة لكنها
ليست من اجزائها المعند بها والتعريف انما هو بالنظر الى الاجزاء المعند
بها فتأمل **وهو** ويمكن الجواب عن السابع بان المراد انه قد مر منه ان الجواب
عن الثلاثة الاول مبني على حمل العلم بمعنى الادراك الاعم او على المعنى الرابع او
الخامس والايتم الجواب عنها بغير ذلك وقال ههنا بان الجواب عن السابع
يحمل العلم على الملكة اما صراحة او تضمننا فاستفاد من كلامه ان الثلاثة الاول
تندفع باحد التقادير الثلاثة والثلاثة التالية بكل تقدير والسابع باحد
التقديرين فيلزم احد الامرين اما بقاء بعض المحذورات واما استعمال
اللفظ الواحد في اطلاق واحد في اكثر من معنى واحد كما قيل نعم يمكن ان يقال
يندفع الاسئلة السبعة جميعا عند حمل العلم على الملكة بمعنى التماس صراحة
او تضمننا اما الاربعة الاخيرة فتصريح المحشى ههنا وفيما سبق واما الاول
فلان هذه الملكة تعلم التصورات ايضا واما الباقي فانه قد اراد فاعلمها
انما هو لكون الامور العامة والعدد من احوال الاعيان كما مر فيما سبق لكن الكلام
في استفاد من كلام المحشى فنذكر قبل الجواب الحاسم لمادة الشبهة هو
ان يقال المراد بالعلم هو الادراك الاعم وبالاحوال هو الاحوال المدونة
التي وجدها الشارع في تحصيل الحكمة مدونة في اول زمانه واما ما زادت
عليها من الاحوال بتلاحق الافكار فليس علمها شرط في كون الحكيم حكيم
ولاني لكون ذلك المدونة حكمة في تندفع الانظار السبعة جميعا انتهى
وانت خبير بانه على هذا يلزم ان تعدد الحكمة ذاتا وتختلف باختلاف
الاشخاص بل يلزم التعريف بالجهول بعد المعنى عنه كونه تكلفا باردا

ولذا قال بعض الافاضل ان حمل العلم
على الملكة صراحة او تضمننا يندفع
الثلاثة الاخيرة والسابع ووجه
الثلاثة الاول فلا يخار عليه
كما توهم ميشير
طرسكي

قوله خليل

وهو وان لا يكون المدونة حكمة اي متعلق حكمة كما هو المناسب لتفريق الحشى
فيما سبق وقيل اي بالنظر الى الاطلاق الاخر فان اطلاق العلم متناهي والتفريق
بمتعلق حكمة فاسد لان الملكة لها تعلق بالمسئلة الواحدة بالعلوية والمعلومية
فضلا عن المدونة اقول ليس بفاسد لان المراد هو متعلق حكمة بتمامه **وهو**
ولا شك ان المدونة ليس كذلك فضلا عن المسئلة الواحدة **وهو** متعلقا
بقوله على ما سمي عليه اه فيه انه لانسبة لنفس الامر الى قدر الطاقة فلا يجوز
هذا التعلق الا بانضمام حيثية المعلومات فيرجع الى تعلقه بالعلم فلا وجه للحكم بتوجه
السؤال على احدهما دون الآخر الا ان يقال الكلام من قبيل لا عيب فيهم غير ان
ضيق فهم كلام بنسب ان الاجبة والوطن لكن كلمة لوح لا يكون في محزه وقيل
تعلقه به باعتبار المطابقة فان المطابقة لنفس الامر تعرف بالدليل الصحيح
فهذا التقييد باعتبار مراعات صحة وانت خبير بانه ح ايضا يرجع الى التعلق
بالعلم **وهو** ولو كان متعلقا بالعلم لا يتوجه فانا نخنار ح ان المراد جميع الاحوال
وقوله يلزم ان لا يكون شتخص حكيم وان لا يكون المدونة حكمة مم اذ العلم ح يكون
مقيدا بقدر الطاقة البشرية وتقييد يفيد تقييد الاحوال ايضا كما قيل فيكون
حاصل المعنى ان الحكمة علم بجميع الاحوال التي احاطت بها طاقة البشر فيجوز
ان يتصف به كثير من الناس ويكون المدونة حكمة كما لا يخفى وبهذا التقدير يلاحظ
ما قيل لا يجوز ان يراد ح جميع الاحوال ان العالم بقدر الطاقة لا يكون عالما بجميعها
بل المراد مطلق الاحوال فالحكيم ح هو العالم بالاحوال التي يقدر عليها البشر
ولا يكون العالم ببعض الاحوال اي بعض كان حكما انتهى فتأمل **وهو** اي على وجه
يلو تلك الاعيان يشير الى ان الضمير المرفوع راجع الى الاعيان لكن الظ
رجوعه الى الاحوال وان اتحد المال كما قيل والمراد بالوجه هو ثبوت الاحوال
لاعيان او انتفاء عنها فان كلا منهما صفة يكون الاعيان عليها وقيل هو الاجابة
او السلب بكيفياتها من الكمية والجزئية وغيرها وفيه نظر فتأمل **وهو**

يوسف م

يوسف م

عند ما قيل في استطاعة ان علم
عالم جميع الامور انما يتصور
المعاد بالعلم من حيث العبادات
عبد الرحمن الاول من حيث العبادات
انتهى وانت خبير بان ما في
هذا القائل يدل على
وارد على التعريف اذ الحمل
على التماس جواب والتعليق بالعلم
جواب اخر مستقل كما لا يخفى على من
فكيف يؤخذ احدهما في الآخر
مسألة
اشارة الى انه يلزم على ما افترقه
هذا القائل ان يكون العالم
ببعض الاحوال التي يقدر
عليها طاقة البشر
حكما كما لا يخفى فيها
مسألة

هذا هو المقصود بقوله تعالى وما من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا قبلا
 عليه في نفس الامر لا يصدق في الحقيقة ان العالم كذا اشياء
 فان العلم لا يصدق في الحقيقة ان العالم كذا اشياء
 ان الخارج مبنى على ما هو عليه ودون
 متعلق بالعلم دون ما هو عليه ودون
 التنازع لم يصح لفظا فلان قوله
 فلا يكرنا واما لفظا فلان قوله
 دونه على ما هو خارج عن قانون
 العربية

لاخراج الجمليات المركبة فانه لا يصدق في علمها انها علم باحوال اعيان الموجودات
 على ما هي عليه في نفس الامر وهذا مبني على ان يكون قوله باحوال اعيان نائبا
 مناب مفعول العلم كما هو اللفظ واما اذا كان ذلك نائبا مناب مفعول الاول وكذا
 قوله على ما هي عليه نائبا مناب مفعول الثاني فلا يكون لاجراها اذ يصدق على الجمليات
 المركبة ان صاحبها علم الاحوال مطابقا لما في نفس الامر كما لا يخفى لكن هذا المعنى غير
 من لفظ التعريف ويرتكب في نفسه **ثوري** فان العلم شامل لها اي للجمليات المركبة
 بيان لدخول الجمليات المركبة فيما قبل قوله على ما هي عليه في نفس الامر حتى يصح الاخراج
 ودفع لتوهم عدم شمول العلم لها بناء على اصطلاح المتكلمين باستعماله في البقن
ثوري وليست من الحكمة بياك لكون الجمليات المركبة من الاغيار حتى يحسن خروجها
 عن التعريف ثم ان الحكم بان الجمليات المركبة ليست من الحكمة مخالف لتصريحهم
 بانها منها على انه يلزم من ان لا يكون من الجمليات كثير من المسائل التي اتفقوا على انها من الحكمة
 منها فان ما لا يكون جهلا مركبا من مسائلها اقل من القليل واما التوجيه بانها ليست
 منها بحسب الحقيقة ومنها بحسب الزعم والاعتقاد وبانها من حيث انها جهل مركبة
 ليست منها ومن حيث انها متعلقة بالاعيان وباحتمال احوالها منها وبانها الجمليات
 التي غير الحكيم ليست منها واما التي هي للحكيم فهي منها في كل منها لا يصلح
 وهل يصلح العطار ما افسد الدهر **ثوري** ولا يبعد ان يقال انه غير الاسلوب
 ولم يقل ولاخراج العلوم المتعلقة به اشارة الى نوع بعد اما لما كبس كمن
 البحث في وجود موضوعات تلك العلوم اذ على تقدير عدم موضوعاتها
 يخرجها احوال الاعيان بدونه هذا القيد واما لما قيل من ان اضافة الاحوال الى الاعيان
 يفيد ان لتلك الاحوال مزيد اختصاص بالاعيان والاحوال التي باعتبارها باعتبار
 والواضع ليس لها ذلك الاختصاص بها **ثوري** وليست نفس الامر نسبة اليها
 وان كانت للواقع نسبة اليها فان نفس الامر اخص من الواقع كما على ما يجي
 وانفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم فلا يلزم ان يكون مسائل تلك العلوم

يوسف وغيره

يوسف
م

كاذبة

ثوري

كاذبة لا توجد اذ الصدق والكذب انما يعتبران بالنسبة الى الواقع لا بالنسبة الى نفس الامر
 مع ان لزوم الكذب على تقدير التساوي بينهما م ايضا لحوال ان يكون تلك المسائل
 لاصادفة ولا كاذبة كالاثبات بناء على عدم النسبة بينهما وبين نفس الامر والواقع
ثوري هذا اي لكونه قوله على ما هي عليه في نفس الامر مخرجا لتلك العلوم اذ كان موضوع
 تلك العلوم موجودا في الخارج فانها قد تدخل في قوله علم باحوال اعيان الموجودات فخرج
 بهذا القول واما اذا لم يكن موضوع تلك العلوم موجودا في الخارج فلا يكون هذا القول
 مخرجا لها **ثوري** بل هي خارجة عن بقيد الاعيان لا بهذا القول اذ لا يصح اخراج المخرج
ثوري لكن في وجودها بحث وفي بحثه بحث لان المراد بالموجود الخارجى ههنا
 ما هو اعم من الموجود في الخارج حقيقة ومن الموجود فيه حكما وامثال الكلمة والكلام
 ما هو ليس قار الذات في حكم الموجود الخارجى عندهم كما صرح به الشريف وغيره
 والالزم خروج مباحث المتعاقبات كلها كالحركة والزمان والافعال عن الحكمة
 مع انها منها كما صرحوا به وهذا مراد من قال معترضا على المحشى لا يلزم في الوجود
 الخارجى لكون الاجزاء قارة ومجموعة فالامر الذي يوجد اجزا في الخارج متعاقبة
 بعد ذلك موجودا خارجيا وان لم يجمع الاجزاء وهو الواجب اعتباره ههنا
 لئلا يخرج الحكمة العلمية عن التعريف على من قال ان موضوعها الافعال والاعمال
 فمن اعترض عليه بحمل كلامه على خلاف مراده قد اتى بما عجاب ولم يطلع على حقيقة
 ما اجاب **ثوري** نعم يخرج الاحوال اي عن التعريف كما هو الظاهر السوف فهو
 بتقدير المضاف اي يخرج علم الاحوال او عن الاحوال الاعيان فهو على ظاهره
 وخروجها عن احوال الاعيان يؤدي الى خروج العلم بها عن التعريف كما لا يخفى **ثوري**
 التي على حرف واحد قبل فيه بحث اذ لا شك ان الحرف الواحد ليس آتيا
 بل هو زما في لبدية ونهاية فلا يكون موجودا في الخارج ايضا **ثوري** وكذا يخرج به
 الفقه قبل هذا مبني على نسبة عن البحث الذي اوردته في العلوم الاصطلاحية
 فان موضوع الفقه افعال المكلفين وهي مما لا يجمع اجزا لها ورد بان المراد

ثوري

يوسف

ثوري

ثوري

يوسف

هذا هو المقصود بقوله تعالى وما من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا قبلا
 عليه في نفس الامر لا يصدق في الحقيقة ان العالم كذا اشياء
 فان العلم لا يصدق في الحقيقة ان العالم كذا اشياء
 ان الخارج مبنى على ما هو عليه ودون
 متعلق بالعلم دون ما هو عليه ودون
 التنازع لم يصح لفظا فلان قوله
 فلا يكرنا واما لفظا فلان قوله
 دونه على ما هو خارج عن قانون
 العربية

كلامه ما هو المفهوم من كلام الشريف
 فلعل يعصبه اعني يصح علم بره كلام
 القائل ما نصه فيما انه نقص على ما يتوهم من اول
 الامر في صدر كتابه المخطئ

في الحكمة العملية ليس الا الانفعال والاعمال التي وجودها بقدرتنا
واختيارنا بان الامر ليس كذلك اذ يبحث في علم تهذيب الاخلاق اه
واما على التعريف مستفاد من التقسيم للحكمة العملية او علم التهذيب
بانه غير جامع لافراده وعلى كل تقدير الاول تاخير الى قوله ويسمى
حكمة عملية بل الى قوله ويسمى تهذيب الاخلاق **قوله** قد يبحث اه
اشارة الى قياس من الشكل الاول تقرير المحوثة عنه في علم
تهذيب الاخلاق هو الاخلاق والملكات ولا شيء من الله تعالى
الاخلاق والملكات بافعال واعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا
فلا شيء من المحوثة عنه في ذلك بافعال واعمال كذلك فلا يصح
ان يقال انه يبحث فيها عن الامور التي اه وقوله لان الاخلاق
اه اشارة الى دليل الكبرى فالاولى تقديمه على قوله فكيف
كما قيل **قوله** والجواب ان كون الاخلاق اه حاصله ان اردتم
بقولكم الاخلاق امور جبلية غير اختيارية انها كذلك عند البعض
فهو مسلم لكن غير مضر لان الكلام ليس مبني على مذهب ذلك البعض
بل هو مبني على مذهب اخر وان اردتم انها كذلك عند الكل فكلية
القضية ممة فان قلتم لنا دليل على ذلك وهو ان الاخلاق عندهم
تابعة للمزاج اه قلنا ذلك ايضا مكم كيف ان للمزاج امتداد اه
وحاصله ان المزاج نوعان غير كسبي وهو الاحتداد المطلق
وكسبي وهو ما وقع على الثاني وهو كسبي والمحوثة عنه في علم الله
التهذيب هو الاخلاق التابع للثاني الكسبي والقول المذكور
مبني على الاول ففي الكلام نوع قلنا كما قال بعض الفاضل فان
اوله يدل على ان في الاخلاق مذهبين الاختيار والاضطرار
والذاهب الى احدهما لا يقول بالآخر واخره صريح في ان القائل

قيل اشارة الى قياس مساوات تقرير هكذا
علم التهذيب باحث عن الاخلاق والاعمال
امور جبلية فعلم الاخلاق باحث عن الامور
الجبلية فلا يصدق عليه انه يبحث اه
فقطه وكيف يصح اه لنزوم النتيجة
منه قد تبين انتهى تأمل معكم
ناري ٣

عبد الرحمن ٣

باجرها

نعم

باجرها قائل بالآخر ايضا ولا يندفع هذا بما قيل **قوله** وما قيل اه جواب مع قطع
النظر عن اختيار احد المذهبين بعينه دون الآخر كما لا يخفى وقيل في دفعه ان حال
الجواب هو ان كون الاخلاق امور جبلية على الاطلاق مذهب بعضهم واما
مذهب جمهورهم فهو ان التابع منها العرض المزاج جبلي والتابع منها المراتب
اختياري فظاهر تسليم المقدمة الاولى مطلقا ومنع اطلاق الثانية
انتهى **قوله** مطلقا اي غير مقيد بمرتبة في المراتب بل المجموع من حيث هو
مثلا نوع حرارة النوع الانسان لا تزيد على عشرين ولا تنقص من عشرة بل يزداد
بينهما حتى اذا زادت على العشرين لم يكن المزاج انسانا بل اسدا او اذا
نقصت عن عشرة لم يكن انسانا بل اربنا فينبغي لهذا الامتداد نوع من الشئ
يصدر على كل واحد من الشئ اه المراتب وهذا النوع من الشئ اه لا يتغير
لعدم امكان تغير متبوعه الذي هو الامتداد المسمى بعرض المزاج واما الشئ
التابع لمرتبة معينة في مراتب ما بين طرفي ذلك الامتداد فتغير لا مكان
تغير متبوعه باستعمال بعض الاغذية والادوية بهذا قيل **قوله** في الجنبية المذكورة
رددها بين جنبتي التادى وبين جنبتي الوجود بقدرتنا ورد بان الثاني
مستفاد من اضافة الاعمال الى ضمير المتكلم في قوله اعمالنا واجيب بانه
لواستفاد الثاني من تلك الاضافة لاستفاد من قولنا انفسنا الناطقة
ان النفس بقدرتنا واختيارنا وهو وانت خير بان الاستفاد من اعمالنا
لا ينافي في عدم الاستفادة من انفسنا لجواز ان يكون للمضاف مدخل في احدهما
للاستفادة في الآخر وفي الآخر لعدم الاستفادة كما لا يخفى على من تأمل **قوله**
باعتبار الاعمال والافعال اشارة الى الجنبية المعينة في موضوعها الى النفس
الناطقية من حيث انها تصدر عنها الاعمال والافعال لا الى الاعراض الذاتية
قوله وتمسكوا بها اي بموضوعية النفس الناطقة ثم انه من قبيل عطف
العلل على المعلول كما قيل اي ان موضوعها تلك لانهم تمسكوا بموضوعيتها

جمل ٣

اراد بالمقدمة الاولى قوله قد يبحث
في علم تهذيب الاخلاق
وبالمقدمة الثانية قوله والحال ان الاخلاق
امور جبلية

يوسف
جباري ٣

والانتم انتم انفسكم الناطقة بالاختيار
باعتبار انفسكم الناطقة بالاختيار
مع ان المقبر انما هو الاختيار بالموضوع
كما قيل فونشاي

باب في اشارة مدعى في الكلام انما في
 ان موضوعه في الاشياء على ان يكون
 في الاشياء على ان يكون في الاشياء على ان يكون

لها في اثبات شرفها وما قيل ان الشرافة مدعى وكونها موضوعا دليل عليه فكيف
 من قبيل عطف العلة على المعلول بل هو عطف على مقدر كما قالوا فخلط ناش
 عن عدم فهم المعال وحاصل الاعتراض ان موضوع الحكمة العملية هو النفس
 الناطقة عندهم والمفهوم من عبارة الشرافة **هو** وظاهر ان النفس
 جواب عن سوال مقدر كانه قيل لا يخالف بين المفهوم من العبارة وبين موضوعية
 النفس الناطقة فان النفس الناطقة من اعمالنا فاجاب بان النفس الناطقة ليست
 من اعمالنا وهو وظ ولولم ذلك فلا نعلم اننا من اعمالنا التي وجودها بقدرتنا
 انظر ان النفس الناطقة ليست **هي** بناء على الخلاف بينهم اشارة الى
 دفع المحذور من الخلف المدعوى كما ان قوله ويمكن ان يقال ايضا اشارة
 الى رد قوله انظر ان النفس اه قيل هذا الخلاف شايع فيما بينهم وصرح به
 كثير من الموثقين والتصدير باللام ليس بجيد اقول لا منافاة بين ثبوت الخلاف
 وشيوعه وبين التصدير على انه يشعر بضعف ذلك الجواز ان يكون ههنا
 ضعف اخر كبناء الكلام على احد المذهبين ووجه ان يوافق بعبارة متساوية
 الكلام المذهبين كما فعلت شرح حكمة العيني وكيفية القول بموضوعية النفس
 الناطقة وضعف القول بموضوعية الافعال والاعمال على ان التصدير بكلمة اللام
 قد يثبت اشارة الى القوة كما لا يخفى على من تتبع موارد الاستعمال وقيل شيوع
 الخلاف فيما بينهم وثبوتهم كما يشير اليه قول المحشي في السؤال وتمسكوا
 حيث يصح الجمع المشعر بالاتفاق وبلفظ التمسك اذا الغالب فيه
 ان يكون المتفق عليه وانت خير بانه ليس بشئ فان المسئلة عن الاستقراء
 والتمسك بنحوها لا يفيد **تمسك** تلك الاحوال الظاهر تلك الاعمال **تمسك**
 والافعال التي وجودها بقدرتنا ولا شك انها بتلك الجثية وجودها بقدرتنا
 واختيارنا **تمسك** ولا شك انها فيه شك لان النفس الناطقة وان انصفت
 بتلك الاعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا

فان في اشارة مدعى في الكلام انما في
 ان موضوعه في الاشياء على ان يكون في الاشياء على ان يكون في الاشياء على ان يكون

حيث قالوا في تنبيه النفس الى ان
 ان تعلقنا بالامور التي انما هي في
 وليس ان تعلقنا بالامور التي انما هي في
 وان تعلقنا بالامور التي انما هي في
 ونعلم ان تعلقنا بالامور التي انما هي في
 ففهم ان تعلقنا بالامور التي انما هي في
 المذهبين في موضوع اما النفس
 اختلاف في ان موضوعها والافعال حيث
 الانسانية او الاعمال والاعمال التي
 يودى الى صلاح المعاش والمعاد الثاني
 فقط على ما هو المشهور انتهى

غاية الامران وجودها بقدرتنا واختيارنا ولا يلزم منه وجود النفس المنصفة بها
 ايضا بقدرتنا واختيارنا وكولم ذلك ولا يلزم مادة الاشكال لان النفس
 الناطقة ليست من افعالنا واعمالنا ولو بتلك الجثية واجيب عن الاول
 بان النفس مقيدة بالانصاف الذي هو بقدرتنا فيصدق على المجموع من حيث
 هو مجموع اننا بقدرتنا وايضا ههنا مركب احد جزئيه النفس والاخر الانصاف
 فيصدق على الكل انه بقدرتنا ورد بان الاول مجازي والثاني توهم **تمسك**
 لان المركب من المقدور وغير المقدور غير مقدور لما اشتهر من ان المركب من الداخل
 والخارج خارج واجيب عنه ايضا بان النفس الناطقة حادثة بحدوث البدن
 كما هو المحار وهو ما بقدرتنا واختيارنا مدخل فيه لما ان حصولها بالتمسك
 بان دواج الاربون ورد بان المراد ليس النوعها ليس منه بناء على ما يسمي
 من ان النوع انما يكون مقدورا اذا كان جميع افراد ذلك وليس بدن ادم
 عليه السلام مما وجود بقدرته نوع الانسان ورد بانه لا يتمشى على ما ذهب
 اليه الحكماء من قدم نوع الانسان واجيب عن الثاني بان المراد بالافعال هو
 الانوار لا المعنى المصدري ولا شك ان النفس الناطقة اثر حاصل من اذواج الاربون
 كما مر فنامس **تمسك** وقد يقال اعتراض اما على ما يفهم من قوله والعلم باحوال الثاني
 بسمي حكمة نظرية من ان موضوع الحكمة النظرية غير الافعال والاعمال التي
 وجودها بقدرتنا واختيارنا من الاعمال بانه ليس الامر كذلك واما على ما يستفاد
 منه من التعريف **تمسك** الحكمة النظرية بانه ليس جامعا لافراده واما ما قيل انه اعتراض
 على كلا التعريفين المستفادين للحكمة العملية والحكمة النظرية بان الاول غير مانع
 والثاني غير جامع فليس بشئ لان تعريف الحكمة العملية ليس بمنقضى بتلك
 المباحث لموجها بقيد التادية الى الصلاحين كما قيل **تمسك** عن بعض الاحوال
 المراد بها الافعال والاعمال كما هو مقتضى سون الكلام **تمسك** اي التي وجودها
 وجودها اه تفسير للاحوال واجيب بان المراد بالاعمال اه اعتراض عليه

بوقف
 ههنا ايضا بان جاري
 ان في غير افعالنا مثل الروح
 فانه باعتبار انصافه
 فرع خليل بالسواد مقدورا
 وبقدرتنا داخل
 في وجوده
 ص هذه الجملة طرحت
 وبقول من قال ما ذكره المحشي
 ان قول من قال ما ذكره المحشي
 فلا تستحق فيه فلا تلتفت الى بعض
 جزئات الاوهام مالا يلتفت اليه
 بل من جزئات الاوهام ماله
 مشهور

شهرى زان

حيدر

شهرى زان

بعض الاعلام بان النوع انما يوجد في ضمن فرد فاذا كان الفرد مقدورا كان
النوع مقدورا في هذا الفرد اقول ما يوجد في ضمن فرد ليس الا حصته
من النوع والنوع انما يوجد في جميع الافراد كما صرح به الشريف في بحث العلة
والمعلول من حيث الجزئية حيث قال وجود النوع هو وجودات افراد
لا وجود فرد منها فنثبت ان النوع لا يكون مقدورا الا اذا كان
جميع افراد كذلك اذ النوع لا يوجد الا في ضمن جميع افراد واما ذكرنا
وبما ذكرنا قد استغنيت عما قيل في توجيه الجواب من ان المتبادر من
انصاف الانواع بقدرتنا ان لا يتصف بعدم قدرتنا ايضا وهذا
انما يصدق اذا كان جميع افراد تلك الانواع مقدورا لنا اذ لو كان
بعض الافراد غير مقدور لنا اتصفت تلك الانواع بكونها غير مقدور
لنا ايضا ثم انه قال المعتبر في المذکور ويمكن الجواب عن اصل
الايراد بان قيد من حيث انه يؤدي الى صلاح المعاش والمعاد اخرج
المذكورات في ضمن الحكمة النظرية عن تعريف الحكمة العملية فلا محذور انما
فيه ان خروجها عن تعريف الحكمة العملية لا يوجب دخولها في تعريف الحكمة
النظرية فالمحذور باق وما قيل من ان التقسيم لما كان دائرا بين الاثبات
والنفي فالخارج من المثبت داخل في المنفي فخرجها عن احد التعريفين دخول
في الاخر غفلة عن التقسيم والتعريف فان المادة المذكورة داخلية في المقسم
المثبت لا خارجة عنه حتى تدخل في المقسم المنفي وقد يقال يمكن الجواب
عن اصل الايراد بان يقال تلك الامور المقدورة واقعة في الحكمة النظرية
بالمجموع لا بالخصوصية على قياس ما ذكر في ادخال باب الامور العامة في تعريف
الحكمة فتذكر قيل هذا هو الاولى في الجواب ورد بان لا صحة له فضلا عن
الاولوية لانهم يحتجون عن احوال المذكورات في الحكمة النظرية على انها موضوعات
للمعمولات على ما يشهد به الرجوع الى محله **تم** ولا يخفى على المتتبع اه الطائفة

ولذا اعترض بان العلم بتلك الافعال
لا في تلك الجنية بصدق عليه تعريف
الحكمة مع انه غير داخل في شيء من الاقسام
يظهر عدم دخوله في الحكمة النظرية واذا
قيدت الاحوال بالجنية المذكورة خرج
عن العملية ايضا واجيب بان العلم بالافعال
بالاحوال المذكورة لا في تلك الجنية غير داخل
في المقسم كما نقل عن الشرح في الهامش فعدم
دخوله في شيء من الاقسام مما لا قدح فيه اذ المراد
من المقسم هو العلم الذي يحصل للنفس
فيه كما لا يخفى ولا شك ان العلم بالافعال
بالاحوال لا في تلك الجنية مما لا يحصل به
التي لا يذكور كعلم باحوال الجزئيات
المتفرقة من حيث خصوصياتها
تم وقد ذكرنا في قديمنا انما لا يصلح
ليس مذكورا في المقسم المثبت حتى
يقول المذكورات في الحكمة النظرية
خارجة عنه فتدخل في المقسم المنفي
والتاثير مذكور في التسمية
مستبعدة

اعتراض على تعريف الحكمة العملية بانه غير جامع لافرادها لان المفهوم منه انها
باحثة عما دخل في صلاح المعاش والمعاد معا لان الواو للجمع قبل اجيب
عنه بان الواو بمعنى او وهو غير عز بمرحى جاء في كلامه نوع نحو مشي
وثلاث ورباع ورد بان يلزم ارتكاب مجاز مع عدم ظهور القرينة
وقيل ويمكن الجواب بان العطف مقدم على الربط تامل **تم** ليس كثير
من مسائل الحكمة فيه ان الكلام في تادية موضوعات الحكمة العملية لا في
تادية مسائلها مسائلها فالحق ان يقال ليس كثير من موضوعات
مسائل الحكمة العملية اه وكذا الكلام فيما ذكر في الجواب فتأمل **تم**
والحق ان الحكمة الظاهرة جوب عن الاعتراض المذكور ففيه ان الجنية
المذكورة قيد للموضوع لا بيان للاعراض الذاتية فلا يفيد في الحكمة
العملية عبارة عن مجموع المسائل التي جميعها مؤدية الى الصلاحين بل لابد
ان يكون كلا الصلاحين حاصلين في كل واحد من المسائل حتى يصدق فيه
انه بحث عن حال عمل يؤدي الى الصلاحين واما ما قيل من التادية اعلم
مما هو بالواسطة فما يؤدي الى صلاح المعاش فقط بالذات يؤدي
الى صلاح المعاد بالعرض فليس بتمام كما لا يخفى **تم** ولما لم يكن اه
جواب عن سوال مقدر تقرير السؤال ان تقسيم الحكمة الى الحكمة
غير حاصلة لان المقسم اعني الحكمة متناول للعلم باحوال الافعال والافعال
والاعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا لا في حيث يؤدي الى الصلاحين
ولم يتناول الاقسام اعني الحكمتين اما النظرية فقط واما العملية فلكونها
مقيدة بالجنية المذكورة وحاصل الجواب ان المقسم ايضا لم يتناول
لانه ساقط عن الاعتبار لعدم الفائدة المعتمدة بها فيه وفيه نظر لان
انما لابد من الجنية المذكورة في جملة الاعيان وفي معرفة احوالها
فائدة معتد بها وان لم يكن في احداث تلك الافعال فائدة معتد بها وادلاط
لا في جزئياتها كما لا يخفى **تم**

شام

اراد قرع خليل

يوسف

فانه يحصل بها تكميل الفقه النظرية فحصل في نفس الامر
وبين الحق من الحكمة النظرية الا هذا لا يقال
تلك الافعال جزئيات متغيرة معتد
وهو لا يحال بعينه في معرفة احوالها
كما صرحوا به لاننا نقول الكلام في كليتها
لا في جزئياتها كما لا يخفى **تم**

في الجواب عن السؤال
 ان قدر المذکور انما هو
 والتفصيل هو الله

۵
جیت نام
ص

ط
طرسوکی
م

[illegible]

القائل ان يكون النسبة في احد القسمين الى الحق ثانيا وفي الآخر الى الحق اوليا بناء على ما صرح به الشيخ فلا يكون النسبة في كلا القسمين على شئ واحد والمناسب ان يكون كذلك ويحتمل ايضا ان يكون مراده انه يلزم ان يكون النسبة في الاول الى احد المقصودين والمناسب ان يكون الى كلا المقصودين دفعا للترجيح بلا مرجح او انه يلزم الترجيح بلا مرجح حيث نسب الى الحق ثانيا مع ان المناسب ان ينسب الى الحق اوليا ولاولوية لكن يرد على هذه الاحتمالات ايضا انه لا فرق بين ما ذكره القائل وبين ما اختاره في الوجه المذكور المؤدية الى عدم المناسبة كما لا يخفى على الناظر فالحكم على الاول بعدم المناسبة وعلى الثاني بالمناسبة تحكم بحسب ما يلزم على ما اختاره في النسبة في كلا القسمين الى متعلق المقابل الى متعلق متعلق وعلى ما ذكره القائل تكون الى الحق نفسه فهذا النسب مما اختاره وايضا يرد على الاخيرين انه انما يلزم الترجيح بلا مرجح ان كان كلا المقصودين مقصودا بالذات وذلك كما في **قوله** فالمناسب ان يقال انه لا يخفى عليك ان هذا لا يتفرع على ما قبله فالاولى ترك صرف التفرع او اتيان ما هو المناسب المتفرع عليه كما اشرنا اليه فيما مر **قوله** فالاولى الى الحكمة النظرية ينسب الى الاول يعني القوة النظرية والثاني الى الحكمة العملية ينسب الى الثاني يعني القوة العملية والتذكير باعتبار العلم والامر كما قيل وفيه انه يلزم ح ان يكون المنسوب اليه ما اضيف اليه الحق اعني التخييل بل ما هو وصفه ولا يخفى بعبارة لا سيما بالنسبة الى ما اختاره القائل فان المنسوب اليه فيما اختاره نفس الحق لا شئ من متعلقاته ولا يندفع هذا بما قيل من انه من قبيل نسبة الكل الى الكل بالفتح اذ الكل بالفتح انما هو القوة ولا نسبة اليها كما لا يخفى ويورد عليه ايضا ان القياس في النظرية والعملية بالبيان يحتاج الى ان يقال حذف احدى النسبة للتخفيف كما قيل في الاشعرى المنسوب الى ابي موسى الاشعرى وقد اورد عليه ايضا بانه يستلزم الدور واجيب بانه لا يستلزم الدور لان المنسوب هو الحكمة بمعنى المسائل او تصديقاتها او ملكتها

هـ
فمن عدم كونها على شئ واحد وعدم كونها المقصودين وعدم كونها الى الحق اوليا

ح
الهم الا ان يقال تقدير الكلام ان التزم عدم المناسبة فالمناسب ان يلتزم هذا او يقال فان كان في تمامي

قاسم جدير

ح
في اورد على الخشيطي الطرسكي والجدير

اجيب بوجهي خبير

والنظر

والنظر الذي نسبت القوة اليه هو النظر بمعنى الفكر في قبيل نسبة السبب الى السبب لا الحكمة بمعنى من المعاني المذكورة فتأمل **قوله** لا يبعد ان يقال هذه العبارة شعرا بان في هذا الوجه ايضا نوع وتلك اقبل ليس فيه شئ خلا خلا نظيره اعني نظيره ان البحث فيها عن الاعمال فيكون من قبيل نسبة العلم الى موضوعه لانه قبيل نسبة الكل الى الجزء كما قيل لان جزء العلم حقيقة هو المسائل كما قيل وقيل ان كانت الحكمة العملية بمعنى مجموع المسائل والمبادئ والموضوعات كان من قبيل النسبة الى الجزء والافكانت من قبيل نسبة المتعلق الى المتعلق فتأمل **قوله** اولان النظريات اه الظاهر ان المراد بالنظريات ما هو مقابل للبداهيات كما قيل والتركيب من قبيل مسئلة الكل اي لان النظريات في الحكمة النظرية اكثر واغنى منها في الحكمة العملية وليست كلمة من تفضيل فلا يرد عليه انه في هذا النوع مخالفة من ان العمل لا يدخل في النظرية لكن يرد عليه انه يلزم ان يكون المسائل النظرية المذكورة فيها اكثر من المسائل النظرية المذكورة في الحكمة العملية وذلك غير بين ولا مبرر واما ما قيل من ان المسائل النظرية كلها نظرية واما مسائل العملية فبعضها ظنيات ليس بشئ اذ الظنية لا تنافي في النظرية وكذا الكلام في الاقواوية واما ما قيل من ان مسائل النظرية يقينية بخلاف مسائل العملية فان اكثر مشهورات يتفق عليها الجمهور فليس بشئ ايضا لان الكلام صريحا في اقواوية كونها محتاجة الى الدليل لا في منتهى في نفسها وكونها يقينية انما يفيد الثاني دون الاول كما لا يخفى **قوله** لا يقال بحيث اه حاصله ان التقييم غير صحيح لاستلزامه الفساد وهو ان يكون الشئ جزءا لجزء **قوله** التي اصولها الحكمة او راد عليه بانه لا يلزم من البحث في الفروع التي اصولها هذا البحث عن اصولها والتفريع غير صحيح واجيب بان اصول الى ضمير الفضائل بمعنى بمعنى في ورد بان تلك الاضافة انما تكون في اضافة المصدر الى الظرف

طرسكي

م

هـ
القائل الاول يوسف والثاني قس خليل

طرسكي

م

قس خليل

م

قس خليل

م

عبد الرحمن

م

مد
سكان عبد الرحمن

وهنا ليس كذلك بل الجواب ان يقال هذا من قبيل توضيح الكل بالجزء وطاعة
ان الاضافة من قبيل اضافة الجزء الى الكل لا في ملازمة فيرجع الى ان يقال
يجب فيه عن الفضائل التي الاصول منها الحكمة اه **قوله** فيلزم ان يكون
اشي جز جزه لعله مبني على مذهب الامام في التصديق فالمعنى انه يلزم
ان يكون الشيء وهو الحكمة جز جزه اي جزه ذلك الشيء وهو البحث عن الحكمة
اعني التصديق باحوالها اذ الحكمة ح **قوله** تلوه جز والتصديق المذكور وهو
جزه من تذيب الاخلاق الذي هو جزه من العملية التي هي جزه من الحكمة فيلزم
ان تلوه الحكمة جز جزها الذي هو البحث عن الحكمة بناء على ان جزه الجز جزه
هذا فعلى هذا لا يتوجه عليه ما ذكره المحشي في الجواب بقوله وعلى تقدير ان يكون
المراد اه فانهم **قوله** لانا نقول اه حاصله منع استلزام التقييم للفساد المذكور
مستند بان الحكمة التي جعلت مقسما غير ما وقعت جزه فان لفظ الحكمة
مشتركة بين المعنيين **قوله** بل كلما كان اكثر كان اولى في شرح المواقف وما يجب
التيه ان الافراط المذكور انما يتصور في القوة العقلية العملية دوة النظرية
فان بين القوة اعني النظرية كلما كانت اشد واقوى كانت افضل واعلى
انتهى اراد بالقوة العقلية العملية الملكة الخلقية التي يبحث عنها في علم الاخلاق
لا الحكمة العملية وبالنظرية المنقصة الى الحكمة العملية والنظرية لا ما هو قسيم الحكمة
العملية كما توهم بعض المحشين **قوله** وعلى تقدير ان يكون اه تسليم بالاتحاد
الحكمتين قيل مدار التسليم ما سبوره بقوله يرد على الاول وقيل لا يبعد ان يكون
مدار ان ذهب اليه ذاهب ولو كان باطلا كما نقل عن المخلص وفيه ان الذاهب
انما ذهب الى اتحاد الحكمة الخلقية مع الحكمة العملية لا مع الحكمة المنقصة الى العملية
والنظرية والكلام في الثاني دون الاول قال في شرح المواقف وفي المخلص قد ظن
ان الحكمة المتوسطة هي التي جعلت قسمة الحكمة النظرية هو ظن باطل اذ الحق
من بين الحكمة ملكة يصدر عنها افعال متوسطة بين افعال الجريرة والغباق

والمراد

والمراد بتلك الحكمة العملية العلم بالامور التي وجودها من افعالنا والفرق بين العلم
المذكور والملكة المذكورة معلوم بالضرورة وقد بين مما قلناه ايضا ان الحكمة
المذكورة ههنا متغايرة للحكمة التي قسمت الى النظرية والعملية لانها بمعنى
العلم بالاشياء مطلقا سواء كانت مستندة الى قدرتنا او لا انتهى **قوله**
لانهم المحذور الذي ذكره وهو لزوم ثبوت الشيء جزه وانما يلزم ذلك
ان لو كانت الحكمة نفسها جزه من تذيب الاخلاق وليس كذلك لانها اي
الحكمة نفسها لم تقع جزه منه بل الجزه انما هو التصديق باحوالها وذلك
غير نفسها فيلزم ان يكون التصديق باحوال الشيء جزه من ذلك الشيء
وهو ايضا بط ضرورة بطلان ثبوت التصديق جزه لموضوع القضية اه
المصدق بها بذلك التصديق لكنه محذور اخر غير ما ذكره المعترض فعلى هذا
التقدير الذي ذكره قيد احترازي لا وقوعي كما ظن وانما لم يصرح بلزوم
ذلك المحذور الاخر بل اولى اليه بذلك ليقيد المذكور لعدم الاحتمال بشيء
لعدم مدخلية في الجواب واعلم ان هذا الجواب الثاني جواب تسليم مانع
في الجواب الاول من اتحاد المقسم مع ما عده من الملكات والتزام اتحادها
لا يتصور الا بان يكون الثاني بمعنى الاول او بان يكون الاول بمعنى الثاني
او بان يكونا بمعنى ثالث ولما كان الاحتمالان الاخيرين بعينين
من الاعتبار لكونهما ظاهر الغبار ولم يكن الاحتمال الاول في تلك المثابة
كما يشهد ذهاب البعض الى ان ما عده من الملكات نفس الحكمة العملية
كما مر نقله اعتبره المصنف فقال وعلى تقدير ان يكون المراد من الحكمة المعقودة
في اصول الاخلاق ما هو مقسم النظرية والعملية وبني عليه كلامه في
الاضراب لزيادة الماشات مع الخصم في الخطاب حيث قال بل الجزه
انما هو التصديق باحوالها اي كما اعترف به المعترض والمراد ان الجزه
ذلك على تقدير ان يكون المقسم بمعنى التصديقات بالمسائل او بان

وهذا لا بد ان التصديق باحوال الحكمة
كما كان جزه من تذيب الاخلاق
الذي هو جزه من الحكمة العملية
التي هي جزه من الحكمة كان ذلك
يوسف بناء على ان جزه الجزه
جزه مسهل

المختصين بلفظ الحكمة واما اذا كان المقسم بمعنى اخر في المعاني المذكورة
 سابقا فكان الامر غير ذلك وهذا لا يستلزم فيه فظن ان ما قيل من ان الحكمة
 المحدودة في الاخلاق عبارة عن كيفية نفسانية راسخة وهينة متوسطة وهي
 من قبيل المعلوم فيكون المقسم ايضا من قبيل المعلوم فكيف يكون التصديق باحوالها
 جزء من المعلوم والعذر بانها مما شاع مع الخصم اكبر من فحج والقول بان هذا
 مبني على كون المراد بالمقسم هو التصديق او احد المعنيين المختصين بلفظ الحكمة
 فاسد لان المقسم اذا كان ما هو المذكور في قسم الاخلاق اختلا للغة والشيء
 كيف يكون عبارة عن التصديق ساقط كل سقوط فان مبناه على الاحتمال الثاني
 ومبنى الكلام على الاحتمال الاول كما لا يخفى على الكل **فان** انقسام الكل الى الاجزاء قد عرفت
 ان الكلام باعتبار معنى التصديق بالمسائل فلا يرد عليه انه اذا كانت الحكمة عبارة
 عن مفهوم كلي شامل للعقل والكثير من المسائل لا يابى الامر كذلك على انه قد مر فيما سبق
 ان الكلية في المعنى التي مرس بالنسبة الى جميع المعاني الاربعة لا بالنسبة الى كل واحد
 واحد منها واما ما قيل انه على تقدير ان تكون الحكمة علوما متعددة كما اختاره
 فيما سبق يكون الانقسام انقسام الكل الى الجزئيات فقد اجب عنه بان الحكمة وان
 كانت علوما متعددة فهي مقسم بها وافراد الاقام لا بد وان يكون جزء من افراد
 المقسم فلا يتفاوت الامر به فتأمل وتعلمه اراد ان الحكمة وان كانت علوما متعددة
 يجوز ان يعرف تلك العلوم بتعريف واحد صادق عليها باسرها ثم بقسم ذلك
 المعروف اليها انقسام الكل الى الاجزاء كما قيل وقد يجاب عنه بانه بنى الامر ههنا
 على ما هو المشهور لا على ما هو المختار لمجرد البحث **فان** تهذيب الاخلاق
 منها لا يخفى ركازة هذه العبارة والسليس ان يقال والعلية تنقسم ايضا
 كذلك الى تهذيب الاخلاق وغيره وتهذيب الاخلاق ايضا ينقسم كذلك
 الى تصديق باحوال الحكمة والى التصديق باحوال غيرها **فان** هو يرد على الاول
 انه يستلزم انه الظاهر ان اثبات المقدمة الممة التي هي لزوم كون الشيء جزءا لجزئه

نخري م

المورد
نخري م

نخري م

نخري م

نخري م

بابطال السند المذكور الا ان في مساواة السند للمنع نظروا ويجوز ان يقال انه
 اثبات لها بدليل مستقل تقريره اذا كان المقسم عين ما جعلت جزءا لجزئ
 جزءا لجزئه والمقدم حق واللازم ان لا ينحصر الفضائل في الثلاثة لخروج المقسم
 عن بعضها مع انهم اتفقوا على انه منها واللازم بط لا تقاومهم على ان الفضائل منحصرة
 في تلك الثلاثة **فان** مع انهم حصروا مطلق الفضائل فيها اي في الثلاثة قيل هذا
 مم بل هم حصروا الفضائل الخلقية في تلك الثلاثة دون مطلق الفضائل كما يظهر
 من غير انهم وتحققا لهم اقوال وايضا فيه نوع مخالفة لما سبق من ان هذه الثلاثة
 هي اصول الفضائل اذ يعلم منه ان الفضائل ليست بمنحصر فيها بل منها
 ما يتفرع عليها فان حمل على حصر الاصول او جعل من باب حذف المعطوف اي
 فيها او بما يتفرع عليها كما قيل **فان** لا يلزم من عدم انحصار الفضائل
 في ثلاثة وفيما يتفرع عليها يجوز ان يكون العلم بالاعيان من الفروع **فان**
 وعلى الثاني انه يلزم ان لا يصح الحكم اه فيه ان هذا لا يلزم من تقدير اتحاد الحكماء
 في الجواب الثاني فلا يصح الاراد ذلك التقدير ولا يخفى انه خارج عن قانونة التوجيه
 على ان ذلك الاتحاد يلزم ان يكون مسلما عند المعترض واللا يتم اعتراضه فكيف
 يصح رده من قبله نعم ذلك الاتحاد في نفسه لا يطابق الواقع بل يلزم منه محذور
 عديدة الا انه قدر له المجهز ارضا للعبارة ومما شاع مع الخصم في الميدان وهذا
 هو مراد من قال ان هذا غير وارد لان الثاني مبني على الغرض والتسليم وليس محتمل
 للمجهز بكونه خلاف الواقع فلا يرد عليه ان البناء على الغرض والتسليم لا يدفع الايراد
 لان تحقق اللزوم لا يتوقف على تحقق الملزوم ولا اللازم كما قالوا بل هو مما لا يحصل له
 ثم ان ما ذكره المحشي من انه يلزم ان لا يصح الحكم اه مبني على الاحتمال الاول من الاحتمال
 الثلاثة التي ذكرناها في اتحاد الحكماء فلا تغفل **فان** ليس العلم اه قيل عدم العلم
 بالاعيان البلاءة والجهل المركب الجزئية فالعلم بهامتوسطة بينهما ورد
 بان البلاء افراط العقل العملي والجزئية تفریطه والعلم بالاعيان من آثار العقل

لم يضر

الذي هو العلم باعتبار الجور
نخري م

نخري م

نخري م

نخري م

نخري م

نخري م

النظري على التقدير المذكور فلا توسط **قوله** لان موضوعه العدد قيل هذا مناف
لما سبق من ان العدد محمول في علم الحساب اقول لا بأس في المناقشات لتغاير القائلين
وكذا المقامين وقيل هذا مبني على ما هو الظاهر في موضوع الحساب هو العدد
واما ما سبق فهو توجب ومنع لا يحتاج اليه ههنا وانت خير بانه لا فرق بين
المقامين في الاحتياج الى التوجيه والمنع فان جعل العدد محمولا في الحساب يكون
جوابا عن النقص المذكور ههنا ايضا وقيل لا منافاة لانا نوجه ما سبق على وجه
يلزم العدد موضوعا في الحساب لا على وجه يلزم محمولا فنذكر **قوله** وهو مما لا
يفتقره لان معروضه لا يلزم ان يكون ماديا بناء على ان المراد بالمادة ههنا هو
الهيولي دون الموضوع والا لا ينتقض تعريف الالهى بالجواهر كلها كما لا يخفى
فلا يرد ان العدد من الاعراض وهو يحتاج الى المادة في الخارج ولا تقوم بذاتها
فكيف لا يفتقر المادة كما نوه **قوله** واجيب باننا لم اه حاصله ان موضوع الحساب
انما هو العدد من هذه الجثية وهو من هذه الجثية يفتقر الى المادة لان هذه الجثية
انما تعرضه في موجودات متفرقة منقصة مجمعة اما في الخارج او في الخيال في
يحتاج العدد من هذه الجثية الى المادة فالمنع الاول من منع المحشي منع لصغري القياس
الثاني والثاني لكبراه والثالث منع لصغري القياس الاول على تقدير الاستلزام
المع على تقدير اخر فانهم **قوله** ولا يخفى ان الجثية اه قيل ان تم هذا الزم افتقار
العدد الذي هو موضوع الحساب الى المادة خارجا وتعلقا لا خارجا فقط
فبدخل علم الحساب في الطبيعي واجيب بان المراد بالمادة هي المادة المختصة
فيجوز ان لا يحتاج العدد من تلك الجثية اليها في التعقل وبان مراد المجيب
اخراجها عن الالهى مع قطع النظر عن دخولها في الطبيعي وبان الطرفين متعلقان
لقول متفرقة لا قول في موجودات والمعنى تعرضه في موجودات خارجية
متفرقة بالفعل في الخارج او بالتخييل والملاحظة الخيالية في الخيال فلا يلزم الدخول
في الطبيعي وبانه لا يلزم من احتياجه الى المادة في الوجود الخارجي والخيالي احتياجه

موضوع
فان ما سبق في مقام
الجواب وهذا في مقام
السؤال منه
في
وقد اشرنا اليه
ان توجيهه فيما سبق
منه
ج
م
ع
وهو ارادة ان الجثية
قيد للموضوع منه
ه
وهو ارادة ان الجثية
بيان للاعراض الذاتية
م
فعلى ما يرد عليه ما قيل
ان الحق ان مراد المجيب
قوله الجثية قيد للموضوع
بقريته المتقابل منه
م
المراد خارجا والواجب
انما هو يوسف الثاني
والثاني لنا صهر الدين والثالث
لخبر شافى والرابع لحيدر المحشي
منه

اليها

اليها في التعقل اذ التخييل غير التعقل والكلام في الثاني لاني الاول وفي الكل نظرا
في الاول فلما يسجد في المحشي قريبا عند قول الشئ كالكرة واما الثاني فلان الجوا
عن لزوم فساد مع قطع النظر عن لزوم فساد اخر ليس من ادب المناظرين واما
الثالث فلان مدار الاستدلال ان كان عروض تلك الجثية في الموجودات
الخارجية لغا ذكر سائر القيود وان كان عروضها في موجودات متفرقة فهو
عام للخارج والخيال فان اقتضى ذلك الافتقار الى المادة في احد الوجودين
اقتضى الافتقار اليها في الاخر ايضا والفرق تحكم واما الرابع فلانه مع قطع
النظر عن انه مبني على ان الجثيات الماديات في الالات لاني نفس النفس
مردود بانه يشكل ح تعريف الطبيعي اذا الافتقار فيه ايضا في التخييل دون
التعقل **قوله** ولا يخفى عليك وهن هذا الجواب قيل حاصل الجواب ان هذه
الجثية سواء كانت قيد للموضوع او بيانا للاعراض الذاتية تعرضه اي
تقتضي تلك الجثية ان تعرض العدد في موجودات خارجية متصفة بذلك
ان كانت حاضرة عند الحواس او خيالية كذلك ان كانت غائبة عنها وكل
من الامرين لا يتصور الا بالمادة لان كل ما هو مدر ك بالحواس او الخيال
فهو مادي وانما تقتضي تلك الجثية ذلك لان التقريب ونحو يقتضي حركة ما
كما لا يخفى على من لاحظ مفهومه والحركة مما يبين في الجردات فاندفعت المنوع
الثلاثة التي اوردناها عليه انتهى اقول حاصل ما ذكره في الحاصل ان تلك
الجثية تقتضي عروضها للعدد في ضمن الماديات سواء كانت قيدا او بيانا
في يلزم افتقار العدد الذي هو موضوع الحساب الى المادة وفيه نظرا ما اولا
فلان اقتضا تلك الجثية العروض في ضمن الماديات مما يجوز ان العروض
لاني ضمن شئ او في ضمن الجردات كما ذكر المحشي في المنع الاولين فلا يندفع
واما ما ذكره في بيان ذلك الاقتضا ففيه انه ان اراد ان التقريب ونحو
يقتضي حركة المحدود فهو موقوف المنع وان اراد ان يقتضي حركة المتفرقة مثلا

يوسف

يوسف الثاني

فعدم منافاة تلك الحركة لما هيئة المجردات من اجلي البديهيات واما ثانيا فلانه لو سلم
 ما ذكر من المقدمة لا يلزم افتقار موضوع الحسب الى المادة على تقدير كون تلك
 الجينية بيانا للاعراض الذاتية لجواز ان يكون مقارنا لها لا مفتقرا اليها والكلام
 في الثاني دونه الاول فلا يندفع المنع الثالث كما لا يخفى واما ثالثا فلان الموضوع
 الخارجية لا تنحصر في الخاصة عند الحواس والغائبة عنها لجواز الواسطة
 بينهما كالمجردات فلا يثبت العوض للمادى **تم** لانا لاننا لم لا يخفى ان الظ
 انه منع لسند الجيب وهو خارج عن قانون التوجيه فقال بعضهم ان الجواب
 المذكور وان كان منعا صورة لكنه بطريق الاستدلال فان كلمة لانم قد تستعمل
 في الابطال وقيل هذا لا يخفى عن الاختلال بل كوجه ان يقال انه من قبيل مقابلة
 الصورة بالصورة فان ما ذكره الجيب وان كان سندا لمنعه الا انه في
 صورة الدليل لا يثبت على الجزم او يقال انه مبني على حمل ما ذكره الجيب
 بعد المنع على الترتي من المنع الى الاستدلال او هو مبني على ان ما ذكره قد جعل
 مقدمة دليل في شئ منقول عن القوم وفيه بحث معهم انتهى فتأمل وقيل **ط**
 قرر الجواب اولاً على وجه المنع جريا على ما هو المشهور من ان نقض التعريف
 استدلال وتوجيه لدفعه في مرتبة المنع ثم قرر الاعتراض عليه على وجه المنع فكانه
 رمز الى ما هو التحقيق من ان في مقابلة النقض ليس مما يقع به ذوق فطانية بل
 واجب هناك الاثبات والتحقيق وذلك لانه لا شك ان غرض العرف تحصيل
 مفهوم جامع وما منع وذلك الغرض لا يتيسر بمجرد المنع والتجوز في مقابلة من
 يستدل على بطلانه **تم** بل تعرض لنفس العدد اه قيل هذا مبني على تركيب
 العدد من الاعداد التي تحته وكلام القائل مبني على تركيبه من الاحاد فلا يكون
 بهذا مقابلا لعله اذا بادر الى التسليم انتهى وانت خير بانه لا حاجة الى
 البناء على ذلك بل يصح العوض لنفس العدد وان كان العدد مركبا من الاحاد
 ودونه الاعداد التي تحتها كما استطاع عليه فتأمل وقيل ما حاصله ان عروض

موجودة
عند الخيال
بها

يوسف

معه
فيه ان هذا التوجيه
يقضي ان يكون ما ورد
المحشى استدلالا وفيه مل
لا يخفى اما اولاً فلانه ليس
فيما اورد شئ يصلح به
لا استدلال واما ثانيا فلان
الاستدلال في مقابلة السند
انما يكون موجها لو كان
السند ما ويا وههنا
ليس كذلك قيل **اللام**
الا ان يقال انه لا يستدل
بمعنى انه بط في حد ذاته
فتأمل **مسألة**

فلهذا زان
٢

تلك

تلك الجينية لنفس العدد انما هو باعتبار وجوده في الذهن بمعنى تصويره
 وحصول صورته في العقل وهذا الوجود للعدد ليس وجودا له في نفسه
 بل وجوده في نفسه انما هو وجوده في معرضه وعلم الحسب لكونه من العلوم
 الحقيقية انما يحث عنه العدد بحسب وجوده في نفسه فقييد العدد في
 في موضوعه بتلك الجينية انما هو باعتبار وجوده في معرضه لا باعتبار
 وجوده في الذهن فقط هذا المنع الاول انتهى اقول يحتمل ان يكون هذا
 هو المدار للتسليم **تم** والمحدودات لمجردة اه جواب سوال مقدر
 وهو ان يقال ان تلك الجينية لا تعرض للمجردات ان لا يجري فيها الجمع والتفريق
 ونحوها كما اشار اليه الشيخ في الشفاء حيث قال العدد اللاحق للمفارقات ثابت
 على ما هي عليه غير قابل اي نسبة اتفقت وحاصل الجواب منع عدم الجريان وظهور
 الجريان الى في صورة الدعوى واما في العدد اللاحق للمفارقات ثابتا على ما هي عليه
 ونحن نعرفه ونفسه الى غير ذلك كما لا يخفى على من له مسكة في علم الحسب قيل جريان تلك
 الجينية في المجردات لا يثبت في احتياج العدد الى المالة في ضمن الماديات ورد بان ذلك
 مقارنة ان لا احتياج **تم** ولو سلم يحتمل ان يكون وجه التسليم دعوى الشيخ الرئيس
 في الصناعة عدم الجريان في المجردات ويحتمل ان يكون وجهه ما ذكره فخر الدين من انه
 لم يقع البحث في الحسب على وجه يشمل المجردات وان امكن ذلك لعدم تعلق العوض
 اي ولو سلم الاحتياج الى المادة بناء على ان البحث في الحسب انما يقع عن الماديات لعدم
 تعلق العوض بما في غيرها **تم** لما بيان للعوض الذي اذ لو كانت بيانا له يكون الموضوع
 مطلق العدد وقد عرفت انه غير محتاج الى المادة فيبقى النقض بحاله مع ان الحق في الجواب
 دفعه قيل اقول بعد ما سلم ان تلك الجينية انما تعرض للمعدودات يثبت الحق وان كانت
 الجينية بيانا للعوض الذي وذلك لانه قد تقرر ان مسائل العلوم قضايا كلية فلو
 لم يقيد العدد الموضوع لعلم الحسب بما يصاد به تلك الجينية حين حملها عليه فيه يكون له
 فضايا جزئية على ما هو شأن القضية المركبة من الجمل الاخص فيجب ان يكون موضوعه

حيدر

بمعنى ان معروضه اذا وجد
 في الخارج او في الذهن كان
 متصفا فانما تعلقنا بغيره
 فهو في الذهن متصفا بالعرض
 على ما تقتضيه البديهة فالعرض
 في حقيقة في نفسه بخلاف ما اذا
 تعلقنا بنفس الجنية وحصل صورته
 في ذهننا هكذا قال القائل المذكور
 كلامه ان كلام الجنية
 لا يقوم حقيقة على شئ بل على
 بانفسه في نوعه من غير تعلق
 به بغيره انما هو باعتبار
 وجوده لان هذه الاحوال
 لا باعتبار المعدودات من جملة المفارقات
 وتغير في الحقيقة وغير ذلك ولا شك
 في جريانها في المجردات بهذا الاعتبار
 ولا يضر كونها ثابتة على ما هي عليه
 في نفس الامر **مسألة**
 فلا يضر جريان الجمع والتفريق ونحوها في
 بل العدد اللاحق للماديات ايضا ثابت على
 ما هي عليه **ص**

العلم انما يقال كماله من حيث ما نقل عن الشيخ
من ان مسئلة العلم قد تكون جسيمة كذا في
القائل المذكور وقد اختلفوا في كونها
مع ان النقل المذكور محال في الاشياء
في القلب عند اوله

ما يساوي تلك الجثيات وتختص بالماديات فالق ثابت على تقدير قوة الجثية بيانا
للعرض الذي ايضا انتهى واستخير بان قوة مسائل العلوم كلها لا يقتضي قوة موضوعات
العلوم مساوية لاعراضها الذاتية لجوان ان يكون موضوعات لمساائل اخص من موضوعات
العلوم لما تقر بانها اما ان يكون نفس الموضوع او انواعه او اعراضه الذاتية او انواع
اعراضه الذاتية فيجب ان يكون موضوع الحسب مساويا لتلك الجثيات لاجل كلية
المساائل بل يكفي ان يكون موضوعات مساوية لها **قوله** والظ الثاني اي الظ في
نفس الامر هو قوة تلك الجثية بيانا للعرض الذي لان الظ من كلام الجيب هو **قوله**
لان الموضوع اي مع جميع ملحقاته اللازمة في ثبوته كقيد لا بد ان يكون مسلم الثبوت في العلم
ليتضح اثبات اعراضه الذاتية له فيه بناء على ما تقر واشهر من ان ثبوت الشيء في الشيء
في ظرف فرع ثبوت المثبت له في ذلك الطرف وتقرير الاستدلال لولم يكن الجثية
بيانا للعرض الذي كان قيد الموضوع اذ لا فائز بالفصل واذ كان قيد الموضوع لزم
ان لا يثبت تلك الاحوال في علم الحسب واللازم بطه فقوله لان الموضوع لا بد ان يشار
الى بيان هذه الملازمة وقوله مع ان هذه الاحوال اه اشارة الى بيانه بظ اللازم فمثل
قوله وبيان الاول اه اي بيانه قوة الجثية قيد الموضوع لا يخفى عن الاشكال وتعد ذلك
البيان هو ما ذكرنا اننا في التلويح وهو شيان احدهما ان يقال معنى قوة تلك
الجثية قيد الموضوع ان البحث في العلم يكون عن الاعراض التي تلحقه من تلك الجثية
وتعرضه بذلك الاعتبار هذا هو المشهور وثانيهما ان يقال معناه ان البحث
عن العوارض يكون باعتبار تلك الجثية وبالنظر اليها بمعنى انه يلاحظ في جميع البحث
هذا المعنى الكلي لا بمعنى ان جميع العوارض المحيطة عنها في العلم يكون محيطة بالموضوع بواسطة
هذه الجثية البتة كما يشوبه القول الاول وهذا هو التحقيق فعلى هذا لا يلزم
ان لا يبحث في العلم عن تلك الجثية كما يلزم ذلك على الاول والاشكال ما اوردوه
على هذا من البيان فانه اورد على الاول بقتضى ذلك ان لا يكون تلك الجثية من الاعراض
المحيطة عنها في العلم ضرورة انها ليست مما يعرض للموضوع من جهة نفسها واللازم

ليصح

عبد الرحمن

تقدم

تقدم الشيء على نفسه ضرورة ان ما به العروض لا بد وان يتقدم على العارض في لايته ذلك
البيان فيما اذا كان تلك الجثية مما بحث عنه في العلم كما ههنا واجب بان ما وقع قيد
هو المطلق وما يثبت في العلم هو المخصوص المندرج تحته وبان القيد هو صفة ذلك
وما بحث عنه في العلم هو نفسه ورد الاول بانه ان اريد بالاطلاق ما هو بشرط لا شيء
يمنع تقييد الموضوع به لانه لا يتحقق الا في الذهن وان اريد به ما هو لا بشرط شيء
فيجوز المحذور لان المطلق في هذا المعنى لا يتحقق الا في ضمن المخصوص وكل مخصوص
من فئة المحذور والثاني بان الصحة قد تكون محمولة في المسائل كما يقال الاربعة يصح ان تنقسم
الى متساويين على ان قيد مطلق الشيء او صحة مما لا دخل له في عروض تلك العوارض
للموضوع فلا وجه للاعتبار وورد على الثاني ايضا بانه لا يكون القيد قيدا بل لازما
للموضوع وهذا ما نسخ في طريق في توجيه هذا المقام وقد وجهوه بغير ذلك من الكلام
فجعل بعضهم البيان عبارة عن الجوابين عن الايراد على الاول والاشكال كناية عن رد هاتين
وبعضهم جعل البيان نقض الدليل الدال على ان الموضوع لا بد ان يكون مسلم الثبوت
في العلم والاشكال استدعاء ذلك لنقض التزام الترجيح بلا مرجح وحمل البعض
الاشكال على لزوم قوة الموضوع مما يثبت في العلم ثم اجاب عنه بحمل القيد على المطلق
او الصحة وانت خير بما في الكل من اليجته والكلفة **قوله** ونحن نقول لا بعد اه لا يخفى
ان هذا في العبارة وما فيها دليلان على ان هذا جواب اخر عن اصل السؤال
عن الوهن بالمنوع الثلاثة المذكورة وفيه نظر اما اولها فلان ذكره لا يصلح الا
لتوجيه الجواب السابق بالبناء على التحقيق في تركيب العدد على حمل المادة على الاعم
منه اليبولي والموضوع اذ حاصله ان موضوع الحسب ليس بعدد من حيث هو
بل العدد من حيث المجموع والتفريق ونحوهما وهذه الجثية لا تعرض لعدد الا باعتبار
الموضوع بناء على ما هو التحقيق في تركيب العدد فالعدد الذي هو موضوع الحسب
لهذه الجثية محتاج الى امانة بالمعنى الاعم وامانا بنا فلان المنع الثالث لا يقع
عنه هذا الجواب ايضا بل هو باق على حاله كما قيل اللهم الا ان يرتكب تكلفات بعيدة

عنه على بان ذلك يفهم من قوله
واعترض عليه بان الجواب بالتحمل على
لا بد ان يكون ما به الجواب مشروفا فيما بينهم
المطلوع او الصحة مشروفا في الجثية وانت خير
فكيف يخفى على مثل الجثية في العلم
بان لزوم الموضوع مما يثبت في العلم
اشكال في نفس قوة الجثية قيد
للموضوع لاني بيانه والكلام في
الاشكال في الثاني لاني الاشكال
في الاول كما هو منطوق عبارة
الحسب منه
وقوله ان الجواب عن الايراد على ان لا يسي
بيانا لذلك الشيء كما ان نقض الدليل
الدال على ما ينافي الشيء يسمى بيانه
كما اعترف به البعض الاول واعتراضه
على الثاني فقوله وبعضهم جعل اه هذا
الجا على هو الفاضل عبد الرحمن حيث قال
اي بيان الاول بنقض الدليل الدال
على ان الموضوع لا بد ان يكون مسلم
الثبوت لهما لاجاز ان يثبت الثبوت
ايضا فيلزم توقف الشيء على نفسه
لان ثبوت الشيء فرع ثبوت المثبت
له والنقض سوغ لزوم التوقف
المذكور بناء على الامام الوجود عن قوله
المشهور اعني الشيء لشيء اه والاشكال
هو ان الاستثناء المذكور يرجع بلا مرجح
منه

فعله وحمل البعض وهو الخي جرح حيث قال
فعله بيان الاول لا يخفى عن الاشكال اذ يلزم
عليه قوة الموضوع مما يثبت في العلم
فيكون الجواب بالتحمل على
لا بد ان يكون ما به الجواب مشروفا فيما بينهم
المطلوع او الصحة مشروفا في الجثية وانت خير
فكيف يخفى على مثل الجثية في العلم
بان لزوم الموضوع مما يثبت في العلم
اشكال في نفس قوة الجثية قيد
للموضوع لاني بيانه والكلام في
الاشكال في الثاني لاني الاشكال
في الاول كما هو منطوق عبارة
الحسب منه
وقوله ان الجواب عن الايراد على ان لا يسي
بيانا لذلك الشيء كما ان نقض الدليل
الدال على ما ينافي الشيء يسمى بيانه
كما اعترف به البعض الاول واعتراضه
على الثاني فقوله وبعضهم جعل اه هذا
الجا على هو الفاضل عبد الرحمن حيث قال
اي بيان الاول بنقض الدليل الدال
على ان الموضوع لا بد ان يكون مسلم
الثبوت لهما لاجاز ان يثبت الثبوت
ايضا فيلزم توقف الشيء على نفسه
لان ثبوت الشيء فرع ثبوت المثبت
له والنقض سوغ لزوم التوقف
المذكور بناء على الامام الوجود عن قوله
المشهور اعني الشيء لشيء اه والاشكال
هو ان الاستثناء المذكور يرجع بلا مرجح
منه

بارقة وقوله لا يبعد انما يستعمل في مقام نوع البعد ومعناه لا يبعد كل البعد
ونوع البعد المشار اليه هو ان اريانه الاعم بالمان خلاف الشهرة والعادة على
ان تلك الارادة تخرج باب الامور التي لا الهى وتدخلها في الطبيعي او الرياضي اللهم
الا ان يفسر الامور العامة بالمشقات لا يجاد بها كما قيل **قوله** هذه الجنية
اي جنية الجمع والتفريق ونحوها لا تعرض لعدد الابا باعتبار الموضوع اي المعرض
والحل قال بعض الاعلام لا يلزم من هذا كون العدد محتاجا الى الموضوع في الوجود بل غاية
ما يلزم انه مقارن له واجيب بان هذا الجواب مبني على تلك الجنية قيد للموضوع
الذي هو العدد فيلزم الاحتياج ورد بان هذا البناء مما ياباه ترجيح المحشى في الجنية بياننا
للعرض الذاتي وتقرير جنة على عدم كونها قيد للموضوع اقول ان كان الجواب المذكور مبني
على كون الجنية بياننا للعرض الذاتي يرد عليه ما اورده بعض الاعلام ولم يثبت كونه قطعاً
ولم يبق فرق بين الجوابين وان كان مبني على كونها قيد للموضوع يرد عليه انه مبني جوابه
على ما هو المرجوح عنده مما لو مبني عليه الجواب السابق لزم ذلك ايضا بناء على التسليمين
فما فضل هذا الجواب على السابق اللهم الا ان يقال هذا الذي ذكره المحشى توجيه للجواب
السابق بالبناء على ما هو التحقيق في تركيب العدد وعلى تعميم المانة ليندفع عنه المنع
الاولان ويكون اشارته الى ما هو الممدار للتسليم في الموضوعين وليس غرضه اتيان جواب
اخر سالم عنه المنوع الثلاثة كلها وان كان ذلك مقتضى السؤال **قوله**
لان التفريق اه اعان للتعدي بعبارة مفصلة والافقوله اذا التحقيق اه في الاستدلال
عليه كقوله **قوله** اذا التحقيق ان كل عدده في كونه تحقيقاً نظر كما يظهر بالنظر الى شرح
العقائد للدواني وفي جوابنا عليه **قوله** فلا يمكن اسقاط عدد هذا ام ان لا يلزم
من عدم كون عدد جزء من اخر ان لا يمكن اسقاطه منه فان كل عدده صورة نوعية بها
يمتاز عن اخر وبها يترتب عليه الخواص واللوازم العددية كالاصمية والمنطقية والارضية
والفردية الى غير ذلك كما صرح به الشريف في كتبه وضا انه يمكن اسقاط نوع من اخر وان لم يكن
جزء منه على انه يجوز الاسقاط باعتبار اسقاط الوحدات كما قيل هذا توجيه ما قيل ان هذا

صحة ان احتياج
ضرورية ان احتياج
تستلزم احتياج المقيد
بما قيل في

الجنية
وجه نقول كذا مبني على
قيد الموضوع قيد فعنه ما اورده
عليه بعض الاعلام واذ لمعت
انظر في كلام المحشى وجدت ما يبرره
فما حرجي في معنى **قوله**
ما يبرره ان المدعى جنية التفريق
واما ما قيل في
وتنصيف لا يفسد
فليس ينبغي كذا ينبغي

طريق
شروطه
الفرق في الوجودية والاصمية
التفريق

التفريق غير ط وما جعله مفرعاً في نفسه وقيل لو كان الامر كما ذكر يلزم ان يكون
جميع مسائل الحساب مجازاً فكيف يقول به عاقل وقد اتفقوا على ان الاحوال المذكورة
في العلم اعراض ذاتية لموضوعه انتهى **قوله** فاعدد من هذه الجنية محتاج الى المانة
في التعقل فيلزم لان العدد محتاج الى الموضوع في الوجود الخارجي قطعاً فاذا
احتاج اليه في التعقل ايضاً يلزم ان يكون علم الحساب من الطبيعي كما لا يخفى واجيب
عنه بان المراد بالمان ههنا هو المطلقة والمأخوذة في التعاريف هي المخصوصة
نوعاً كما يجب من المحشى ولا يلزم من الاحتياج الى المطلقة الاحتياج الى المخصوصة
حتى يلزم كون الحساب من الطبيعي وقبه انه يرد عليه ان يكون تعرضه لاحتياجه
اليها في التعقل لغوا بل كواجب عليه لتعرض كونه محتاجاً الى المانة المخصوصة
في الوجود الخارجي وههنا توجيه نسخ لما طرى وان كان بعيداً عن العبارة وهو
ان يقال قوله ونحن نقول لا يبعد ان يراد اشارة الى منع رابع على الجوابين
فكانه قال ولو سلم ان الجنية قيد للموضوع فانما ثبت كونه لو ثبت ان المراد به
بالمان هو الاصولي دون ما هو اعم منها ومنه الموضوع لكنه لم اذ لا يبعد ان يراد
وقوله وعلى هذا نقول هذه الجنية اه مبالغة في السؤال فكانه قال وعلى هذا نقول
في رد السؤال العدد الذي هو موضوع الحساب محبث بله الجنية فهو من هذه الجنية
محتاج الى المانة في الوجود الخارجي والتعقل جميعاً فضلاً عن الاحتياج في الوجود
الخارجي والتعقل معا فلهما معاً كما قلتم او يقال **قوله** هو ونحن نقول الى اخر المقال
مبالغة في رد ذلك السؤال الا ان هذا الكلام محبث بله مجرد جدل في المقام لا تحقيقاً
في المقام ثم انه قال بعض الاعلام الصواب في الجواب عن اصل السؤال هو ان يقال
المراد بالمان ما به الشيء بالقوة وجزء العدد اعني الوحدات بصدق عليه
ما به العدد بالقوة فيلزم ما به المانع المعنى والعدد مفقود الى اجزائه فيلزم مفقوداً
الى المانة وانه يوجب ثلثة الاول ان يكون الوحدات الاعتبارية بدو الجزء الصوري
معها مادة بهذا المعنى ليس يصح والثاني انه يلزم ان يكون العدد من الامور الحادية

شروطه

طريق
شروطه

حقيقة فينا في ما يقوله المتكلمون من ان العدد موهوم محض واعتباري صرف
والثالث انه يخرج علم الحساب من الرياض ويدخل في الطبيعي واجيب بان الماهية
تطلق على ثلاثة معان الاول الالهي وعليه مبني الجواب الاول والثاني ما هو اعلم
من الموضوع والالهي والمتعلق وعليه بنا جواب المحشي والثالث الجزء المخصوص
من الشيء جوهر او اعراضا حقيقيا او اعتباريا وعليه جواب بعض الاعلام
ولا يشترط فيه مقارنة الجزء الصوري ولا كونه امرا حقيقيا فاضمحل الوجهاء الاول
واما الثالث فلا يخفى ان ذلك البعض مبني جوابه على التحقيق في العدد وهو ان اجزاء
الوحدات لا الاعداد التي تحت فعلها هذا كان مائة العدد بالمعنى الثالث كل واحد
من الوحدات فاذا وجد العدد بوجود المعدود في الخارج كان محتاجا الى اجزائه التي
هي اجزائه في نفس الامر بخلاف وجوده في العقل اذ يجوز ان يلاحظ العقل
بالاعداد التي تحت ما لم يطلع على التحقيق وان لم يكن تلك الاعداد اجزائه في نفس
الامر اذ العقل لا يجب ان يكون مطابقا لنفس الامر ما لم يكن منافيا للماهية
المتعلقة وما هيته العدد الكثر فلا يثبت في بالاعداد التي تحت فلم يكن العدد محتاجا
الى ما هو مادة له في نفس الامر في العقل **قوله** فيمكن ان يكون العلواء اعلم ان العلو
والادنو والنوسط قد نأخذ باعتبار العموم والخصوص كما اعتبرها في الاجناس
والانواع حيث قسموها الى العلية والسافلة والمتوسطة وقد نأخذ باعتبار
الشرافة والخساسة فاشارة المحشي الى انه يمكن اخذها بالا الاعتبارين من حيث
هو موجود وفيه انه ان كانت هذه الجينية لبيان الاطلاق كما هو الظاهر سيما
العلم للمحشي كان موضوع الالهي مطلق الوجود فيدخل تحت موضوعات
سائر العلوم الحكيمة دخول مقيد تحت مطلق فيصدق قوله وهو اعم من
موضوعات سائر العلوم لكن يلزم ح ان يكون سائر العلوم اقساما مندرجا
تحت الالهي فيفيد تقسيم الحكمة النظرية الى الالهي والرياضي والطبيعي اذ يلزم
ح لو قسم الشيء فيماله وان كانت لتقييد الموضوع بمعنى انه يجب في الالهي

التعقل

من العوارض

عن العوارض التي تلحق الموجود من حيث انه موجود كما جعله كذلك التفتنا زاني في التلويح
لا يكون موضوع الالهي اعم من موضوعات سائر العلوم الباشة عن الاعراض اللاحقة
للموجود من حيثية اخرى كما لا يخفى وان كانت لتجريد الموجود الذي هو الموضوع
عما عداه واخذ بشرط لا شيء كما في قولهم الانسان من حيث انه انسان ليس
الانسان كما جرت بعض المحشين ههنا لزم ان لا يحمل عليه سائر الاحوال اصلا
على قياس المثال المذكور على انه لا يتلويح اعم من موضوعات سائر العلوم
فتأمل لعلك تطلع على ما لم تطلع عليه **قوله** وهو اعم من موضوعات سائر العلوم
اي الحكمة فلا يرد موضوع الكلام على القول بان موضوعه ايضا الموجود من حيث هو
موجود قبل لو كان موضوع الالهي كما ذكر لزم تقسيم الشيء الى نفسه واما هو اخص منه
عند تقسيم الحكمة الى اقسامها واجيب بانها انما يلزم ذلك لو كانت الحكمة علما واحدا وليس
كذلك بل هي علوم متعددة كما مر فيما سبق فالتقسيم فيقبل تقسيم الكل الى اجزائه وموضوع
الحكمة التي هي عبارة عن مجموع الاقسام ومشملة عليها اشتمال الكل على اجزائه هو الاعيان
فتأمل **قوله** باعتبار شرف مسائله لا يخفى عليك ان كل علم عبارة عن مسائله فالمعنى
باعتبار شرفه الا انه اني به كما ترى ليسهل الاستدلال عليه بما تلي فلا يتجمل عليه ما اورده
من ان جهات شرف العلم ثلاثة ليس منها شرف المسائل يعني انه يمكن ان يكون العلو والنوسط
ههنا باعتبار شرف فان الالهي اشرف من الجميع لاجتماع جهات الشرف فيه فانه شريف
الموضوع والغاية كما اشار اليه بقوله فان مسائله احوال الاله وكذا اشرف الاله لان
لقضيةها لكنه لو قال ويمكن ان يكون باعتبار شرف فان مسائل الالهي اشرف لكونها
احوال الاله كما اولى كما لا يخفى **قوله** فاعلم ان الرياض اه لعل لم يتعوض لكونه
اوسط على الثاني لانها ممددة مما ذكر في قول الالهي اعلى لكنه لو قدم هذا وقال بعد قوله
وهو اعم من موضوعات سائر العلوم وموضوع الرياض هو المقدار وهو
اخص من موضوع الالهي واعم من موضوع الطبيعي كما احصوا واولى كما لا يخفى **قوله**
وهو المقدار قبل عليه المقدار انما هو موضوع الهندسة من الرياض الكاسم الا ان يقال

يوسف خاتون

جدر مظهر

ولكن على سبيل التمثيل واجب بان المراد به ههنا مطلق الكم كما ينبغي في كلامه وهو
 موضوع اقسام الرياضيات كلها **قوله** اخص من موضوع الالهى فان كل ما صدق عليه
 المقدار صدق عليه الموجود بدونه العكس وهو اعم من الطبيعي بحسب التحقيق
 لا يخفى ان مذاق العبارة دليل على ان قوله بحسب التحقيق قيد للاعمية فقط وايضا
 الاخصية بحسب الصدق صادق وهو اشرف مما هو بحسب التحقيق فلا وجه
 لترك الاشرف واخذ الاخص وايضا قوله لا الصدق يقتضي ذلك اذا لا يحتمل
 لنفي الاخصية بحسب الصدق والقول بان النفي بالنظر الى الاخصية نفي لا اعتبار
 بتحقيقه تكلف بعيد بل بارد كما لا يخفى فلا وجه لما قيل انه قيد لهما معا نعم لا بعد
 كل البعد ان يكون قيد لهما للاعمية الالهى جميعا ليلو النسبة على وتيرة واحدة قبل
 لا بد منه تعميم التحقيق من العيني والعلمي والافالمقدار والجسم الطبيعي متساويا ان
 كلما تحقق المقدار عينا تحقق الجسم كذلك وبالعكس الكلي وفيه انه مبني على حمل المقدار
 على الكم المتصل القار وقد عرفت انه بمعنى الكم مطلقا فلا حاجة الى التعميم فتأمل
 الاجود ان يقال انه اشارة الى ان العموم والخصوص المعتبرين في مراتب العلوم
 ما هو بحسب الحمل لا ما هو اعم كما يستفاد من شرح المواقف او الى ان النسبة
 بين موضوعات العلوم الثلاثة على نسق واحد كما يفصح التوسط او الى ان
 قوة الموضوع اعم واخص لا يقتضي قوة العلم ايضا كذلك تسمية بالاعلى والادنى
 والتوسط بذلك الاعتبار ليس بوجيه الا ان يقال معنى كونه اعلى قوة موضوعه
 اعلى وهكذا وقبل اشارة الى ان اتصاف الجسم الطبيعي في ضمن موضوعات المسائل
 بالافتقار الى المادة في العقل واتصاف المقدار بعدمه لا يفتح في اعمية المقدار منه
 بحسب التحقيق قبل لعله اشارة الى ان مادة الافتراض بين المقدار والجسم الطبيعي
 يفتقر الى حمل المادة اعم من الهيولى كما سبق في تلك المادة هي العدد المتحقق
 في ضمن المجرىات او الى حمل التحقيق على ما هو بالذات كما هو المتبادر فلهذا فانه
 ثلثة تلك المادة هي العدد المتحقق في ضمن المجرىات او الى حمل التحقيق على ما هو

هـ
 اذا كان قيد للاعمية
 والاخصية معا لقول
 واعم من موضوع الطبيعي
 بتركيز هو كما لا يخفى على
 من ذكره حلا في العبارة
 ومناسبة القول لا يكون
 لتركه اذ مناسبة القول الاول
 معارضة له منسوبة

المتبادر فانه يكون مادة الافتراض بينهما الزمان والخط والسطح فان تحقق
 كل منهما وان استلزم تحقق الجسم الطبيعي لكن بواسطة الغير كالحركة والزمان
 والجسم التعليمي في الخط والسطح **قوله** يخالف ما في الكتاب وهو التقييد بعدم
 الافتقار واما ما قيل من ان موضوع العلم هو ما ينحل اليه موضوعات المسائل
 فيجب ان لا يكون اعم من جميعها وههنا ليس كذلك ففيه ان هذا الجواب مما لا يفرغ
 على ما ذكر من حديث الاتحاد كما لا يخفى وما جعله مفرغا فم في نفسه والحق انه
 لا بأس بان لا يكون نفس موضوع العلم موضوعا في شيء من مسائل ذلك العلم
 فتدبر والاجود ان يجاب عن سؤال المخالفة بحمل قول الشيخ على مذهب البعض
 وحمل ما في الكتاب على مذهب آخر كما قيل **قوله** قد يكون نوعا من موضوع الفن
 اه لعله لم يذكر كونه عين موضوع لعدم مدخلية في الحق بل يكون ذكره محلا في الحق
 لا شعاره خلافا كما لا يخفى وقيل لم يذكر لانه يفهم من قوله قد يكون فتأمل **قوله**
 او عرضه الذاتي قيل يجوز حمل الضمير الى موضوع الفن او الى نوع منه وكذا
 الضمير في قوله او نوعا من عرضه الذاتي **قوله** ورد بان موضوعات المسائل مخصصة
 في اربعة عند القوم موضوع العلم وعرضه الذاتي ونوع كل منها فضمير عرضه
 في الموضوعين الى الموضوع وتعميم رجوعه الى الموضوع والى النوع فيها لا يلائم
 كلام القوم وفيه شيء اخر فتدبر انتهى **قوله** باسم اشرف ابوابه اي بوصف
 واشرف ابوابه هو هذه الفن الثاني من القسم الثالث من هذا الكتاب الذي
 ذكر فيه العلم بالصانع وصفاته فان ذلك الباب الالهى اي منسوب الى الله
 فيجعل علما لكل تسمية باسم جزئه **قوله** وجب التسمية اي وجب جعل
 الاولى جزء من اسم هذا العلم واما وجب جعل الاولى جزء منه فهو انما من
 فيلا سوف اي محب الحكمة فان فلا سوف اسم للعلم والحكمة كما قال التفناني
 في شرح العقايد وقيل بمعنى المحب قيل ولعله غير معناها بعد الاشتقاق
 فجعل بمطلق الاسم والعلم المحبوب وقال الفاضل العصا في حاشية شرح العقايد

هـ
 في قوله لا يكون
 نوعا من موضوع الفن
 قد يكون نوعا من موضوع الفن

هذا مما ملأنا به الكتاب
الذي ذكره الفاضل العظمى
ربك في هذا المقام

الاوجه ان محب الحكمة كناية عن عالم الحكمة فيكون بمعنى الحكيم وبناء الكناية على
ما اشتهر ان المراد لا يزال عدوا لما جهله انتهى فامل وتعل عنه صاحب الحاشية
ان الفلسفة بمعنى التشبيه بالبارى في العلم والعمل فوجه التسمية ظ فان الاخصا
بالحكمة يوجب ذلك التشبيه **قوله** كما يفهم من الشفا حيث قال في الفصل الثاني
من المقالة الاولى من الهيات بعد تعيين الموضوع فهذا هو العلم المطبق في هذه
الصناعة وهي الفلسفة الاولى لانه العلم بالامور الاولى في الوجود وهي العلة
الاولى او اول الامور في العموم وهو الوجود والوحدة كذا ذكره في الدين **قوله**
انه علم متعلق باحوال اول الامور فعلى هذا يكون من قبيل جعل وصف موضوعه
جزء من اسمه **قوله** وهو الموجود الذي اه قيل كونه الموجود اعم الامور قابل للمنع
اذ المعلوم هو موضوع الكلام على قول اعم ولا اقل منه ان يكون مساويا له ورد ط
بان المراد من الامور الموجودات الخارجية بقية ان العلوم انما يبحث عن
احوالها **قوله** او اول الامور في الوجود عطف على اول الامور في الوجود
فعلى هذا يكون من جعل وصف اشرف موضوعاته جزء من اسمه لكن يرد
على هذا الوجه ان اول الامور في الوجود يتناول الافلاك ايضا عندهم حيث
ذهبوا بقدمها ونعله لهذا اخر مع انه مقدم في كلام الشيخ قبل المراد اول
الامور في الوجود بالذات فلما يرد القدام الزمانية عندهم كالافلاك وفيه
انه لم يوجد لثانيه اذ لا ثاني في الوجود بالذات قطعا وايضا يشعر ذلك
بتخصيص تعلق العلم الالهي باوصاف الموجود بالذات وليس كذلك **قوله**
فتعلقه بالكليات حمل بعضهم الكلية على المعنى اللغوي اى المنسوب الى الكل فالمعنى
متعلق بالامور العامة لكل الموجودات اما بالانفراد او بالتقابل فهو جعل وصف
موضوعاته جزء من اسمه او من جعل المنسوب الى موضوعاته جزء من اسمه
وحمل بعضهم على المعنى المصطلح فهو من قبيل تسمية بوصف موضوعاته فلما
غلب ان جميع العلوم مشتركة في هذا الوصف اذ مسائل كل علم كليات اجاب عنه

ط
يوسف
وجذر
وفق خليل
ميد

سيد حسن
فوق خليل

بان الاطراد

بان الاطراد ليس بلازم في وجه التسمية وانت جدير بان التمثيل بالعلة
والمعلول وامثالها نص في الاول قال المحشي فخر الدين انا لم نجد في الكتب المشهورة
بعد الاستقراء والتبع تسمية المجموع علما كليا والظاهر كلام العلامة في شرح
الاشراق انما مباحث الامور العامة اطلق عليها بهذين الاسمين وبالجملة
لم نجد اطلاق العلم الكلي على المجموع في غير هذا الكتاب **قوله** تقدم الطبع
عليه قيل هذا يشعر بان الطبيعة في قوله ما بعد الطبيعة بمعنى الطبع الذي
هو ابدى اعم الحكمة فهو من تسمية الشيء بوصف اضافي له لكنه بعيد
من اللفظ والاقرب ان يقال ان الطبيعة هناك بمعنى ما فيه الطبيعة
من ذكر الحال واران المحل فوجه التسمية انا نذكر ما فيه الطبيعة اولا
ثم بوساطتها للجردات فهذا من تسمية الشيء بوصف اضافي لموضوعا
كما يشير اليه قوله بعد هذا معلومات الالهى وكذا قوله على معلومات الطبع
ولعله اشارة منه الى وجهين انتهى **قوله** متقدمة بالذات قيل نحو معلومات
الالهى متقدمة بالذات ظ على كلام الحكماء من اثبات الوسائط المؤثرة
واما على راي المحققين الفاعلين بان لا مؤثرة في الوجود الا الله تعالى فتقدمها
انما هو باعتبار البداء الاول سبحانه وتعالى واجيب بان المراد بالتقدم
الذاتي ههنا ما هو بالمعنى الاعم اى تقدم المحتاج اليه سواء كان فاعلا ومؤثرا
او لا على المحتاج فانه قد يستعمل بهذا المعنى ايضا ولا بالمعنى الاخص
الذي هو تقدم المؤثر على المتأثر فيجوز ان يرد ذلك اذ الجردات وان لم يكن
لها تاثير عند المحققين لكنها شروط والالتاثير فكانت متقدمة
بالذات بالمعنى الاعم على معلومات الطبع وهي الاجسام والجسمانيات
اقول وفيه نظر فامل بل جميع جهات التقدم قيل من جملة جهات
التقدم التقدم بالزمان وكثير من معلومات الطبعي قديم عندهم
فلا تقدم لمعلومات الالهى على معلوماته بل من الجهة من التقدم واجيب

يوسف

محمد حسن

انما ملأنا به الكتاب
وقد انجلى حيدر وعين
ميد

بان المراد ان مجموع المعلومات متقدمة على مجموع المعلومات بجميع الجهات
 واشتمال الطبيعي الحوادث كاف في ذلك **قوله** قد يقال لا يخفى اه نقض
 على التعريف استفاد من التقسيم للرياضي بانه غير جامع لان لا عليه
 وعلى التعريف استفاد من الطبيعي كما توهم يعرف بالتامل فالاولى ان
 يتعلق هذه القضية على قوله دون العقل **قوله** وظ ان الجسم محتاج
 الى المان وجودا او تعقلا فيه انه ان اريد بالجسم الجسم الطبيعي
 التعليمي فاحتاج الى المان وجودا وتعقلا والمنع وان اريد الجسم
 الطبيعي فلا يتكرر الحد الاوسط اذ المبحث عنه في الهيئة هو الجسم التعليمي
 لا الطبيعي وهذا الخلل الاشكال على وجه لا يبقى للاعتراض بحال ويمكن ان يحمل جوابي
 على هذا المقام فحين فلا تلقت الى ما قيل او يقال **قوله** ويحجب بان المراد اه يعني ان المراد
 بالمادة المذكورة في التقسيم هو المان المخصوص لا مطلق المان في لانه ان الجسم
 محتاج الى مان مخصوص في العقل ولما كان ههنا مظنة ان يقال ان الجسم ان كان
 محتاجا الى مادة مخصوصة وجودا وتعقلا عاد المحذور والافتنقض تعريف الطبيعي
 ولم يبق فرق بين الطبيعي والهيئة اجاب عنه بان الطبيعي اي ما بحث عنه في
 الطبيعي محتاج اه وحاصله ان الجسم وان كان هو المبحث عنه في كلا العلمين الا انه لا
 لوحظ في العلم الطبيعي بحيث محتاج الى مادة مخصوصة في الوجود والعقل بخلاف
 الهيئة كما يدل عليه الاستدلال بتركيب الشئ في الاحوال وبالبساطة في الثاني هكذا
 ينبغي ان يقرر هذا المقام **قوله** فان الكروية اي كروية الافلاك **قوله** فتثبت بالبساطة
 يقال الافلاك كروية لانها بسيطة اي غير مركبة من الاجسام المختلفة الطبائع وكل بسيط
 كروي فيلزم تعقل الافلاك بالمادة المخصوصة حتى يعلم انها بسيطة كذلك اولا
 هو لا يخفى عليك اه حاصله ابطال كون المراد بالمادة المخصوصة صفة متناهية
 الفاد وهو خروج بعض الافسام عن تعريف الرياضي ودخوله في تعريف الاولي
 لانه لو كان المعبر في الحكمة الرياضية ما ذكر يلزم ان يكون كل قسم منها كذلك بان يكون

بما

ما بحث عنه في كل قسم مفتقرا الى المان المخصوصة في الخارج فان ذلك الانتقار مقدر
 في المقسم والمقسم مقدر في كل قسم من الافسام والمعتبر في المعبر في شئ معبر في ذلك الشئ
 فيلزم ان يكون ذلك الانتقار في كل قسم والحال انه ليس كذلك **قوله** وليس شئ منها
 مما يحتاج الى مادة مخصوصة فيه اي في الخارج قبل المراد بالمان المطلقة ما هو
 اعم من الهيولي والموضوع كما سبق منه وبالمخصوصة المخصوصة بخصوصية ما له
 لا بخصوصية معينة ولا شك ان كلامه هذه الاشياء يحتاج في الخارج الى موضوع
 مخصوص اذ كل ما وجد في الخارج لا يخ عن خصوصية فانه جزئي حقيقي على ما هو المقرر
 عندهم وفيه نظر فانه ذلك ليس اقتارا الى موضوع مخصوص بل مقارنة لها لا يركب
 انه لو بدل ذلك الموضوع المخصوص بموضوع مخصوص اخر لكان الحكم على حاله ولم يتغير
 كيف ولم يبق ح فرق بين المادة المطلقة وبين المان المخصوصة بالمعنى المذكور وقد يقال
 المراد بالمادة ما به الشئ بالحقه وسمى بهذا المعنى تصديق على الاجزاء بالنسبة الى الكل
 ولا شك ان كلامه هذه الاشياء ذوا اجزاء محتاج الى اجزائه فاما **قوله** وايضا القول
 بامتيارها اه عطف على قوله قد يقال لا يخفى انه يبحث اه لا على قوله ولا يخفى عليك انه
 لو كان المعبر اه كما ظن فهو اعتراض على القضية المستفاد من التقسيم من ان الامتياز
 بين العلوم الثلاثة بالموضوع فقط ما قيل انه لا مخالفة بين كلام الجيب والشيخ
 فان الجيب ايضا قائل بامتيارها بالبرهان وكذا ما قيل لا مخالفة بينهما اذ مراد الجيب
 موضوع العلم ومراد الشيخ انما هو موضوع مسئلة فان كلامه القولين مبني على كونه
 عطف على قوله ولا يخفى عليك اه واعتراض على كلام الجيب على انها مردود ان بما قيل
 اما الاول فلان قوله وما بحث عنه في الهيئة ليس كذلك وكذا قوله وهذا مما يتم
 بلا تعقل مان مخصوص مع قوله فيلزم تعقله بالمادة المخصوصة يناد بان على امتياز
 العلمين بالموضوع واما ما قيل عليه من ان موضوعات الحكيمات لا بد ان تكون من الموضوعات
 الخارجية فالموضوعان وان كانا متغايرين باعتبار التعقل عند الجيب من حيث احتياج
 احدهما الى المادة المخصوصة في العقل وعدم احتياج الاخر اليها فيه كما اشار اليه

عبارة

قطب الدين ويوسف

دباغى

نشرى

يوسف

في المواضع الثلاثة لكنهما شئ واحد في محسب الخارج الذي عليه مدار موضوعية الحكم
فليس بشئ اذ تغاير الموضوعين بالاحتياج وعدم الاحتياج كاف في المقام ولا مدخل في
الاتحادهما في كونهما من الموجودات الخارجية في الكلام كما لا يخفى وأما الثاني فلان عدم الاستلزام
مدفوع بان موضوع المسئلة في تلك المسئلة اما عين موضوع العلم فالمرط او نوع
فهو موضوع العلم فاشئ الواحد وهو موضوع المسئلة كيف يكون نوعا من الامرين
المتغايرين اعني موضوع العلمين وأما ما قيل عليه ايضا انه يجوز ان يكون بين موضوعي
العلمين عموم وخصوص كما تقرر عندهم في جاز ان الشئ الواحد نوعا من موضوعي
العلمين على ان موضوع المسئلة قد يكون عرضا ذاتيا لموضوع العلم وقد يكون نوعا من
عرضه فليس بشئ ايضا اما اول افلا انه ليس بين موضوعي الطبيعي والرياضي عموم
وخصوص كما لا يخفى وأما ثانيا فلان الشئ الواحد كما لا يجوز ان يكون نوعا من المتغايرين
لا يجوز ان يكون عرضا ذاتيا ولا نوعا من العرض الذاتي لهما كما لا يخفى **قوله** فانه صريح اه
قيل جوابه انه نظر الى الظاهر لا الى الاثر بالحقبة فان الحكموم عليه بالكروية في الرياضي
غير الحكموم عليه به في الطبيعي وحاصله ان معنى قول الشيخ لا بال موضوع انه لا يكون امتياز
بين العلمين بالموضوع بحسب الظاهر ذلك لا ينافي الامتياز به بحسب الحقيقة فانهم
قوله فكيف يكون اه فيه انه لم يعتبر احد في موضوع الرياضي ما لم يعتبر في موضوع
الطبيعي بل استفاد ان الاعتبار في الاول عدم الافتقار الى المادة في العقل وفي الثاني
الافتقار اليها فيه وبينهما بون بعيد فانهم بقى ان الاستفادة مما سبق من المحسنة حيث قال
موضوع الرياضي اعلم من الطبيعي بحسب التحقيق انه لم يعتبر في الرياضي ما اعتبر في الطبيعي
من الافتقار الى المادة في العقل فولي هذا لا يلزم الامتياز بالموضوع بين العلمين في جميع
المسائل فندفع الى ان ذلك كما لا يخفى **قوله** وانت تعلم اه لعل اشارة الى جواب سوال مقدر
حاصل سوال ان الامتياز بالبرهان كما ذكر الشيخ يستلزم التغاير بين الموضوعين
فيلزم الامتياز بالموضوع فيرتفع الى لغة وحاصل الجواب ان الامتياز بالبرهان وان
يستلزم ما تغاير الموضوعين لكنه لا يستلزم التغاير على الوجه المذكور وهو بالاتفاق

طرس
م

فان لا يكون بيان كيفية تغاير
موضوع الرياضي بمات
موضوع الطبيعي قيل لعل
مراد جوده وان شاع
في جوده فافهم

حسب
فيه نظر لان الامتياز بالبرهان
يستلزم التغاير بالموضوع
لا يستلزم الامتياز على الوجه
المذكور لان تغاير الموضوعين تغاير
البرهان اه كقول الجد الاوسط

منه موضوع في احد هما
جسم طبيعي وفي الاخر جسم طبيعي
وعلى كل من الموضوعين بامتنان

الى المادة

الى المادة في العقل وعدم الافتقار اليها فيه والكلام فيه لاني مطلق التغاير وقوله
ولعل مراد الشيخ اه اشارة الى جواب سوال ايضا بان يقال لما كان الامتياز بالبرهان
مستلزم ما تغاير الموضوع ولو على غير الوجه المذكور كان قوله لا بالموضوع عاما لا في
وحاصل الجواب ان مراد الشيخ ان مثا التغاير هو البرهان لا الموضوع وذلك
لاني في تغاير الموضوع بسببه فانهم ويحكم اه اي يحكم الجواب عن المخالفة
بوجه اخر غير ما ذكر في بيان زانت تعلم ويحتمل ان يكون المراد انه يحكم الجواب
عن كلا الاعتراضين احدهما قوله وقد يقال لا يخفى اه والثاني قوله وايضا القول
بامتيازهما اه فانهم وحاصل الجواب على الاول ان القول بالامتياز بالموضوع مبني
على مذهب القدماء وقول الشيخ مبني على مذهب المتأخرين وكذا على الثاني من الثاني
وأما على الاول منه فهو ان التقسيم مبني على ما ذهب اليه القدماء والباحثين عن البرهان
هم متأخرون فلان مناهات بينهما **قوله** لعله اقرب لعل عدم الجزم بصوابيته لان
التعريف منقول عنه القدماء خلاف الظاهر المتبادر جدا ان التأليف على مذهب
المتأخرين وأما الظن باقربيته الى الصواب فلانه لا يرد عليه ما اورد على الاول
وأما الاشعار فاقرب الاول الى الصواب فلان مكان الجواب عما اورد عليه
قوله وهم لا يجتنبون في الهيئة اه حاصل ما ذكره ان المجتنب عنه في الهيئة عند
القدماء هو الدوائر وعند المتأخرين هو الاجسام وقيل ان الاستفادة من كتب
الهيئة ان المجتنب عنه في الهيئة اصالة عند الفريقين هو البساطة والبحث عن
الدوائر انما هو لكون البساطة منضبطة بها على ما حقه المحسنة ويشير اليه
قوله ويبترو عنه كل ذلك بدائرة على ان هذا الجواب على تقدير صحة انما يندفع به
السوال بالنظر الى بطلان الفلكيات من الهيئة ولا يندفع بالنظر الى بطلان العناصر
اذ كل من الطائفتين لا يعتبرون عنها بالدوائر **قوله** والمتأخرون يجتنبون عن
الاجسام ان يريد الاجسام الطبيعية فليس الامر كذلك اذ يجتنبون انما هو جوده
عنه التعليمية وان اريد الاجسام التعليمية فلا يصح قوله وما قاله الشيخ في الاستلزام

عنه
فعله لا الموضوع الى لان الشئ هو الموضوع
فاعتبار البرهان المستلزم تغاير
الموضوع لا يكون منافيا لفعله لا بالموضوع
اذ يصح ان مثا الامتياز بالبرهان
ليس الموضوع متفرد على الامتياز
بالبرهان وحاصل منه

قيل يوجه ما ذكر في شرح الاشياء
ان موضوع العلمين قد يكون متشا
واحد اذ يختلف بحسب قدرتي
مختلفين كاجرام العالم فانها من حيث
الشكل موضوعة للهيئة ومن حيث
الطبيعة موضوعة للسماء والعالم
من الطبيعي ولا ذلك قد يتفق اتحاد
بعض المسائل فيها بالموضوع
والجود واختلافها بالبرهان
كالقول بان الارض مستديرة
وسمى في وسط السماء فيها انما
فان المراد باختلافها بالبرهان
كونها متشا الاختلاف في تلامي
اول الكلام مع اخر فاندفع الخلاف
بحدافين انتهى

مستلزم
الامتياز
بالبرهان
انما هو جوده
عنه التعليمية
وان اريد الاجسام
التعليمية فلا يصح
قوله وما قاله الشيخ
في الاستلزام

ناظر الى طريقة المتأخرين اذ لا يشتركون اصلا على طريقتهما بالحقيقة انتهى وفيه انه ان تم
 ان القدماء لا يجتنبون عن الاجسام التعليمية وان المتأخرين يجتنبون عنها ثم الجواب
 وضع قول الشيخ ناظر الى طريقة المتأخرين وان لم يكن الشراك اصلا على طريقتهما
 بالحقيقة لجواز الشراك بحسب الظاهر فانهم قد لما يجتنب القدماء منه لا يحتاج
 في الذهن الى المادة اصلا في دفع ما قد يقال لا يخفى انه يجتنب في علم الهيئة اه
 بحسب التقسيم على مذهب القدماء وكذا القول بان القول بامتنان العلمين بالموضوع
 مخالف لقول الشيخ بحسب الامتنان على مذهب القدماء وحمل قول الشيخ على مذهب
 المتأخرين قيل ما ذكر غير مسلم على تقدير كون المراد بالمادة المعنى الاعم من الموضوع
 وبالاتفاق الى المادة الافتقار الى مطلقها كيف والدوائر لكونها امورا انتزاعية
 لا تعقل بدو مطلق ما تنزع منه هذه الدوائر فلا يندفع السؤال باقتناء الكلام
 على مذهب القدماء فانهم قد **فهم** وتتمثل الشراك بالكرة غير مناسب وذلك
 لان السور والدوائر وتمثيل المتأخرين الاخوين بالموضوعين تستدعي
 ان يكون هذا تمثيلا لما هو الموضوع في علم الرياضي والكرة انما يصلح لان يكون
 مثلا للاحوال فانها في الاحوال التي تثبت في الرياضي لانه الموضوعات
 والجواب عنه بان الكرة وان لم تكن مكوّنة عنها في الهيئة لكنها مكوّنة عنها
 في الهيئة كقولهم الكرة لاتماس الكرة الانقطة وبان المراد بها ههنا
 ما يصدق سى عليه بقرينة السباق وهو الجسم التعليمي ليس بشئ اما الاول
 فلان الكلام في موضوع العلم لاني موضوع المسئلة واما الثاني فلان التمثيل
 بعنوان ما يثبت للموضوع غير صحيح ولا اقل من ان يكون غير مناسب على ان ما يصدق
 عليه الكرة ليس هو الجسم التعليمي فقط بل هي تصدق على الجسم الطبيعي ايضا
 وقيل في الجواب ايضا ان المراد هو الجسم في غير كونه مقيدا بوصف الكروية
 لكن ما كانت مسئلة اثبات الكروية لما هو الموضوع في المسائل المشتركة وكان
 في عدم احتياجه الى مادة خفاء خبر عنه بالكرة اظهارا لما خفي وانت خير بان

هذا ما قيل واما قال غير مناسب
 ولذا قيل انه ناظر الى طريقتهما
 ليس الاجاب الظاهر اللفظ
 واما على طريقة القدماء
 فلا اشتراك اصلا

صدر في شهر ربيع
 وتوفي في شهر ربيع

هذا ما قيل واما قال غير مناسب
 ولذا قيل انه ناظر الى طريقتهما
 ليس الاجاب الظاهر اللفظ
 واما على طريقة القدماء
 فلا اشتراك اصلا

هذا ايضا انما يفيد الصحة لا المناسبة وكما فصلنا المقام ظهر لك ان ما قيل قوله
 غير مناسب فيه نظر لانا لاننا انه تمثيل للاحوال لم لا يجوز ان يكون تمثيلا لما ولو سلم
 فلم لا يجوز ان يعتبر في الاحوال حمل المواطة ناش من عدم الاطلاع على المرام
 وفيه نظر قيل يمكن توجيه النظر بوجهين الاول انهم قسموا الحكمة الى هذه العلوم
 الثلاثة فلو كان شئ منها فروع لزم ان لا يكون القسمة حاصلة اذ لا شك
 ان تلك الفروع داخلية في مطلق الحكمة واجزاء لها فلو لم تدخل في حدود تلك
 العلوم لزم عدم الانحصار في هذه الافهم والثاني ان المفهوم من هذا الكلام
 ان كلامنا العلوم الثلاثة اصل براسه وليس شئ منها فروعا لاخر مع ان المفهوم
 من تصانيف الشيخ ان الطبيعي والرياضي فرعان للالهى حيث قال بان موضوع
 الالهى هو الموجود من حيث هو موجود كما مر وبوجه ما ذكر في المحاكات من
 ان الطب من الطبيعي كونه الالهى انتهى اقول يمكن الجواب عن الاول بان
 فروع كل من العلوم الثلاثة داخلية في حده لان العلم باحوال ما لا يقتصر الى المادة
 في الوجود بل مثلا يصدق على فروع الالهى ان العلم باحوال ما لا يقتصر اعم من
 ان يجتنب فيه عنه ما خذوا بلا قيد عرضي وما خذوا معه قيد عرضي وعنه الثاني
 بان المفهوم من هذا الكلام ليس الا ان كل من العلوم الثلاثة بالنسبة الى فروع
 اصل لانه اصل بالنسبة الى الاخر على ان كون موضوع الالهى الموجود من حيث هو
 موجود لا يدل على ان الطبيعي والرياضي فرعان له بالمعنى الذي ذكره لجواز
 ان يكونا جزئين كما لا يخفى ثم اقول ويمكن توجيه النظر بما يقال لو كان لكل
 من العلوم الثلاثة فروع لزم ان لا يكون الطبيعي ادنى بل اوسط فان موضوعات
 فروعها اخص من موضوعه لا محالة فتكون ادنى مع انهم اتفقوا على ان الله
 الطبيعي ادنى الكلام الا ان يقال مرادهم انه ادنى من بين الاصول او هو مع
 فروع ادنى وجهها هو المتشبهين وجهها النظر بان الامامة والنبوة والمعاد
 ليست فروعا للالهى بل اجزاء منه كما يعلم من الفرق التي بين الجزاء والافعال

شهر ربيع

هذا ما قيل واما قال غير مناسب
 ولذا قيل انه ناظر الى طريقتهما
 ليس الاجاب الظاهر اللفظ
 واما على طريقة القدماء
 فلا اشتراك اصلا

احتجلا من حاشية منسوبة الى المحشي ههنا وانت جدير بان لا وجه لتقديمه على الحكم
 بان هذه الثلثة فروع الالهى الالهى الا ان يقال حاصل النظر على هذا التوجيه
 هو منع ان للالهى فروعا بناء على ان ما عدا فروع عالمه من هذه الثلثة ليس
 فروعا بل هو من اجزائه فلو ذكر بعد الحكم المذكور لتوهم ان حاصله منع كون
 هذه الثلثة فروعا اخرى فانهم قيل ان موضوع بحث النبوة النفس
 المجردة الانسانية من حيث قدرتها على خوارق العادات وموضوع بحث المعاد
 النفس من حيث مفارقتها البدن فصدق على كل منهما تعريف الفرع الذى ذكر
 فلما حاجب للنظر بالنسبة اليهما اقول فيه نظرا اما اول فلانه مبني على ان النبوة
 والمعاد محمولان في بابها وذلك غير ثابت لجواز ان يكونا موضوعين كما هو
 الظاهر واما ثانيا فلان مادكر انما يتم على تقدير كون موضوع الالهى الموجود
 من حيث هو موجود كما نقل عن الشيخ واما اذ الحجة موضوع ذات الاله وذات
 المجرىات كما يدل عليه في الكتاب فلان النفس ح بل هو جزء من موضوع
 الالهى لا اخص منه وموضوع الفرع هو الثانى لا الاول كما سيجي فكيف
 يصدق تعريف الفرع على كل منهما **قوله** والمعاد اى الروحاني لان الحكماء
 لم يقولوا بالمعاد الجسماني كذا نقل عنه **قوله** فعلم الطب وهو علم يات
 عن احوال بدن الانسان من حيث الصحة والمرض **قوله** واحكام النجوم وهو علم
 يعرف به الاستدلال بالنسككات الفلكية على الاحداث السفلية كان يقال
 اذا وقع نجم فلان في موضع كذا يحدث في الدنيا خير كذا او شر كذا **قوله**
 والفلانة وهو علم باحوال غرض الاشجار ونشر الزروع **قوله** وانت شرح
 وهو علم يات عن احوال مفاصل الانسان والعصب فيه ونحو ذلك **قوله** وجرى الاثقال
 وهو علم يعرف به نقل الثقل بقلع نقل اخفيف فقد برهن على نقل مائة الف رطل بقلع خمسة
 رطل قيل عد هذا من فروع الطبيعى في انك لم تكتب فانه معدود فيهما من فروع الرياضى
 واجب بان وان عد فيهما من فروع الرياضى لكن المناسب كونه من فروع الطبيعى لما ان النقل

فروع الالهى - لم ان له صم

العلم
 فروع الالهى
 فروع الطبيعى
 فروع الرياضى

والخفة

والخفة انما يعقلان بتعقل المانة ولذا اعلن المحشي منها **قوله** واما الرياضى فاصولها اربعة
 بعد لم يتعرض لاصول الالهى والطبيعى مع انه قد ذكر ان لها ايضا اصولا لان استقلال
 اصولها بالذوق غير معروف بخلاف اصول الرياضى **قوله** علم المراتب اقل وهو علم يعرف
 به احوال الخطوط الشعاعية المنعطفة والمنعكبة والمنكسرة لآجال المراتب من حيث
 الشفافية وروية شئ فيها كالحظ والنظر وكونه ظاهرا هو ان العلم الباحث عن احوال
 المراتب من الطبيعى دونه الرياضى لما ان المراتب مفتوحة الى المانة في الوجودين بخلاف
 العلم الباحث عن احوال الخطوط والكلام في فروع الرياضى لاني فروع الطبيعى **قوله**
 وعلم المناظر هو علم يعرف به احوال المبصرات في كنهها باعتبار قربها وبعدها عن الناظر
 لانه علم يعرف به كيفية النظر الى السماء واتحاد الاله المنقوبة كما توهم وعلم الموازن
 علم يعرف به مقادير ثقل الاجسام والالات التى توزن بها لانه علم يات في معرفة ما يوزن
 به ولانه علم يعرف به قدر ثقل الشئ بالجزء لا بالوزن وقل المياه ويقال له انبساط
 المياه علم يعرف به كيفية استخراج المياه الكاتمة في الارض او ثقل المياه علم غير انبساط
 المياه فهو ما ينشئ عنه مفهومه اللغوى كذا قيل قد يروى من الاربعة من فروع الهندسة
 وقيل الثالث من فروع التاليف **قوله** والجبر والمقابلة علم واحد وهو علم يعرف به
 كيفية استخراج المجهولات العددية بمعادلتها لمعلومات تخصها فهو من فروع الحساب
 والجبر تحليل الطرف ذى الاستناد وزيادة مثل ذلك على الاخر والمقابلة اسقاط الابدان
 المتساوية في الطرفين منها وقيل الجبر علم يعرف به احوال العضو المكسور والمقابلة
 علم يعرف به التقابل بين الاشياء ورد بان ينبغي ان يصان عنه الاذان وعلم الجبر
 وهو علم يعرف به اتحاد الالات الغريبة الاحوال وهو من فروع الهندسة لانه فروع المكنى
 كما توهم وصندوق الساعة ما يتخذ فيه علامة الساعة **قوله** وامثالها اى امثال صندوق
 الساعة والثالث باعتبار كونه جملة لا باعتبار الحضاف اليه لانعدام شرط ذلك والمراد
 بامثالها ام الجبر وجام العدل كما نقل عنه وجام الجبر على ما نقل عنه من الى شئ الفارسية
 هو جام بله مساو بالجام اخر في المقدار لكن يسع ضعف ما يسع الاخر من المانة

العلم
 فروع الالهى
 فروع الطبيعى
 فروع الرياضى

يدست عليه
 العلم
 فروع الالهى
 فروع الطبيعى
 فروع الرياضى

العلم
 فروع الالهى
 فروع الطبيعى
 فروع الرياضى

او اكثر او جام في وسطه علامة فاذا صب الماء فيه وجاوزها لم يبق شيء فيه وجاء العدل
 انما انا اذا امتلأ منها قدر معين يستقر فيها الشراب وان زيد عليها ولو شئ يسير
 ينصب الماء ويتفرغ الماء بحيث لا يبقى قطرة **قوله** وعلم الزيجات والتقاويم وهو علم
 من فروع الهيئة وهو ما يعرف به حركات الكواكب السبارة وما يتبعها او علمان والتقاويم
 علم كتاب التقاويم وهو علم يرتب ما يخرج من الزيج والفروع المذكورة صراحة خمسة عشر
 اوسمة عشر ثلثة منها لالهي وخمس للطبيعي والبقا في الرياضيات قبل قد ذكر في مفاتيح الحادة
 من ان فروع الالهية خمسة ومن فروع الطبيعى ما يبلغ الى ستة عشر ومن فروع فروع ما يبلغ الى
 اربعين ومن فروع الهندسة خمسة عشر ومن الهيئة ستة عشر ومن الطب احد عشر ومن
 الموسيقى ثلثة ومن الحكمة العلمية اربعة فبالجملة مائة وعشرون **قوله** والفرق بين الجزء
 والفرع ان موضوع الفرع اه قبل حاصلا ان هذا الفرق منقوض بمائل موضوعا لها
 مقبلة باعراض ذاتية لموضوع العلم ويرجع البحث فيها الى البحث عن الاعراض الذاتية لموضوع
 العلم كقولنا الاسم الغير المنصرف موجب بالضمه رفعا والفتح نصبا وجرا فانه يصدر
 عليه ان موضوعه اخص من موضوع النحو وما خوذ معه فيعرض مع انه ليس من فروع النحو
 بل من اجزائه فتوجه في الفرق هو ان يقال الجزء ما يرجع اليه البحث فيه الى البحث عن العرض الذاتي
 لموضوع العلم ويكون العرض منه ذلك والفرع ما ليس كذلك فندبر ولا يخفى ان هذا لا يندفع
 بما قيل من ان هذا الفرق انما هو بين ما هو جزء من العلوم المدونة وبين ما هو فرع منها
قوله فانه اخص من الجزء اه قبل فانه ان موضوع الطبيعى هو الجسم من حيث يستعد
 الحركة والسكون لا مطلقا كما يصح به الشئ فلا يكون موضوعه اخص منه بل بينهما مباينة
 ورد بان الاستعداد المذكور هو معنى قيد الطبيعى فذلك الاستعداد ما خوذ في الطب
 ايضا فندبر **قوله** ووجه التسمية ما مر لا يخفى ان ما مر لا يجري ههنا لان الموضوع ههنا
 لكونه شئ ما موجود من حيث هو موجود غير شئ ما لا لا سميته وتعالى لا يصدق عليه انه
 اول الامور في العلوم ولان اول الامور في الوجود كذا قيل وفيه نظر اذ لا اعم من الامور
 العامة وهي شاملة لواجب الوجود كما موجود فندبر **قوله** عبارة الشفاء اه الحق ان المنطق

هذا هو المقادير
 في تعليلها لا في الشئ
 المدونة

ليس

ليس من الحكمة عند الشيخ كما يدل عليه عبارة الشفاء واما ما يوهوم خلاف هذا من عبارة الاشعارات
 فنقول قبل جواز ان يكون لبيان الشفاء ايضا بان يقال المراد من العلوم الحكمة غير الالهية
 فلا يلزم ان لا يكون المنطق من الحكمة لجواز ان يكون من الحكمة الالهية وتاويل عبارة الاشعارات
 ليس اولى من تاويل عبارة الشفاء بل الامر بالعكس ورد بان تاويل عبارة الشفاء
 بما ذكره جها من الظن بخلاف التاويل في عبارة الاشعارات بما ذكره المحشي لان الشفاء
 الابداء اعم من ان يكون المبدأ به جزء من المبدأ فيه او لا شايع كثيرا وقع في حديث الابداء
 في الجملة والبسلة فالتاويل في عبارة الاشعارات اولى وفيه ان القائل قد اشار الى ان هذا
 معارض باحتياج تاويل الاشعارات الى تاويل التعريف المنقول عن الشيخ ايضا كما اشار
 اليه الش في بعض الهوامش حيث قال والشيخ قد اخرج العلة وعرفها بانها كمال النفس
 بالتصورات الكاملة والتصديقات المطابقة فان ظ التعريف ان المنطق من الحكمة
 لكونه تصديقات مطابقة بخلاف تاويل الشفاء فانه لا يستدعي تاويل ذلك التعريف
 ايضا بتخصيص التصديقات بخير الالهية والحاصل ان تاويل الاشعارات يحتاج
 الى تاويل لتعريف ايضا بخلاف تاويل الشفاء فانه لم يحصل فلهذا ارجح القائل تاويل
 الشفاء فم لم يصل الى ما يزيل الداء قال فم لم يصل الى ما يزيل الداء بوجه عبارة الشفاء
 على ان القائل صرح واعترف بان التاويل في عبارة الاشعارات اسهل جيبا عن تشييعه على المحشي
 فان قلت اذا تعارض الاحتياج الى تاويل التعريف والخروج عن الظن سقطت بقى التاويل
 متا وبين قلت احتياج التعريف الى التاويل اشنع فان سقط التعريفات عن العرض
 عن الظن وحمل الفاظها على المعاني المتبادرة واجب بخلاف سائر التراكيب التي ان التكلف
 في عبارة الشفاء اشنع من التكلف في عبارة الاشعارات في التعريف المنقول لكونه مفعلا
 مفضيا الى اثبات اصطلاح جديد من غير سند يعتد به وهو قول الحكيمت الية وغير الية
 كما صرح به القائل اولى خلاف المشهور كما قيل في بقية التاويل في عبارة الاشعارات
 اولى واخرى كما فعل المحشي فندبر والاحسن ان يحمل احدى العبارة على مذهب
 والاخرى على مذهب آخر كما رجع بعضهم نقلا عن بعض خواشي المطالع **قوله**

العلوم الحكمة ص

قوله ارجح القائل

كاشية السعود والاولى مذهب
 شريكة الله وفقه ظن مذهب

تفصيل

تفصيلها وتفصيلها الظاهر على ترتيب اللف والتفريع استخراج الفرع عن الاصل
بان يحمل موضوع الاصل على جزء في منجز ثباته ويجعل هذه القضية صفوى والاصل
كبرى ينتج منها الفرع الذي كان مندرجا في الاصل فقولنا الفاعل مرفوع اصل وزيد
في خرج زيد مرفوع فرع مندرج تحته فقول زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فرع من مرفوع
قوله لا يخفى عليك مسامحة ما فيه اهـ يعني ان ظ التعريف يقتضي ان يكون الحكمه
نفس الخروج وليس كذلك لا يخفى فيجب التاويل اما بعلم هو مبدأ الخروج او بما به الخروج
فعلى الاول يخرج العمل جزء ما وعلى الثاني يحتمل الخروج والدخول وعلى كلا التقديرين قول
بل جعل العمل ايضا منها ليس على ما ينبغي وههنا نظر اما اولان الحكمه قد تطلو
على معنى كون الشخص حكما على ما نقل عن بعض حواشي حكمه العين فعدم كونها نفس الخروج
بهذا المعنى ثم واما ثانيا فلان التاويل بما يخص العلم غير صحيح بل يجب التاويل بما به العلم
والعمل لقوله من جاني العلم والعمل لان ما به الكمال العلمى هو العلم فقط كما قيل او العلم والعمل
معاً على ما قيل فعلى هذا يكون العمل داخل ما فيصير قوله بل جعل العمل ايضا منها لا يقال ان
ان البناء للسببية والاصل فيها كون السبب مغايرا بالذات للمسبب وههنا ليس كذلك
لانا نقول المسبب هو الكمال العملي لا العمل وظ ان العمل مغاير بالذات للكمال العلمى واما
ثالث فلان لانه ان التاويل منحصر في هذين المعنيين لجواز ان يؤول بالكمال الحاصل للنفس
في جاني العلم والعمل كما اختار بعض الافاضل فيدخل العمل في **قطعا** اهـ اذ الحكمه
بمعناها الحقيقي ليست نفس الخروج بمعناه الحقيقي وهذا وظ وعلمه بعضهم بان الحكمه امر
حقيقي قطعا والخروج اضافي فلا يكون هو هو قيل ان اريد بالحكمة المعنى المصدرى
يراد بالخروج ايضا المعنى المصدرى وان اريد بها الحاصل بالمصدر اعني التصديقات
او الحكمه او المسائل فكذا يراد بالخروج الحاصل بالمصدر اعني ما به الخروج فعلى كلا
التقديرين لا مسامحة في التعريف وان اريد بالاول الثانى والثاني الثانى الاول فيه
مسامحة واعتراض عليه اما اولان يقال هذا دفع للمسامحة بما يدل على المسامحة
فان المسامحة استعمال اللفظ في غير معناه المتبادر كما صرح به ابو الفتح فالمبادر

الناقل هو المخرج

خارج

العمل هو العلم

طرس

محمد شرواني

من الحكمة انما هو احد المعاني الاصطلاحية المذكورة سابقا في المعنى المصدرى
او على الحاصل بالمصدر عين المسامحة وكذا المتبادر بالخروج هو المعنى المصدرى
فحمل على الحاصل به يدل على المسامحة واما ثانيا فلان يقال المعنى المصدرى هو المعنى
المعبر عنه بالفارسية بدائس ولا يخفى ان بينه وبين المعنى المصدرى للخروج مبادئة
فكيف يصح الحمل باحدهما على الآخر ويجوز الجواب عنها بان المراد بالمعنى المصدرى
للحكمة هو كون الشخص حكما كما مر لا ما يعبر به استر فعدم تبادله وعدم كونه
نفس الخروج ثم وايضا عدم تبادله المعنى الحاصل بالمصدر ثم كيف انهم قد ذهبوا
الى اشتراك المصادر بين المعنيين **قوله** بمعرفة قيل ان الحكمه ان يحمل الكلام
على الاستخدام وقيل الاولى بحصوله ليعلم ويجوز الجواب عنه الاول بان المراد
من العلم هو المسائل كما هو الظاهر المتبادر في امثال هذا المقام فلا حاجة الى الحمل
على الاستخدام وهذا يندفع الثاني ايضا كما قيل واما القول بان عموم عند ارادة
السببية كما هو الظاهر غير ان الاصل منها كون السبب مغايرا بالذات للمسبب
ففيه انه مشترك بالانزام والالتزام ان البناء السببية داخله على المعرفة كما في كلام
الحاشي فلا جرم يلزم اتحاد السبب والمسبب ذنا فيحتاج الى التزام التباين
الاعتبارى اذ هو كاف في السببية كما قيل فعلى هذا يكون العمل خارجا عنها
جز ما ضرورة ان العلم غير العمل واعتراض عليه بانه على هذا التوجيه لم يكن الحكمه
بالمعاني الثلاثة منفردة او مع العمل كالا للنفس بل هي الة ومبدأ الكمالها وقد فتر
بعض الفضلاء بان المراد بخروج النفس الى كمالها الممكن بل كمالها الممكن الى اصل
لها حسب القوتين ففي التعريف مسامحة والعمل داخل في الحكمه قطعا وكذا
المنطق وانت خير بان الكمال يصدق على المعاني الثلاثة للحكمة مع العمل فيكون
الحكمة بجميع معانيها نفس كمال النفس لا الة واجيب بان كون الحكمه مبداء
واله للكمال معنى وكونها كمالا معنى اخر لها من صفات النفس لا ما هو من العلوم
المدونة فلا يؤخذ باحدهما على الآخر بل الاولى على حمل التعريف على ما ذكره الحاشي

بكونه

ان الحكمه انما هو احد المعاني الاصطلاحية المذكورة سابقا في المعنى المصدرى او على الحاصل بالمصدر عين المسامحة وكذا المتبادر بالخروج هو المعنى المصدرى فحمل على الحاصل به يدل على المسامحة واما ثانيا فلان يقال المعنى المصدرى هو المعنى المعبر عنه بالفارسية بدائس ولا يخفى ان بينه وبين المعنى المصدرى للخروج مبادئة فكيف يصح الحمل باحدهما على الآخر ويجوز الجواب عنها بان المراد بالمعنى المصدرى للحكمة هو كون الشخص حكما كما مر لا ما يعبر به استر فعدم تبادله وعدم كونه نفس الخروج ثم وايضا عدم تبادله المعنى الحاصل بالمصدر ثم كيف انهم قد ذهبوا الى اشتراك المصادر بين المعنيين قوله بمعرفة قيل ان الحكمه ان يحمل الكلام على الاستخدام وقيل الاولى بحصوله ليعلم ويجوز الجواب عنه الاول بان المراد من العلم هو المسائل كما هو الظاهر المتبادر في امثال هذا المقام فلا حاجة الى الحمل على الاستخدام وهذا يندفع الثاني ايضا كما قيل واما القول بان عموم عند ارادة السببية كما هو الظاهر غير ان الاصل منها كون السبب مغايرا بالذات للمسبب ففيه انه مشترك بالانزام والالتزام ان البناء السببية داخله على المعرفة كما في كلام الحاشي فلا جرم يلزم اتحاد السبب والمسبب ذنا فيحتاج الى التزام التباين الاعتبارى اذ هو كاف في السببية كما قيل فعلى هذا يكون العمل خارجا عنها جز ما ضرورة ان العلم غير العمل واعتراض عليه بانه على هذا التوجيه لم يكن الحكمه بالمعاني الثلاثة منفردة او مع العمل كالا للنفس بل هي الة ومبدأ الكمالها وقد فتر بعض الفضلاء بان المراد بخروج النفس الى كمالها الممكن بل كمالها الممكن الى اصل لها حسب القوتين ففي التعريف مسامحة والعمل داخل في الحكمه قطعا وكذا المنطق وانت خير بان الكمال يصدق على المعاني الثلاثة للحكمة مع العمل فيكون الحكمه بجميع معانيها نفس كمال النفس لا الة واجيب بان كون الحكمه مبداء واله للكمال معنى وكونها كمالا معنى اخر لها من صفات النفس لا ما هو من العلوم المدونة فلا يؤخذ باحدهما على الآخر بل الاولى على حمل التعريف على ما ذكره الحاشي

عند الاول ما اشير اليه بغيره
لما هو من العلوم المدونة

فرد ما امكن له بهذا الامكان وخرج امكانه ذلك الى الفعل يكون حكما ولا يلزم منه ذلك
 فكل واحد حكما اذا لم يسم كل واحد تحصيل كل ما استعمله بل الساعى له اقرب اليه
 فانهم **قول** بعض ما تلونا عليك لعل المراد به ما ذكره في النظر السابق عند تعريف
 الحكمة من التزديد في الاحوال وبعضها هو التزديد بين الشئين الاولين فيرددهما
 في الكمال بان يقال ان اريد جميع افراد الكمال يلزم ان لا يكون شخص حكما وان
 اريد الكمال في الجملة يلزم ان يكون الخروج الى بعضها حكما وليس كذلك والجواب
 ان يقال المراد هو الجميع العرفي لا الجميع الحقيقي وقيل المراد كما ذكره عند قوله
 بقدر الطاقة البشرية من التزديد فيرددهما في المزايا المحصول والجواب ارادة
 المتوسطة وقيل ارادة المتوسطة ههنا مما لا يجوز خروج ذوى النفوس القدسية
 عن التعريف بل الجواب هو ان يقال النفس الناطقة التي في غاية ابلادة لكونها
 كالشجر الغنيم لا يشملها النفس في التعريف لما ان المراد بها من له قوة الاكثرب
 فامل **قوله** فيه انه لا يفهم اه فيه نظرا اما اول فلان هذا مناف لما سبق حيث قال
 بجمل دخول العمل واما ما قيل من ان المراد عدم الفهم بالصراحة او البرجاء بقرينة
 ما سبق وباشارة قوله بل يجوز فيه ان الشئ لم يدع الفهم بالصراحة او البرجاء
 فلما مقابلة ح واما ثانيا فلانا قد اسلفنا لك انه يجب التاويل بما يعنى العلم والعمل
 فكلام الشئ مبني على ذلك فالاعتراض عليه بما ذكر ليس على ما ينبغي واما ثانيا
 فلانه لو لم يفهم من هذا التعريف ان العمل جزء من الحكمة لم يفهم منه دخول المنطق
 ايضا فالاعتراض بدخول احد هادوة بالآخر حكما حيث واما ما قيل من ان المراد
 انه يفهم بطريق القطع دخول العمل لما سبق ان التعريف بالخروج مسامحة وكما
 اما علم يخرج به او ما به يخرج وهذا الخلاف لدخوله على كلا التقديرين فساقت بما
 اسلفنا لك قبل هذا الايراد انما لم يتبع منه عند قوله بخروج النفس والجواب ان
 ما سبق بسند وهذا بسند اخر وبهذا التقدير يندفع التكرار نعم يرد عليه انه
 لو ذكر في محل واحد بسندين لكان اولى واخصر كما لا يخفى **قوله** بل يجوز ان يكون

و قد يدعى هذا ما نقل عنه ههنا
 ان اريد بالمراد المحصول يلزم
 الاشياء الذي في غاية الكمال يلزم
 ان لا يكون ما عداه حكما وان اريد
 مزايا انما قصده وان اريد
 ان لا يكون نفسا بل بحيث يمتثل في
 فانه فلان هذا هو المراد من مزايا
 نظرا واجبة ان المراد من مزايا
 انما هي بين الباطنة المتناهية
 وبين النفوس القدسية وهو
 من يحصل له لا يشك في اشكال الاول
 المقدمات الى النتيجة في قوله
 انما هي عبارة لكن لا بلاية قوله
 بعض ما تلونا عليك وادانة الجواب
 انما هو ما سبق كما لا يخفى

شرطا

بغير شرط

شرطا لخصولها قيل فيه ان الحكمة على ما اخاره عبارة عن مبدء الخروج وظن ان المبدأ
 ح يكون عبارة عن التصديقات والمسائل فكيف يكون العمل شرطا لخصولها بالامر
 بالعكس نعم يكون شرطا لا اعتدادها لخصولها ولو كانت الحكمة عبارة عن الكمال
 الحاصل فالعمل يكون جزءا لا يتجزأ على ما اخاره المصنف انتهى ومن اعتد ادرد القائل
 قد اتى ههنا بشئ عجيب ينفر عنه طبع اريب فقال وجه جواز كون العمل شرطا في
 لخصول الحكمة على هذا التعريف ان الحكمة اما بمعنى مبدء الخروج الذي هو المسائل
 واما بمعنى مامعة الخروج فعلى الاول الاتصاف بتصديق تلك المسائل انما يكون
 بتوسط العمل والسعي بتحصيها فيكون شرطا لخصولها وعلى الثاني ان كان المراد
 بالعمل الحدث كان الكمال ما يحصل به لانفس الحدث وهو شرط لخصوله وان
 كان المراد بالعمل ما يحصل بالحدث كان الكمال الحقيقي ما يترتب على الاعمال
 بعد الاتصال بعالم الغيب من التحلي بالصورة القدسية كما في شرح المطالع ولا
 يخفى عليك ما فيه اما اول فلان الكلام في العمل الذي كان بعد الاتصاف
 بالتصديقات الحكيمة لا في العمل الفكري الذي يترتب هو الترتيب لتحصيل
 تلك التصديقات وايضا الكلام في كون العمل شرطا لخصول الحكمة لا لخصول
 التصديقات الحكيمة واما ثانيا فلان الموصول في قولنا مبدء ان ابقى على عموم
 كان العمل جزءا لا شرطا وان خصص بجمل ان يكون شرطا وان لا يكون وما ذكره
 بقوله فان كان بالعمل الحدث اه مما لا يفيد شيئا في المقام كما لا يخفى على انه قد صرح
 نفسه فيما سبق بانه اذا كان المعنى مامعة الخروج كان العمل دخلا وبان الكلام
 في الحكمة بمعنى مبدء الكمال وههنا جعل العمل شرطا وسباق الكلام على كونه معنى
 الكمال **قوله** بواسطة ان المتبادر من الامر قد اشرنا الى ان المراد هو ترك الاعيان
 فقط كما هو المتبادر من العبارة وبذلك ما ذكره الشريف في تحاشية المطالع
 حيث قال ومن حذف الاعيان عن تعريفها وقال الحكمة علم باحث عن احوال
 الموجودات جعل المنطق من افام الحكمة النظرية فلا يلزم عليه ان مراد الشئ

لا يتبع الكلام

ترك قيد يدل على الاعيان وعدم الاتيان بالموجودات ايضا بل الاتيان بالمعلومات
او نحوها بل الموجودات كما قيل ثم انه بعد حمل الموجود الخارجي بناء على تبادله يخرج المصنف
عنه التعريف جز ما ولا يصح جعله التارك منه الحكمة قطعاً ولم يمكن الاستدلال بما مر آخر
على جعله منها كما لا يخفى فلما يرد عليه ايضا ان مراد الشئ ليس الاستدلال على الجعل المذكور
بترك الاعيان حتى يتجه عليه ما ذكره المحشى لظهور فساد ذلك الاستدلال عليه بما مر آخر
كتصريح صريح من التارك بذلك الجعل كما توهم وبالجمله كلام الشرح نص بترك الاعيان
على دخول المنطوق من الحكمة عند التارك لا يقال لا يبعد ان يكون مراد الشئ ترك الاعيان
من اللفظ والنية في اصل كلامه ان من لم يعتبر الاعيان في اللفظ ولا في الارادة
جعله منها في يتم الاستدلال على الدخول بترك الاعيان ولا يصح حمل الموجودات
على التبادر لانا نقول هذا المعنى في الشئ بعيد كل البعد على انه يرد المنع على تركه
من النية كما قيل **ثم** ان التبادر اه قد يقال يمكن ان يمنع التبادر ويجاب بان
الشريف قدس سر قد صرح بهذا التبادر في مواضع من كتبه فاما مل **فصل**
مالا تعقل الا عارضا لمعقول آخر فلا يصدق هذا على الوجود والوجوب ولو ازم
الماهية لانهما تعقل عارضة لمعقول غير المعقول ايضا كما لموجود الخارجي فيقيد
ولم يكن في الاعيان ما يباين مستدرك الا ان يقال انه للتوضيح لا للتبسيم انتهى وفيه نظر
وان تعقبا عارضة تغير المعقول غير معقول غاية ما في الباب انها تكون عارضة
غير المعقول ايضا لانهما تعقل عارضة له ولينها ما يؤيد بعيد ثم انه قال القائل المذكور
ولو اريد بالمعقول الآخر ما يصدق عليه تلك العنوان في الجملة سواء كان موجودا
في العقل والذهن او في الخارج فمع قطع النظر عن غاية بعد يرد عليه انه اندفع
الاستدلال لكن التعريف الثاني يفسدح لان معناه ح العوارض بما يصدق
عليه انه موجود في الذهن ولو كان موجودا في الخارج ايضا فيصدق على لوازم
الماهية وتغيرها من لوازم الوجود انتهى واستغبر بان تو المراد بالمعقول الآخر
في التعريف الاول ما يصدق عليه العنوان لا يستلزم ان يكون المراد بالمعقول

٢٠٠

في الاستدلال

ابن محمد بن عبد الله

سر
 القلید علی
 فی کتبہ المطالع
 والمجیب بواسطه
 اشرفی فی کتبہ
 علی المطالع منیر

۷- مع از کما تفعل

تعمق في المعاني

لفظ القول

والله

المقصود من

الذهبي

الذهني في التعريف الثاني ايضا ما يصدق عليه انه موجود في الذهن حتى يفسد
بل يجوز ان يكون ذلك على ظاهره كما لا يخفى **فـ** ويصدق التفسير الاول على الوجود
والوجوب دونه الثاني وذلك لان الوجود في الاشياء والوجوب اولوية له
الوجود فكل منهما لا يعقل الا عارضا لمعقول اخر وهو ذلك الشيء ولا يحمل على موجود
خارجي مواطاة فيصدق عليهما التفسير الاول بخلاف الثاني لعدم اختصاص
عروضهما بالموجود الذهني لعروضهما للموجود الخارجي ايضا وان لم يحمل عليه
مواطاة فهذا مبني على جعل المطابقة بمعنى الحمل كما هو النظم لا على معنى الانضمام
والعروض ثم ان النظم ان الغرض من هذا الكلام هو الاشارة الى ضعف التفسير
الثاني بانه لا يصدق على بعض افراد المعرف كما اولى اليه بصيغة التبريض والنظم
من كلام المحقق انه حمله على الاشارة الى ضعف التفسير الاول بصدقه على بعض
الاغيار فوجب على وجه لا يصدق **فـ** وقد يقال التعريفان اه معارضة على
اش باثبات التساوي بين التعريفين ومناه حمل المطابقة على معنى الانضمام
والعروض او منع لصدق التفسير الاول على الوجود والوجوب كما قيل بحمل المطابقة
على معنى الانضمام والعروض بقريته ان غرضهم من زيادة عدم المطابقة هو الاجترار
عن لوازم الماهية وذلك يقتضي ان يكون المطابقة بمعنى العروض والانضمام اذ لو
كانت بمعنى الحمل والاتحاد لم يحصل ذلك الغرض لان عدم شيء محمول عليه ذلك المعقول
الثاني في الاعيان لا يستدعي ان لا يوضع الامر في الاعيان وان لا يتصف به اذ العروض والانضمام
في الخارج لا يقتضي وجود العارض والصفة في الخارج كما حقق في محله في كتاب التفسير
في عدم صدقهما على الوجود والوجوب **فـ** لا يقال بردها حاصل هذا انه يرد على التعريف
الاول باعتبار بعض مفان ما لا يرد على التعريف الثاني ولا شبهة ان المقام ابتداء
بحسب بدعوى عدم التساوي بين التعريفين وقيل انه يمنع تساويهما مستد بان يرد
على احدهما باعتبار بعض مفان منه دونه الآخر وذلك بناء على التساوي وفيه انه يحتاج
الى حمل ما قبله على الاستدلال على التساوي باعتبار ما صدق عليه كل من التعريفين

بسم الله الرحمن الرحيم

عليه

الانصاف

فالتفسير

تمر يضرب والظ

على بعض

فارضه علی

التحليل

١١١

هو المجلد

١٠٠

۱۰۰

لَا الْمَقْصُودُ

روض وال

ماوى التفسير

بر روی علی السور

بقیہ ابتدا،

محمد امانی

بهانه بخناج

عریفین

2.

...

三

الملك النوراني من ملوك مصر وقدره من
الملك النوراني من ملوك مصر وقدره من

لا على التساوي من كل وجه وقيل انه منع لرجوع الاول الى الثاني بناء على ان ما ذكر قبله
 معارضة على الشر باثبات التساوي بينهما بان معنى الاول راجع الى معنى الثاني لمنع
 ذلك الرجوع بان الاستفادة من الاول حصر العوض في الوجود الذهني بخلاف الثاني
 وانت خير بانه يكفي في هذا الغرض ان يقال الاول مفيد حصر العوض دون الثاني
 لجرده عنه ويستدرك سائر المقدمات **قوله** المفيد حصر العوض في حالة تعقلها
 مع تعقل العوض الظاهر غلط والصواب ان يقال المفيد حصر التعقل في
 حالة العوض لمعقول اخر كما قيل ويجوز ان يقال ان الاول يفيد الحصر الذي ذكر
 باعتبار قوله ولم يكن في الاعيان ما يطابقه على ان يكون المطابقة بمعنى الاتصاف والوجود
 كما هو مبني ما ذكر بقوله وقد يقال التعريفان متساويان اه فانه اذا لم يكن في الاعيان
 ما يبرضه والمفروض لا يعقل الا عارضا لمعقول اخر لزم ان يكون عروضة محصورا
 في تعقل مع تعقل معروضه الا انه ياتي عنه قوله لم لا يجوز ان تفككها عن تعقل معروض
 فان جاز ذلك الانفكاك ينافي حصر العوض في حالة التعقل كما لا يخفى وايضا ياتي
 عنه قوله لا يرد على الثاني يجوز عن الحصر فان الثاني ليس بجرح دونه هذا الحصر واما ما قيل
 ان الخصوص في التعريف الثاني بمعنى التعلق كما في اللام الجارة فيكون معناه العوارض
 المتعلقة بالوجود الذهني فلا يفيد الحصر المذكور فهو على طرف السام **قوله** لانا نقول
 الحصر مراد اى في التعريف الاول والجواب ان الحصر استقرائي لا عقلي ومما
 انقض في الحصر الاستقرائي لا بد وان يكون من المتحققات وهما ليس كذلك
 فلا يخفى المنع المذكور على التعريف الاول ايضا بل هو مدفوع لا يستحق الجواب فلا خلاف
 بالتساوي فعلى هذا التعريف سقط ما قيل من ان هذا الجواب ليس في مقابلة السواء
 او غير ذلك بل انما هو اثبات المغايرة بين التعريفين وبعد تسليم ورود الابرار على
 الاول دون الثاني ثبت المغايرة وان اندفع الابرار عنه فلا حاجة الى ان يقال في انقضي
 بينه ان اثبات مغايرة تفيد مفارقة الاول عن الثاني وهذا الجواب يفيد عدم
 مغايرته عنه ووجه سقوط ان الشبهة انما نشأت عن عدم الفرق بين الدفع والرفع

هـ
 فانه اذا جاز الانفكاك عن التعقل مع تعقل
 جاز انفكاك العوض ايضا وذلك
 يحل بالحصر المذكور

الحصر
 في معنى
 لان اخصه صور بالانصاف في معنى
 ولا خلاف من حيث ان على ان يوجع على
 ان يفسر ليدخل في التعريف العوارض
 التي يبرض في الذهن وانما يرجح كل واحد
 اياها فانه يصح في كليهما انها عوارض
 متعلقة بالوجود الذهني

فان الدفع

فان الدفع اصطلاح بين ارباب المناظرة في معنى عدم التوجيه وعدم الورد واصلها
 ان الحصر مراد اى في التعريف الثاني ايضا والمنع مدفوع عن التعريفين
 فتأمل **قوله** سوا ما قبله يصدر اه يعرض لدليل الشر بعد المعارضة عليه
 ومنع لقوله دون الثاني او منع له بعد تسليم قوله يصدر في التفسير الاول او
 جواب سوال مقدر وهو ان يقال قوله الحصر مراد اى في التعريف الثاني فيقول الشر
 يصدر في التفسير الاول على الوجود والوجود فان الحصر يقتضي ان لا يصدر في كليهما
 وحاصل الجواب ان ذلك القول م في نفسه فلا يضر منافاة الحصر **قوله** من العوارض
 العقلية فيه انه ان اريد بها ما يكون عروضة فخصا بالوجود الذهني فلو الوجود والوجود
 منها ليس بمنفرد عندهم وان اريد بها ما لا يتنازع من الماهية الماني العقل كما نقل
 عنه ههنا فكونها لا يجدي في ظهور صدر في التعريف الثاني عليها بل المتبادر من العوارض
 المخصوصة بالوجود الذهني قوله العوارض كالعوارض امراد ههنا غير موجود في الخارج
 كالجنسية والنوعية **قوله** لا يصلح ان يجعل محمولات مواطاة فيه نظرا ذيصح
 ان يقال بعض الزائد الممكن الوجود مثلا فيجعل الوجود بمحولا مواطاة فعلى هذا
 يكون قهلا الوجود زائدا في الممكن من المسائل المقلوبة كما يصحح الحشى في قهلاهم
 الهوى موجود على ان عدم الصحة لجعلها محمولات بالتواطى مما لا يضر بالتوجيه
 المذكور لصحة جعلها محمولات بالاشتقاق كما يدل عليه كلام الشر واما قوله كما هو
 المتبادر من الحمل فان اراد به ان المتبادر منه عند الاطلاق هو ذلك كما يشوبه
 استدلال بعض المناظرين ههنا بقوله لان المطلق ينصرف الى اليماني فلا يفيد
 ههنا وان اراد انه هو المتبادر منه مطلقا سواء وجدت القرينة الصارفة
 عنه او لا فهو **قوله** ثم لا يخفى ان القول اه اعتراض على الجواب المذكور في الترخ
 وحاصله انه ان اريد انها محمولات بحسب الظاهر بخلاف الواقع وان اريد
 انها محمولات بحسب الحقيقة بمعنى انه يجب ارجاعها الى المحمولات فلا وجه له نظرا
 اقول يمكن ان يقال المراد انه يجب ارجاعها الى المحمولات لموضوع العلم

صحة
 قال الاول في الثانية النجاسة
 عرف السيد قدس في الثانية ما بعد
 المطالع العقول بالوجود الذهني اعني ما لا يكون
 الماهية بحسب خصوصية لانها في الحقيقة
 الذهني فخصها بالماهية لانها في الحقيقة
 معقولات ثنائية لا يمكن ان يعقل
 وبسبب الابرار انه لا يمكن ان يعقل
 من التعقل
 المكتبة مثلا لا بعد تعقل مفهوم يعبر
 له ولا شبهة في هذا التعريف الذهني
 المناقشة بان بعض العوارض العقلية
 لم لا يجوز ان ينفك تعقلها عن تعقل
 معروضاتها والاشبهة الجزئية لا تفيد
 ويحجب بدعوى ان الحصر استقرائي
 ثم قال الاول في الها مش ولا يخفى
 ان هذه المناقشة لا يفتح في التعريف
 ان لم يتحقق مان الانتقاض وانما
 يتوجه على التسمية وتكفي في دفعها
 عنه دعوى الحصر الاستقرائي
 فتأمل انتهى فتدبر في هذه
 المقالة فان التدبر فيها
 نفعتك في مواضع من
 هذا المقام مثله

لا الى المحولات لموضوعات المسائل فلا يرد عليه ما ذكره فان لونه بالافان في المسائل
 هو الاحكام التي يكونها هذه الامور العامة موضوعات فيها لا ينافي في قولنا تلك الامور راجعة
 الى المحولات لموضوع العلم والى الاعراض الذاتية له يرد عليه ما قيل من ان جميع الامور
 العامة من العقولات الثابتة التي لا تعرض الموجودات الخارجية كما يفهم من حاشية التوجيه
 في لايون من الاعراض الذاتية لموضوع الذي هو اعيان الموجودات فتأمل **قوله**
 لظهور ان الحق اه قبل يمكن منعه بناء على ان الكمال المعتمد به انما هو في ادراك احوال الموجودات
 كما ذكره الشريف في حاشية المطالع **قوله** وايضا لو كانت محولات اي لموضوعات المسائل
 وهذا ايضا اعتراض على الجواب المذكور باستلزامه ما هو خلاف الواقع **قوله** بالموضوعات
 اي بموضوعات المسائل كما هو مقتضى السور فيرد عليه ان هذا الوجوب مما اذ بكفي كونها
 اعراضا ذاتية لموضوع العلم فتدبر مع ان الدلائل المذكورة اثبات الى بط التالى في اصل
 الاعتراض ان الامور العامة لو كانت محولات لوجب تعييدها والتالى بط لان الدلائل اه
 قبل فيه انه يجوز اثبات المطلقات بالدلائل لاجل تحصيل تحصيل المخصصة لوجود
 انطلق في ضمن العقيد لا يستلزم ثبوت المطالب محصلا لثبوت المخصص لجواز ان يكون
 وجوده في ضمن المخصص ومقيد اخر **قوله** واعلم ان السؤال فيرد الجواب الذي ذكره
 الشرح في السؤال المذكور بوجوه ثلثة ابراد ان يجيب عنه جواب اخر غير مردود حاصله جعل
 البحث عن الامور العامة بحثا تبعا ولما كان ذلك مستبعدا جدا ابدى بالشعار كلام صاحب
 الحاشيات واعلم انه قد يحصل للماد كمن الشرح اجوبة ثلثة عن السؤال ترتيبها على قانون
 لتوجيه هكذا لان ان الامور العامة موضوعات في بابها لجواز ان يكون محولات ولو سلم
 ذلك فلا يتم ان ابرادها المبادئ لجواز ان يبرادها المشتقات ولو سلم ذلك ايضا فلا يتم
 ان البحث عنها على سبيل الاصل لجواز ان يبرادها التبعية فتدبر **قوله** واما باب الامور
 العامة اه جواب عن سؤال يرد من طريق القائل بان يقال انكم قد تفصيتم عن التخصيص
 باحوال الموجودات نظر الى احوال سائر الموجودات وقد بقي التخصيص نظرا الى احوال الامور
 العامة وحاصل الجواب ان باب الامور العامة ليس جنس من العلم الا الهى بل هو كالمقدمة

وفي نظر وجود المطلق في ضمن العقيد

والبحث عنه باعوض فهو مذكور بالشرح فلا يرد السؤال بالتخصيص نظرا اليه اصلا
 اعلم ان هذا هو محل الاستشهاد فانه يشعر بان البحث عن الامور العامة على سبيل
 التبعية في الحكمة فان كونه كالمقدمة وكالمبحث عنه باعوض من العلم الا الهى يشعر بان ليس
 من المبحث عنه اصالة في مطلق الحكمة اما في العلم فظ واما في غير فلفظ هو رانه ليس من
 من الطبيعي والرياضي وكذا ان الحكمة العقلية واما ما قيل من انه لا اشعار فيه بذلك بان كونه
 كالمقدمة لا يستلزم كونه مقدمة ومن ان كونه كالمقدمة للعلم الا الهى لا يستلزم كونه كذلك
 لمطلق الحكمة لجواز ان يلهي مقدمة علم من الابحاث الاصلية لما هو اعلم من انما يمنع عن الدلائل
 ودون الاشعار والمسمى هو الاشعار ودون الدلائل نعم ما يشعر به كلام الحاشيات معارض
 يجعل بعضهم الحكمة النظرية اقساما اربعة وعده باب الامور العامة قسمين ثانيا منها
 فتأمل **قوله** اشربة المصطفوية اه نقض اجمالى بالجرى والتخلف **قوله**
 عن بحث المبدأ والمعاد اه المراد ببحث المبدأ هو البحث عن احوال النفس الناطقة في
 النشأة الاولى وبحث المعاد هو البحث عن احوالها في النشأة الاخيرة والاو من الطبيعي
 والثاني من الا الهى كما ستقف على ذلك في مباحث الكتاب فقوله من الطبيعي والا الهى نشر
 على ترتيب اللف لا على عكس كما ظن فسقط ما قيل ان كلامه البحث من الا الهى قد كثر في
 سهو بنا على حمل المبدأ على العلة وبين قوله الاو من الطبيعي والثاني من الا الهى في بعض الشروح
 بان النفس في ابتداء وجودها وتحصيل كالاتها متوقفة على كبدية ومشروطة وفي بقائها
 ولذا انذها العقلية غير متوقفة عليه واجيب عن النقض المذكور بان الشريعة ما قضت
 الوطرين عنها عن جميع مباحث الطبيعي والا الهى على ما زعموا بخلاف العقول فلانها قد قضت
 باسرها وبان قضاء الشريعة في المبدأ والمعاد يخالف لما في الحكمة بخلاف قضاء الناس
 في العقول وورد بان قضاءها في العقول ايضا يخالف لما في الحكمة في كثير من المباحث لعدم رعائهم
 لقوانين الشرع واجيب عنه ايضا بان ما ذكره ليس علة موجبة للاعراض بل نكتة متصرفة
 له فلا يرد عليه دلالة ان النكتة ايضا لا بد وان يكون تامة مطردة ومنعكته ولذلك
 تراهم يعرضون عليها في كثير من المواضع واما ما قيل ان هذا الجواب بعيد عن هذا

لموسى وعبد الرحمن
 والشارح ميسرة

في شرحه

العلوم والطبع السليم فليس بشئ الا انه يرجع الى ما ذكرناه ^{لانه ليس} نظرتنا
كثير مدخل اه وذلك لان اكثر مسائلها قضايا مشهورات يتفق عليها الجمهور لمظنة
انها مدخلا في النظام كما مر فيما سبق كذا قيل وحاصل الدليل ان العلية غير متعلقة
بالنظر وكل ما هو سابق قطع عنه اعتبارهم لان اكثر اهتمامهم واغلب اعتقادهم انما هو
فيما يتعلق بالنظر لكونه قطعيا فلا يلتفت عندهم الى ما سقط عنه النظر كما قيل ولا يخفى
ان هذا القدر يكفي في وجه الاعراض فلا يرد عليه الا هذا القدر لا يكفي في وجه الاعراض
مالم ينظم اليه الشرفية النظرية مع ان حديث الشرفية ايضا لا يفيد الاعراض عن غير الاعراض
بل انما يفيد تقديم الاشرف عليه فلا حاجة الى ما اشير اليه في دفعه ان المدعى هو الاعراض
عن الحكمة العلية والاختيار للنظرية لا الاعراض فقط ^{وقيل اعرض عنها اه القائل}
هو الشريف ذكره في حاشية المطالع حيث قال المذكور في هذا المختصر هو الحكمة
النظرية المتعلقة بالقوة العاملة دونه العلية المتعلقة بالقوة العاملة وانما
اقتصر عليها لان القوة العاملة اشرف لبقا اثرها ابد الاباد ودونه العاملة
اذ ينقطع اثرها عند خراب البدن وايضا الحق من الحكمة العلية هو الاعمال
وهو خبيث بالنسبة الى المعارف الالهية والكمالات القدسية انتهى ^{قيل هذا}
من قدس من ناقض لما ذكره قيل هذا حيث يرجح الاستكمال بالقوة العلية
والترقي في درجاتها على الاستكمال بالقوة النظرية والترقي في مراتبها وجبين
ينتهي في تلك الحاشية وانت خير بان الاستكمال بالقوة غير القوة فالشرفية
القوة العاملة لا تنافي رجحان الاستكمال بالقوة العاملة على الشرفية لبقاء الآثار
لا ينافي في الرجحان لوجه اخر فلا منافضة بين القولين فلا حاجة الى التوفيق بينهما
ان رجحان القوة العلية انما هو باعتبار ما يرتب عليها من كمال القوة النظرية وهو لا ينافي في
تلك القوة بالنظرية اشرف بل يوجب تمام ^{قيل} لان النظرية اشرف من العلية لا يفيد
الاعراض من العلية ونعيم المدعى من الاعراض العلية والاختيار للنظرية كما قيل ليس بشئ
اذ ينفي الجنا الاول بلا دليل ^{قيل} بل ان الخلق بالصور الادراكية القدسية اي الى الصفة

يوسف وجيد وقيل

الشريف هو الشريف
قوله وقيل اعرض عنها
عن الحكمة العلية
النظرية لان النظرية
اشرف فلا يرد ان
الشرفية غير تام

عن شوائب الشكوك وظلماته وهذه المرتبة للنفس هي المرتبة الثانية من مراتب القوة
العلية وملاحظة جمال الله تعالى اي صفاته الثبوتية اوجلاله اي صفاته السلبية
وقصر النظر على كماله في ذاته وصفاته وافعاله حتى يرى كل قدره مضمحلة في جنب
قدرته الكاملة وكل علم مستغنى في علمه الشامل بل كل جوده وكل انما هو فائض
من جبابره ^{قيل} هي المرتبة الرابعة من مراتب القوة العلية هكذا في حاشية المطالع
^{قيل} من مراتب القوة العلية اي من مراتبها التي هي اثار الحكمة العلية ^{قيل} وحاصله
ان اريداه حاصله انما ذكره القائل يرجع الى قياس افتراق في الشكل الاول
وهو هذه الحكمة الرياضية مبنية في الاكثر على الامور الموهومة وكل ما هو كذلك
ينبغي للاعراض عنه فنتج ان الحكمة الرياضية ينبغي للاعراض وما ذكره الشريف
في البحث يرجع الى التردد في الامور الموهومة فيمنع الصغرى على تقدير الكبرى على اخر
ان مراد القائل هو الثاني قيل ثبوت الشئ في نفس الامر على ما قرره الش
وارضاه المحشى ثبوته مع قطع النظر عنه معتبر بالفعل في ثبوت كدوار الموهومة
في الافلاك الكروية في نفس الامر نظر نعم هي محيلة تجسيدا صحيحا مطابقا لما في نفس الامر
وليس من التجليات الفاسدة كانياب الاغوال كما صرح به الشريف وليكن فقا بينهما
وان لم يثبت الشئ والمحشى فثنا ان احدهما هو الآخر ^{قيل} لان الاهتمام بشئ الموجود
العيية اكثر فيه ان هذا انما يصلح علة للتأخير لا الاعراض والالزام الاعراض عن الطبع
ايضا لا يخطا رتبة عن رتبة الا الى بل لزم الاعراض عنه بلب الامور العامة ايضا
وايضا البوت عن الموهومة المذكورة اهتمام بشئ الموجودات العينية اعني الافلاك
وما قيل ان المراد ان الاهتمام بشئ الموجودات العينية المحضة التي ليس فيها غير
اكثر لا يحسم مادة الاشكال كما لا يخفى واما ما قيل ان الغرض بيان العلة المصححة
للاعراض دونه المرجحة فليس بشئ اذا لا شك ان الغرض بيان المرجحة دونه المصححة
^{قيل} فله موجه دونه هذا المقام لانه قال ثم من قيل اصول الجواهر والمبادر من هذه
العبارة انه لا طائل تحتها فيرد الابراد بلا قصور والمفهوم من كلام هذا القائل هو انما

قيل

ما لم تكن من الامور العينية لا يكون الالهام بشئ البحث عنها فيستحق الاعراض عنه
 فلا يراد بل لا يراد على تقدير ارادة الشئ الاول بهذا توجيه كلامه على مرامه **فقد بر**
 فلا وجه لقوله سواء فرضها ولا يتصور ان لا يفرضها وهذا مبني على ان يكون المراد بعلمه
 سواء وجد قارض من يفرض شيئا من الاشياء او لا فلا يوجه ذلك كما لا يخفى اذ وجود
 الفارض بالفعل في الايمان في عدم فرضها قيل يدل على الثاني ضمير فرضها واطلاق فارض
فرضه غير ظاهريه عدم الظهور اما ما قيل لو لم يكن فارض بالقوة لم يوجد العالم فلم يوجد
 الشمس والنهار ولا الملائمة بينهما وفيه ان عدم الفارض بالقوة لا يستلزم عدم الشمس
 والنهار على ان تحقق الملائمة بين الشئين في نفس الامر لا يتوقف على تحقق ذلك الشئين
 فيها كما هو المشهور فيما بينهم فتحقق الملائمة وان لم يوجد فارض بالقوة ظاهرا ما قيل
 من ان المراد بما في نفس الامر ما في الفعل والوقوع انه جزم التفتا زاني في شرح المقاصد
 بطلانه على انه يناه في بيان الشئ نفس الامر ههنا وكلامه مبني عليه وايضا يظهر عدم
 تحقق هذه الملائمة عند عدم الفارض بالفعل ايضا فلا يظهر وجه تخصيص هذا المورد
 بالشئ الثاني واما ما قيل من ان الوجود النفس الامر لا يتحقق الا في ضمن الوجود الخارجي
 او الذهني فلما لم يكن هذه الملائمة متحققة في الخارج لا بد ان تكون متحققة في الذهن ومعلوم
 ان عدم الفارض بالقوة انما هو عند عدم تحقق ذهن من الالهام في يتحقق الوجود الذهني
 فلا يكون متحققة في الذهن ايضا فلا تكون متحققة في نفس الامر ايضا وفيه ايضا ان الوجود
 النفس الامر اعم من الوجود الخارجي والوجود الذهني كما اشار اليه في الحاشية فلا ينتفي
 بانفائها على ما ذكر من مبني على شمول الوجود الذهني بعلم الله تعالى وعلى شمول الفارض له نعم وتقدر
 وفيه **فقد بر** فالاولى الاكتفاء اه قال في الحاشية انما قال الاولى لانه يمكن ان يقال
 نحن نعلم تحقق تلك الملائمة وان لم يكن ذهن ذاهن وفرض فارض القول حاصلا اختيار
 الشئ الثاني ودفع عذرت بدعوى بداهة تحقق تلك الملائمة مع عدم الفارض بالفعل
 ومبناه ان تحقق الملائمة لا يتوقف على تحقق اللازم والملازم كما ذكر **فرضه** ما من مفهوم
 اشار الى في سبب الشئ الاول وهو كل مفهوم محكوم عليه بانه شئ متسا في نفس الامر

الظاهرة
 عدم الوجه هو انه على
 تقدير وجود الفارض
 بالفعل تحقق فرضها

فهو موجود في نفس الامر ينتج ان كل مفهوم موجود في نفس الامر اما الصغرى فقد اوضحها بقوله كان يقال
 واما الكبرى فان اشار الى بيانها بقوله وثبوت الشئ للشئ اه وتقرره ان الحكم على مفهوم بانه شئ
 في نفس الامر يستلزم ثبوت ذلك المفهوم ايضا فيها فذلك لان ثبوت الشئ للشئ في ظرف فرع
 لثبوت المثبت له في ذلك الطرف بهذا **فقد بر** وهو ان الفرد للموضوع على سبيل المثال
 مستلزم للوجود الفرضي كما للوجود في نفس الامر قيل دليل اسئل بحري ههنا بان يقال
 الافراد المفروضة ما يصح ان يحكم عليه بانه امر وشئ في نفس الامر واذ احكم عليه بانه شئ في نفس
 الامر يكون موجودا في نفس الامر اذ ثبوت الشئ للشئ اه ينتج ان الافراد المفروضة موجودة في
 نفس الامر والقول بانه امر فرضي ولا فرض في نفس الامر لا يجدي نفعا اذ اسائل تثبت
 بمدار يستدعي في جميع المفاهيم موجودة في نفس الامر فلما لم يمنع ذلك المدار لا يخفى الجواب عنه
 عن كدر انتهى ورد بان الجواب منع لصغرى دليل اسائل وهي مدالة بالمثال فيرجع الى
 مبناها وحاصله ان هذا المثال على تقدير ارادة الفرد غير واقع بظرفية نفس الامر بل انما
 بظرفية الفرض وهو انما يستلزم الوجود الفرضي للفرد بناء على تسليم الكبرى بدليلها **فرضه**
 وصحة الحكم اه قال الدواني في حاشيته الجواب بعد ما قال دل البرهان على ان جميع المفاهيم
 موجودة في نفس الامر انما من مفهوم الاو بصر ان يحكم عليه بحكم ايجابي صادق وذلك يدل على
 وجود في نفس الامر اقول صحة الحكم على الافراد المفروضة للمتناهات بانه امر وشئ في نفس الامر
 ومعلوم وممكن بالامكان العام فيه الى غير ذلك مما لا ينبغي ان يشك فيه والالكانت لاشياء
 ولا معلوما ولا يمكن بالامكان العام في نفس الامر ولا يقول به عاقل عارف بمعنى هذه الالفاظ
 فوقع المثال المذكور لظرفية نفس الامر ولو على تقدير ارادة الفرد محال بطريق عليه منع
 ولا معنى لوقوعه بظرفية الفرض اذ لا معنى للزوجية المحسنة ومعلوما مثلا في الفرض
 نعم كونها موجودة متحققة انما هو بحسب الفرض وهو نفس الامر وذلك مما لا يجدي
 نفعا في المقام ثم انه قال القائل المذكور والحق في الجواب بان يقال ثبوت الشئ للشئ
 انما يستلزم ثبوت المثبت له بالنظر الى الذات مع قطع النظر عن المانع مثل عدم العلة
 على ما بينه الدواني ورد هذا ايضا بانه يقتضي ان يكون زوجية الحق موجودة مع قطع النظر

انما
 بالامكان
 فان قلت لا شك انه يصحق للشئ والشئ بالامكان
 على شئ بحسب نفس الامر فاذا قلنا كل الشئ
 لا يمكن بالامكان ان لا يوجد في موضوع هذه القضية
 اصلا فيجب ان لا يوجد في موضوع وجود الموضوع
 وجب ينتقض من عدمه كما هو المسمى في نفس الامر
 وانفكاس الوجه الكلية كمنه في نفس الامر
 ان القضية المتكسرة تصدق حقيقة على
 في الجواب المطبق اعني كل ما وجد كان
 لاشياء هو بحيث لو وجد كان
 لا يمكن ان تكون

عن المانع فيكون ممكنة في نفس الامر وهو ظ البطلان لان افرادها متمتعة في نفس الامر لا تنزلها
اجتماع التقيضين لان المحنة يلزم الفردية فاذا فرض لها الزوجية لها يلزم ذلك وانت
خير بان للفاعل ان يقول قوا افرادها متمتعة في نفس الامر مانع فلا يلزم الا ان يكون جولة
في نفس الامر مع قطع النظر عن امتناعها ولا خير فيه ههنا اذ لا يلزم من ذلك امكانها في
نفس الامر **قوله** ان كلام الفاعل في قوة المنع لا يخفى انه لا دخل لهذا في الحق ههنا وانما ذكر
لتعيين قوا الشئ مدعي **قوله** اذ هو موجه لعبارة المص وكل موجه للعبارة في قوة المنع
واعترض عليه فيما نقل عنه بان الموجه قد يكون مستلزما واجيب عنه بان ذلك في الخبر لا في التوجيه
وبان ذلك لا يضر المحشى اذ هو موجه لكلام الفاعل فيكفيه الجواز اقول برده على الاول انه
يتوجه الاعتراض على الصغرى بجواز كونه محررا لا موجهها لعبارة المص وعلى الثاني لو كان
المحشى موجهها لكلام الفاعل بجواز كونه لا يتم مقصوده وهو ان يتعين قوا الشئ مدعي **قوله**
قوله والفاعل يمنع الاولوية فيه ان **قوله** الكلام في مقابلة المدعي لا يجب ان يكون بطريق
المطالبة فلعل الشئ حمله على الاستدلال او المعارضة التقديرية فيكون منعه موجهها على انه يجوز
ان يكون تعلق الصورة بالصورة **قوله** لا كلام في اشعار الطبيعية اه اشارت الى قياس مساواة
هكذا لفظ الطبيعية مشعر بمباحث الاجزاء الطبيعية ومباحث الاجزاء الطبيعية
مشعر بتلك الجنب فينتج ان المشعر بالمشعر بالشئ مشعر بذلك الشئ وان لفظ
الطبيعية مشعر بتلك الجنب اما الصغرى فبالافتاق واما الكبرى فبينها بقوله اذ ان
الجسم الطبيعي اه قيل هذا على تقدير تمامه انما يشعر الاشعار ودون الدلالة واشعر نفى الدلالة
ودون الاشعار فلا مقابلة فعبه ان الاشعار نوع من الدلالة غاية ما في الباب انه ضعيف
بالنسبة الى سائر الانواع والشئ نفى جنس الدلالة فلا حاجة الى القول بان اشياء الاشعار
كاف في الحق لا اتحاد الماهية **قوله** اذ انصاف الجسم بالطبيعي اه فيه اما اول فلان قوا
باعتبار الموضوعية للعلم الطبيعي مم جواز ان يكون باعتبار الاشتمال على الطبيعة كما هو لفظ
والمتقوى عن الشئ واما ثانيا فلان انصاف العلم بالطبيعي باعتبار موضوعية الجسم الطبيعي
كما قد اسلف فلان انصاف الجسم به باعتبار موضوعية للعلم الطبيعي لزوم الدور كما قيل

والقول بان ما قد اسلفه هو انصاف العلم بالطبيعي باعتبار انه باحث عن الجسم
مبحث الشئ على الطبيعة وهو غير الانصاف باعتبار موضوعية الجسم الطبيعي
ليس بشئ اذ المان واحد وكذا القول بانه اختار ان انصاف الجسم بالطبيعي
باعتبار موضوعية للعلم الطبيعي يكون وجه التسمية في الجسم الطبيعي والجسم التعليمي على
شئ واحد اذ التسمية بعد التسمية وبالمجمله قوا انصاف الجسم بالطبيعي باعتبار
اشتماله على الطبيعة اظهر واولى وكلام الشئ مبني على ذلك **قوله** بيانه ان المص حاصل
ان قوا الحق ما ذكر مطابق لترتيب المص وفيه انه على تقدير اتحاد التفسيرين لا يكون
تفسير الفاعل ايضا مطابقا لترتيبه فبعد تسليم الاتحاد لا وجه لهذا الوجه فتأمل اذ الطبيعة
حاصله ان في تفسير الشئ ايضا تكافؤا وفيه ان الرعاية بجانب المعنى اولى من الرعاية
بجانب اللفظ **قوله** مباحث الاله والجردات هذا عين ما ذكره الش بقوله مباحث
الحكمة الالهية وان اختلفت العبارة اذ لا طريق لان يراد مباحث الاله والجردات
الا بتفسير الالهيات بمباحث الحكمة و مراد الش انه لا يجوز التفسير بما يطابق التفسير
الاول للطبيعية بل يجب ان يفسر بما يلزم وبطابق التفسير الثاني لانه يجب التفسير
بهذا العنوان لا يقال مراد المحشى انه يجوز التفسير بمباحث الذات الالهية اي المنسوبة
الى الاله بعلاقة التجرد وهو ذات الاله وسائر الجردات وماله مباحث الاله والجردات
وهذا التفسير مطابق للتفسير الاول للطبيعية لا انا نقول بلزم ح نسبة الشئ مع غيره
الى نفسه وذلك مما لا يجوز **قوله** مشعر بالموضوع ووجه الاشعار ان لفظ الالهية
بمعنى المنسوبة الى الاله فهو مشعر بالموضوع وهو الاله واما الطبيعية بمعنى مباحث الحكمة
الطبيعية فهو بمعنى المنسوبة الى الطبيعة فلا يشعر بالموضوع اذ الموضوع هو الطبيعي
لا الطبيعة فقط ما قيل مثل هذا الاشعار يوجد في الطبيعية على تقدير التفسير
بالحكمة ايضا واما ما قيل من ان المراد بالاشعار هو الدلالة المطابقة كما في الالهية
ودلالة الطبيعية على الطبيعة بالالتزام لان المنسوب اليه خارج عن معنى المنسوب
ففيه ان الاشعار ظني عند المطابقة على ان دلالة الالهية على الاله ايضا بالالتزام

عالم الشئ قد صرح
بان موضوعه الجسم
الطبيعي قوا الجسم
الطبيعي قوا الجسم

ما لا يكون
قوله ما لا يكون
ان لفظه ما لا يكون
انكارية وقوله لا يكون
من التكوين فخلاصة المعنى
اي شئ لا يجعل تفسير الفاعل
ايضا مطابقا لترتيب المص
حافظ زاده محمد
الازميري
قوله فتأمل بعينه
اشارة الى ان تفسير
الفاعل وان كان مطابقا
لترتيب المص بعد تسليم
الاتحاد لكن انما هو مع اشكال
وتفسير الشئ عارضا بهذا
الاشكال ثم اشارة الى انه
اذا كان موضوع العلم مسلم
الثبوت في العلم هذا العلم
فلا حاجة الى تكلف التأويل
اليه بل يؤول هو نفسه اليه
بلا شك فتأمل حافظ زاده
محمد الشريف
الازميري

في الجهات هو جهات ذلك الجوهر القابل والمتبادر من جهات الشيء ما هو له بالذات
 كما لا يخفى قبل هذا الجواب للسيد الشريف في شرح المواقف ولذا قال وقد يجب
 مشير الى انه لا يغير **قوله** ليس بالذات جهة قيل ان اراد انه ليس لذات الهيولى جهة
 مع قطع النظر عن مقارنة الصورة للكلام ليس فيه وان اراد انها ليس لذاتها جهة مطلقا
 فلا يخفى بطلانه وفي ان هذا الكلام انما هو بعد حمل الجهات على ما هو له بالذات فلا وجه لقوله
 فالكلام ليس فيه كما لا يخفى **قوله** ولا بأس بصدقه على الصورة قبل فيه بأس شديد لانها ليست
 بجسم على الحقيقة ولا ينفك كونها الجسم في بادي الرأي **قوله** ولو اعتبر في الجوهر هذا الشئ
 الى جواب آخر وفيه ان التركيب اذا كان اتحادا بالامر منه فعدم صدقه على شيء منه غير ظ
قوله لما رتب الطبيعية الظاهرة راجع الى القسم الثاني لا الى الطبيعية فاللازم ان يكون
 مباحث الهيولى واما ما حارجه من القسم الثاني ولا محذور فيه فان معنى قولهم القسم الثاني
 في المباحث الظاهرة ان الحق الاصيل من ذلك القسم منحصر في تلك المباحث او المراد ان ذلك
 القسم منحصر فيها وما يتبعها كما يشهد به التبع والنظر في استعمالهم فيندفع ما اور
 المحشى ههنا فان المباحث المذكورة في الفن الاول لتحقيق ماهية الجسم الطبيعي وتوضيحها
 كما يصحح به الشرا واما ما قيل من ان ما اور المحشى مبني على ان الظاهر المتبادر من العبارة هو
 ان القسم الثاني مقصور على بيان الطبيعية فلا بعدل عنه الا بقرينة ههنا فقيه ان الظهور
 والتبادر متوكان على ان المناقشة في ظ العبارة ليست من اداب المحصلين ولو سلم ذلك فذكر
 المباحث المذكورة في القسم الثاني قريبة واضحة على المراد صراحة عن هذا الظ المتبادر **قوله**
 لزم ان يكون كل منهما اي من القسمين الثلاثة جزءا لها اي للطبيعة فعلمه فيلزم كون القسم الاول
 ليس على ما ينبغي فتأمل ثم الظاهر ان المراد بنفس القسم الاول باعتبار اشتماله على المباحث المذكورة
 والواقع ان يقال فيلزم كون مباحث الهيولى التي هي جزء من القسم الاول من الحكمة الطبيعية
قوله من الحكمة الطبيعية هذا على تقدير الشرا واما على تقدير القائل فيلزم كونها من مباحث
 الاجزاء الطبيعية كما لا يخفى قبل **قوله** على تقدير القائل ايضا كونها من الحكمة الطبيعية بناء على انه
 اراد بارجاء الطبيعة ما هو موضوع للطبيعة **قوله** والحق والحق ههنا بمعنى الراجح فلا منافاة

هذه لان هذا التعريف للجسم
 وذلك لان هذا التعريف للجسم
 بان الجسم ليس ماهو اللفظ في بادي الرأي
 فقط للقول في الفناء منه كما بين في اثبات
 ارسطو في بل الجسم هو مركب منه وشي
 اخر هو المجل بل هو الصورة فالقوله
 مضر لغرضهم نعم لو اخذوا من كلامهم
 منه فلهذا ان يقول ان كان روجه
 مستحي

بينه وبين قوله هذا التفسير اولى هذا الجواز لما وعده قبل قوله ونحن نشير الى توجيه وجه
 لهذه العبارة اوجه من ينسك الوجهين بوجه ولا يخفى عليك تلك الوجه فتوجه **قوله**
 قد يناقش في الحصر في الكواكب يمكن ان يجب بان المراد من الاجزاء المذكورة في القسم الثاني
 لا مطلقا الاجزاء والكواكب خارجة عنها فلا منافاة في الحصر بها في وجهها من المقسم ايضا
قوله اذ هي ليست بالذات فلذلك هذا عند البعض وعند بعض اخر هي اقل فتأمل
قوله ولا في اثباتها فيه نظر فانه فسر في المختص بما بين السطحين المتوازيين ولا يخفى
 ان التماثل واقعة بين السطحين المتوازيين بين التماثلات كما يحتمل كذا قيل فتأمل **قوله**
 اذ الحد لا يمكن له ان يكون المكان عند المتماثلين الذين هذا الكلام في بناء مسكاهم هو السطح
 الباطن من الجاوي المماس للسطح الظاهر من المحوى ولا حاوي للفلك الاعظم المحدود به
 للجهة المحيط بجميع الاجزاء هذه او يمكن الجواب عنه هذا الاعتراض بحمل الكلام على التقلب
 وجعل وبناءه على مذهب البعض منهم كما سيجي من المحشى في فصل المكان حيث قال وقيل
 المكان هو السطح مطلقا ومكان الفلك هو سطح فلك المحوى **قوله** فسا الجسم اي ما يصدق
 عليه ان فسا الجسم على سبيل العهد اذ هي لا على سبيل الاستفراق اذ الحق وهو امتياز هذا الفن
 عن الفن الثاني يحصل به ولا يتوقف على الاستفراق كما لا يخفى فلا يرد ما قيل من قسم الجسم نوع
 من وثبوت شيء للشيء للنوع انما يكون اذا كان ثابتا لجميع افراده على ما مر من المحشى على انه مبني
 على ان التقسيم للمفهوم لا للافراد وهو على خلاف وايضا قوله ثبوت شيء للنوع اه ليس بكلي
 فان الوجود وما يتبعه ثابت للنوع الانساني مثلا مع عدم ثبوت جميع الافراد لكن يرد عليه
 انه غير حاسم لما ان الاشكال اذ ما ذكر في الفن الاول السوء وهو ليس مما يعر قسم الجسم
 ايضا ويجب بان المراد اعم مما يعر بمقابلته والسوء كذلك ولذا ذكر في فصل واحد فتأمل
قوله يفهم من هذا الكلام ان التمايز انما هو في الظاهر انه اعتراض على الشرا وفيه نظر اما اول افلاانه
 لا وجه لهذا الفهم من كلام الشرا اذ ليس في كلامه ما يفيد الحصر واما ما قيل وجهه هو
 ان بيان الاشتراك بين الشئين يتوقف على بيان ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز بينهما
 فيان ما به الامتياز بشئ وعدم الغرض لغرض يفهم منه في المحاورات نفي ذلك الغير بناء

التميمات

هذه فلهذا انما
 حيث قال المراد بالاعتبار
 الانواع والنوع انما يكون مقصورا
 اذ المكان جميع افراده كذلك

في ربه

بجدة

على ما قالوا السكوت في محل البيان حصر في المذكور ومفهوم المخالفة يعتبر في المحاور
ففيه انه ان اريد ان بيان الاشتراك المعنوي يتوقف على جميع المميزات فهو المنع
وان اريد ان يبينه على بيان المميز في الجملة فهو غير مفيد وايضا قوله وبيان ما به الله
الامتيان بشئ اه مم وقولهم السكوت في محل البيان حصر في المذكور ليس من الكليات
على ان قوله ذلك الغير في محل البيان ههنا هم وتو مفهوم المخالفة معتبرا مما لا يفيد
شئنا في المقام اذ ما نحن فيه ليس في شئ من مفهوم المخالفة كما لا يخفى على من راجع الى
محلله واما القول بان وجهه هو ان التميز بينهما في قبول الابعاد بعد اشتراكهما في
مطلق القبول النسب للتعرض فالعدول عنه يشعر بعدم ثبوته فليس شئ ايضا
اما اولان النسبية مما يجوز ان يكونا التمايز بينهما بالجوهريّة والعرضية النسب
بناء على كونه تمايزا ذاتيا او اقوى او اوضح الى غير ذلك واما ثانيا فلان العدول
عن النسب لا يلزم وجه الفهم الحصر لجواز ان يكون العدول عنه للعسر في فهمه
او غير ذلك واما ثالثا فلانه ان اراد انه يفهم منه ان التمايز الذاتي بينهما بالجوهريّة
والعرضية فقط فلا محذور فيه اذ لم يثبت بعد ان التمايز الذاتي بينهما ليس محذور
في ذلك وان اريد انه يفهم منه ان التمايز مطلقا منصرفه فهو محذور ان يكون
التمايز بالجوهريّة والعرضية تمايزا ذاتيا لهما **قوله** ولا يخفى ان قبول الابعاد اه
بيان لفاد المفهوم المذكور كما يدل عليه قوله في آخر الحاشية فليس لامتيان بمجرد
الجوهريّة والعرضية وفيه نظر اما اولان ذلك التفاوت لا يوجب فساد المفهوم
المذكور لجواز ان يكون الامتيان بذلك التفاوت من مستتبعات الامتيان بالجوهريّة
والعرضية بحقيقة الامتيان **قوله** بمجردهما اه اذ اتصال الصورة والمقدار
اظهارهم بمد ان الكلام ان الصورة عبارة عن الجسم الطبيعي بالصورة اما لانها
المتن والسبب له واما لانها الجسم في بادي الرأي والمراد بالاتصال هو الامتداد
ولما كان الاتصال من لوازم الامتداد عبر عنه به كما قيل وقيل المراد بالاتصال
الصورة الجسمية بالهولي المعبر عنه بالجسمية اي قوة الشئ وباتصال المقدار

قال في التفسير

الامتداد

اتصاله بالجسم التعليمي الذي هو اخص منه المعبر عنه بالجسمية التعليمية فعلى هذا يكون
الاتصال بالمعنى اللغوي فالمضاف والمضاف اليه على معناها والاضافة لامية
كما قيل **قوله** يمنع التفاوت والظان انه اراد بالتفاوت ما عدا المساواة من النسب
الاربع بقدرية الدسر في مقابلها **قوله** قال الشيخ الظان ان الغرض من النقل تايد
ما ذكره من ان قبول الابعاد بينهما متفاوت على تقدير الاشتراك المعنوي وفيه نظر
اذ الظان استفاد من ظ كلام الشيخ نفى الاشتراك المعنوي بينهما اذ فيه اثبات
التمايز بينهما فقط ولا بد في الاشتراك المعنوي من بيان التشارك ايضا كما مر
ولا اقل من ايهما ذلك ولذا قال بعض الاعلام هذا مشعر بان الاعتراض
انما هو بعدم اخصار الامتيان لا بنفي الاشتراك بينهما كما يوهمه قول الشيخ
الجسمية الحقيقية اه **قوله** الجسمية الحقيقية اي الجسمية الطبيعية والحقيقة
اما بمعنى المنسوبة الى الحقيقي اي اللابيق بان يسمى جسما او بمعنى المنسوب
الى الحقيقة بناء على ان السلاخ الجسم على التعليمي مجاز كما قيل فامل **قوله**

صورة الاتصال الظان مرفوع خبر للمبتدأ اعني قوله الجسمية الحقيقية والصورة على الجسم والامتداد
بمعنى الامتداد كما فيما سبق وقيل قوله صورة منصوب ومعناه من حيث الصورة وبادي الرأي
واجتر الاتصال والاضافة من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة اي الصورة المتصلة وقيل
بيانية ومعنى الذي هو المتصل **قوله** ولا ينافيه اه يشير الى انه كما ان بين المفهومين نسبة
اربعا كذلك بين الكبيرين نظير تلك النسب لكن المفهوم من شرح المواقف ان تلك النسب
في الكم المتفصل بالفعل وغير بالفهم وهي المساواة وتسمى المماثلة ومعناه ظ والمداخل
وهو عدا الاقل الاكثر فالأقل عادله والاكثر معدود به والتوافق وتسمى المشاركة وهو
ان لا بعد الاقل الاكثر بل بعدهما ثالث غير الواحد لا غير فالمماثلة بين الكبيرين نظير تساوي
بين المفهومين والاندخال نظير العموم المطلق والتشارك العموم من وجه والمباينة التباين
هكذا قيل **قوله** فعلم ان قبول اه قيل لا يخفى عليك انه انما يستفاد من المنقول المذكور
المغايرة بينهما بالوجه الذي ذكره واما انهما مشتركان في قبول الابعاد كما يظهر من التفرع

الجسم

وَقَدْ كُنْتُ فِي شَرْعِ الْإِسْلَامِ
فِي شَرْعِ الْإِسْلَامِ
فِي شَرْعِ الْإِسْلَامِ
فِي شَرْعِ الْإِسْلَامِ

راجع الى الاجزاء التي لا تجزى وهي لا تتو اجماعا ورجوعه الى مطلق الاجزاء تكلف
 كرجوعه الى حقيقة الجسم البسيط ثم لا شك ان كلامه تلك الاجزاء بسيطة ايضا فلزم
 من الكلام تركبها وتو المراد بالجسم البسيط بعضها يا باه المذهب السابقة انتهى
 فالماذهب خمسة لا يقال انها ههنا مذهب سادس للمعتزلة وهوان يتو الجسم مركبا من
 السطح الجوهرية المركبة من الخطوط الجوهرية لاننا نقول هو مذهب المتكلمين فان
 تلك السطح والخطوط عندهم مركبة من الجواهر الفردة كما في حاشية النجيد وشرح المقاصد
 فانقل عنه ههنا انه ان ههنا مذهب سادس وهوان يتو مركبا من الخطوط الجوهرية وقد ضعه
 قدس سره بان هذا ما لم يذهب اليه لكن قد ذكر في شرح الصحائف ان قوامه القدماء قد ذهبوا
 الى ذلك محل **قوله** مطلقا في الاجزاء لا يخفى انه لو قدم المؤخر و اخر المقدم الكلام اولى واخر
قوله بل ما يوجب مذهب النظار اه يعني ان تركيب الاجزاء من هذه المذكورة عنه بنا في قوام
 السيد المحقق مذهبنا اقول فيه نظر اما اولانا فلانه انما بنا في ذلك لو كان امثال الاول
 والاضواء والطعوم اعراضا عنه وذلك لم بل هي جواهر بل اجزاء عنه كما يفهم من شرح
 النجيد للنجيد واما ثانيا فلانه لو سلم ان امثال هذه المذكورات اعراض عنه فيجوز ان يتو
 تلك الاجزاء الغير المتناهية اعراضا عنه اذ ليس كونها جواهر امصر حابه في الكلام كما قبل
 واما ثالثا فلانه لو سلم ذلك ايضا فيجوز ان يتو للنظار ههنا مذهب مشهور وهو ما ذكر
 سيد المحققين في تلك الاشياء كما صرح به الشريف في شرح المواقف واما رابعا فلما قبل من ان
 تلك الاجزاء الغير المتناهية مجتمعة من الاعراض عنه وحاصله ان تلك الاجزاء اجزاء
 اولية للجسم والاعراض المذكورة اجزاء ثانوية له فتو هذا مذهبنا لا بنا في تو ذلك ايضا
 مذهبنا واما خامسا فلانه يجوز ان يتو ما ذكره الحاشي مذهبنا في تركيب الجسم الكيف
 وما نقل عن سيد المحققين مذهبنا في تركيب الجسم اللطيف كما قبل وباجللة تو ما نقل عن سيد
 المحققين مذهبنا مسطور في كتب الفحول وظانهم لا يقولون ما لا يعلمون فلا بد من التوفيق
 بين النقلين ولا يجوز ابطال احدهما بالآخر كما فعل الحاشي **قوله** الا انه يلزم على مذهبنا
 في مقام اخر على ما استفاد من التعليق بقوله اذ هو بعد ما اطلع اه وان كان ظ العبرة

مجموع أعراض مجتمعة خلافا للنظام
والتي رمت العترة وعلى هذا النقل
يقود الأعراض تجدد الأجسام على مذهبه
إلى طرد الدليل فيها وانما يحتاج اليه اذا كانت
تتبع من الجواهر الافراد سما هو المشهور
منها

٧
مقام آخر

يشعر بأنه يلزم على مذهبه الذي هو تركب الجسم من الاعراض ثم الظاهر ان هذا الكلام اشارة الى الجواب
عن النظر المذكور وحاصله ان ذلك العدمي على ما لزمه من مذهبه في مقام اخر لا على ما صرح به ههنا
وقد عرفت ما يغيبك عنه هذا **قوله** فلم يدر القول بالجزء فيه انه ان اريد بالجزء الجزء الجوهرى فاللزم
م وان اريد به الجزء العرضي فهو صريح في مذهب حيث ذهب الى تركب الاجسام من الاعراض
وابضا ان اريد به الجزء الذي لا يتجزى فاللزم م لجواز ان يكون تلك الاجزاء غير متناهية بحيث
لا ينهي التركيب الى ما ليس بمركب والقول بان كل مركب لا بد فيه من الواحد الحقيقي كما اذعاه
الشيخ يجوز ان يكون متووعا عند النظار كما قد منعه الدواني وان اريد به مطلق الجزء فهو
صريح في مذهب كالايجي **قوله** على المقولة اي الهيئة الحاصلة للشيء بسبب اجزائه نسبة اجزائه بعضها
الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية كما يجي منه المص **قوله** وقد يطلق على ما هو جزئها
اي جزء تلك المقولة وذلك الجزء هي الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض
كما يجي منه الشئ فقول اي نسبة الشئ الى الامور الخارجية منظور فيه فانه مخالف لما ذكره
من وجوه الاول انهم ذكروا انه يطلق على الجزء الاول وقال انه يطلق على الجزء الثاني والثاني
انهم جعلوا عبارة عن الهيئة وجعلوا عبارة عن النسبة والثالث انهم اعتبروا نسبة الاجزاء
وهو اعتبر نسبة الشئ نفسه **قوله** بالذات المراد به ههنا ما يكون بالذات سببا بقرينة ما ذكره
في الجواب ثم لا مدخل للوضع في ورود السؤال كما يظهر بالنظر فلو اكتفى بالقسمه لكان الاولى
كما قيل **قوله** وكذا المراد بالقسمه اي بقبولها كما قيل ثم انه لو ذكر احتمال القبول للانصاف
والطريان فقال وعلى تقدير ان يكون كلاهما بالذات والقسمه بمعنى الانصاف لكان الاولى
كما لا يجي **قوله** يصدق التعريف على الجسم فانه ذو وضع بالذات ولا يتصف بالقسمه بالذات
لما مر من ان المتصف بها هو الهيولى لا الجسم فان انصاف الشئ بالشئ انما يكون ببقاء
الموصوف والابقاء **قوله** عند الانفصال قيل ويصدق ايضا على الصورة الجسمية والنوعية
فلا وجه لاحمالها واجيب بان احمالها لا نظر بصدق التعريف عليها فانه اذا لم يقبل الجسم
القسمه بالذات لعدم قبول جزئيه اعني الصورة والنوعية لها كذلك بالطريق الاولى سيما في النوعية
قوله اذها لا يقبلان القسمه اه لانها لا تصفان بالقسمه الفعلية اصلا لانها لا تعد اجزا عند

ولا بد

ولا بد من بقاء الموصوف عند عرض الوصف له فهذا مبني على ان قبول القسمه بمعنى الانصاف
وعلى ان المراد بالقسمه هو القسمه الفعلية والانصاف اذا كان القبول بمعنى الطربا
كما يجي منه وكذا اذا كان المراد القسمه الوهية فانها تصفان بالقسمه الوهية بسبب الجسم
التعليقي **قوله** يصدق على الجسم لانه لا يتصف بالقسمه الفعلية بلا سبب بل الهيولى كما مضى
وقوله ايضا اي كما يصدق على الصورتين لانها لا تصفان بالقسمه الفعلية اصلا وبذلك
على هذا تاخير الى هنا وعدم تقديمه على قوله يصدق على الجسم كما لا يجي فاقبل منه ان معناه
كما يصدق على الجسم على التقدير الاول والقول بان معناه كما يصدق على الصورتين من الاول
منه اضراسا لاحكام **قوله** معنى الطربا ان الظاهر المراد به ههنا الطربا ان مطلقا لو كان
بطريق الانعدام او بطريق الانصاف لا يفر ما هو الخاص بالاول خاصة للما يصدق التوفيق
على الهيولى اذ هي لا تقبل القسمه بمعنى الطربا بالانعدام **قوله** او اريد بكلمة او الفاصلة
وبعض النسخ بكلمة الواو الواصلة ولعله هو منه فلم ينسخ **قوله** لا يلزم شئ اه اي لا يلزم
على كل تقدير من التقادير اما الارادة الاولى فلان كلامه الجسم والصورة الجسمية والنوعية
يقبل طربا بالقسمه بالذات كما مر واما اللزوم على الارادة الثانية فلان كلامه ان لم يقبل
القسمه الفعلية حقيقة الا انه يقبل القسمه الوهية حقيقة ويتصف بها فيخرج كل من
المذكورات ح بقوله ولاوها فلا يصدق على شئ منها **قوله** والصدق المذكور غير مسلم
قيل لجواز ان يتصف الصورتان بالقسمه في الجملة بواسطة انصاف الهيولى بها كاتصاف
جالس السفينة بالحركة في الجملة بواسطة انصاف السفينة بها وقيل لجواز ان يتصفا بها
بواسطة انصاف الجسم القسمه الفعلية في الجملة مكان الجسم الكل فيجوز ان يتصف جزئ
الذي هو كل من الصورتين بضمه وهذا القدر يكفي في المنع في الاستناد ولما كان الثالث
مشابها بالثاني اكتفى به ولم يصرح بل بان هذا المنع فيه ايضا تام **قوله** وليس كذلك لظهور ان بينهما
واسطة كالتفريق والتخزين والخرق والاختلاف بالاعراض وانما فالاولى دون الصواب
لا مكان ان يكون المراد بالكسر ما عدا القطع او بالعكس كما قيل **قوله** وامتناع القطع والكسر
للاصغر وذلك لان القطع الاصطلاحي يحتاج الى نفوذ قاطع والكسر يحتاج الى صدمة

طريق
سبب

كفره
بأنه
تخريف
مبني
مفهوم

قوله يصدق

ووجه ان الشئ الذي هو كائن الجسمي العناني من ان الخلق
يقتضي ان يصدق عليه والاولى ان يراد به ان يصدق
منه ان يكون في ما يصدق عليه باي معنى كان
ولا بد من كونه شئ

شئ
يصدق

شهری ران میوه

هسته
مناسبت
و هو
عنه اشارت الى ان فعله في الجسامة
في اثاره فيه بصفته في الفعل الجسامة
بما يشاء الى التكرار كما تضمن
فان عرض على كل منهما

قسمة كذا - سند التقرير
 ايتنا تداوية فيقولون
 انزل اسم حسن واسم
 الى انفسك انفسك
 قسمة كذا - سند التقرير
 ايتنا تداوية فيقولون
 انزل اسم حسن واسم
 الى انفسك انفسك

الذخيرة

خطه
شهری زاده
میلاد

مردوسی

فارس

عامة غنية
منهم القوم

المشرقية ان
صورة المعلم

هذا القول في
مقاصد حوا

فَالصَّوَابُ

ما هله افان

عبد الرحمن

花

نشان

یوسف

وردي بان هذا توهم اذا التامح استعمال اللفظ في غير معناه الظ فعبارة المص
وان امكن تعميمها للصور الثلاث لكنها خلاف الظ فهو تاسخ وانت خير بان
ما ذكره المحشي في بيان التامح انما هو منع الملازمة وكلام القائل مبني على ذلك
وهذا الراد لم يتعرض له نفيًا وإثباتًا فكلام القائل من واد وكلام الراد في واد آخر
قوله بل يجوز ان تدخل احد الطرفين اه قيل يمكن ادخال هذه الصور في تد اخل
الاجزاء والمحدور الذي ذكره يجري في جميعها نعم لا يجري ذلك فيما لا تدخل بعض
منه كل طرف بعضها الوسط فلو ثبت به في اثبات التامح لكان اولي انتهى
وانت خير بان لا تحمل قوله كشي اي دخول بعضها اه على معنى دخول بعضها
كلا او بعضا في جيز بعض اخر كلا او بعضا لجرى ادخال ذلك في هذه الصورة
ثم لا يخفى ان ما ذكره هذا القائل من امكان الادخال لا يدفع التامح عنه عبارة
الش ولا يرفع الاولوية ما ذكره المحشي بهذا التام ان المراد من تد اخل احد
الطرفين في الوسط تد اخل في الوسط كلا وهما احتمالات اخر وهو تد اخل
بعضا في الوسط كلا او بعضا وتدخل كلا في الوسط **بعضا** **قوله** وتدخل كل طرف
في بعض الوسط وهما ايضا احتمالات اخر منها تد اخل تمام كل من الطرفين ومنها
تدخل بعض كل منهما ومنها تد اخل تمام احدهما وبعض الآخر وعلى الكل يلزم الانقسام
اما في الوسط فقط وفيه وفي كل من الطرفين معا وفي احد هاتين لك **قوله** **قوله**
بان يقال لو وجد جزان متلاقيان اه فيه انه ان اريد تلاقيهما تلاقيهما على وجه النفوذ
يرد عليه انه يجوز ان يكون تلاقيهما على وجه النفوذ محالا والمحال جاز ان يستلزم
المحال وان اريد تلاقيهما مطلقا فاحصر في قوله فالملاقات اما بالكل او ببعض
مم جواز ان يكون العلاقات بالنهاية لا بالكل ولا ببعض في لا تدخل ولا لزوم
الانقسام ولا بدفع هذا بما سبده كشي كالا يخفى وايضا يرد عليه منع
قوله والاول تد اخل والثاني يستلزم الانقسام لجواز ان يكون العلاقات
بالكل او ببعض بمجرد التماس وح لا تدخل ولا انقسام على ان تكون الاول تد اخل

فالا احتمالات في هذه الصورة
اثنتان منها حصلت من تد اخل احد
الطرفين كلا في الوسط كلا واربع
منها حصلت من تد اخل بعض
منه احد الطرفين في الوسط كلا
او بعضا لان طرف الاثنان في
الاثنان برتقى اربعة صور
واثنان اخران منها حصلتا من
تدخل احد الطرفين كلا في
الوسط بعضا فالحجج ثمانية
تأمل

محال لم جواز ان يكون تد اخلها بسريان احدهما في الآخر كسريان الماء في الورد او
كسريان الصورة في الهيولى والتد اخل على هذا الوجه ليس بمستحيل فامل
قوله لا يخفى ما في هذا التفسير وهو عدم استيفائه الاقسام بظاهرها كما يفهم
ما ذكره في سباق الاولى وفيه ان هذا التفسير انما هو لتد اخل الجواهر الفردة
بقضية المقام وتدخلها منحصر في قسم واحد وهو ما ذكره الش اذ لا يتصور
البعضبة لاني الجزء الذي لا يتجزى ولا في حين فمادرك من دخول البعض ببعضه
في جيز بعض اخر او في حين اخر ليس **بشي** في شئ من تد اخل الجواهر الفردة
ولعله اشار الى هذا بقوله والاولي دونه ان يقول والصواب **قوله**
لو استدل في بطل التد اخل اه لعل الغرض من هذا الكلام الاشارة الى نكتة ما صنع
الش حيث ادعى استحالة التد اخل بالبداهة وعطف عليه ما ذكره المص مخرج
وايضا على معنى انه كما ان التد اخل مح بالبداهة كذلك هو خلاف المفروض فجعل
قول المص فلا يكون وسطا فسادا اخر غير استحالة التد اخل ولم يجعله دليلا راسيا
كما هو الظاهر لكلام المص فالنقض بالنقطة لا يجدي كثير فرفع بل لا يرد النقض بها
راسيا بناء على ان دليل انتفاء التالي مجموع الفاسدين وهذه البس ما ذكره
ههنا من انه جعل الش ما ذكره المص تنبيهها على بطل التد اخل بعد ادعاء بداهة
حتى يرد عليه بما قيل من ان معنى قوله وايضا كما ان البداهة يفيد بطل التد اخل
كذلك يفيد ما سبده كشي انتهى على انه لا معنى لافادة ما سبده كشي التد اخل
بعد ما افان البداهة ثم انه لا يخفى عليك ان الكلام ههنا في بطلان تد اخل الجواهر
المتحيزة بالذات ومن ادعى البداهة في بطلانها صاحب المواقف ونبه عليه الشريف
في شرحه حيث قال فان بداهة العقل شاهدة بان التحيز بذاته يمنع ان يدخل
مثله بحيث يصير حجمها معا كج واحد منهما واما ما نقل عنهما من ان التحصيل
منه ان ما لا مقداره اصل لا يتناس الا على التد اخل بمجرد دعوى بغير دليل
في مقابلة البداهة فهو مردود فلا وجه لما قيل ههنا تعرضا على الش من ان

فصل في رد ادعاء البداهة
التي ادعى صاحب المواقف
في بطلان التد اخل الجواهر
المتحيزة بالذات
فقد قيل ان معنى قوله
وايضا كما ان البداهة
يفيد بطل التد اخل
كذلك يفيد ما سبده
كشي انتهى على انه لا
معنى لافادة ما سبده
كشي التد اخل بعد ما
افان البداهة ثم انه لا
يخفى عليك ان الكلام
ههنا في بطلان تد اخل
الجواهر المتحيزة
بالذات ومن ادعى
البداهة في بطلانها
صاحب المواقف ونبه
عليه الشريف في شرحه
حيث قال فان بداهة
العقل شاهدة بان
التحيز بذاته يمنع ان
يدخل مثله بحيث
يصير حجمها معا كج
واحد منهما واما ما
نقل عنهما من ان
التحصيل منه ان ما
لا مقداره اصل لا
يتناس الا على التد
اخل بمجرد دعوى
بغير دليل في
مقابلة البداهة
فهو مردود فلا
وجه لما قيل
ههنا تعرضا على
الش من ان

استحالة تدخل الجواهر مطلقا من فضلا عنه بداهة كيف وجوز ان تدخل
 البعد الجرد في الاجسام وايضا قد تحقق ان ما لا مقدار له اصل سواء كان
 جوهر او عرضا لا يتماس الا على التداخل كما نقل عنه **بمنيار** في كتابه **الحصيل**
 فالواجب ابقاء كلام المص على ظاهره انتهى فتأمل **قوله** فان الدليل جار
 فيه اي في ابطال النقطة وفيه نظر فان وقوع نقطة بين نقطتين يحلها انها نهايتا الخط
 فلا يتصور فيها ذلك الوقوع والدليل مبني على امكان الفرض فلا نقض بالنقطة ولعله لهذا قال
 فلا ولي ان يقال مشير الى صحة الاستدلال المذكور **قوله** وذلك بنا في تركيب الجسم منها قال في المواعظ
 ومع هذا في متداخلة بعد المماس والاشكال ان المماس في عند المماس غير المتداخلة عند المتداخلة
 فيلزم الانقسام قال الشريف في شرحه لا يذهب عليك ان لزوم الانقسام من التداخل انما يتم
 اذا كان التداخل حاد ثابعا وجود الاجزاء وانضمام بعضها الى بعض اما اذا كانت الاجزاء
 متداخلة في ابتداء الخلف بان خلفت كذلك فلا **قوله** وحاصل الجواب اثبات المقدمة المهمة اي
 بالدليل فزبره ان ما به الدليل في الوسط للطرفين اما جزان من الوسط او نهايتان له وعلى
 الاول يثبت الانقسام وعلى الثاني يلزم خلاف المفروض على تقدير والانقسام على تقدير اخر
 وذلك لان تباعد النهايتين اما ان يكونا حاليين في محل واحد فيلزم تلاقي الطرفين فلا يكون
 الوسط مانعا ومفروض انه مانع ههنا واما ان يكونا حاليين في محلين فيلزم الانقسام كما لا يخفى
 وفيه بحث اه حاصله اختيار الشق الاول من شق القسم الثاني وهو ان يكونا نهايتان
 حاليين في محل واحد ومنع لزوم اتحاد النهايتين مستندا بان المحذور والمفروض ان في محل
 واحد وهو الجسم الفلكي مع عدم اتحادهما **قوله** اذ لا يلزم من اتحاد محل النهايتين اه قيل فرق
 بين وحدة محل واحد بحسب الكثرة وبين كون محل النهايتين واحدا بحسب الاشارة فان معنى
 كون الاشارة الى محل نهاية عين الاشارة الى محل اخرى وليس معنى الشق الاول الا قوله ذلك
 المحل قابلا للاشارة واحدة فقط وماله ما هو المراد لو لم يقيد بكونه واحدا بحسب الاشارة
 وجوان لا يمكن فرض شئ دون شئ وما ذكره الشق الاول انتهى وانت خبير بان
 قوله معنى الاول ما ذكره مما بل معناه كون الاشارة اليه مرة عين الاشارة اليه في كل مرة

وذلك القسم الثاني
 ان يكونا حاليين
 بقول المص فثبت
 كونه مانعا فلا يتم

وليس مال هذا ما هو المراد ان يجوز للعقل في مثله فرض شئ دون شئ اذا كان ذا امتداد
 ولو سلم ذلك فلو كان لا يمكن فرض شئ دون شئ ثم لجواز ان يمكن للعقل فرض شئ
 دون شئ فيما لا يكون الا قابلا للاشارة حسيه واحدة فقط بان يكون ذا امتداد او كونه قابلا
 للاشارة حسيه واحدة فقط لا ينافي كونه ذا امتداد كما في الجسم الفلكي **قوله** حالان محل واحد
 اه وحدة بحسب الاشارة الحسية طية على القول بان الجسم متصل في حد ذاته لا اجزاء فيه
 بالفعل كما قيل وذلك القول وان لم يكن مذهبنا للجيب الا انه يجوز اخذه في السند لمجرد الزام
 والمجدل قيل تخصيص السند بالفلك ليظهر تغير النهايتين بحسب الاشارة لما بينهما
 من كمال التباعد ومع هذا فليس بظ بعد لما ان الاشارة الى المحذور منه اشارة الى المقدر
 تبعائها على وقوعهما في طرف الامتداد الخطي وانت خبير بان الاختلاف في الاشارة بالاصالة
 والبعية ينافي الاتحاد بحسب الاشارة قال قيل المراد بالاشارة الحسية في الجملة
 كما هو اللفظ فالاختلاف بالاصالة والبعية لا ينافي الاتحاد قلنا في لا يتم لزوم تلاقي الطرفين
 كما قيل **قوله** فلا جز له اولى من جز فان اجزاء الجسم كانت فرضية فكل ما يفرض اولى لقربه
 يمكن ان يفرض ما هو اقرب منه واولى بناء على انقسامه الى غير النهاية وفيه اربعة صور
 هذا مبني اما على اعتبار التلاقي على وجه التداخل كما صرح به في الصور الاربعة او على اعتبار
 على وجه التماس والا فالصور ثمانية اوجه منها باعتبار التداخل واربعة باعتبار
 التماس كما لا يخفى ثم ان في غير الملاحظات بالتعام التماس كما يلزم الخلف اعني ان لا يكونا مفروض
 عليه يلزم الانقسام ايضا لكن المحذور الاعظم في الكل هو الخلف ولذا اقتصر المص
 عليه كما قيل ويحتمل ان يقال لما كان ما عدا الملاحظات بالتعام التماس ساقطاً عن الاعتبار
 لما انه لا يتصور التبعيض في الاجزاء كما يشير اليه المحشي لم يلتفت المص فتأمل
قوله ملاقاته الجزء الذي فرض وقوعه على المتن **قوله** الاخر الاولي لواحد منها كما لا يخفى
قوله صورته ثنتان اه قيل الاولي منها يستلزم انقسامه على المتن الى ثلثة اقسام
 اقول وذلك لان اعتبار بعضيته يجعله قسمين ثم ان فرض بعضه ملاقاتا لكل واحد
 من المتعينين يجعل ذلك البعض ايضا قسمين فيلزم انقسامه الى ثلثة اقسام فما قيل

وهو ذلك اي ولو سلم
 قوله معنى الاول ما ذكره
 صعب المذكور فان قلت تعاليل الشك
 ثم قال انما يمكن ارادة المعنى الثاني قلته بحسب ما في
 يقتضي ارادة المعنى الثاني على ما هو الظاهر في بادي
 تعدد المحلين في خلاف الظاهر وليس
 ارادى وان كان خلاف الظاهر في خلاف الظاهر عليك
 من جعل الاول بالمعنى الثاني في هذا الجواب
 ما فيه اما لان الثاني لا يدل على الاول
 بوارد اسافان الشق الثاني ليس الا
 تعدد المحل ووجه تعدد محل النهايتين
 فانما قيل يقتضي الارادة المعنى الاول
 لنسب الشقين وان اريد انه لا ذكر
 في الشق الثاني تعدد المحل اقتضى ذلك
 ارادة وحدة محل النهايتين في الشق الاول
 فقط لا اقتضاها بالضرورة كما عرفت
 واما ثانيا فلان بناء على تعدد المحلين في الشقين
 الثاني حاليين على ما وانت كما ذكره في الجواب
 لعدم الحصر في الشقين فان كون النهايتين
 حاليين في محلين متمايزين في الحقيقة
 يكون واسطة بين الشقين

في الجواب

ومع هذا الذي ذكرناه من لزوم خلاف المفروض بقدر التماس القول فالحق اننا لم نجد في هذا القول
 ان الملازم من احد الجزئين عند التماسه غير الملازم من الاخر فليس في كل واحد من الجزئين ولا يرد
 على الملازم من الاخر ان التماسه في الاخر لا ينافي وجوده في الاخر وانما هو بعضه في الاخر كما كانت
 الاجزاء عند التماسه في الاخر فالتماسه في الاخر لا ينافي وجوده في الاخر وانما هو بعضه في الاخر كما كانت

ان اللازم انما هو انقسامه الى قسمين كالصورة الثانية ليس بشئ قيل بل صورة
 ستة عشر لان ملاقات واحد منها تحصل اربع صور وكذلك في ملاقات الاخر
 اربع صور والحاصل من ضرب الاربعة في الاربعة ستة عشر انتهى فتأمل
 بناء على تدخل الاجزاء هذا البناء اما الاستبعاد ملاقات جز واحد لمجموع الجزئين
 على وجه التماس او لما نقل عن الشيخ الرئيس من ان كل ما لا يتجزى لا يماس الا على
 التداخل لكنه على اعتبار التداخل لا يلزم الانقسام اصلا وقد جزم المصنف بلزومه
 والقول بان بدهة بطلان الصورة الثانية بعث المصنف الى اقتضائه على
 محذور الصورة الاولى فقط ليس بشئ فان بدهة بطلان الصورة الاولى
 اشد واوضح حيث كان بعض جز واحد ملاقيا لمجموع الجزئين مع ان فيه اعترافا
 بعدم لزوم الانقسام ثم ان الظاهر كلامه ان البناء على تدخل الاجزاء مقصور
 على الصورة الاخيرة او الصورتين الاخيرتين مع ان المنقول عن الشيخ جار في
 الاربعة الاولى ايضا وكذا الاستبعاد جار فيما عدا ما جعل التماس ملاقيا للتمام
 اعني الصور الثلاثة فالمناسب ان يرفع حديث البناء على التداخل من البين
 فتدبر في بيان بطلان بعضه لكل منها ببعضه فعلى هذا يلزم انقسام ما في المتن
 الى ثلاثة اقسام لما ذكرنا فيما سبق فتذكر ويلزم انقسام المتقنين كما قيل في
 وبقا في تمامه اه هذا يستلزم انقسام كل من الاجزاء الثلاثة الى قسمين على تقدير التماس
قوله بان يتداخل اه قد عرفت ما فيه فتذكر **قوله** بان يلاقى بتمامه اه هذا
 يستلزم انقسام ما على المتن واحد المتقنين الى قسمين على تقدير التماس
 او يلاقى ببعضه اه هذا يستلزم انقسام ما على المتن الى ثلاثة وانقسام
 احد المتقنين الى قسمين والظاهر كلامه انه لم يعتبر ههنا التداخل فتأمل **قوله**
 ولو اتقنى المصنفه او مجموعهما والظاهر ههنا والمتبادر من تلاقى ما في المتن
 لمجموعهما ان المراد هو الاكتفاء بالشقين الاولين عن الشق الثالث في المص والراجح
 من الشق ولذا حمل على وجهه ويجعل ان يكون المراد الاكتفاء بشق واحد اعني تلاقى ما في

هذا على ان مجموعها
 اربعة من جز واحد
 قطعاً مستحيل

منه في زمان
 سبعة

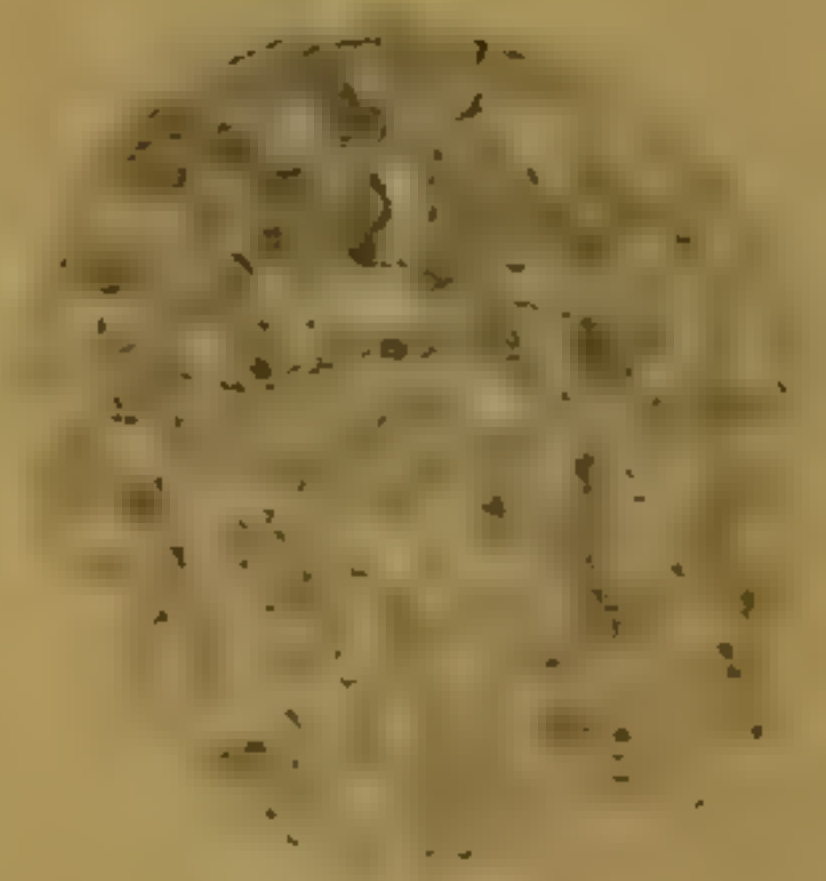
تدبر
 في بطلان
 وقطعاً مستحيل

الى قسمين
 صحيح

المتن

المتن لمجموع المتقنين كما هو ظاهر قوله لانه يشمل جميع ما صورناه من غير استثناء الصور
 الاول وان كان مخالفاً لمخرج المحسن ههنا فان قلت لا يصدق على الصور الاربعة الاول ان
 ما في المتن ملاق لمجموعها قلت يصدق اذا اعتبر التداخل كما هو مذاق المحسن ومقتضى المنقول عنه
 الشيخ وما قيل من اعتبار التعيين ههنا ثم الظاهر ان الفرض من هذا الكلام هو التعريض على المص
 بانه لا حاجة الى تكثير الاقسام لا يمكن ادراج الصور المذكورة في الشقين وفي شق واحد فقط
 ومخلصه انه فانه لا يحصر ويجوز دفعه بان المص اراد نوع تفصيل ونوضح ويجعل ان يكون
 الفرض مجرد التنبيه على امكان الاختصار فتدبر **قوله** اطلق المص الانقسام يعني انه اراد
 المص بلزوم الانقسام لزوم انقسام كل واحد من الاجزاء الثلاثة بقريته ذكر الانقسام
 مطلقاً بمعونة ان المطلق ينصرف الى الكمال الذي هو انقسام كل واحد منها وذلك
 ثابت لانه بعد ما ثبت اه ثم الظاهر ان الفرض التشنيع على الشق بانه فسر كلام المص على خلاف
 مراده حيث يلزم انقسام بعض الاجزاء في بعض الصور ويجوز دفعه بان غرض الشق
 انما هو بيان ما يلزم انقسامه اولاً وبالذات فلا يرد عليه لزوم انقسام الكل ثانياً وهو
 وبالعرض في بعض الاقسام وقيل الظاهر ان الفرض الاعتدال عما يورد على المص من انه اطلق
 الانقسام وظاهره يشعر بان اللازم على كل تقدير انقسام كل واحد من الاجزاء وليس كذلك
 بل انما يلزم انقسام البعض على بعض التقادير كما اشار اليه الشق انتهى فتأمل **قوله** لا يمكن ان يكون
 متفاوتاً قبل هذا مناصف لما سبق من ان التلاقى ببعض للكل او بالعكس واجب بان ما سبق
 مجرد احتمالات عقلية وهذا مبني على ما في نفس الامر فلا منافاة **قوله** والالكان الاكبر منقسماً
 مصادرة على المتكبر **قوله** وايضا يجوز لكل اه فيه لا حاجة الى ارتكاب هذا التكلف فانه
 اذا وضع جزء على متن جزئين وكل واحد منهما يقع في جزين كما قيل **قوله** وقد يتوهم ايضا
 انه يجوز ان يتمتع اجتماع الاجزاء ولا بد لنفيه من دليل واجب بان الكلام في بطلان تركيب
 الاجزاء منها ولا خفاء في جواز اجتماعها بل وقوعها في وجهه انه جدل لا يعتد به الحكيم
 كما قيل وقيل ايضا قد يتوهم انه يجوز ان يتمتع وقوع الجزء على المتن ولو غير ملاقي
 بان يكون تركيب الجسم منها من اربعة اجزاء مثلاً اثنان منها في تحت واثنان في فوق

واجب بانه يمكن وضع جسم اخر على الجسم المفروض فيقع اجزاء الفوقاني على اجزاء التحتاني فاذن فرض
 تحريك الاول بالضرورة يقع جزء منه على المتلقي وفيه ان من لم يسلم امكان تحريك الجزء المتلقي
 لا يسلم امكان تحريكه بواسطة الجسم ايضا لا قبل فان الاجزاء لما كانت متصلة فتحرك جزء واحد
 منه احد الجسمين انما هو لوقوعه على الجزء الاخر منه الجسم الاخر لا بوقوعه بينه وبين الجزء الذي
 تحرك منه كما لا يخفى **قوله** وانت تعلم انه حاصله ان المنع المذكور وارد على مقدمة لم يدعها
 المستدل فانه منع استلزام امكان الجزء لا امكان تعدده في الخارج مستند باحتمال ان يقتضي
 نوعه الاختصار في فرد وذلك الاستلزام مما لا يتوقف عليه تمام الدليل بل بمجرد فرض تعدده
 في الخارج وان كان المفروض محال البناء على اقتضاء نوعه الاختصار في فرد فرض تعدده في
 الخارج يمكن في اصل الدليل ان لو امكن وجود الجزء لا يمكن فرض تعدده وفرض وقوعه
 بين جزئين او على ملتقاهما اه ولا حاجة الى ان يقال لو امكن وجوده لا يمكن تعدده في
 الخارج ووقوعه بين الجزئين او على ملتقاهما فيه حتى يمنع ذلك كما منعه الشئ
 حيث قال ليس لنا ان نقول لو امكن وجود الجزء في نفسه لا يمكن وقوع جزء بين
 جزئين او على ملتقاهما الاحتمال ان يقتضي نوع الاختصار في فرد وهذا لا يلتفت اليه
 سقط ههنا عن بعض الاوهام واعلم ان ما اوردته الش لا يتناقض من قبل المتكلمين
 فان الجسم الواحد من اجزاء لا يتجزى فكيف يصح القول باقتضاء نوع الجزء
 الاختصار في فرد الجسم الا ان يراد الالتزام والجدل وقيل يمكن ان يجاب عما اوردته
 بان يقال لا شئ غير الواجب يقتضي نوع الاختصار في فرد انتهى حاصله ابطال
 للسند بالدليل **قوله** لا يتوقف على تعدد الاجزاء اي على امكان تعددها فان مفهوم
 في كلام الش انما هو توقف الدليلين على امكان تعددها لا على تعددها فاقيل ظاهر
 بشربان كلام الش يقيد ان الدليلين يتوقفان على تعدد الاجزاء في الخارج وكيف
 يقول احد بتوقف الشئ على ما هو مناف له بل ما يفيد كلام الش هو ان الدليلين
 لا بد لان على بطل وجود الجزء في نفسه لانما يتوقفان على امكان ثلثة اجزاء فلا يجوز بانه
 عند امكان اختصار نوعه في فرد انتهى وباجملة ان اراد الش ان الدليلين يتوقفان



في
 في
 في

على
 على

على امكان تعدد الاجزاء نقول انما لا يتوقفان على امكان تعدد بل يتم بمجرد فرض التعدد وان اراد
 انما لا يتوقفان على تعددها بالفعل نقول انما لا يتوقفان عليه بل يتم بمجرد الامكان **قوله**
 لان فرض تعدده ممكن ان اريد ان فرضه المطابق لنفس الامر ممكن فهو مم على تقدير
 اقتضاء النوع الاختصار في فرد فان النوع الذي يقتضي الاختصار في فرد لا يمكن
 تعدد افراده امكانا مطابقا كما بين في محله وان اريد ان فرضه مطلقا سواء كان مطابقا
 او لا يمكن فقوله وهو كاف في الموقر ان يكون المحال ناشئا من تعدد المحال لا من
 وجود الجزء في نفسه في لا يلزم الحق كما لا يخفى وبهذا اظهر سقوط ما قبل فعلي هذا اي
 على امكان فرض تعدده يمكن تحريك البرهانين على نفى وجود الجزء في نفسه بان يقال
 متى جاز وجوده جاز وجود ثلثة اجزاء مفروضة على الوجه المذكور في الدليلين والتالي
 بط كما فصل فكذا المقدم اما بيان الملازمة فهو ان الجزء يمكن بالفرض وتعدد افراد
 مع الترتيب المذكور ايضا يمكن غير مناف له والامور الغير المتناهية اذا امكن كل واحد
 منها يمكن اجتماعها بالضرورة انتهى **قوله** بل يكفي ان يتصور العقل انت تعلم ما فيه
 بما اسلفناه لك انفا **قوله** قد يقال اطلاق الجزء اه الظاهر ان الفرض الاشارة الى كونه
 التعبير بناسب دون وجب وحاصله ان التعبير بالنسبة يشير الى انه يمكن
 توجيه كلام المص بان يحل على الاستدلال على بطلان تركيب الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى
 بقدرية التعبير بالجزء دون الجوهر الفرد فان اطلاق الجزء عليه انما هو باعتبار
 تركيب الجسم منه **قوله** اقول به بديهية بطلان التداخل اه الفرض في هذا الكلام
 اما بيان لوجه عدم اقامة الدليل بفرض الجزء بين الجسمين وحاصله ان الاقامة على ذلك الوجه
 لا يتأتى من قبل المص فان اتمام الدليل بتوقف على دعوى بدهية بطلان التداخل للتايقض
 بالنقطة كما مر فيما سبق وبدهية ههنا هم عند المص فلا يتأتى هذا الكلام من قبله واما ان
 على الش يحل كلامه على الجواب من قبل المص عما اوردته عليه بتغيير بعض المقدمات فينتج
 عليه ان كلام الش ليس نصا في كونه جوابا من قبل المص بل الظاهر انه اقامة للدليلين راسا
 على وجه لا يرد عليه ما اوردته على المص ولعل لهذا بادرا الى العلوة بقوله على انه انما يلزم اه

تجريد

شكري

هذا هو المقادير التي لا يمكن ان يكون لها
 وجود مستقل عن غيرها

واما ما قيل من ان مدعى بده التداخل ليس الا الش واما المص فانك في لزوم خلاف المفروض فالأ
 المذكور سابق فان الش ههنا بصدد اقامة دليل المص وهو غير متوجه اذا الدليل لا يتم بمجرد ذلك
 اللزوم كما عرفت **قوله** ثم عند المص قيل لا وجه لمنعه فان بطل التداخل انما هو للزوم **قوله** ثم
 متى بان ذات غير متغير بالذات وهذا لا يختلف **قوله** محالته بالجناس وغيره اه وفيه نظر فانظر
 ثم انه قد يقال لا يتم ما ذكره الش ايضا سامعا المنع المذكور فان الجسم المتكامل من مركب
 من اجزاء لا تجزى فوجود كل جسم متأخر عنهم عن وجود اجزائهم المتأخرين عن وجوده فلو لم يكن
 امكان وجود اجزائه مستلزما لكان وقوعه بين اجزائهم او على ملتفاها بناء على احتمال ان يكون
 نوعه مقتضيا لاختصاصه في فرد لكان عدم استلزامه عندهم لكان وقوع اجزائهم بين الجسمين
 او على ملتفاها على تقدير ذلك الاحتمال بالطريق الاولى **قوله** واستحالة مم اي بالاتفاق
 فلما بقي هذا الكلام اصلا واعلم ان تداخل الجوهر والنقطة اما بان يدخل الجوهر في النقطة فيصير
 عرضا بعد ما كان جوهر او متغيرا بالتبع بعد ما كان متغيرا بالذات وهذا اظهر استحالة تدخل
 الجوهر في الجوهر واما بان يدخل النقطة في الجوهر فتصير قائمة به بعد ما كانت قائمة بغير والى
 ان هذا ليس بحال ولعل لقيام هذا الاحتمال منعوا استحالته فقط ما قيل ان ما ذكر
 في العلان اذا حقق لم يظهر مغايرته للكلام الاول فان تداخل الجوهر في نقطة عرضية هو دخول
 بالذات في حيز دخل فيه النقطة تبعا وقد صرحوا بقيام النقطة بتام الخط والخط بتام السطح
 والسطح بتام الجسم التعلمي والجسم التعلمي بتام الجسم الطبيعي فقد رجع الامر الى دخول الجوهر
 في جيز الجسم الطبيعي وانه تداخل ما ليس له مقدار فيما له مقدار في الجزيئات **الثالث قوله**
 اي في بيانه ثبوتها لظ ان تفسير الثبوت ببيانه الثبوت احتراز عما يبادر الى الازهان
 من ان المراد ثبات الوجود بشئ اخر ونسبتها اليه ايقاعا فانه كثير اما يستعمل بهذا المعنى
 وليس المراد ذلك واشارة الى الحاجة الى تقدير البيانه المضاف اليه كما يفردونه في بعض
 المواضع **قوله** لمعاني ثلثة قيل لها رابع هو التجريد وهو المراد ههنا **قوله** والتقييد والتعليل
 قيل لا يصح ان يكون شئ منها مراد ههنا والارزاق تقييد الشئ او تعليله بنفسه واعتراض عليه
 بان حصل التقييد عند التقييد ان الجسم المتقيد بالجسمية فقط مركب من جزئين وعند التعليل

نص الله
 عليه

وهو قبل نص
 ولا ينفك عن
 مثله

وهو
 مثله

ان الجسم بسبب اتصافه بالجسمية فقط مركب من جزئين وليس ذلك من تقييد الشئ ولا تعليله
 بنفسه ورد بان هذا اما لا يثبت اليه القوام فضلا عن الخواص وقيل ان الاول يستلزم
 في بعض الاجسام غير متقيد بالجسمية وذلك بطل لانه رفع الشئ عنه نفسه والثاني يستلزم
 الدوران التركيب من جزئين سبب الاتصاف بالجسمية فلو كان الاتصاف بها سببا لزم
 الدوران وفيه ان اللازم عند التقييد انما هو رفع صفة الجسمية المطلقة عن بعض الافراد
 لا رفع الشئ عنه نفسه على ان استلزام التقييد لرفع بعض الاجسام غير متقيدهم وايضا يمكن
 ان يحمل احدي العليتين على الذهنية والاخرى على الخارجية فلا يلزم الدوران **قوله** والمراد ههنا
 هو الاطلاق قيل اقول هذا مع انه خلاف ما يتبادر من بيان الشئ فانه تها فاسد في نفسه لما ان
 المتقيد بالجسمية التي هي للاطلاق انما هي والمفهوم الصالح له كما يقال الحيوان من حيث هو كذا
 والاشياء من حيث هو كذا والمتقيد بها ههنا انما هو افراد الجسم دون مفهومه كما يدل عليه
 قوله القضية محصورة فالمراد ههنا تقييد تلك الافراد بصفة الجسمية المطلقة فقد اشبهه
 عليه اطلاق الصفة باطلاق الموصوف فليس في هذا تقييد الشئ بنفسه والافسدت
 القضاء بالوصفية باسرها انتهى فانهم هذا واما ما قيل من انه لا شك ان المتقيد اخص
 والمطلق اعم وان الاخص يستلزم وجود الاعم فاذا التركيب الاخص من جزئين فصاعدا
 مثلا تركيب الاعم ايضا منها فلا يصح القول بان الجسم المطلق مركب من جزئين فقط كما يدل
 عليه سورة ويقضي به الذوق فالمراد ههنا هو التجريد فقيه لا يخفى عليك فان قوله الاخص
 مستلزم لوجود الاعم لا يستلزم اتصاف الاعم بكل ما تصف به الاخص حتى يلزم
 من تركيب الاخص تركيب الاعم ايضا منها والالار تفتت الاعمية والاختصاصية بينهما لا يخفى
 فقد اشبهه على هذا القائل استلزام الاتصاف باستلزام التحقق والوجود **قوله**
 لانه من حيث انه نوع اه نقل بالمعنى مقدا على قوله مركب من جزئين وفيه نوع تعريض
 على الشئ حيث جعل تقرير البرهان مبني على اثباتهم واخر بيانه فالثمة الجببة عن وضعه
قوله والظ انها ناظرة الى افراد الجسم قيل بل الظ ما يشعر به عبارة الشئ لانه مبني
 على ما هو التحقير من ان العرض لا يقوم الجوهر وتخصيص استحالته بتقوم الجوهر بالعرض

خوشا في نقله عن غيره
 سبلا

وهو لان التقييد هو صفة الجسمية
 المطلقة والتقييد هو افراد كابدل
 عليه القضية محصورة
 مثله

فيما عدا الموضوع

الحال فيه المتأخر عنه او يتقومه بالعرض المحمول عليه مواطاة كما نقل عن بعض الفضلاء في الفلأف لما تقرر
من ان المركب من الداخل والخارج خارج وتخصيصه ايضا بالمركب العقلي خروج عما يقتضيه القواعد العقلية
قوله فلا يرد النقض بالاجزاء العقلية لعل مبنى النقض على حمل التركيب على ما هو الاعم منه الخارجي
والذهني فتعبر لان كل جسم مركب من اجزاء اربعة اجزاء الاثنان منها
خارجيان يحمل احدهما في الاخر والاخران عقليان لا حلول بينهما فاجاب بتخصيص التركيب بالخارج
ثم انه لما توجه عليه ان الاجزاء العقلية ايضا اجزاء خارجية بناء على القول بوجود الكل الطبيعي فلا ينع
حمل التركيب على الخارجي اجاب عنه ايضا بتخصيص الجزئين بالكل واحد منهما وجود مستقل والاجزاء
العقلية وان كانت اجزاء خارجية بناء على ذلك القول لكنه ليس لكل منهما وجود مستقل هذا
غاية توجيه الكلام وان لم يحمل عنه تكلف بحسب الظاهر **قوله** ويصدق التعريف اي تعريف الحال عليه اي
على المحل بناء على ان الحلول بهذا المعنى كما يلو صفة للمحل ان يلو صفة للمحل ايضا ان للمحل ايضا اختصاص
بالحال فيصدق عليه اختصاص بشئ اذ يلو الحلول صفة فاعلم للمحل ايضا على التعريف المذكور
فيلو للمحل ايضا ما يتصف بالحلول فيلو حاله انهم لا يقولون بذلك في اصل الاعتراض هو النقض
على التعريف باستلزامه ما يخالف مذهبهم ثم انه يفهم ان التعريف المذكور منقوض بعدم المانعة
ايضا ولعله لذلك لم يعترض له ولم يعكس لعدم الفهم الاول من الثاني هذا لا يقال هذا الاعتراض
مندفع بان يقال المراد بالاختصاص ان لا يمكن تحقق هذا الشخص بعينه نظرا الى ذاته بدونه ذلك
كما سيجي في المحل لاننا نقول ذلك مردود عند المحل كما سيجي بناء على ان ارادة هذا المعنى في التعريف
من غير قرينة ذلك مما لا يخفى سماجتها كما قيل **قوله** والاولى عطف على قوله ان الحال لا ينفك اي
ولا يذهب عليه ايضا ان الاولى ان تجعل المعروف حلول الشئ ووجه الاولوية ان في تعريف
انما هو معنى حلول الشئ في الشئ لا معنى للحلول والالزام الاستدراك في موارد استعماله منها قول المص
يحل احد في الاخر ويحتاج الى المحل على التجرى فلهذا الاعتراض اخر على التعريف لاجواب عن الاعتراض الاول
بتعريف معروف واستعريف كائن فانه التزام بورد النقض لا دفعه على انه يرد على الغير اليه ايضا
مثل ما يرد على الاول بان يقال لو كان معنى حلول الشئ ذلك لزم ان يلو للمحل اذ يصدق على اختصاص
وارتباطه بالحال انه اختصاصه بشئ بحيث اهل ما عرفت وانما قال الاول ووجه الصواب اما الورود

المتن في تعريفه
اعني ان تعريفه
بانه مركب من اجزاء
اخرى العقلية
فلا يرد النقض
بالاجزاء العقلية
لعل مبنى النقض
على حمل التركيب
على ما هو الاعم
منه الخارجي
والذهني فتعبر
لان كل جسم
مركب من اجزاء
اربعة اجزاء
الاثنان منها
خارجيان
يحمل احدهما
في الاخر
والاخران
عقليان
لا حلول
بينهما
فاجاب
بتخصيص
التركيب
بالخارج
ثم انه
لما توجه
عليه
ان
الاجزاء
العقلية
ايضا
اجزاء
خارجية
بناء
على
القول
بوجود
الكل
الطبيعي
فلا
ينع
حمل
التركيب
على
الخارجي
اجاب
عنه
ايضا
بتخصيص
الجزئين
بالكل
واحد
منهما
وجود
مستقل
والاجزاء
العقلية
وان
كانت
اجزاء
خارجية
بناء
على
ذلك
القول
لكنه
ليس
لكل
منهما
وجود
مستقل
هذا
غاية
توجيه
الكلام
وان
لم
يحمل
عنه
تكلف
بحسب
الظاهر
قوله
ويصدق
التعريف
اي
تعريف
الحال
عليه
اي
على
المحل
بناء
على
ان
الحلول
بهذا
المعنى
كما
يلو
صفة
للمحل
ان
يلو
صفة
للمحل
ايضا
ان
للمحل
ايضا
اختصاص
بالحال
فيصدق
عليه
اختصاص
بشئ
اذ
يلو
الحلول
صفة
فاعلم
للمحل
ايضا
على
التعريف
المذكور
فيلو
للمحل
ايضا
ما
يتصف
بالحلول
فيلو
حال
انهم
لا
يقولون
بذلك
في
اصل
الاعتراض
هو
النقض
على
التعريف
باستلزامه
ما
يخالف
مذهبهم
ثم
انه
يفهم
ان
التعريف
المذكور
منقوض
بعدم
المانعة
ايضا
ولعله
لذلك
لم
يعترض
له
ولم
يعكس
لعدم
الفهم
الاول
من
الثاني
هذا
لا
يقال
هذا
الاعتراض
مندفع
بان
يقال
المراد
بالاختصاص
ان
لا
يمكن
تحقق
هذا
الشخص
بعينه
نظرا
الى
ذاته
بدونه
ذلك
كما
سيجي
في
المحل
لاننا
نقول
ذلك
مردود
عند
المحل
كما
سيجي
بناء
على
ان
ارادة
هذا
المعنى
في
التعريف
من
غير
قرينة
ذلك
مما
لا
يخفى
سماجتها
كما
قيل
قوله
والاولى
عطف
على
قوله
ان
الحال
لا
ينفك
اي
ولا
يذهب
عليه
ايضا
ان
الاولى
ان
تجعل
المعروف
حلول
الشئ
ووجه
الاولوية
ان
في
تعريف
انما
هو
معنى
حلول
الشئ
في
الشئ
لا
معنى
الحلول
والالزام
الاستدراك
في
موارد
استعماله
منها
قول
المص
يحل
احد
في
الاخر
ويحتاج
الى
المحل
على
التجرى
فلهذا
الاعتراض
اخر
على
التعريف
لاجواب
عن
الاعتراض
الاول
بتعريف
معروف
واستعريف
كائن
فانه
التزام
بورد
النقض
لا
دفعه
على
انه
يرد
على
الغير
اليه
ايضا
مثل
ما
يرد
على
الاول
بان
يقال
لو
كان
معنى
حلول
الشئ
ذلك
لزم
ان
يلو
للمحل
اذ
يصدق
على
اختصاص
وارتباطه
بالحال
انه
اختصاصه
بشئ
بحيث
اهل
ما
عرفت
وانما
قال
الاول
ووجه
الصواب
اما
الورود

الاشكال

الاشكال عليه ايضا كما رأيت اولاد فاع الاستدراك بالحمل على التجريد وهو محمل صحيح وان نفسا
في نفسه **قوله** سوا ايضا لا يصدق انه الظاهر ان هذا انقض بعدم صدق التعريف على حلول حال
لا يقبل الاشارة الحسية مع قبول محله تلك الاشارة كما ان ما ذكره الشئ نقض بعدم صدقه
على حلول حال لا يقبل محله الاشارة الحسية فقول كحلول الاصوات محل نظر فان قبول محال
الاصوات اعني الهواء الاشارة الحسية غير ظ لعدم مثا هدها كذا قبل ويمكن ان يقال
هذا انقض بحلول حال لا يقبل الاشارة الحسية اعم منه ان يلو محله قابلا لها او لا فاحد المتأخر
لاحدهما والاخر **قوله** واجيب بان الاشارة اه الظاهر من سوي كلامه ان هذا اجواب
عن كلا النقيضين وان وقع في حاشية التجريد جوابا عن النقض الذي ذكره الشئ خاصة اذ يتبع
الاشارة عن التحقيق والتقدير يصدق التعريف على مثل حلول الاصوات والطعوم ايضا
فيل المراد بالاشارة الحسية في امثال هذا المقام هو ان يشار الى شئ بانه ههنا او هنالك
وان لم يكن محسوسا فيندفع النقض على ان لزوم المشاهدة في الاشارة التبعية ثم يجوز
ان يلو الاشارة القصدية الى محل شئ اشارة الى ذلك الشئ تبعا ولا دلالة للفظ احدهما
في التعريف على العموم فيندفع الثاني منها انتهى والتفصيل هذا ما ذكره بعضهم في انهم قد
صرحوا بان كلامه المكان والجهة مشارا اليه بالاشارة الحسية ايضا وقد جوزوا الاشارة
الحسية الى النقطة الموهومة في وسط الخط والى الخط الموهوم في وسط السطح فعلى هذا
لا يلزم عندهم في المشارا اليه بالاشارة الحسية موجودا فضلا عن كونه مبصرا بل يلزم
احد الامرين اما وجوده او وجود المحل الذي يتوهم المشارا اليه كما في حاشية التجريد **قوله**
اعم منه ان يلو تحقيقا او تقدير يابني ان معنى التعريف هكذا اختصاص شئ بشئ
بحيث اذا كانا اولو كانا مشارا اليه كما كانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر
وهذا لا يستلزم ان يلو شئ منها كالمشارا اليه بل يكفي مجرد فرض الاشارة اليه
ولو لم يكن مطابقا لنقص الامر وبالحيلة ليس التقدير ههنا بمعنى تجوز العقل حتى يمنع
بناء على ان تجريد المجردات عبارة عن عدم محسوسيتها فلا يجوز العقل كونها محسوسة
بل هو بمعنى الفرض المذكور في مقدم الشرطية كما صرح به الجلي في حاشية التجريد ونفله

الاشكال

السيد الفريدي حيث قال الاتحاد في الاشارة الحسية قد يكون تحقيقا كما في الاجسام والاعراض
 الحالة فيها وقد يكون تقديرها كما في الجودات واعراضها فانها بحيث لو كانت مشارا اليها بالحيث
 لكانت الاشارة اليها عين الاشارة الى اعراضها انتهى وبهذا سقط ما قيل ههنا الفرض فيها
 فرض محال وما نحن بصدد فيه من القسم الاول ان معنى الجود هو المبرأ عن المادة وماله
 يلحقها انتهى وظهر ايضا انه لا حاجة الى ما ارتكبه البعض من التكلف **ثم** وقيل فيه منع
 القائل هو الجلي في حاشيته على الشرح القديم للتجريد حيث قال لا يقال الجودات بحيث لو كانت
 مشارا اليها بالحيث لكانت الاشارة اليها عين الاشارة الى اعراضها لاننا منع الملازمة
 فحتاج الى دليل **ثم** لان للمعروف مرتبة المنع اي في مقابلة الناقض المستدل فحل جوابه
 على المنع انفع له واسلم فحمل على الاستدلال ثم المنع عليه ليس بوجيه كما لا يخفى قبل هذا
 هو المشهور والتحقيق خلافه لان المنع في مقابلة نقض التعريف ليس مما يقع به ذوقا
 بل يجب هناك الاثبات والتحقيق وذلك لانه لا شك ان غرض المعروف تحصيل مفهوم
 جامع ومانع وذلك الغرض لا يتيسر بمجرد المنع والتجوز في مقابلة من يستدل على
 بطلانه بل لابد له من تحقيق الامر في المقام ويؤيد هذا ما قيل انه مما تعهد واشتهر
 ان الفاظ التعريفات يجب حملها على معنيها المتبادرة منها في لو نقض التعريف بان
 معنى هذا اللفظ لا يصدق على الفرد الفلاني يجب بيان صدق عليه اذ التبادر انما
 يحصل بعد **ثم** ويمكن الجواب اي عما ذكره الشك كما قيل وقيل يجوز ان يكون جوابا
 عما ذكره المحشي ايضا بناء على ان يراى بالحيث مطلقا كما هو الظاهر لا حس البصر وان
 خير بان تلك الارادة على تقدير صحتها جواب مستقل عما ذكره المحشي وقيل بناء على
 ان حاصله تخصيص المعروف وانت خير ايضا بان هذا البناء مما لا يجدي نفعا **ثم**
 وحلولة الصورة من الاول اشارة الى قرينة تدل على تخصيص المعروف بالحلول السرياني
 فنذكر **ثم** ان الاطراف المتداخلة متحدة فيها اي في الاشارة العقلية وفيه ان تلك
 الاطراف ان كانت حال التداخل متعددة فالعقل يميز كلامها عن البواني قطعا وانما
 الاتحاد في احس وان كانت غير متعددة فلا يرد بها النقص لما ان الاتحاد بين الشئين

هذا
 قد سكت هذا المنع عدم
 على ان هذا ورد بان هذا لا يصلح
 للسندية ان ليس ذلك التعريف
 قياسا للشئ على شئ بل هو حكم
 يستلزم فرض وقوع العلة
 اعني المحسوسه بالبصر او التحيز
 بالذات لعلوها اعني انما لا يتصور
 الاشارة الحسية على ذلك الغرض
 وذلك مما لا قياس فيه ولا محال
 لانك ان افول هذا المراد غلط
 ان الكلام في منع اتحاد الاشئين
 على تقدير الاشارة نفسها وانما
 احد صور صالح للسندية لذلك
 لا مجال لانك لا تتصور

في الاشارة

في الاشارة العقلية قبل واتحق بيو الثاني بناء على ما ذكره في تقسيم الحكم الى قسميه من ان النقطة
 الفرضية في الخط نهاية الخطين وبداية لهما والفرق بينهما وبين النقطة الموجودة حكم
 فالقول بتداخلها بناء على ظ الحال والا فليس هناك تداخل حقيقة قيل ان كانت
 الاشارة العقلية بمعنى ملاحظة الشئ ميزا عنه الآخر كما يدل عليه قول الشافعي
 يميز كلامها عن الآخر وان كانت بمعنى فرض شئ غير شئ فليس للعقل ههناك
 فرض شئ غير شئ فانت خير بان ملاحظة الشئ ميزا عنه الآخر لا يتصور بدون فرض
 شئ غير شئ فلا فرق بين المعنيين **ثم** بمثل ما اوجب لفظ مثل ليس في محزه
 كما لا يخفى **ثم** يحمل المعروف على الحلول السرياني اي فلا يضر خروج حلول الاطراف
 عنه التعريف اذ هي خارجة عنه المعروف ايضا بناء على ان حلول الاطراف ليس سرياني
ثم مع ان عدم الصدق مع اي مع ان عدم صدق المعروف على حلول الاطراف بعد حمله
 على الحلول السرياني مع فلا فائدة في حمله عليه في دفع الانتقاض يعني انه اوجب عنه بذلك
 للما يصدق المعروف على حلول الاطراف كما ان التعريف لا يصدق عليه وهذا الجواب
 ليس بتام فان عدم صدق المعروف حرم اذ الخط ساراه فخطه والسطح حلول
 سرياني في محالهما فيدخلان في المعروف مع عدم صدق التعريف عليهما فان نقض
 لهما بان على حاله وبالجملة هذا القول من المحشي اعترض على الجواب المذكور لا جواب
 اخر عنه النقض بان يكون معناه مع ان عدم صدق التعريف على حلول الاطراف مع
 كما ظن فاعترض عليه بانه لا يلزم منه كون الخط والسطح ساريين الوجود الحلول
 السرياني في الاطراف وليس الكلام فيه بل الكلام في صدق على حلولها واجيب
 بانه يمكن اثبات صدق التعريف ايضا بمعنى ان الاشارة الى الساري في شئ عين
 الاشارة اليه ورد بان تلك المقدمة غير مسلمة في هذا النوع من السرياني فذهبوا
 الى فساد هذا القول منه رحمه وحملوه على السهو وولات القلم حتى قالوا ثبت الرواية
 عن بعض تلامذته ان هذا القول قد وقع في المسودة فامر المحشي في اثناء القراءة
 بالضرب عليه والحكم فتأمل لعلك تقبل ما ذكرناه **ثم** بل الخط سار في السطح قال

مفسر لفظ الساري
 لان هذا الجواب عين الجواب
 الاول لاشبهه والمثلية
 نقض في الغابر به حرم

مفسر السلام

بعض الاعلام فيه ان الخط والسطح من الامور الموهومة لانه الامور الموجودة في الخارج
 فكيف يكون احدهما ساريا في الآخر وقيل هذا مع كون النقض بالنقطة باقيا مما لا ينبغي
 ان يلتفت اليه اذ يكون كثير من الحلول الجوارى سرانيا وان كنت خبير بان المحنى
 في مقام المنع والاستناد مع العزو الى بعض المحققين فلا يرد عليه شيء مما ذكر **قوله**
 اوفيه من جهة قيل هذا مناف لما سبق منه حيث قال وهو ما يكون مع كل جزء من الحل
 جزء من الحال ولا يخفى عليك ان ما سبق نقل عن الجمهور وهذا نقل عن بعض المحققين
 فلما نفاة **قوله** وتحقق ذلك في الاطراف المتداخلة من الظاهر ان ذلك اشارة الى تمايزها
 عند العقل فالمنع بناء على ما سبق منه حيث قال الاطراف المتداخلة متحدة في الاشارة
 العقلية حال التداخل وقد عرفت ما فيه فتذكر نقل عنه ههنا اعتراض عليه بان الاطراف
 المتداخلة متمايزة عند العقل فالمنع مكابرة واجيب بان المراد بالتميز عند العقل
 ان يكون العقل حالما بان احد الاطراف المتداخلة مختص والآخر مختص به والعقل لا يقدر
 على ذلك لتساوي الاطراف في هذا الحكم انتهى يعني ان المراد تمايز الشئيين في الاختصاص
 بان يكون احدهما مختصا والآخر مختصا به والمنع بناء على ذلك وفيه انه لا دلالة للكلام عليه
 كما لا يخفى والحاصل ان اختصاص شئ بشئ يتحقق بامرين التميز والاختصاص وهذا الجواب
 يمنع الامر الاول كما ان جواب الشئ فيما ياتي بمنع الامر الثاني على انه ان اريد بالاختصاص
 الاتحاد في الاشارة الحسية فكل من الشئيين المذكورين مختص بالآخر بذلك المعنى فلا يمتنع
 بتعين الاختصاص لاحدهما نقطة وان اريد به ما ذكره الشئ في الجواب فلا يكون هذا جوابا
 اخر كما قيل واما ما قيل من انه لما كان العقل قادرا على التمييز فليقدر على ترجيح فليس شئ
 لان القدرة على التمييز لا يستلزم القدرة على ترجيح لجواز التساوي بين الاطراف
 في هذا الحكم كما ذكره الجيب **قوله** يفهم ان الاشارة القصدية اه اقول في وجه الفهم
 انه لما قال ان الاول التي هي المنطبقة على النقطة وغير المنطبقة الى الخط اشارة
 الى النقطة قصدوا الى الخط تبعاً وان الثانية التي هي المنطبقة على الخط وغير المنطبقة
 الى النقطة اشارة الى النقطة تبعاً الى الخط قصدوا ذلك على ان الانطباق واجب

اي الكلام المنع
 من

شأنه
 في كل من
 في كل من
 في كل من

في القصدية

في القصدية وان عدم الانطباق واجب في التبعية يفهم الامر وجوب الانطباق في القصدية
 وفي الفرق بين القصدية والتبعية بالانطباق وعدمه هذا واما ما قيل من ان الامر الثاني غير مفهوم
 لانه اذا كان الامتداد سطحاً ينطبق الخط على الخط فيطبق النقطتان على النقطتين اللتين هما
 طرفا الخطين مع ان الاول قصدي والثاني تبعي ففيه ان ما ذكره في معرض التعليل معناه
 في نفسه فان انطباق النقطتين ليس من انطباق الامتداد والكلام فيه لاني ان انطباق شئ
 منه على شئ من المشار اليه لا يدل على ان الامر الثاني غير مفهوم بل يدل على ان ذلك المفهوم
 فاسد في نفسه كما لا يخفى والكلام في الاول لاني الثاني **قوله** اذ يجوز ان يقصد اه اقول فرق
 بين الاشارة القصدية التي ذكرت في مقابل الاشارة التبعية وبين قصد الاشارة فان الثاني
 اعم من الاول ولا دلالة للعام على الخاص بشئ من الدلالات ولعل هذا هو مراد من قال مراد الشئ
 بالاشارة القصدية الاشارة الاولى كما يشعر به **قوله** فيما قصد او بالذات لا الاشارة المقصود
 عند العقل كما توهى المحنى تمام **قوله** كيف وقد قال بعيد هذا اه تنوير للسند والزام للشئ
 على الجواز المذكور بترتيب قياس من الشكل الثالث ينتج ما ياتي في المفهوم من هذا المقام هكذا
 الغالب في الاشارة الحسية الامتداد الخطي والغالب في الاشارة الحسية الاشارة قصد
 فالغالب في الامتداد الخطي الاشارة قصد اما الصغرى فلما صرح به الشئ واما الكبرى
 فظنة قيل عليه ان شرط انتاج الشكل الثالث وهو كلية احدي المقدمتين فنقول ههنا على ان
 كون غالب الامتداد الخطي قصد يجوز ان يكون باعتبار الاشارة الى النقطة اكثر في الاستعمال
 لا باعتبار كون الامتداد الخطي مشاراً به الى اكثر افراد المشار اليه من النقطة والخط والسطح
 فلا يثبت الثاني وعلى تقدير ثبوته يدفع باعتبار التعدد الاول انتهى **قوله** والحق ان الاشارة
 اه تحقيق السند المذكور واشارة الى ان ما ذكره في الفرق يخالف للحق كما انه يخالف لما اتى
 به بعيد هذا **قوله** ولا يبعد ان يقال ان الاشارة اه توجيه كما حكم به في الفرق المذكور بانه مبني
 على ما هو كثير الوقوع وعلى تخيلات العقل للانطباق قيل لانه ذلك اغلب بنا في ما ذكره الشئ
 بعيد من ان اغلب في الاشارة الحسية الامتداد الخطي ورد بان هذا ايراد ايضا على
 ما ذكره بعيد بانه مبني على ما هو كثير الوقوع بانه يخالف لما يشهد به الوجدان فلا يضمن المناقاة

مستفاد

ما ذكره ما انش
 ما ذكره ما انش

شأنه
 كذا

بل يفيد وبأن الكلام ههنا في الكثير في نفسه وههنا في الاغلب فلا منافاة اذ فرق بينهما فاقبل
قوله ما يطول به جد اي بحيث لا يحيطها البصر ^{ببصر} ان كانت متناهية لكن الغالب فيها ايضا انطباع
 طرف الامتداد على بعضها لا على النقاط المفروضة فيها وقبل اي بحيث يكون غير متناهية
 فتأمل **قوله** قيل عليه انه لا يمكن اه حاصله الاعتراض على ما هو المفهوم من كلام الش وهو انه
 يمكن الاشارة الى الاطراف قصد او بالذات بانه لا يمكن ذلك فيها كما صرح به شارح حكمه العيني
 واعلم ان المراد بالاشارة قصد او بالذات في كلام الش هو الاشارة بلا واسطة العروض
 بقرينة التقابل بالاشارة التبعية التي هي الاشارة بواسطة العروض وقد مر من المحشى ان لفظ
 ما بالذات بطلون على هذا المعنى كما انه بطلون على ما يكون الذات سببا اي على ما يكون بلا واسطة
 الشبوت واذا عرفت هذا فاعلم ان الاشارة قصد او بالذات في كلام القائل ما بهذا المعنى ايضا
 واما بالمعنى الثاني فان كان الثاني فلا مقابلة مع الش فلا اعتراض كما لا يخفى على من تأمل وان كان
 الاول فقولنا لا يمكن اه مم وما نقله عن شارح حكمه العيني لا يدل على ذلك فانه انما نفى امكان الاشارة
 على سبيل الاستقلال وذلك لا ينافي امكان الاشارة بلا واسطة العروض فان معنى الاستقلال ان لا يكون
 بمدخلية الغير اصلا وصلا وخص مما لا يكون بواسطة العروض ولا شك ان عدم امكان الاخص
 لا يدل على عدم امكان الاعم فعدم امكانه لا ينافي امكان الاشارة بلا واسطة العروض فانهم
قوله بتبعية الخط اي بواسطة ثبوت الخط وليس معناه بواسطة الاشارة الى الخط حتى يكون
 النقطة ماثرا اليها بواسطة العروض والازم وجوب ان يكون الاشارة الى النقطة بواسطة
 الاشارة الى الخط ولا يقول به عاقل فضلا عن فاضل شارح حكمه العيني وهكذا الكلام في
 النظرين الالبيين ولعل هذا هو المنشأ لغلط القائل فتدبر حتى **تدبر** لو تميزت في الوضع
 او اي لو امكن ان يشار اليها على سبيل الاستقلال لا يمكن تغاير الجهات والتالي بط لا يستلزمه
 انقسام النقطة في الجهات واما الملازمة فلظهور انه لو اشير اليها على سبيل الاستقلال كانت
 متحدة بالذات متغايرة بالجهات **قوله** ان تغاير الجهات يتصور هذا الكلام بانه يمكن الاشارة
 بالاستقلال الى غير ما يخفى بالذات ايضا لانه لا يتغاير الجهات فيه وفيه نظر لما عرفت
 من ان معنى الاستقلال ان لا يكون بمدخلية الغير اصلا ولا يشترط ان الاشارة الى التحيز بالتبع

انما يكون بمدخلية المحل فلا يمكن ان يشار اليه بالاستقلال وان امكن ان يشار اليه ^{بالذات}
 اي بدونه الواسطة في العروض هذا ما نسخ بخاطري في هذا المقام ولا يخفى غير هذا في الكلام
 لكنه لا يخفى عن الكلام فتدبر في فهم المرام **قوله** يفهم من قوله اي من كلامه ههنا بصدد الجواب
 فانه لما قال ان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط الذي هو طرفه جوا باعنه الاعتراض
 الثاني القائل بان الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى ذي الطرف ثم عدم احتمالات
 الاشارة الى الخط الصورة المذكورة فهم من ذلك اتحاد الاشارة في تلك الصورة
 واللا يتم الجواب المذكور كما لا يخفى **قوله** في الصورة المذكورة التي اه خصصها بالذكر
 انه هو المورد لما سيورد بقوله ولا يخفى عليك اه واما صورة العكس فلا يتم شي ذلك
 كما لا يخفى ففيه تعرض لبعض المحشيين حيث لم يتميز بين الصورتين في الاعتراض كما قبل
 واما ما قبل من ان صورة العكس ايضا يرد عليها ما يرد على الاولى فان منشأ الاعتراض
 هو قوله نقطة من حيث يشعر بكون النقطة غير نقطة النهاية فالتخصيص انما هو
 لتسهيل الفهم في ضمن الاقتضار فليس بشئ ان ليس في صورة العكس قوله نقطة
 من حيث يشعر بما ذكر **قوله** بين النقطة اي نقطة النهاية بقرينة الاعتراض قبل ويحتل
 الاطلاق **قوله** من هذا التقديم من قوله بل الاشارة اليه اه **قوله** والنقطة التي وصل
 اليها الامتداد الظ انه اراد بالنقطة التي وصل الامتداد اليها غير النقطة التي هي
 نهاية الخط في اصل كلامه ان المفهوم من كلام الش هو ان الاشارة الى النقطة التي هي
 نهاية الخط قصد مع الاشارة الى الخط تبعاً اتحاد في الصورة المذكورة بمعنى ان
 الاول هو الثاني وبالعكس مع ان الخط قد يشار اليه بتبعية الاشارة الى النقطة
 التي وصل الامتداد اليها قصد **قوله** كما هو المفهوم المنفهم من التقرير وليس ذلك اشارة
 الى تلك النقطة قصد وفيه انه يرد عليه ح ان النقطة التي وصل اليها الامتداد
 ليست بمخصصة فيما عدا النقطة النهاية ويحتل انه اراد بالنقطة التي وصل الامتداد
 اليها ما هو اعم من نقطة النهاية في اصل الكلام ح ان اللازم من هذا التقرير انما هو
 الاتحاد في الاشارة بين الخط وبين نوع النقطة التي وصل الامتداد اليها بالمعنى المذكور

الاطراف

بوسف

لابينه وبين خصوصية النقطة التي هي نهايته فان الخط قد يشار اليه بتسمية الإشارة
فصدا الى كل واحد من النقطتين مع عدم الإشارة الى تلك النقطة قصد اوهذا وان كان
خلاف الظاهر من كون كلامه الا انه لا يرد عليه ما يرد على الاول فقد برهن **قوله** مع عدم الإشارة
الى تلك النقطة اي التي هي نهاية الخط قبل فيه نظر فان النقطة حالة في مجموع الخط شاعلة له
حيث هو مجموع وغير حالة في جزء معين منه كما ذكره السيد الشريف في حاشيته التجريد فاذا وجد الإشارة
الى الخط وجد الإشارة الى تلك النقطة ايضا وايضا الإشارة الحسية الى الحال والمحل الحسنيين
كما ذكره على ان فرض نقطة في الخط فرض انما الخط فهذه النقطة النهاية بالنسبة الى القسمين
فلا اشكال **قوله** اللهم الا ان يراد به حاصل كما قيل ان الاتحاد في الإشارة المذكورة في تعريف الحلول
ليس بالمعنى المذكور سابقا بل بمعنى الإشارة الى احدها قصد الإشارة الى الآخر تبعا ولا يلزم منه
ان يكون الإشارة الى احدهما تبعا للإشارة الى الآخر قصد افعي الصورة المذكورة يصدق ان
الإشارة الى نقطة النهاية قصد العين الإشارة الى الخط تبعا ولا يضر عدم كون الإشارة بالخط
الى الخط تبعا للإشارة الى تلك النقطة فتأمل وقيل اراد بالإشارة بالذات ان لا يكون بسبب الغير
ولا شك ان الإشارة الى الخط عند الإشارة الى النقطة الموهومة فيه ليست بسبب الغير
اذ لا وجود للنقطة حتى يكون سببها وان كان المقول بالإشارة هي تلك النقطة الموهومة في
يصدق ان الإشارة الى الخط بالذات اي بلا سبب الغير عين الإشارة الى نقطة النهاية
بتسمية تلك الإشارة وان لم يصدق ان الإشارة الى الخط بالقصد عين الإشارة الى نقطة
النهاية بالتبع انتهى واذا تأملت فيه حق التأمل تعرف ما فيه من العجائب **قوله** او عينها في الجملة
عطف على قوله عين الإشارة الى الآخر بالتبع والمعنى او يراد ان الإشارة بالذات الى احدهما
عين الإشارة الى الآخر في الجملة اي سواء كانت هي ايضا بالذات او بالتبع وانما لم يقل او في
الجملة بترك قوله عينها لئلا توهم عطفه على قوله بالذات فتأمل **قوله** والتحقيق ان الإشارة
اد حاصل حقيقة ان الاطراف مما لا يمكن ان يشار اليها بالإشارة الحسية القصدية وتمامه
على قياس من اشكل ان الثاني هكذا الاطراف امور تخيلية غير موجودة في الخارج ولا شيء مما يمكن
ان يشار اليه بالإشارة الحسية القصدية كذلك ينتج ان الاطراف ليست مما يمكن ان يشار

يوسف

شهر زان

دع

قد يرد ما قيل
ان يقع في جهة
مستقلة

اليه بالإشارة الحسية القصدية وفيه ان كلتا المقدمتين ممنوعتان اما الكبرى فلما اشر اليه
فيما نقل عنه حيث قال وجه التأمل هو انه لا يلزم في الإشارة الحسية ان يكون المشار اليه
موجودا في الخارج بل يكفي فيها ان يكون المحل موجودا فيه واما الصغرى فلان الكتب مشحونة
بالنقل عن الحكماء ان مذهبهم ان المقادير موجودة والنزاع بينهم وبين المتكلمين فيه
مشهور وبالجملة تصر بجهته من نقل مذهبهم وتنصيبه على وجود الاطراف عندهم
الكثر من ان يحصى بحيث لا يقبل التأمل اصلا واما ما فهم من اشارات الحكماء وعباراتهم
الشيخ في الشفاء فقد قيل عليه ان ذلك لا يشير الى الاطراف امور تخيلية بل يشير
الى انها امر واحد في ذاته متصف بالوجود الخارجي متعدد بالاعتبارات انتهى على انه
يخالف ما ذكره الشيخ في مواضع عديدة من كتبه بطول الكلام بنقلها منها انه قد برهن
في بحث المكافاة على وجود المكافاة وعلى انه هو السطح قبل لم اجد في كلامه اعني بشانه ما يدل
على عدم وجود الاطراف سوى ما ذكره صاحب حكمة العين في بحث ابطال الجوز منه
ان كون طرف الموجود موجودا مع فان الاطراف امور موهومة لاهوتية ولا تتميز لها
في الاعيان وقد رت العلامة الشيرازي بان هذا المنع لا يناسب مذهب الحكم
لان الاطراف موجودة عندهم وقال شارحه والحق ان طرف المقدار لو لم يكن
موجودا لم يكن ذلك المقدار متناهي الى اخر ما ذكره انتهى **قوله** لا يلزم ان يكون
طرف الامتداد اه يعني انه يفهم من كلامه ان الامتداد الجسمي يلزم ان يكون طرفه
سطحا ينطبق على السطح المشار اليه ولا يلزم ذلك على قياس ما ذكره فيما سبق
فهو اعتراض على ما يفهم من وجهين احدهما انه لا يلزم ان يكون طرفه سطحا بل يجوز له
ان يكون خطا يجوز ان يكون الامتداد الجسمي على هيئة سكين ظهر عند المشير
وفيه عند المشار اليه وايضا يجوز ان يكون طرفه نقطة بان يكون الامتداد الجسمي
خروطينا قاعدته عند المشير ورأسه عند المشار اليه وثانيهما انه لا يلزم ان
يكون السطح الذي هو طرف الامتداد الجسمي منطبقا على السطح المشار اليه بل يجوز
ان يكون السطح المشار اليه بحيث لا يجوز **قوله** والفظ ان وصفه اه اشار الى الجواب

شهر زان
الحو
منه ان طرف

بالوجه الاول من وجهي الاعتراض حاصله ان وصف الطرف بكونه سطحاً مبني على الظ
 الغالب من مواد الاشارة بالامتداد الجسمي لا على اللزوم فيندفع الاشكال فلو ذكر هذا
 الجواب فيمكنه واكتفي ههنا كما في اولي كما لا يخفى وأما ما قيل من ان اعتبار ما هو الغالب
 لا يناسب العلوم الحقيقية فليس بشئ لان غير المناسب انما هو اعتبار في مسائل
 تلك العلوم او في مقدمات دلائلها ولا يخفى ان اعتبار ليس اعتباراً له في المسائل
 ولا في المقدمات **قوله** سطح الفلك لما كان في سطح المشار اليه بالحيثية التي ذكرها
 خفياً ومنكر اوضح بمنال جزئي بخلاف كون طرف الامتداد الجسمي خطاً او نقطة
 قبل عليه سطح الفلك لو احسن فانما يحس نصفه تقريباً والاشارة انما يشير
 الى ما يمكن ان يحس فاذا ن يمكن ان يتوهم السطح بقدر نصف سطح الفلك
 ثم يتوهم تحرك ذلك نحو المشار اليه فيصير امتداداً جسمياً ينطبق السطح الذي
 هو طرفه على ما يمكن ان يحس من سطح الفلك وايضاً لما كان المشير في جوف الفلك
 فيمكن ان يتوهم سطحاً كرايلو المشير في داخله ثم يتوهم حركة ذلك السطح في الجواب
 كلها بطريق الاتساع نحو الفلك الى ان ذلك الامتداد الجسمي الى سطح الفلك وينطبق
 سطح سطح الفلك انتهى وانت خير بان هذا مع كونه مناقشة في المثال يرد عليه انه
 لا يمكن تحرك شئ من السطحين المفروضين نحو الفلك بحيث ينطبق سطح سطح الفلك
 والوصول بطريق الاتساع خلاف المعتاد وكلام المحشي مبني على المعتاد **قوله**
 مع هذا التكلف يرد يوهي ان هذا يرد عليه بعد التكلف لا قبله وليس كذلك كما لا يخفى
قوله يصدق التعريف على جميع الصور ضرورة احتياج الكل بعينه بالنظر الى ذاته الى اجزائه واجيب
 عنه هذا بان المبادر من التعريف خروج احد الشئيين عن الآخر فلا يرد عليه الكل بالنسبة الى اجزائه **قوله**
 وان كان الجسم اي ويندفع الانتفاض التعريف باختصاص المكان بالجسم وفيه ان ادعاءه على تقدير المكان
 خباثت عن السطح ابط من الحاوي اعماس للسطح الظاهر الحاوي محل نظر كما قيل **قوله** والنار بالجمرة قبل
 اندفاعه محل ما اذا شخص النار التي في الجمرة لا يمكن تحقها بدو تلك الجمرة ولذا تم تقدم بانعدامها
 وفيه ان عدم مكان تحقها بدوها انما هو بالنظر الى قبل كونها فيها لا بالنظر الى ذاتها فان ذاتها لا تحتاج

بوجه

الى الجمرة لتحققها بدوها كما في المصباح ولا يشك ان مقتضى الذات لا ينقل عنها والكلام انما هو
 في عدم الامكان نظر الى الذات مع قطع النظر عن سائر القيود كما يجب **قوله** والماء بالورد ووجه
 الانتفاض به مبني على ما سبقت ذكره الشئ من انهم حصروا الحال في الصورة والعرض والمحل في المادة
 والموضوع ووجه الاندفاع بالتكلف المذكور ظ اذ لا يحتاج الماء بالنظر الى ذاته الى الورد قبل
 الماء جزء الورد لما انه مركب من العناصر الاربعة فيخرج اختصاصه بما هو المبادر من التعريف
 من خروج احد الشئيين من الآخر فلا **قوله** يمكن بردانه لو كان اه اقول ان اريد انه بعد تقرير
 ان معنى الحلول ما ذكره لا حاجة الى اثبات تشكك القضيتين ففيه منع ظ اذ لا شك ان الصور
 لا ينفى عن التصديق وانه يجوز ان يكون ثبوت الحلول بهذا المعنى في الصورة والعرض نظرياً
 محتاجاً الى الاثبات على انه يجوز ان يكون التعريف بعد ذلك الاثبات كما قيل وان اريد انه
 بعد ما تقرر ان معنى الحلول بالمعنى المذكور في الصورة والعرض لا حاجة الى ذلك الاثبات
 كما قيل فمع ان هذه الاراء خلاف ظ العبارة فيه ان ذلك اثبات لتقرر فيهما اذ لم يتقرر
 ذلك بعد ولم يكن معلوماً بالبداهة **قوله** ونحن اغنيانا اي بما سبق عند الجواب عن الاشياء
 من ان المراد باختصاص شئ بشئ وجود شئيين متميزين عند العقل كما اشار اليه فيما نقل
 عنه ههنا اقول المفهوم من سياق كلامه ان الاغناء ثابت بالنسبة الى جميع الانتفاضات
 المذكورة قبل وليس كذلك بل هو انما هو يعني بالنسبة الى الانتفاض بالاطراف المتداخلة
 فقط اذ الانتفاض بمجموع المادة والصورة واختصاص الوجود بالصورة والجسم بالمكان
 والمكان بالجسم والنار بالجمرة والماء بالورد بان على خالصه اذ لا شك في وجود شئيين متميزين
 في العقل في هذه المذكورات بل هو ليس بتمام بالنظر الى الاطراف المتداخلة ايضاً كما مر في السابق
قوله على موضوع المعين يشير الى ان العينية معينة في المختص به ايضاً اعلم ان ههنا
 احتمالات احتياج شئ بعينه الى شئ بعينه واحتياج بعينه الى شئ بنوعه واحتياج
 بنوعه الى شئ بعينه واحتياج بنوعه الى شئ بنوعه فالمراد ههنا هو الاول والقوية هي
 التبادر لا كون المعروف كذلك كما يشعر به قوله اذ العرض لا يحتاج فاندفع ما قيل لو اخذ النوع
 نعم المصلحة ايضاً اذ نوع العرض محتاج الى نوع الموضوع وايضاً لا يفهم من قوله ان شئ

شهر زان
مسح

شهر زان
مسح

نوع
مسح

الثاني معينا الا ان يقال بفهم من اشارة ذلك انتهى قيل اذا كان المراد هو الاول اندفع النقض
 باختصاص اليبولي بالصورة وامثاله من المذكورات فان شخص اليبولي انما يحتاج الى نوع
 الصورة وكذا الحال بين امثاله مما قلنا من **الحال** اي بعينه مع قطع النظر
 عن سائر القيود التي رجة عنه **ذاته** **مخرج** المنداخلان فان شيئا من ابعينه لم يحتاج
 الى الاخر بعينه مع قطع النظر عن سائر القيود وان كان يحتاج الى ابعينه بقيد التداخل والجبئية فتوض
 مع قبه انه اخل به بيان لعدم خروج المنداخلين لولا قيد النظر الى ذاته يعني انه لو لم يقيد بهذا
 ابقيد لدخل اختصاص احد المنداخلين بالآخر في التعريف بناء على تبادر الذهن الى ان المراد
 عدم امكان تحقق هذا الشخص بعينه بدون ذلك وان اعتبر معه قيد القيود وجبئية من
 الجبئية فلا يرد عليه ما قيل انه لو قيل لا يمكن تحقق هذا الشخص بعينه اي بحسب شخصه
 بدون ذلك لمخرج المنداخلان وكذا السطوح المماسية كما اشير اليه فيما نقل عن الشربل فالتة
 هذا القيد اخراج المعلول بالنسبة الى العلة التامة فعناه ان يكون عدم الانفكاك نظرا الى
 الذات اي تكون ذات احداهما متصلة بالآخر فقولهم بحيث يكون الاشارة اية بيان لهذا القيد
 انتهى على ان امكان تحقق المعلول نظرا الى ذاته بدون العلة التامة محل تامل فامل
 واجنا هذا القيد مشعرا قيل هذا الكلام مبني على توهم ان الافلاك المماسية بعضها مع بعض
 ليست ليصومها متداخلة مع انه ليس كذلك لان كل جسمين اذا تلاقيا لا بد وان يتداخلا
 طرفه في ذلك ان يمتداخلا فيان وهو ظا قول فعل وجه جعله مبنيا على ما ذكره التوهم ذكر سطوح
 الافلاك في مقابلة المنداخلين وقبه انه يجوز ان يكون التقابل باعتبار ان اللزوم هو ما تحقق
 مع قطع النظر عن قيد التداخل بخلاف السابق كما قيل **وانت** تعلم انه لا يفهم اه هذا الجمل
 ان يكون اعتراضا على الش بان لم يبين في الجبئية فالتة قوله نظرا الى ذاته مع انه كان ينبغي له
 ان يبينها خلفا لها في قوله بعينه ويحتمل ان يكون رد القائل بانه يفهم من هذه الجبئية الفالفة
 اني ذكرت في قوله نظرا فيستدرك هو بقوله بعينه ونوجبه الرظ ويحتمل ان يكون في فهم
 الفالفة كناية عن نفيها فيقول الى ما قاله القائل هكذا قيل وليس فيه ذلك التكلف
 قيل ولعمري انه اشهد منه تكلفا مع انه لا بد من ملاحظة فالتة قوله نظرا الى ذاته لاجرا

يوسف

نصارى

يوسف

نصارى

بعض الاغيار ورد بان في توجيه الش ثلاثة اشياء غير ظه من اللفظ الامتناع والشخص والنظر
 الى الذات بخلاف توجيه المحشى فان الاخيرين ليسا فيه والتعظيم المذكور يستفاد من الاطلاق
 ظ فليس بتكلف وانت خير بان في توجيه المحشى شيئا اخر غير ظه من اللفظ جدا وهو الحصول
 فيه حتى قيل اخذ من الاختصاص ليس اقل تكلفا مما في توجيه الش انتهى اللهم الا ان يقال
 اخذ من الاختصاص ليس بتكلف بعيد لانه اوفى لما اشتهر في تعريف الخاصة في انها
 ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره كما اشار اليه بعضهم واما ما قيل من ان هذه المناسبة
 مشتركة بين هذا المعنى وبين المعنى الذي اراده الش فهو ناشئ من عدم فهم المرام فانهم
 لا يلزم ان يكون المحل حالا اي كالمزوم ذلك على التعريف الاول وذلك لان الحصول في الشيء
 وصف الحال لا المحل وقد نسب ذلك في هذا التعريف الثاني الى الحال بخلاف التعريف الاول كما
 سبق وهذا اشعر بان هذا التعريف الثاني كالتعريف الاول في سائر الابحاش وفيه نظر فامل
 وايضا فيه تنبيه على ان هذا تعريف اخر مستقل لا تحقيق التعريف الاول وتفسير لقيوده
 بان يحمل الاختصاص على معنى الحصول والاشارة اعم من الحقيقية والتقديرية كما توهم كما قيل
وان يكون تفصيلا تاما وان يكون تفصيلا لكل منهما على سبيل التنازع قيل مال التفصيلين
 واحد او تحقيقيه وتقديرية ليست الا بتقديرية الاشارة وتحقيقتهما ورد بان التفصيل
 الثاني ملزوم احص الاول فهو مغايرة فامل **وعلى** التقديرين برد ان امكان اه قيل
 هذا البرز على قول ان رج هذا التعريف صادق عليه لكن لما كان ما ذكره من ان الابرار انظر
 ههنا الى الابرار الموصوفين عليه كما اشير عليه فيما نقل عنه ههنا انتهى وفيه ان الظن من كلام المحشى ان امكان
 بالمعنى المذكور لا يدخل تحت الاشارة الحقيقية ولا الجبئية انه بهذا القدر لا يندفع ايراد الش لجواز
 ان يدخل تحت الاشارة التقديرية والقول بان الش قد افاد في صدر البين في ان ما عدا العلوم
 المجردات مطلوبة بالدخول في الاشارة الحقيقية فيرد عليه ما ذكره ليس بشيء فان قوله الش
 في التوجيه كقول العلوم في المجردات على سبيل التمثيل لا يفيد ما ذكره كيف ولو افاد ذلك اياه
 لا فاد قوله كما في حلول الاعراض في الاجسام ايضا ان ما عدا الاعراض مطلوب بالدخول في
 التقديرية وهو ظا على ان لو افاد فانما يفيد دخوله ما عدا العلوم المجردة في الاعراض والمكان بالمعنى

ههنا زاد

جده زاد

نصارى

المذكور وكذا الجسم المتكسر ليس من الاعراض ثم انه قال القائل المذكور وحمل قوله المحشى وعلى تقدير ان
 على الاشارة التقديرية بعيد عن السباق والمذاق وانت خير بان هذا ليس بابعد من حمل قوله الشئ
 على ما حمله عليه بل الحق ان ذلك القول من المحشى محمول على الاشارة التقديرية وانتحال مما نقل عن
 مهننا حيث قال قيل ايضا لانهم ان المجردات بحيث لو كانت مشارا اليها بالحقس لكانت الاشارة
 اليها عين الاشارة الى اعراضها لعدم جواز قياس الغائب على شاهد انتهى وقيل ان قوله المحشى
 يراد ان المكان اه اعتراض على ما ادعاه الشئ ضمنا من ان كلامه اعراض الاجسام يتجدد معها في الاشارة
 الحقيقية حيث قيد تحقيفا بقوله كما في حلوله الاعراض في الاجسام انتهى وانت قد عرفت ان المكان
 بالمعنى المذكور وكذا الجسم المتكسر ليس من الاعراض فكيف يصح الاعتراض به على تلك الدعوى الضمنية
 وقبل انه اعتراض على التعريف المذكور بعدم الجامعة وفيه ان التعلق بين المكان والجسم ليس
 من افراد المعرف كما مر فيما سبق فكيف يعترض به على جامعة التعريف واما القول بان نهاية
 الاعتراض ان حصول بعض الاعراض في الاجسام ليس من هذا القسم ولا يلزم منه عدم كونه من
 القسم الاخير ايضا فقد عرفت ما فيه **بجوده** فيلزم فيه نظر ان اطلاق البعد المجرد على المكان
 عند منبته انما هو باعتبار انه لا يلو مقارنا لمادة اخرى غير المتكسر لا باعتبار انه لا يلو مقارنا
 لمادة اصلا وليس له تجرد صرف حتى لا يقبل الاشارة الحسية لذلك **قوله** هو على تقدير ان يكون
 مشارا اليه اه يعنى انه على تقدير ان يكون المكان مشارا اليه تقديره كان التعلق بينه وبين المتكسر
 خارجا عن التعريف بقيد الاتحاد في اصدائه لو سلم ان المكان بالمعنى المذكور يكون مشارا اليه **بجوده**
 بالاشارة الحسية تقديره فلانهم ان يتحد مع الجسم المتكسر في تلك الاشارة وقياس الغائب على
 على شاهد غير مفيد كما اشار اليه الشئ فيما نقل عنه في اصل الابراد لانهم ان المكان بالمعنى المذكور
 يقبل الاشارة الحسية الحقيقية وقوله الاشارة التقديرية غير مفيد ان لانهم اتحاد الاشارتين
 ح قد يثبت التعريف صادقا عليه كاطنه الشئ قبل فيه انهم اختلفوا في المكان انه البعد المجرد او
 السطح بعد اجماعهم على انه موجود مشارا اليه بالاشارة كما يظهر بار جوع الى المحل ولا شك في اتحاد
 مع اجسامها كاتحاد الجسم التعليمي مع الطبيعي فيها انتهى **بل** على هذا التقدير اه ضربا عما
 قبله من مجرد دعوى عدم الاتحاد على تقدير الاشارة التقديرية واشارة الى تعليقه بان البعد **بجوده**

نبيه الرحمن وشارحه

عنه حيث قد انشأه في
 على التعريف المذكور
 به لا شك في ان
 التعريف بالخصاصة
 بالاجسام وايضا في
 انهم قد جازوا بان
 منصرف في صورة واعراض
 وقد ثبت ان شئ من المتكسر
 ليس من شئ من الصورة واعراض
 يلو تقديره في انفراد المعرف
 بان محشى في انفراد المعرف
 من الخصاصة في صورة
 واعراض في صورة

مدير

عنه
 وادعى ان معنى
 من ان كان
 من ان كان

عنه

ما ذيا وجسما طبيعيا لكونه جوهر قابلا للابعاد ولا يبقى مكانا مجردا والحال ان المتكسر ايضا جسم طبيعي فيها
 لا يتداخلان في الاشارة كما قيل فتأمل فعلى هذا معنى قوله وعلى هذا التقدير وعلى تقدير الاشارة التقديرية
 ومعنى قوله ايضا اي كانه على تقدير الاشارة الحقيقية وقبل انه فرق عما قبله من منع الاتحاد في الاشارة على
 على تقديره **بجوده** كونه مشارا اليه الى منع كونه الاشارة التقديرية لاستلزامه خلاف المفروض وحاصله
 لانهم يقولون البعد المجرد الاشارة الحسية التقديرية ايضا كيف وتقدير مشارا اليه بالاشارة الحسية
 فرض محال لاستلزامه الجزم بثبوت نقض مفهوم البعد المجرد الذي هو ان لا يلو ما بان العقل لا يجوز ان يلو
 مجرد ملاحظة المفروض يجرى بثبوت النقيض الذي هو كونه ماديا والحال ان العقل لا يجوز ان يلو
 الغير المادي ماديا ويرد بان هذا غير صحيح لما انه اخلاء لما قبله من التعليل على ان المراد بالتقدير
 ههنا هو الفرض الذي لا يجرى فيه اصلا لا يجوز المطابق كما مر فيما سبق **قوله** وايضا كونه اعراض
 الاجسام اه اعتراض على ما ادعاه الشئ ضمنا من ان كلامه اعراض الاجسام يقبل الاشارة الحقيقية
 ويتجدد معها في الاشارة الحقيقية وقبل اعتراض على القائل ونقض للتعريف المذكور بعدم الجامعة
 بناء على ان التقديرية انما هو في المجردات وقد عرفت ما في هذا المبني فتأمل **قوله** لا يقبل الاشارة
 الحقيقية اعتراض عليه بانه ان كان المانع من القبول عدم التميز بالذات فجميع الاعراض كذلك
 فلما عني لاخذ الكثير وان كان عدم المشاهدة في محل الاصوات اعني الهواء غير مشاهد ايضا فلا يلزم
 الجواب والحق ان المراد بالاشارة الحسية بانه ههنا او هناك فلا يجب فيها المشاهدة **قوله**
 الا ان يكفي اه قيل ان جواب عن الثاني ويجري حكمه في الاول ايضا لكن يرد عليه ان محل الصورة
 وهي الهيولى ليست قابلة للاشارة بالذات تحقيفا الا ان يكفي بقابلية الحال لها ايضا ويدرج
 في التقديرية **قوله** وفيه انه يجوز ان يكون التعريف اه يعنى انه يجوز ان يكون المراد من الشئ الاول
 في قوله حلول الشئ في الشئ هو الصورة والعرض خاصة بقدرية تصرفهم بان الحال منحصر
 في الصورة والعرض فيلو حاصل المعنى حلول الصورة والعرض كونها حاصلين فيه بحيث اه فكما
 قيل اننا نعلم ان الحلول ليس للصورة والعرض لكن لانعلم ان ماهيته ما اذا فاجب بان حلولها
 كونها اه كما اشار اليه فيما نقل عنه ههنا وبهذا التفريق سقط ما قيل من ان هذا اختصاص للمعرف
 والتعريف بما قرينة تدل عليه ومنه انه يشعر بان مطلق الحلول يتحقق في غيرهما ايضا وليس كذلك

عنه الرحمن وشارحه

شهر زان

شهر زان
 مسقط

يوسف شهر زان
 مسقط

عنه وشارحه شهر زان

كما علم من الشرح **قوله** في المكان مذهب منها هو اليبولي ومنها انه الصورة الجسمية ومنها انه البعد مجرد
الموهوم ومنها انه السطح مطلقا كما سيجي في المحشى في فصل المكان **قوله** لكن المشهور انه الفرض من هذا
الكلام توجبه تخصيص المذهبين بالذكر ودفع توهم ان النقص المذكور انما يتوجه على هذين المذهبين
وحاصله ان النقص المذكور يتمشى على كل من المذهب فان ظ التعريف صادر على حصول الجسم
في المكان على اى مذهب كان كما يشعرب كلام الشربساعه حيث اطلق المكان عند توجيه النقص
واما تخصيصه بيبا صدق التعريف عليه بمذهبى المشايين والاشراقين فليكن ذلك المذهبين
مشهورين ومعتد انهم ما عند جمهور الحكماء واما غيرهما فليس بمعقول عليه لظهور بطلانه
عندهم كما سيجي في المحشى سيجي منه ايضا انه قد يؤول الفقد باليبولي والصورة فان شارح
انفاصد ذكر ان افلاطون يعبر عنه البعد ثارة باليبولي وثارة بالصورة كيف لا وامتناع كون
جزء الجسم حيزا له في غاية الظهور فكيف يذهب اليه عاقل انتهى **قوله** باى مذهب اريد اى
من المذهب الكثير كما او من المذهب وقال بعضهم اى من المذهبين المذكورين ثم خير في المقام
فقل قوله المعتمد عليه عند الجمهور يخرج المذهب بمعنى البعد مجرد الموهوم كما هو مذهب
المتكلمين ثم اعترض عليه بانه لا وجه لاجراجه ان كلام الشربساعه لا يحال عليه ايضا مع ان اليراد
كما يرد بحلول الجسم في المكان بمعنى بعد الاشراقين كذلك يرد بحلوله فيه بمعنى بعد المتكلمين
بل لا يرد الاخير اخيرا فخذ ما ذكرناه ولا تكن من المتخبرين **قوله** اظهرنا انه بمعنى الظ ويؤيد
اطلاق الدليل على انه ثارة فيكون موافقا لكلام الشربساعه وبطلانه في قوله ان النقص
اشربساعه حيث اشعر عبارة ان جريان النقص في هذا الظ وفي المكان بمعنى السطح غير ظ وليس
كذلك بل في هذا الظهور وفي ذلك الظ وقول الشربساعه فلان الاشارة تنسبه لاستدلال انتهى وفيه
نظرا ان جريان النقص في المكان بمعنى السطح ليس صحيحا في نظر المحشى كما ستطلع فضلا عن ظهور
ثم ان وجه الظاهرية هو ان كون الجسم المتمكن حاصلا في مكان بمعنى البعد مجرد المظهر منه ان يحشى
ونما ان حاد في اشارة عند تصور انطباق طول الجسم على طول وعرضه على عكس خلاف
الاتحاد في الاشارة في مكان بمعنى السطح كما ستطلع عليه **قوله** ان حصوله مقيد بكونه فيه لعله يريد
ان يحرف عن قوله في ليس بل هو بل مستفاد متعلق بالكون والمعنى ان يكون حاصلا كما سافيه فيكون

فان كان المقصود من قوله في المكان مذهب منها هو اليبولي ومنها انه الصورة الجسمية ومنها انه البعد مجرد
الموهوم ومنها انه السطح مطلقا كما سيجي في المحشى في فصل المكان
لكن المشهور انه الفرض من هذا الكلام توجبه تخصيص المذهبين بالذكر
ودفع توهم ان النقص المذكور انما يتوجه على هذين المذهبين
وحاصله ان النقص المذكور يتمشى على كل من المذهب فان ظ التعريف صادر
على حصول الجسم في المكان على اى مذهب كان كما يشعرب كلام الشربساعه
حيث اطلق المكان عند توجيه النقص واما تخصيصه بيبا صدق التعريف عليه
بمذهبى المشايين والاشراقين فليكن ذلك المذهبين مشهورين ومعتد انهم
ما عند جمهور الحكماء واما غيرهما فليس بمعقول عليه لظهور بطلانه
عندهم كما سيجي في المحشى سيجي منه ايضا انه قد يؤول الفقد باليبولي
والصورة فان شارح انفاصد ذكر ان افلاطون يعبر عنه البعد ثارة باليبولي
وثارة بالصورة كيف لا وامتناع كون جزء الجسم حيزا له في غاية الظهور
فكيف يذهب اليه عاقل انتهى قوله باى مذهب اريد اى من المذهب الكثير
كما او من المذهب وقال بعضهم اى من المذهبين المذكورين ثم خير في المقام
فقل قوله المعتمد عليه عند الجمهور يخرج المذهب بمعنى البعد مجرد الموهوم
كما هو مذهب المتكلمين ثم اعترض عليه بانه لا وجه لاجراجه ان كلام الشربساعه
لا يحال عليه ايضا مع ان اليراد كما يرد بحلول الجسم في المكان بمعنى بعد
الاشراقين كذلك يرد بحلوله فيه بمعنى بعد المتكلمين بل لا يرد الاخير
اخيرا فخذ ما ذكرناه ولا تكن من المتخبرين قوله اظهرنا انه بمعنى الظ
ويؤيد اطلاق الدليل على انه ثارة فيكون موافقا لكلام الشربساعه وبطلانه
في قوله ان النقص اشربساعه حيث اشعر عبارة ان جريان النقص في هذا الظ
وفي المكان بمعنى السطح غير ظ وليس كذلك بل في هذا الظهور وفي ذلك الظ
وقول الشربساعه فلان الاشارة تنسبه لاستدلال انتهى وفيه نظرا ان جريان
النقص في المكان بمعنى السطح ليس صحيحا في نظر المحشى كما ستطلع فضلا
عن ظهور ثم ان وجه الظاهرية هو ان كون الجسم المتمكن حاصلا في مكان
بمعنى البعد مجرد المظهر منه ان يحشى ونما ان حاد في اشارة عند تصور
انطباق طول الجسم على طول وعرضه على عكس خلاف الاتحاد في الاشارة
في مكان بمعنى السطح كما ستطلع عليه قوله ان حصوله مقيد بكونه فيه لعله
يريد ان يحرف عن قوله في ليس بل هو بل مستفاد متعلق بالكون والمعنى ان
يكون حاصلا كما سافيه فيكون

حصول

حصوله ووجوه مشروطا بكونه فيه وموقوفاً عليه ولا يرد عليه ما قيل من ان التعريف على هذا
لا يصدق على الصورة لان حصول الصورة ووجودها ليس موقوفا على اليبولي بل الامر
بالعكس انتهى لان الحلول في المحل يستلزم الافتقار والتوقف كما سيجي في الشرح **قوله** لو كان هذا
الدليل حقا له نقص اجمالى على الدليل المذكور باستلزامه الفساد حاصلا ان هذا الدليل لو كان
حقا لزم منه الاشارة الى اى جسم كان الاشارة الى سطح الفلك الاعظم واللازم بط بالبداهة
وفيه نظر **قوله** لان الاشارة الى ذلك الجسم ايه بيان للملازمة وقباس مركب من مقدمتين كثيرتين
مفصولتين **قوله** سوا الاشارة الى هذا السطح ايه فيه نظر ان لا يلزم منه تجاوز الاشارة المتبعة
الى السطح المتداخل مع سطح الجسم تجاوزها الى غير بل يجوز ان ينتهى عنده كما لا يخفى **قوله**
والحل ان قوله انه نقل عنه اى حل الفساد لان معنى الحل بيبا الفساد المستلزم لنقص الدليل
نقضا اجماليا بان منشا الفساد اى مقدمة على التبعين فالحل لا يتوجه الا بعد النقص اجمالى
انتهى يريد ان المراد ليس حل النقص والجواب عنه كما يتبادر الى الاذنه كما وذلك لان حاصله
منع ان الاشارة الى سطحه الاشارة الى السطح الذى هو مكانه وهذا مقدمة من مقدمته اصل
الدليل فكيف يمكن منعها من طرف المستند وفي قوله لان معنى الحل بيان الفساد نظر
لان معناه على ما كتب المناظر تعيين موضع الفلظ وهو اخص من بيبا الفساد **قوله**
غير مثبت ايه قيل فيه انه قد سبق من المحشى ان المثار ايه قصد ما يعينه العقل ويميزه بتوهم
الامتداد في الجسميات فلا بد لهذا القصد من التسع وهو ما لا يفصله العقل بذلك الامتداد
فيصل اليه ذلك الامتداد بدونه فقصه فالانطباق يستلزم الاتحاد بالتبعية وفيه ان قول لا بد
لهذا القصد من التسع يحتاج الى البيان وتفرعه لما قبله من وقوله فيصل اليه ذلك الامتداد اول
المسئلة **قوله** كما انه تبع الامام ايه يريد الجواب عن اعتراض الشربساعه على المص وحاصله تخصيص المص
بحلول الموجود وبناء التعريف على نفى وجود الاعراض الغير السارية بجعل المص تابعا للامام
في ذلك وفيه ان المص قد قسم العرض الذى هو قسم من احوال بالتعريف المذكور الى المقولات
التسع منها الاعراض الغير السارية وجعل تلك المقولات من اقسام الموجودات من غير
نقض لنفى الاعراض الغير السارية وهذا مما يابى عنه تلك التبعية كل الا باا قيل ويمكن ان يجاب

هذا عند قول المص والامام
حلولها في المحل المستلزم لافتقارها
اليه

كما صرح به في
وفى الدين

بوصف
بوصف
بوصف

قطب الدين

سید الشهدا

مات بعضی

شهرستان
مستقل
خوشای
محمد ارباب
۴

محمد بن عبد الله بن
 ١٢
 ع
 فاضل
 مع جنة
 شمس
 مع عدم
 في الجملة
 في نفق
 مستطاب

وحدوث المعنى مع شئ اخر وان ارد انه يلزم انعدام المعنى مع المجموع وحدوث المعنى مع اخر فبطلا لازم
 ثم اذا المعلوم انما هو بقاء نفس الاطراف لا معينا **قوله** يدعى الوهم قبل لونه هذه بداهة الوهم لا ترفع
 الاما عن الحسن والعقل انتهى **قوله** وان اراد بهذا الاختصاص اه هذا الذي ذكره تفصيل ما اشار
 اليه الشرح اجمالا مع اشارة الى ان ما ذكره الشرح غير تام ثم ان العبارة السليمة ان يقال ان اراد
 به ان الاختصاص بحيث يصح حمل احد المتعلقين على الاخر موافقة ثم ان حاصل كلامه انه على الشق الاول
 يخرج كثير من الافراد عن التعريف بل لا يصدق على فرد اصل فلا يلو التعريف جامع قطعاً وعلى الثاني
 يدخل فيه كثير من الاغيار فلا يلو ما نفينا فلا يخرج عن الغيار ثم الظاهر ان هذا البحث انما هو على التفسير
 لا على نفس التعريف فالتردد بدقيج ان قول المفسر بان يقال الجسم ابيض قد قطع احتمال الشق
 الاول من التردد بل الجسم الا ان يقال التردد بدقيج ان قول المفسر بان يقال الجسم ابيض قد قطع احتمال الشق
 او على حمل على بقاء طريق الحمل بين البياض والجسم خاصة **قوله** وان ارد به انه يصير محمولا على
 عليه اي يصير به احد المتعلقين محمولا على الاخر اقول التزم المحمولى في الارادة وعلوه ما خوذ
 من قول المفسر بان يقال الجسم ابيض وذلك ان تحمل ذلك القول على الاستدلال على كون البياض
 نفيا لا على بيان طريقة اى وذلك ثابت لانه يصح ان يقال الجسم ابيض فلولم يكن البياض نفيا
 للجسم لما صح ذلك القول فعلى هذا يلو معنى التفسير ان المراد بالاختصاص النابذ هو التعلق
 الذي يصير به احد المتعلقين نفيا لاخر اى قائما به تابع له في الوجود من غير ان يلاحظ الحمل
 بينهما فيلزم هذا التفسير بالتعلق الخاص الذي بين البياض والجسم مثلا فينتج الاشكال
 برمه فان ذلك التعلق غير متحقق في الاغيار ومتحقق في جميع الافراد كما سيجي منه المحشى في
 الاشارة المتأخرة لهذا الخشية فهذا جواب عن الايراد المذكور باختيار الشق الثالث وقد يجاب
 عنه ايضا باختيار الشق الرابع وهو ان يقال المراد انه التعلق الخاص الذي يصير به احد
 المتعلقين سببا قريبا محمولا على الاخر بان يراد بالذات ما يصير سببا قريبا لوصف محمول
 كاسود فانه سبب قريب لحمل الاسود على الجسم وليس المال مثلا كذلك بل التمول سبب
 قريب لحمل التمول على اى مال وبهذا الجواب ايضا سيجي منه المحشى في اواخر هذا الفصل فانه
 فانظر **قوله** ثم اقول لا يخفى ان لا يخفى ان حاصل هذا القول انه على التقدير الثاني في التردد

يصدق التعريف على الصورة الجزئية مع انها ليست من الافراد فالمناسب ان يقول **قوله**
 ايضا على الصورة الجزئية اذ منه غير ان يفصل بينه وبين اخواته بقوله ثم اقول ثم اقول في ان
 صور المدركات كلها ترسم في النفس او صور الكليات والجزئية مجردة ترسم في صور الجزئية
 اجسامية ترسم في الالات والتحقيق هو الاول ولا يخفى عليك ان كلام المحشى مبنى على مذهب
 الارنا في الالات فيرد عليه انه يجوز ان يلو التعريف مبنيا على التحقيق كما قيل ولذا قيل
 نقض التعريف بمثل هذا الامر المختلف لا يلو على مثل المحشى والقول بان مثل المحشى لكونه
 من المتحققين جازان بودى تحقيقه الى رجحان الارنا في الالات فلا يرد عليه ذلك ساقط
 كل سقوط اذ لو سلم ذلك فنقض تعريف الغير بتحقيق نفسه مما لا يلو على مثله **قوله**
 لا يقال النفس عالمة اه اى ذات صورة ولما كان العلم عبارة عن تلك الصورة بناء على انه الصورة
 الحاصلة عند العقل وكان له مشتق اى بالعلمة بدله والباقي في نفسه بها سببية اى بسبب تلك
 الصورة فقط ما قيل لو كان هذا التعلق المصحح اختصاصا فانما يلو اختصاصا ناعنا للعلم
 بتلك الصورة الجزئية لا لانفسها والكلام في الثاني لا في الاول انتهى وقيل يحتمل ان يلو اباصلة
 للعلم بان يراد بالعلم الحضورى دون الحصول وقيل بان يبنى الكلام على اتحاد العلم والمعلوم **قوله**
قوله انما ليست حالة فيها اى في النفس بل هي حالة في الخيال **قوله** نفعا بالذات ان ارد بها
 بالذات نفى الواسطة في العوض فاللازمة ممة بناء على ما نقل عن بهمنار من ان الاتصاف بالالوان
 اولها انما هو السطوح لا الاجسام وبواسطتها يتصف الاجسام لكن ليست واسطة في العوض
 بل في الثبوت وان ارد نفى الواسطة مطلقا فبطلان لازم ثم اذ لا ضوء في اعناق الاجسام **قوله**
 والالوان اما الاول فبالاتفاق واما الثاني فعلى المشهور بناء على ان وجود اللون مشروط بوجود
 بالفعل والالوان وان شكك الاما في ذلك كما في المباحث المشربية وان ارد به الحقيقة
 فنقول الجسم اما ان يتصف بها حقيقة فيدخل في التعريف فلا ملازمة او لا فلا يضر خروجهما اذ الموقوف
 انما هو حلول الحقيقي فلا بطلان للآزم **قوله** وعلى الاول يلزم اه قيل ان اراد انه يلزم ان يكونا غير جالين
 بالذات فبطلان لازم ثم بل هو الواقع وان اراد انه يلزم ان يكونا غير جالين ولو بالعوض فاللازمة
 ثم ورد بان لما اعتبر في تعريف مطلق الحلول ان عت بالذات لا يصدق عليهما انهما حالان بالنسبة

شهرى زان
يوسف

طرسوسى
شهرى زان

حيدر

الى الجسم ولو بالعرض **قوله** لاننا لم نحقق ذلك التعلق اه هذا مأخوذ من كلام الدواني في حاشية التريد
وقدره السيد صدر الدين هناك بانه لا يفهم من الاختصاص الناعت معنى يختص بالنعوت
ولا يدخل فيه غير فان التمر اختصاصا بصاحبه وهو ناعت له حيث يقال له تامر كما ان
للسواد اختصاصا بجمده وهو ناعت له حيث يقال له اسود فبأي شئ يخرج التامر والابيض
ونظائرهما عن الاختصاص الناعت ودعوى الضرورة ههنا غير مسبوقة بل دخله في ذلك
ضروري انتهى وانت خير بان هذا الرد ليس بشئ فانه اذا جعل الناعت المذكور في
التعريف من قبيل التامر والابيض فاسم منه معنى يختص بالنعوت ولا يدخل فيه غير اذ يكون معنى
التعريف اختصاص المنسوب الى النعت والمختص به كما ان معنى التامر والابيض هو
النسب الى التمر والابيض والمختص بهما ولا يخفى ان هذا المعنى لا يصدق على تامين التمر والابيض
وبين صاحبهما ولا على ما بين الفلك والكوكب والجسم ومكانه ولا على سائر النظائر لان التمر
والابيض ونظائرهما ليس شئ من مافعالصاحبه ويجرد القول بانه تامر مثلا لا يوجب كون التمر فعالا
وهذا لا يستلزم فيه ويمكن حمل التعريف المذكور في الشرح على هذا المعنى بل قوله كالتعلق
بين البياض والجسم اه كالتص في ذلك ثم اعلم بان هذا يصلح ان يكون جوابا عن ايراد المحشى
في الحاشية السابقة انفا ايضا ولا ضرر فيه اذ هو مع الاغراض عن هذا الجواب بل هي تقرير
وتفصيل لهذا البحث من الشئ كما اشرنا اليه هناك فلما مناهة بين المقامين فلا حاجة في دفع
المنافاة الى ما قيل من ان مكسوب كان مبنيا على ان يكون ماهية الاختصاص امرا معلوما لنا على
التعيين وهذا مبني على ان لا يكون كذلك **قوله** الاولى ان يقال وجه الاول هو التطابق
بين امثال والمتمثل كما هو المصريح به وفيه ان التطابق يحصل بافراد امثال ايضا بل الاولى
افراد فان عدم التطابق انما ينشأ منه وأشار بالتعبير بالاولى الى ان لا يجب التطابق
بين امثال والمتمثل على انه يجوز ان يراد من قطع الحشب كل قطعة في يحصل التطابق فيلزم ان
كل جسم من تلك الاجزاء يطلق عليه السبولى كان المنكسب ما ذكره الشئ لما في الكلام من مشابهة
التعريف الذي هو الجنس والجنس واما جمعية امثال فللاشارة الى انه لا فرق بين قطعة وقطعة
في ما يطلق عليه السبولى وقيل ما فعله الشئ اولى فان فيه اشارة الى ان السبولى اشارة تطلق على

الجسم

الجسم الذي تركيب منه قسم اخر على الافراد وعلى الاجزاء التي تركيب منها على الاجتماع انتهى ولعل
هذه الاشارة مبني على حمل الالف واللام في الجسم على الجنس الشامل للواحد والكثير **قوله**
اعتراض على المصوح بجهل ان يكون متعاضدا دعوى ضمنية من المص من ان ايراد تلك المباحث ههنا
منكسب وبجهل ان يكون استدلالا على بطلان تلك الدعوى الضمنية بطريق النقض الشبهى
او بطريق المعارضة التعديرية **قوله** ويمكن ان لا يكون ايراد اى اعتراضا بل طلبا للنكته الظ
ان طلب النكته استفسار والاستفسار من الاعتراضات الراجعة الى المنع او الى المعارضة
كما تفرد في الاصول فبعد مقابلا الاعتراض ليس على ما ينبغي كما قيل اللهم الا ان يقال المراد انه
يجعل ان يكون اعتراضا غير طلبى ويمكن ان لا يكون كذلك بل يكون اعتراضا طلبيا **قوله** كونها
من الهوى لا يوجب الظ ان هذا منع فهو مبني على تقدير الاعتراض استدلالا وكذا الكلام في قوله
وعلى الثاني ان النكته اه فتأمل ثم ان المراد بقول السائل انهم عدوا هذه المباحث من الهوى
انها من الهوى عندكم ويتضمن بمعونة المقام انها ليست من الطبيعى عندهم فلا يصح الجواب
بعدد الجواب المذكور اصلا ولما كان السائل ناقلا لهذا الكلام لم يتوجه عليه سوى طلب
الصحة وحسن الظن به بل الاستفراء ايضا بدفعه كما قيل **قوله** وكلاهما اى كلا الجوابين اللذين
ذكرهما القائل بعبدان عن الصواب او عن المقام وذلك لان الظان السوال المذكور مطالب
لا استدلال فمقابله بالجواز غير صحيح بل الصواب هو الجواب بدعوى ان تلك المباحث من الهوى
لان المسائل كما فعله الشئ اولان كون تلك المباحث من المسائل المشتركة غير مستقيم
اذ لا بأس على عقل ولا نقل بل الاستفراء يشهد بخلافه كما اشرنا اليه وقيل لان الاصل عدم
الاستدلال الى لا سيما في العلمين المتضادين شدة التضاد كما ههنا وقيل بل هو مقطوع به لانه
التباين بين موضوعي العلمين عليه وقيل لان الجوابين المذكورين موقوفان على ان يكون المراد
بالاجتناب الى المادة اعم من الاجتناب بحسب الذات ومنه الاحتياج من جهة مع ان الظان ان يكون
المراد الاجتناب بحسب الذات فقط **قوله** فيه ان البحث عن الوجود اه لا يخفى ان هذا الكلام
مبني على ان البحث مسند الى المحول كما سيذكر فالتكسب كما خبر **قوله** فان الوجود ليس عرضا
ذاتيا شئ هكذا لو استدلل عليه بعضهم بان العرض الذاتى موقوف على الوجود الخارجى

يوسف

شهر زان

نقد في
هذا الاستدلال
والمتكسب بان
الموضوعات
السائل لا بد
وان ترجع الى موضوع
العلم وتندرج تحته موضوع
الاشياء والطبيعى على ما بينها
اشياء متباينة فكذا موضوعات
مما لها فلا يمكن اشتراك بعض
هذه العلمين لان الاشتراك
انما هو باتحاد موضوع تلك
المسائل فمحمولها فتأمل مستقيم

فكون الوجود عرضا ذاتيا لزم توقف الشيء على نفسه او تعدد الوجود الخارجى لكنه بشكل يجعلهم اثبات الوجود
وكذا اثبات الواجب تعالى من المسائل والقول بان امثالها استطرادية مما لا يرتضيه اولو الاحكام كما قيل
وكذا القول بانها من المسائل العقلية **قوله** والمراد ببعض الموجود هو الوجودى نقل عنه ههنا لا يقال فعلى هذا
يلزم استعمال القضية الجزئية في العلوم مع انهم ذكروا ان المهمة في العلوم في قوة الكلية لئلا يلزم استعمال
الجزئية فيها لانا نقول هذا الكلام محيل تحيله بعض لكنه غير واقع كما لا يخفى على من تتبع العلوم انتهى اقول
الظ ان اشار اليه بهذا الكلام هو قولهم ان المهمة في العلوم في قوة الكلية كما قيل يدل على ذلك قوله كما لا يخفى
على من تتبع العلوم فان تتبع العلوم انما يشهد لتوذلك القول منجلا فان كثيرا من مسائل الالهى وعلم الكلام
ليست بكلية بل جزئية او شخصية كما قيل ويمكن توجيه قولهم بانه مبني على الغلب ويؤيده تخصيصهم
بالعلوم الحكيمة وبالمسائل دون الدلائل **قوله** ويمكن توجيه قول صاحب المحاكمات بان المراد بما قال
سواء الكلام يستدعي انه توجيه لقول صاحب المحاكمات بحيث يندفع عنه الاعتراض الذي ذكره
انفا وليس كذلك كما لا يخفى فيقالوا ان المراد انه توجيه له بحيث يندفع تشنيع الش وان كان
يرد عليه بعد ما ذكر ثم الظ ان التوجيه الدافع لذلك التشنيع هو قوله المراد بما قال اه وليس كذلك
بل قوله المراد كذلك هو مبني التشنيع المذكور وذلك ايضا فقلوا ان الدافع ليس بالقوله وقوله
ولكن ذلك غنى عن المادة اى في جهة البحث اه فانظر قبل فالتعرض لبيان ان الوجود محمول لا موضوع
لغرضه ورد بان ذلك ابيان موقوف عليه للتفسير الدافع فلا لغوية وبعد الشيا والتى لا يخفى
اضطراب الكلام وقلعها في هذا المقام **قوله** فان البحث لو اسنداه الظ انه استدلال لما قبله
لكن ليس بمثبت لان كونه مثبتا موقوف على قوة الاسناد ههنا الى الاحوال دون الموضوعات وذلك
اول المسئلة فهذه من جهة الاضطراب والمحال والقول بان مجرد بيان حقيقة الحال وتفصيل لطيف
للقال وبحث يعين الامثال ناش من عدم وجد ان القليل والقال ودسيسة بائنا لئلا يقتضى
عن المحصول خال **قوله** وكل ذلك غنى اه قالوا هذا هو المدار لتوجيه قول صاحب المحاكمات
على وجه يندفع عنه تشنيع الش عليه وتبينه بحث اما اول فلان مدار التشنيع ليس قوه ولكن ذلك
غنى اقبل مدات قوه ان الاحوال المذكورة فيها لا تحتاج الى المادة في الوجود فانه صريح في ان قوة
تلك الجاهات من الالهى لقوة الاحوال المذكورة فيها غير محتاجة الى المادة واما ثانيا فلان حاصل ما ذكر

القائل شارى

في التوجيه

في التوجيه على ما يتصور هو ان المراد ان تلك الاحوال لا تحتاج الى المادة في الوجود الربطى اى في حمل تلك
الاحوال على موضوعاتها وهذا لا يدل الا على عدم احتياج تلك الاحوال الى المادة الى المادة في
التفعل فقط لا على عدم احتياج الموضوعات اليها في الوجود الخارجى والتفعل معا ففى ذلك
مخالفة للمهور من وجهين كما لا يخفى وقيل في دفع المخالفة بالوجه الاول ان المراد ان تلك
الاحوال في وجودها الربطى لا تحتاج الى مخالطة المادة للموضوعات ولا يخفى عليك ما فيه من البعد
والتكلف البار **قوله** قد يقال في قوة النار اه لا يخفى ان الظ من هذا المقام ومنه عبارة القائل
ان النظر معارضة تقديرية على الدعوى الضمنية المتقدمة من قول الش مثل النار وهى ان النار
من الاجسام القابلة للانفكاك ونقرر المعارضة ان النار غير قابلة للانفكاك لان طبيعتها
يابسة وكل ما هذا شأنه يقتضى صعوبة التشكل وكل ما يقتضى صعوبة التشكل غير قابل
للانفكاك فان النار غير قابلة للانفكاك ويحتمل ان يكون معنا تلك الدعوى الضمنية مستندا
بان طبيعة النار اه ولا يبعد ان يقال المراد بها اه جوب عن النظر بتجريب المدعى ومنع
المقدمة الثانية من دليل المعارضة وحاصله لانهم ان كل ما طبيعته يابسة يقتضى صعوبة
التشكل لم لا يجوز ان يكتب رطوبة بسبب الاختلاط بالرطب كما في ما نحن فيه فان
النار التى هى عندنا رطبة لا اختلاطها بالهوا او اثبات للدعوى الضمنية الممنوعة بالتجريب فحصل
ان المراد بالنار ما هي عندنا وهى قابلة للانفكاك لانها رطبة لا اختلاطها بالهوا وكل ما هو رطبة
قابل للانفكاك فتأمل **قوله** فان قيل قد منع اه مبني على تقدير قوة النظر استدلالا والجواب منع
وحاصله ابطال للسند المذكور بانه خروج عن الانصاف كما قالوا عند الاستناد به لمنع
ان النار حارة بالطبع او تفسيره الفرق بينه في هذا المقام وبينه في مقام الاستناد به
لمنع ان النار حارة بالطبع **قوله** في دفع منع الرطوبة هذا يدل على انه حمل النظر على منع رطوبة
النار بان جعل حاصلا ان في قوة النار من الاجسام القابلة للانفكاك نظرا لان قابلية الانفكاك
موقوفة على كونها رطبة ولانهم ذلك كيف وطبيعتها يابسة واليبوسة تقتضى **قوله** قلنا
لانه لو كانت اه بينه للفرق بين تجويز اكتساب النار الرطوبة عن الهواء وبين اكتسابها
الحارة عن الهواء بان التجويز الاول يودى الى خلاف ما يشهد به البدهة وهو قوة الهواء

شارى

هذه يد قياسي
وهذا الذي يحتاج
مفسر

عن قوه ولكن ما هذا شأنه
يقتضى صعوبة التشكل
مفسر

احر من النار والناظر اضعف في الحرارة من الهواء ولذا عدد ذلك خروجاً عن الانصاف بخلاف التجويز
 الثاني فانه انما يؤدي الى قول الهواء اربط من النار والناظر اضعف في الرطوبة من الهواء وذلك ليس خلاف ما يك
 به العقل بل هو الواقع ولذا لم يكن خروجاً عن الانصاف في اصله اثبات السند المذكور وجعله بحيث لا يكون
 خروجاً عن الانصاف او جواباً عن الاستفسار ببيان الفرق بين المقامين **قوله** اما اولاً فلان اه منع
 المقدمة الثالثة من مقدمتك دليل النظر بنا على تقريره استدلالاً او على كونه في صورة الاستدلال او
 على كونه استدلالاً في مقام اخر قيل المراد بالقبول هو الاستعداد لا الامكان الذاتي فالصعوبة استعداد
 نحو الانفعال والقبول استعداد نحو الانفعال فالاول بوجوب عدم الثاني وفيه ان حاصل الدليل
 لا يتوقف على استعداد الاجسام للانفكاك بل الامكان الذاتي كاف **قوله** مع ان قبول الانفكاك
 اي قبول النار للانفكاك وهذا رفق من مقام المنع الى النقص وحاصله ان الاستدلال على عدم
 قبول النار للانفكاك مصادم للبديهي فان قبولها له معلوم بالمشاهدة وفيه ان الظاهر ان الكلام
 في النار الصرفة التي كانت تحت تلك القمر ولا يخفى انه لا يتمشي فيها المشاهدة اللهم الا ان يقال
 اراد ان المراد بالنار ههنا ما هي عندنا وقبولها للانفكاك معلوم بالمشاهدة فتأمل **قوله**
 واما ثانياً فلان الكلام اه دفع للنظر المذكور على تقدير كونه لرطوبة النار كما هو المفهوم من قول
 انما نكفي لو قيل هذا الجواب في دفع منع الرطوبة وحاصله ان ذلك منع لما لم يدعه الخصم
 فان المدعى انما هو قابلية النار للانفكاك دون رطوبتها فالمنع انما يرد عليها لا على رطوبتها
 فلما كان للفاعل ان يقول ان قبولها للانفكاك انما يتوقف على رطوبتها فمنعها منه اجاب عنه
 بقوله وقبولها للانفكاك لا يتوقف على رطوبتها لكونه ثابتاً على تقدير عدم رطوبتها ايضا
قوله فيجوز ان يكون سبب البطل الطبيعي اه قيل عليه هذا السند انما يدل على ان البطل
 يجوز ان يكون سبباً لحرية النار من الهواء بعد اكتسابها الحرارة منه ولا يدل على انه يجوز ان يكون
 سبباً لحرية النار منه عند اكتساب منه ايضا مع ان الثاني كاف للزوم الخلف بظهور ما ذكرناه
 بالاجسام انظر **قوله** حاصل مقصود الماتن اه لعل الغرض من هذا الكلام هو الرد على الشئ
 في تاويله فقد انقص واللازم الجز بقوله وان لم يكن اجزاؤها اجساماً لازماً الجز اه وفي ايراد
 ما اورد عليه بقوله ههنا بحث بان كلام المص لا يحتاج الى ذلك التاويل ولا يرد عليه الايراد

المذكور لكن الرد عليه بكل اشقيه ساقط كما ترى **قوله** وهي الاشياء من الاجسام بمقتضى قوله
 ليس نقيض تلك الجزئية بل نقيضها لاشئ من الاجسام القابلة للانفكاك بمقتضى قوله وان اريد بالاجسام
 الاجسام القابلة للانفكاك يكون نقيضاً لتلك الجزئية بطل قوله وهذا يستلزم ان يكون لكل جسم
 مفصل وان اريد بالجسم ايضا الجسم القابل للانفكاك ليصح ذلك الاستلزام بطل قوله فيلزم
 الجزاء او ما في حكمه لجواز الانتهاء الى جسم غير قابل للانفكاك فلم يحصل الغرض كما ينبغي انكار
 وبالجمله ما ذكرناه انما هو مغلطة نشأت من اشتباه المقيد بالمطلق واخذ مكان المقيد
 كما قيل **قوله** لان كل كثر اه ان اريد ان كل كثر متناهية اجزاؤها فيلزم ان يكون فيه
 الواحد فهو لا يستلزم المطلق كما لا يخفى وان اريد كل كثر مطلقاً سواء كانت احادها
 متناهية او لا يلزم ان يكون فيه الواحد فان اريد بالواحد ما ليس بمركب من الاجزاء
 وان قبل الانقسام فهو اول المسئلة وان اريد به ما لا يقبل الانقسام ايضا فهو كم كيف
 وهو مذهب المتكلمين او مذهب ذي مقراطيس وخلاف مذهب الحكماء فكيف يصح
 اخذ في مقام دليلهم وكيف يصح الحكم من الشيخ بدهة **قوله** لان البسيط مبداء المركب
 انت تعرف ما فيه بما ذكرناك انفاً وايضاً لا يخفى عليك ان اخذ هذه القضية ضرورية
 فهو ظ الفساد واللا يستلزم المطلق وهو اللزوم **قوله** فلا يلتفت الى ما قيل القائل هو
 الدواني في حاشيته على التجريد في اول بحث الوجود وحاصله قوله انه ان اريد المركب
 لا بد له من اجزاء يتقوم بها فهو مسلم لكن لا يستلزم المطلق وان اريد انه لا بد من
 انتهائه الى ما ليس بمركب فهو ليس بيننا بنفسه فلا بد له من البيان بالبرهان فهو
 منع بدهة الحكم المذكور فكيف يصح ان لا يلتفت اليه بمجرد دعوى ابدهة فكله
قوله والكثرة لا بد فيها الاشارة الى منشاء الفلظ بانه من اشتباه الواحد الحقيقي بالواحد
 العددي واخذه في مكانه **قوله** لجواز اشتباهه على احاد اخر فان الكثرة من افراد الانسنة
 مثلاً لا بد فيها من الانسنة الواحد ثم الانسنة الواحد مشتمل على احاد اخر لا يكون انساناً
 ويجوز له واحد من تلك الاحاد ايضا مشتملاً على احاد اخر لا يكون من نوع تلك الاحاد
 وهكذا الى غير النهاية كذا ذكره الدواني **قوله** في الزمان المشاهي اي المشاهي الاجزاء

طرسوس

عنه
 كما يشعر به الاستدلال بقوله
 لان البسيط مبداء المركب
 ص
 كما في حاشيته حكمة العين
 منه
 هـ
 بان يكون معناه ان البسيط
 لا بد ان يكون مبداء المركب
 ص
 ان لا ضرورة في قول البسيط
 مبداء المركب منه
 م
 ومسلم بدهة منه

فقد استلزم مبنى على كون الزمان متناهي فقط ما قبل ان للسانه انصافا لا متناهي فلا يقطع
نصفه مالم يقطع نصف النصف وهكذا الى ما لا يتناهي فلا يمكن قطعه ابدا لان الزمان متناه ولا في غير
فالتصويب لسقاط فعله في الزمان المتناهي على ما في الشارح وفي الشارح في المطارحات انتهى فانه مبنى
على حمل المتناهي على تناهي الامتداد وليس فليس **قوله** ان لذلك القائل اي القائل بان انتهاء المركب الى
ما ليس بمركب ليس بينا بنفسه فان له ان يقول الزمان ايضا اي كالمسافة لكونه مركبا جاز ان يكون
غير متناهي الاجزاء وانما نسبة الى ذلك القائل لان انتهاء المركب الى ما ليس بمركب يهدي الى على زعمه
فلا يجوز ان يقول بان الزمان غير متناهي الاجزاء فتذكر **قوله** يجوز ان يقطع في زمانا متناه الامتداد
اه قيل فيه انه يلزم على هذا التقدير ان لا يمتنع على المتحرك ساعة الانتقال فيها انتقالات غير متناهية
بحسب اجزائها وهو بطل ضرورة ان المتحرك مالم يقض تلك الانتقالات لم يصل الى آخرها وقضاؤها
يستلزم المتناهي وفيه ان من يجوز عدم تناهي الاجزاء في المسافة والزمان يجوزون في الانتقال ايضا
كما اشار اليه السيد الفريد في حواشيه على شرح التبريد وما ذكرتم قضا تلك الانتقالات فانما يستلزم
تناهي الامتداد بداية لتناهي الاجزاء والكلام في الثاني دون الاول **قوله** ان ذلك الاستلزام مم قبل
بهذا المنع مكابر لان البداهة قاضية بان الاجزاء المجمعة الغير المتناهية يستلزم ان يكون مقدار
المركب منها كذا لا غير متناهية بالفعل وان كان المؤخر انقص من المقدم اقول قال الشريف
في اوائل فصل الجوهر في حاشيته التجربة استلزام انقياس المحل الى اجزاء متباينة في الوضع انما في الحال
فيه الى اجزاء كذا لا يختلف فيه فهمهم من حكم بالاستلزام مطلقا ومنهم من فصل وقال ان كان
حلوله سرا يانيا يستلزم والافلا واستدل على ذلك بان السطح مثلا حال في الجسم وليس ينقسم
بانقسام محله انتهى فعلى هذا لا يثبت الاستلزام بدورها ومنعه مكابر فان دعوى على ما اختلف
فيه العقلاء غير مسوعة ثم اقول الظ ان المحشى حمل قول الشرح غير متناهي المقدار على عدم تناهي
امتداد اوله المنع الاستلزام والقائل حمله على عدم المقدار اجزاء ولذا قال ما قال والحج ان
ان حمل على الاول يرد المنع على الاستلزام وان حمل على الثاني يمنع بطلان الاستلزام فاما **قوله**
ان الاول يمكن اه قيل ان كان الشريطة عكس نقبض المقدم وعكس نقبض الشئ ملازم له
وبيان ذلك ان حاصل المقدم هو ان الانقسامات الغير المتناهية لا يمكن خروجها الى الفعل وحج

فقد استلزم مبنى على كون الزمان متناهي فقط ما قبل ان للسانه انصافا لا متناهي فلا يقطع
نصفه مالم يقطع نصف النصف وهكذا الى ما لا يتناهي فلا يمكن قطعه ابدا لان الزمان متناه ولا في غير
فالتصويب لسقاط فعله في الزمان المتناهي على ما في الشارح وفي الشارح في المطارحات انتهى فانه مبنى
على حمل المتناهي على تناهي الامتداد وليس فليس **قوله** ان لذلك القائل اي القائل بان انتهاء المركب الى
ما ليس بمركب ليس بينا بنفسه فان له ان يقول الزمان ايضا اي كالمسافة لكونه مركبا جاز ان يكون
غير متناهي الاجزاء وانما نسبة الى ذلك القائل لان انتهاء المركب الى ما ليس بمركب يهدي الى على زعمه
فلا يجوز ان يقول بان الزمان غير متناهي الاجزاء فتذكر **قوله** يجوز ان يقطع في زمانا متناه الامتداد
اه قيل فيه انه يلزم على هذا التقدير ان لا يمتنع على المتحرك ساعة الانتقال فيها انتقالات غير متناهية
بحسب اجزائها وهو بطل ضرورة ان المتحرك مالم يقض تلك الانتقالات لم يصل الى آخرها وقضاؤها
يستلزم المتناهي وفيه ان من يجوز عدم تناهي الاجزاء في المسافة والزمان يجوزون في الانتقال ايضا
كما اشار اليه السيد الفريد في حواشيه على شرح التبريد وما ذكرتم قضا تلك الانتقالات فانما يستلزم
تناهي الامتداد بداية لتناهي الاجزاء والكلام في الثاني دون الاول **قوله** ان ذلك الاستلزام مم قبل
بهذا المنع مكابر لان البداهة قاضية بان الاجزاء المجمعة الغير المتناهية يستلزم ان يكون مقدار
المركب منها كذا لا غير متناهية بالفعل وان كان المؤخر انقص من المقدم اقول قال الشريف
في اوائل فصل الجوهر في حاشيته التجربة استلزام انقياس المحل الى اجزاء متباينة في الوضع انما في الحال
فيه الى اجزاء كذا لا يختلف فيه فهمهم من حكم بالاستلزام مطلقا ومنهم من فصل وقال ان كان
حلوله سرا يانيا يستلزم والافلا واستدل على ذلك بان السطح مثلا حال في الجسم وليس ينقسم
بانقسام محله انتهى فعلى هذا لا يثبت الاستلزام بدورها ومنعه مكابر فان دعوى على ما اختلف
فيه العقلاء غير مسوعة ثم اقول الظ ان المحشى حمل قول الشرح غير متناهي المقدار على عدم تناهي
امتداد اوله المنع الاستلزام والقائل حمله على عدم المقدار اجزاء ولذا قال ما قال والحج ان
ان حمل على الاول يرد المنع على الاستلزام وان حمل على الثاني يمنع بطلان الاستلزام فاما **قوله**
ان الاول يمكن اه قيل ان كان الشريطة عكس نقبض المقدم وعكس نقبض الشئ ملازم له
وبيان ذلك ان حاصل المقدم هو ان الانقسامات الغير المتناهية لا يمكن خروجها الى الفعل وحج

وحاصل المثال

وحاصل المثال ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات المتناهية وظ ان هذا عكس ذلك على طريقة
قوله والجواب ان خروج اه حاصل ان ههنا احتمالين امكان خروج كل واحد من تلك الانقسامات
الغير المتناهية الى الفعل وامكان خروج جميع تلك الانقسامات الغير المتناهية الى الفعل ولا يخفى
ان المحذور الذي سبق الكلام لدفعه وهو المناقاة بين القول بمتناهي تركيب الجسم من اجزاء
غير متناهية بالفعل وبين ما صرحوا به انما يلزم من الثاني دون الاول فلا يتعلق بسلبه غرض
ههنا بل ليس يصحح في نفسه ثم ادان هو سلب الثاني لا الاول والبحث المذكور انما يتمشى
على سلب الاول لا الثاني ان اللازم من عدم امكان خروج جميع الانقسامات الغير المتناهية
الى الفعل هو كون الانقسامات الممكنة الخروج الى الفعل غير جميع الانقسامات الغير المتناهية فانه
هو عكس النقيض لا كونها متناهية وكونها غير جميع الانقسامات الغير المتناهية لا يستلزم
ان ينتهي الانقسامات الى مرتبة لا يمكن الانقسام بعدها بل كل انقسام فرض فبعد انقسام
الى غير النهاية فلا يلزم خلاف المفروض فلا يرد البحث المذكور **قوله** على ان المفروض اه لو سلمناه
ان المراد سلب الاحتمال الاول اعني امكان خروج كل واحد من تلك الانقسامات الغير المتناهية
الى الفعل فنقول في الجواب لا يخفى ان المفروض قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية الفرضية
فخ ان اريد بقوله لا يمكن الانقسام بعدها انه لا يمكن الانقسام الخارجى بعدها فان التفرع مسلم
لكن لا يلزم منه خلاف المفروض الذي هو قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية الفرضية لواز
ان ينتهي الانقسامات الخارجية الى مرتبة لا يمكن الانقسام الخارجى بعدها ولا ينتهي الانقسامات
الفرضية الى مرتبة كذلك وان اريد به انه لا يمكن الانقسام الفرضى بعدها فهو ماذ لا يلزم منه
كون الانقسامات الممكنة الخروج الى الانقسامات الخارجية متناهية ان ينتهي الانقسامات
الفرضية الى تلك المرتبة وهذا ما سيجب خاطري في توجيها هذا المقام وللحجس توجيها آخر
منها ما ذكره بعضهم حيث قال حاصل البحث انه كيف لا يثبت المعنى ذلك ولو لم يكن خروج تلك
الانقسامات الى الفعل لا يتوهم غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد ايضا فلا يتوهم غير متناهية
مطلقا وهو خلاف المفروض وحاصل الجواب منع الملازمة مستندا بانها ناشئة من اشتباه
الكل الافرادى بالمجموعى وفهم اتحادهما في الحكم وحاصل العلاقة تسليمها ومنع كون اللازم

القدما
قوله والجواب ان خروج اه حاصل ان ههنا احتمالين امكان خروج كل واحد من تلك الانقسامات

خلاف المفروض بناء على ان المفروض انما هو ان الانقسامات الفرضية غير متناهية لامتداد خروجها
 الى الفعل منفردة او مجمعة فظهر ان الحق في العلاقة ليس مادك من كونها غير متناهية
 بمعنى لا تقف عند حد بل الحق دفع البحث المذكور ههنا كما يشعر به قوله وههنا بحث دونه
 ان يقول فيه بحث انتهى بجوابه **قوله** وفيه ان الحكم بان قابل اه لا يخفى عليك ان ذلك الحكم
 لا يستلزم هذا النوع ولو كان الغرض بمعنى تجويز العقل اللهم الا ان يقال المراد ان ذلك
 الحكم يستلزم الحكم بهذا النوع والحكم بهذا النوع يستلزم الحكم بحصول مقدار غير متناه
 وبعد فيه نظرا للاستلزام بين الحكمين ايضا فاما **قوله** ولما كانت انقساماته اه حاصل
 كلامه انه لو كان الجسم قابلا للانقسامات الفرضية الغير المتناهية كان فيه اقسام غير متناهية
 موجودة في نفس الامر واذ كان فيه اقسام كذلك كان مقداره غير متناه وذلك لا يثبت بطلان
 فلا يصح ان يكون المفروض بقوله لانقسامات الغير المتناهية الفرضية فلا يصح العلاقة اما به
 الملازمة الاولى فظة واما الثانية فبينه بقوله ضرورة ان مجموع اه وتقريبه ان مقدار الجسم
 مجموع مقادير اجزائه الغير المتناهية على التقدير المذكور ومجموع المقادير الغير المتناهية
 غير متناه بالضرورة وفيه ان هذا انما يتم اذا كان لكل من الاجزاء الغير المتناهية مقدار
 وذلك لم اذ لو اجزاء موجودة في نفس الامر لا يستلزم كونها موجودة في الخارج فيجوز
 ان يكون الوجود الخارجي شرطا لثبوت المقدار **قوله** قبل المقادير اه منع ضرورة
 ان مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه مطلقا والقائل هو والدواني في كاشية التجريد
قوله اذا كانت متساوية او متزايدة بان كان هناك مقدار ثم اخر مساو له او زائد
 عليه ثم اخر كذلك الى غير النهاية **قوله** واما اذا كانت متناقصة بان كان هناك مقدار
 ثم اخر ناقص وجزء من الاول ثم اخر ناقص وجزء من الثاني وهكذا الى غير النهاية فلا يكون
 مجموع هذه المقادير الغير المتناهية غير متناه ضرورة لكونها متداخلة قبل لزوم عدم
 تناهي المقدار من الحكم المذكور مما يشهد به العقل الصريح بالتوجيه الصحيح وقد خفي ذلك
 على القائل ولو اخص اطراف هذه الملازمة كما ينبغي لارادها حتى في مسئلة النزاع مع كونه
 محصورا بين حاصرين وكان شدة وضوح بطلان اللازم اوقعه في منع الملازمة اقول قد عرفت

اللازم

ان لزوم عدم تناهي المقدار من الحكم المذكور موقوف على كون الاجزاء الغير المتناهية اذ
 وذلك لم على تقدير كون تلك الاجزاء متناقصة متداخلة نعم كون مجموع المقادير الغير المتناهية
 غير متناه مما يشهد به العقل الصريح بعد التوجيه الصحيح وقد خفي ذلك على القائل انما حصل
 فنع بداهته فتوجه **قوله** والجسم انما يقبل اه اشارة الى بيان ان ما نحن فيه من قبل المتناقصة
 دونه المتساوية او المتزايدة حتى يتم الاعتراض على دليل الملازمة الثانية اعني ضرورة
 ان مجموع المقادير اه **قوله** متناقصة بمعنى انه لا ينتهي اه قيد به احترازه عن المتناقصة الغير
 المتداخلة بان كان هناك جزء ثم اخر ناقص منه غير داخل فيه ثم اخر ناقص من الثاني غير داخل
 فيه هكذا الى غير النهاية فان مجموع المقادير الغير المتناهية المتناقصة غير متناه بالضرورة والمهم
 انما هو ضرورة ان مجموع المقادير الغير المتناهية المتناقصة المتداخلة فالقول بان الكلام في ذلك
 في لسان الانقسام لا معنى المشهور لا بمعنى لا يقف عند حد فابراد هذا المعنى ليس في محض بغيره
 كما لا يخفى **قوله** واما فوض انما اه الانقسام بالمعنى اللغوي ان به للمساكلة والمعنى انفصاله
 بان كان هناك جزء ثم اخر مساو له او زائد عليه ثم اخر كذلك الى غير النهاية **قوله** فمتنع بداهته
 استلزام امتداد غير متناه فيما امتداده متناه بالمساكلة وقيل للزوم مساواة الجزء لكل
 او زيادته عليه مع ان الكل اعظم من الجزء من اعظم البداهية فاما **قوله** دفع هذا البحث وهو
 ان الجسم اذا قبل اذ قبل الانقسام الى غير النهاية هل يلزم عدم تناهي المقدار ام لا كذا قيل او هو ان
 كون مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه ضروري ام لا **قوله** منقسم الى الاجزاء المترتبة في الطرف
 الاخر لا يخفى انه لا يتصور الانقسام الى الاجزاء المترتبة ولو من طرف اللاتناهي فالمراد انه منقسم
 الى اجزاء مترتبة في نفسها من طرف اللاتناهي او المراد انه مستلزم لوجود الاجزاء المترتبة
 والتعبير بالانقسام لا لزوم واج والمساكلة ثم ان توجيه اللازم على ما قيل هو ان يقال الاجزاء المتداخلة
 من الانقسام وان كانت متناقصة باعتبار حصولها من كونها مترتبة في نفسها من طرف اللاتناهي
 فيوجد هناك امور غير متناهية مترتبة وقد عرفت انما حصل بان مجموعها غير متناه بالضرورة
 وفيه ان ما اعترف به انما هو فيما اذا كان المترتبة من طرف التناهي الى طرف اللاتناهي وههنا
 بالعكس فكيف يحصل اللازم **قوله** للقائل ان يقول انما يلزم قد عرفت ان الانقسام الاصطلاحي

موسى

زان
القائل المشهور

زان
حيدر وشركي

عبد الرحمن

الاجزاء المترتبة غير معقول قطعاً فمراد الاستدلال كان ذلك المعنى فالحجب انه غير معقول وان كان
مجرد لزوم وجود الاجزاء الغير المتناهية المترتبة من طرف المتناهي فالحجب ان وجود الاجزاء كذلك
ليس بضروري الاستلزام لعدم تناهي المقدار كوجود الاجزاء الغير المتناهية المتناقضة واما ما
المحشى فليس بشئ اذ لا يتوقف لزوم الانقسام بالمعنى المذكور على وجود جزء هو انقصر الاجزاء
في الانقسام الفرضي الغير المتناهي وانما ذلك في الانقسام الخارجي والوهمي المتناهي في المبدأ والمنتهى
والكلام في الاول دون الثاني وتعلل حمل الانقسام على الانقسام اللغوي واعتبر من طرف المتناهي
بان كان هناك جزء ثم اخرازم منه ثم اخر كذا الى غير النهاية فمن غير ان يتداخل المتأخر في المتقدم
بل بالعكس كما يدل عليه قوله وهكذا الى غير النهاية والافاق الصواب ان يقال وهكذا الى غير
الجزء الذي هو الكل ويدل على ذلك ايضا قوله نعم يلزم وجود الاجزاء اه كما لا يخفى فيحسب عنه ما اعترض
عليه بعض المحشين حيث قال هذا القول منه ناشئ من سوء الفهم وقلة التدبر فان مراد الاستدلال
انما هو ترايد تلك الاجزاء باعتبار انفسها وقد اعترف به حيث قال نعم يلزم اه واما ترايدها
باعتبار الانقسام فتسجل بالبداهة وان وجد انقصر الاجزاء لما ان جزء الجزء لا يساوي في
المقدار فضلا عن ان يزيد عليه انتهى يعني انه هل يصح ان يكون هذا المعنى مراد الاستدلال لا وهل
يتم به الالتزام ام لا فتأمل **قوله** لا يخفى انه لا يوجد هنا انقصر الاجزاء قيل ان اريد انه لا يوجد انقصر
الاجزاء على سبيل التفصيل فهو كذلك لكن المراد بالقسمه ههنا هو القسمه الفرضية العقلية وهي
لا يتوقف على الملاحظة التفصيلية وان اراد انه لا يوجد في ملاحظة العقل ولو اجمالا فهو موارس
انتهى وفيه ان ملاحظة العقل ان هناك جزء هو انقصر الاجزاء ولو اجمالا يتينا في ملاحظة ان الاجزاء
غير متناهية في طرف تناقص فالمنع المذكور مكابرة على ان التردد الذي ذكره غير حاصر لاحتمال
ان يراد انه لا يوجد في نفس الامر انقصر الاجزاء بل كل جزء فهو بحيث يوجد بعد جزء اخر انقصر منه
بناء على ان المفروض ان الاجزاء غير متناهية على سبيل التناقص **قوله** نعم يلزم وجود الاجزاء اه
ان منشأ غلط الاستدلال به انه اشبه عليه وجود الاجزاء المترتبة بلزوم الانقسام الى الاجزاء المتناهية
امتدانه فاقى الثاني في مقام الاول فقد ذكر **قوله** ويمكن منع استحالته اشارة الى جواب سؤال مقدّمه
ان يقال لزوم وجود الاجزاء الغير المتناهية المترتبة كاف في اصل الحق وجواز استحالته اللازم لضروره

حصول

حصول مقدار غير متناه هناك وحاصل الجواب ان استحالة هذا اللازم مهم اذ لا ضرورة
في حصول مقدار غير متناه هناك كما في وجود الاجزاء الغير المتناهية المتناقضة **قوله**
ولكن لا يخفى عليك اه تحقيق للمقام وتفصيل للمرام ودفع للخبثات عن بعض الاوهام في
قبول الاجزاء المتناهي للانقسام واشارة الى ان اللازم المذكور ظاهر البطلان لقيام
سائر البرهان وان لم يتم الدليل المذكور بناء على ورود المنع المسفون على المقدمة الثالثة
بضرورة ان مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه على جميع التقادير فكذا ينبغي
ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى جزافات الاوهام ومنه الله الهداية وهو المستوعب
وعليه التكلّم **قوله** ههنا اي في دوات الاجزاء الغير المتناهية الموجودة في نفس الامر
انني يستلزمها الحكم بان الجسم قابل للانقسام الغير المتناهية الفرضية فهذا البرهان
يبطل تلك الافكار ويلزم منه بطلان الملزوم ولذا قال فيما نقل عنه حاصداً
هذا البرهان يبطل الانقسام الى الاجزاء المتناقضة الغير المتناهية انتهى **قوله**
الى غير النهاية متعلق بالاجزاء لا بالازيدية **قوله** فلا بد ان يكون اه قيل فيه نظر لان زيادة
ازيد الاجزاء ليست متضايفة لنقصان انقصر الاجزاء حتى يلزم من عدم وجود
الانقصر وجود احد المتضائفين بدونه الاخر بل زيادة الازيد متضايفة لنقصان
ما حته بلا واسطة وهكذا انا لا قرب في تقرير هذا البرهان ما ذكره الدواني منه انه لو ذهب
سلسلة المتضائفين الى غير النهاية لزم ان يكون عدد احد المتضائفين اكثر من عدد المتضائفين
الاخر وهو محال لان المتضائفين متكافئان في الوجود ضرورة وبيانه الملازمة ههنا ان كل واحد
مما دون ازيد الاجزاء له زيادة ونقصان معا ولا نقصان لازيد الاجزاء فيزيد عدد الزيادة
على عدد النقصان بواحد وهو محال لكن يرد عليه ايضا ما ذكره المحشى في تعليلاته عليه من ان المتضائفين
نقصان لكل واحد مما دونه ليس بزيادة نفسه بل هو زيادة ما فوقه فكما تحقق زيادة تحقق
في مقابلة نقصان وبالعكس من ان حصلت الزيادة والتحقيق انه لا شبهة في زيادة
الاجزاء الزائدة على الناقصة بواحد لكن لا يلزم منه وجود احد المتضائفين بدونه الاخر لما ان
كل زيادة في مقابلة نقصان وبالعكس فلما منع ان يمنع فذلك الزيادة محالة لا على انه لا يمنع

قوله فلان ان ذلك الامتداد اه منع لقوله ان الامتداد الجسمي طبيعة نوعية وقوله مع وصف كونه غير قابل للقسمة بالفعل بخلاف امتداد المجموع المنقسم بالفعل او بولتين ذلك الامتداد اي لان ان ذلك الامتداد الموصوف بكونه غير قابل للقسمة بالفعل متحد في الماهية النوعية لجواز ان يكون الامتداد الجسمي المشترك بين تلك البسائط عرضا عاما لها وطبيعة جنسية وحيث يجوز اختلاف مقتضاها في الاشخاص والافراد كما ذكره السيد الفريد في حاشيته التريد فعلى هذا التقدير لا يرد عليه ما يجي من المحشى **قوله** ثم التماثل والتساوي اه منع لقوله فامتداد البسيط الواحد كامتداد المجموع ولعله حمل البسيط الواحد على احد الجزئين المفروضين في احد الجسمين المتصلين المنفصلين عن الجسم الكلي وحمل المجموع على المجموع ثم ذكرك الجزئين المفروضين وحمل الانقسام والمقتضى على الانفكاك عن الآخر لا على الانفكاك الى الجزئين لكن الظاهر كلام الجيب ان المراد بالبسيط الواحد هو احد المتصلين المتصلين عن الجسم الكلي وبالمجموع هو الجسم الكلي وبانقسامه والمقتضى هو الانفكاك الى الجزئين ولذا اجاب المحشى عن هذا المنع بذلك فتأمل **قوله** انما يتفرع على الثانية اه حاصل كلامه لان ان امتداد البسيط الواحد وامتداد المجموع متماثلان متساويان في الحقيقة فانه انما يكونا كذلك لو كانا متعينين ومتميزين في الواقع وفي نفس الامر فان اشئ ما لم يتعين ولم يتميز في نفس الامر بمنع الحكم عليه بانه مماثل **قوله** وليس هناك جزان بحسب نفس الامر هذا مناف لما سبق من المحشى من ان الحكم بانه قابل للانقسام الفرضية يستلزم ان يكون ذات الاقسام موجودة في نفس الامر قبل كدفع هذا ان المراد بالواقع ونفس الامر ههنا هو الخارج لما انه المتبادر منهما لكونه فردا كاملا منهما ويتبادر الفرد الكامل من العالم المطلق لكن يرد عليه ان الحكم بالتماثل ونحوه لا يتوقف على التمايز في الخارج بل يكفي التمايز الذهني في ذلك الحكم وقد صرحوا بان النوع المنحصر في فرد له افراد اخر ذهنية ماثلة لذلك الفرد في الحقيقة ممكنة ومنفعة كما قيل الا ان يقال المراد هو الحكم بالتماثل الخاجي اذا لم يكن انما يترتب عليه كما اشار بقوله لا يلزم من الثانية المتوهمه او المفروضة اه فتأمل **قوله** اما اول فلان وجود الامتداد اه جواب عن المنع الاول بابطال قوله

فلان ان ذلك الامتداد اه منع لقوله ان الامتداد الجسمي طبيعة نوعية وقوله مع وصف كونه غير قابل للقسمة بالفعل بخلاف امتداد المجموع المنقسم بالفعل او بولتين ذلك الامتداد اي لان ان ذلك الامتداد الموصوف بكونه غير قابل للقسمة بالفعل متحد في الماهية النوعية لجواز ان يكون الامتداد الجسمي المشترك بين تلك البسائط عرضا عاما لها وطبيعة جنسية وحيث يجوز اختلاف مقتضاها في الاشخاص والافراد كما ذكره السيد الفريد في حاشيته التريد فعلى هذا التقدير لا يرد عليه ما يجي من المحشى

صاحب المقتضى في قوله ما يقتضى الآخر من حيث هو كونه في الاشياء التي سبق نقلها او شبيهة

فان الامتداد

فان الامتداد مستلزم لوجود الخط فيه انه مع كونه كلاما على السند يرد عليه ان قوله المراد بالامتداد في الجواب بقوله اذ لا يندفع به ح اصل الابرار الذي ذكره الشرفان مبناه على انه يجوز ان يكون الاجزاء التي ينتهي اليها الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك وان كانت قابلة للقسمة الوهمية والجواب المذكور على تقدير هذه الارادة لا يدفعه كما لا يخفى فالجواب الصواب ما اشرنا اليه فيما سبق وقيل حاصل المنع الاول انه لو وجد الامتداد في ذلك المتصل لوجد فيه البعد بالفعل فيلزم منه قبول الانقسام بالفعل بناء على ما مر من المحشى من ان تجوز الانقسام يستلزم وجود ذوات الاقسام في نفس الامر فلا يرد عليه ما اورد من المحشى انتهى فتأمل **قوله** واما ثانيا فلان الكلام في تساوي الامر الممتداه جواب عن المنع الثاني وفيه ان المجيب ادعى تماثل الامتداد القابلة للقسمة الفعلية وغير القابل لها والمانع رده عليه بمنع تماثل الامتدادين فالكلام في تساوي الامتداد في افراده لا في تساوي الممتد في افرادها واما حديث الوصف فقد عرفت انه انما اتى به المانع ليلو سند المنع او تعيين المرامه لا لكونه داخلا في الطبيعة النوعية حتى يرد عليه انه خارج عنها على انه يجوز ان يكون مدار المنع على اعتبار الطبيعة الشخصية ودخول الوصف المذكور فيها مما لا يتركز والى ان مدار المنع على اعتبار الطبيعة الشخصية ومدار الجواب عنه على نفي ذلك واعتبار الطبيعة النوعية بقى ان اعتبار الطبيعة النوعية هل يكفي في الحق الذي هو دفع اصل الابرار الذي ذكره الشرفان لا قيل الحق هو الثاني لان ما نرى فيه الانفصال هو المجموع وهو شخص فلان ان الانفصال من شخصه او من طبيعة النوعية خصوصا اذا انعكس امر الانفصال عند تغير الشخص بتبدل الاوصاف من الجمعية والبساطة في الجائز ان يكون مع وصف البساطة غير قابل للانفكاك انتهى والحق عندي ان مدار المنع انما هو على الصنفية كما اشرنا اليه فيما سبق وبعد التبا والتباث لقوله الامتدادين متحدة في الماهية النوعية اصعب من خوط القناداذ علم ذاتيات الشئ وعرضيته عند رب الارباب فقوة المنع لا يخفى على ذوي الانباه والرد عليه على طرف التمام **قوله** متساوي المتصل والمنفصلين اراد بالمتصل المجموع وبالمنفصلين الجزئين المتصلين **قوله** والكلام فيما قد عرفت ما فيه فقد ذكرنا - وسبب في الكلام فيها من الشئ ومنه المحشى في اخر هذا الفصل وسنكلم عليه هناك ان شاء الله تعالى **قوله**

وتوجيه هذا القول اي توجيه قول الش ليس له وجه ظ فانك تعلم اه على وجه بفتح المرام هو
 ان يقال ان المراد بالجسم المبحوث عنه ههنا بانه متصل واحد في نفسه هو الجسم المفرد بعينه ان
 اللازم من الدليل المذكور هو هذا كما اشار اليه الش وهو مطلق الاجسام القابلة للانفكاك وانما
 خص البحث عنه اذ فيه الاختلاف لاني مطلق الاجسام فلو اسقط لفظ البعض لم يقد ذلك
 بل دل الكلام على ان الاجسام القابلة للانفكاك كلها متصل واحد وليس كذلك كما لا يخفى فليس
 لقول القائل بان الظ اسقاط لفظ البعض وجه ظ وهذا هو الظ من كلام المحشي ومنه تعليق بين
 المحشي على القول المذكور من الش لا على قول القائل وقيل المراد بهذا القول هو قول القائل بان
 اسقاط لفظ البعض والمعنى ان توجيه ذلك القول من القائل هو ان المراد به بالاجسام في قول المحص
 ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك اه هو الاجسام المفردة لانها المبحث عنها وكلها متصل في
 بلوه لفظ البعض لثابتهم عدم صدق الكلية مع انها صادقة ولا يخفى عليك ما فيه من الرككة
 وبعده عن عبارة المحشي بمراحل وفيه الغرائب ما قبل الظ انه يريد توجيه كلام القائل بحيث
 بلوه موجها صحيحا وليس كذلك كيف وكلامه ج بلوه جدا خارجا عن الحكمة اذ القائل ان يقول
 لم لا يجوز ان بلوه الاجسام مركبة من اجسام صفار صلبة لا تقبل الانفكاك ولا يدفعه في الاختلاف
 في الجسم انتهى ولا يخفى ما فيه ايضا اما اولان كلام القائل ليس في شئ من الحكمة واما ثانيا
 فلانه ليس جدا واما ثالثا فلان قوله اذ القائل ان يقول اه خارج عن المقام بالكلية بل هو يناهش
 عنه عدم ملاحظة تمام الدليل المذكور في المتن **قوله** اذ فيه الاختلاف اه نقل عنه فيه ان القول
 ليس في المفرد بل في البسيط انتهى ورد بان المراد بالاختلاف ههنا هو الاختلاف الواقع
 بين الفلاسفة وغيرهم في ثبوت اليبولي وعدمه فان الكل متفقون على ان الاجسام المركبة
 مركبة من اليبولي الثابتة وانما اختلافهم في ان الاجسام المفردة اي الغير المركبة من الاجسام
 هل هي مركبة من اليبولي والصوت او من الجوهر المفردة او غير مركبة اصلا لكل منها امية
 سالكة والمنكسرة هم الوسط وغيرهم هالكة واما في البسيط فانما هو الاختلاف في الاجسام
 بحيث يشمل اندا حجب الحجة **فما مل** فان لم يتعرض للوه الاجزاء اجساما ولو كان المراد
 اجسام مطلقا لم يتعرض له بان قال واللازم الجزاء او الاجسام الغير المتناهية **فذكر**

الظ اسقط
 بعد ان يجمع
 المحشي بالاجسام
 بقوله لا يخفى
 هذا وتناهي ويحيى الدين
 جدره انتهى انما مراد
 وغيرهم انتهى انما مراد
 نصر الله مسكت
 في بلوه جانا ما اشار اليه
 في بلوه ليس له وجه ظ
 الش بفتح ليس له وجه ظ
 من ان له وجه خفي
 عني
 فوشاي
 فمضيه

فسره بذلك لثابتهم تافيه قيل لا وجه لهذا التوهم اذ الكلام ههنا في الجسم المتصل لاني الصورة على ان
 من المتصل ههنا ان الجسم المتصل يتصف بالانفصال فلا بد فيه من جزء بسببه يقبل ذلك اذ لا يقبل ذلك
 بسبب الصورة والمقدار لانها لا يتصفان به فالقول ههنا بمعنى الانصاف وهو الطريقة ووجه ^{التفسير}
 دفع توهم ان المراد بقابلية الانفصال ان بلوه الانفصال فيه بالقوة اذ لا يكفي ذلك فيما نحن فيه انتهى ^{اقول}
 في طريق اولان عدم قبول الصورة الانفصال انما هو لانصاله كما ينبغي والانصال مخفى في
 الجسم المتصل ايضا فيلزم ان لا يقبل ذلك ايضا فيلزم التناهي اذ الكلام القبول في كلام الموضعين
 بمعنى واحد كما لا يخفى فهذا هو الوجه للتوهم المذكور ويندفع بحمله على الطريقة وفيما ينبغي على الا
 كما فعله المحشي على انه يجوز ان بلوه التوهم مبنيا على قولهم ان الجسم هو الصورة كما قبل فتأمل
 واما ثانيا فلانه لو كان القبول ههنا بمعنى الانصاف لبطل اصل الدليل كما اشار اليه شارح حكمه العيون
 وذلك لانه لما كان ذلك الجسم متصلا كان متصفا بالانصال فلو كان متصفا بالانفصال ايضا كان
 الانصال والانفصال وصفين متعاقبين له واللازم اجتماعهما في حالة واحدة في حاجة الى اليبولي
 كما ذكره الاشراقيون واما ثالثا فلان قوله مقصود المصاه فيه منع ظ كما لا يخفى واما رابعا فلان ما
 في وجه التفسير لا يصلح لان بلوه وجهه اذ التفسير المذكور لا يدفع ذلك التوهم فان ذلك التوهم
 جار في التفسير المذكور ايضا وايضا الطريقة ضد الانصاف فكيف يصح تفسير احدهما بالآخر
 بل الدافع لذلك التوهم هو التفسير بقولنا اي يتصف بالانفصال بالفعل كما لا يخفى وقيل معنى التوهم
 لوه البناء القابل في الموضوعين حقيقة وهو في الاول مطلق عن الحقيقة وفي الثاني مقيد بها بمعنى
 ان في الجسم قابلية الانفصال على سبيل الاجمال لكن القابل في الحقيقة اما الصورة اه ولا يخفى
 انتظام الكلام على هذا التقرير وانما يختل بما ذكره من التفسير انتهى **فما مل** اذ القبول في كل
 موضع بمعنى تعليل للنفي في قوله لثابتهم او للنفي وهو التوهم فعلى الاول معنى قوله بمعنى
 بمعنى آخر وعلى الثاني بمعنى **واحد** قد يقال الانصال اه حاصله منع لزوم الانصال للمقدار
 والصورة راجع الى منع دليله كما اشار اليه بقوله وانعدام ذات الجسم اه اي لانهم ذلك اللزوم
 لجواز ان بلوه من العوارض الغير اللازمة للصورة الجسمية وقوله فانه اذا اورد الانفصال
 انعدمت هويتهما م ايضا فانه يجوز ان لا يكون في حد ذاته متصلا ولا منفصلا اه وانت

عشر زان
 عمن ان يتو منصوصه ان الجسم
 لا انفصال فلا بد فيه من جزء
 بقوله فوجه التفسير دفع توهم
 ان المراد اه
 ص باليتوهم ان المراد طريقة
 الانفصال بالقوة فتأمل
 مع

خير بان هذا المنع بعد استدلال على ان ذلك المتصل متصل في نفسه ليس في محله فانه ان تم ذلك الاستدلال
 ثم هذا والا فللمنع مقدمة من مقدمة ذلك الدليل كما فعله الشرح هذا فانه ينفك في بعض المواضع **قوله**
 واقول في اثبات اتصال الجسم اى في اثبات لزوم اتصاله الذي هو المقدمة الهمة والكلمة في ظرف للقول
 وقول القول قوله ان افراد الجوهر **قوله** ان افراد الجوهر لم يقل ان افراد الجسم مع ان المقام مقامه
 ليلو الجوهرية اشارة الى دليل لى الاستغناء عن الموضوع فان الجوهر ما يستغنى عنه كما ان قوله لا العقل اذا
 لاحظها اشارة الى دليل اى انه ان المراد بافراد الجوهر جزئية كما هو الظاهر لافان التي هي اربعة عند
 الاشرافين العقل والنفس والصورة الجسمية والمكان وخمس عند المشايخين الثلاثة الاول والابولى
 والجسم المركب منها ومنه الصورة كما توهم ثم انه لا بد ان يقرر ما اى به ههنا من الدليل ليسهل ما فيه من
 اقليل والقال ويمتنع الصحيح من العليل مستند الى المعين الجليل حاصل ما ذكره ان الاتصال لازم لقبول
 الابعاد وقبول الابعاد لازم للجسم فالانصال لازم فان لازم اللازم اما الكبرى فلان قبول
 الابعاد ذاتي للجسم وما هو ذاتي له فهو لازم له اما الكبرى فظنة واما الصغرى فلانه اذا كانت الاجسام
 مشاركة لذاتها للمجردات في الجوهرية والاستغناء عن الموضوع ومباينة لها بالذات لازم ان يكون هناك
 مميز ذاتي يمتاز به الجسم عن المجرد والمقدم حق فكذا التالي فقوله ان افراد الجوهر لذاتها الى قوله فلا بد
 للجسم من مميز ذاتي بينهما اشارة الى بياض هذه الملازمة والى بياض حقيقة المقدم حاصل الاول على ما قيل
 ان الاجسام والمجردات تشتركان في ذاتي وهو الجوهر والاستغناء وتختلفا في ذاتي اخر فلا بد هناك
 من مميز ذاتي ضروري وفيه نظر اما اولها فاقبل من ان هذا مبني على كون الجوهر والاستغناء جنسا
 لاجسام والمجردات وبطلان الاول يظهر من فصل الجوهر والعرض من هذا الكتاب وبطلان الثاني اظهر
 من ان يذكر سيما اذا فسر الاستغناء بعدم الافتقار واما ثانيا فلان اختلاف الاجسام والمجردات
 في ذاتي مما لم لا يجوز ان يكون اختلافهما بالاعراض كيف وقد قال الاشرافيتون ان الامتياز بين الانواع
 المبينة للجسم بالاعراض الخارجية عن قوامه فلا يقع هذا الكلام في مقابلتهم كما قيل وحاصل الثاني
 ان العقل اذا لاحظ افراد الجوهر بذاتها من غير اعتبار امر خارج عنها بحكم بانها ليست من احوال
 شئ وهذا يدل على ان الاجسام والمجردات مشاركة بالذات في الاستغناء عن الموضوع وكذا اذا لاحظ
 العقل افراد الجسم بذاتها بحكم بانها مباينة لذات المجردات وهذا يدل على ان الاجسام بالذات

جسم هو محلي
 الجوهر على
 وبعد احوال
 اقسام الجوهرية
 هذه التوهم

يوسف

مباينة

مباينة لذات المجردات وفيه ايضا نظر اما اولها فلان حكم العقل بان افراد الجوهر ليست من احوال شئ
 عند ملاحظة تلك الافراد بذاتها يتوقف على كون الاستغناء عن الموضوع ذاتيا للجوهر وهو ممتنع كما سبق و
 قطع النظر عن اعتبار امر خارج عنها بنضم قطع **قوله** عن شئ اخر سواها وعنه كونها احوالا لاذها
 خارجا عنها كيف يحكم بانها ليست من احوال شئ كما قيل واما ثانيا فلان حكم العقل بالمباينة
 عند ملاحظة افراد الجسم بذاتها كيف وذلك موقوف على ان يكون هناك مميز ذاتي وهو اول المسئلة
قوله وليس ذلك الا بقبول الابعاد لما بين انه لا بد للجسم من مميز ذاتي اراد ان يبين ان ذلك المميز
 هو قبول الابعاد حتى يتم المراد وحاصل ما ذكره في بيانه ان ذلك المميز الذاتي اما قبول الابعاد او غيره
 مما يؤخذ من الخارج كالخبر والتمكن وامثلهما لكن لا سبيل الى الثاني لانه مأخوذ من الخارج والمأخوذ
 من الخارج لا يصلح ان يكون مميزا ذاتيا فالمميز الذاتي للجسم هو قبول الابعاد وفيه نظر اما اولها فلان
 حصر كون غير القبول فيما يؤخذ من الخارج يحتاج الى ابيان فان الاستغناء التام م والاستغناء التام
 لا يفيد في المقام واما ثانيا فلان قبول الابعاد ذاتيا للجسم فان قبول الابعاد انما هو للجسم التعليمي
 اولها بالذات واما للجسم الطبيعي فهو اسطه فكيف يكون ذاتيا وفصله وايضا هو امر عديم فكيف
 يجوز ان يكون ذاتيا لما هو من الخلق الخرجية وقيل المراد من القابل هو المستعد لا المحكي فلا بد
 ان مفهومه امر عديم واما ثالثا فلما قيل من ان الابعاد خارجة عن حقيقة الجسم فقبولها مما يؤخذ
 من الخارجى كالتحيز فلا يصلح للتميز الذاتي وقد صرح في المحال كما بان تعريف الجسم بالجوهر القابل
 للابعاد الثلاثة رسم له وايته بما ذكره الشيخ في الهيكلة الشفاء انتهى **قوله** والاتصال من لوازمه
 اشارة الى صغرى اصل الدليل وهي ان الاتصال لازم لقبول الابعاد كما اشترنا اليه فيما سبق لكنه
 يحتاج الى ابيان فان من يمنع كون الاتصال لازما للصورة يمنع كونه لازما لما جعل لازما لها
 ايضا ان يجوز ان يكون ذلك كالصورة في عروض الاتصال والانفصال بان لا يكون في حد ذاته
 متصلا ولا منفصلا قبل وفيه ايضا ان الاتصال لازم للابعاد الذي هو المقدار للقابل للابعا
 وما هو الفصل هو الثاني لا الاول وقيل يمكن بيان اللزوم بان يقال ان الابعاد هي الخطوط
 التي هي من الكم المتصل والقابل للمتصل اى المستعد له لا بد ان يكون متصلا انتهى وانت خير
 بما فيه فان كلنا المقدمتين ظاهرا المنع **قوله** بقي ههنا بحث وحاصل البحث هو ان غاية ما لزوم

شهرى زاه

شارى يوسف

منه الدليل الذي ذكرناه لزوم مطلق الاتصال لذات الجسم ووجه لزوم الاتصال المخصوص اذا ما بقى
 من لوازم القابل للتابعاد هو الاول ووجه الثاني والكلام في الثاني ووجه الاول اذا تفرغ لا يوجب
 ن وال مطلق الاتصال فالانفصال لا ينافيه فلا يلزم فساد اجتماع الاتصال والانفصال اذا لم
 هو اجتماع الانفصال مع الاتصال في الجملة ولا فساد فيه في لا يتم دليل المشايخين في اثبات
 الريبولي فلا يحصل التقوية لذهبيهم والغرض ذلك وبهذا التقريب سقط ما قيل ان هذا القول
 منه يدل على ان الكلام في مطلق الاتصال وقوله فيما سبق بل يلزم ن وال وصف الاتصال يدل على
 ان الكلام ليس في مطلق الاتصال بل في الاتصال المخصوص فبين الكلامين منافاة **قوله** فالحق
 اى الحق في اثبات الريبولي ان يغير قوله لان ذلك المتصل اه ويقال بدله لان ذلك المتصل الواحد
 حال الاتصال اه وحاصله ان ذلك المتصل متصف بالوحدة في كل وجه وليس فيه كثر اصلا
 وقابل للانفصال والتفريق فيحدث الكثرة بعد التفريق اما من كتم العدم او هناك امر اخر
 والاو بط لانه خلاف البداهة فتعين الثاني وهو المعنى في الريبولي **قوله** واجزاءه ليست
 الافتراضية محضة فيه منع ظ ولو سلم كونها فرضية لا يسلم كونها محضة **قوله** لا يجوز كونها الى
 ان اريد ان لا يجوز كونها موجوبين حال الاتصال بالوجود الاصل الصريح فهو مسلم
 وغير مفيد وان اريد ان لا يجوز كونها موجودين في تلك الحالة اصلا لا صريحا ولا ضمنا
 فهو م وقوله اذا وجود لا يكون بل تعين ان اريد به الوجود الاصل فلا يتم التقريب وان اريد
 الاعم فهو اجسام واما ما قيل من ان التعيين نحو من الوجود الخي ص عند المحققين وظ ان الشئ
 لا يكون بدون نفسه ففيه ان ذلك مما نازع كثير على انه لو بنى الكلام على ذلك المذهب
 لكان نحو من الوجود **قوله** فلا بد من امر صحيح لنسبة اليبوتين الى الاولى هذا اسم لم لا يجوز
 ان يكون وجود مبداهما والمنقسم اليهما مما يخرج عن حد وثما من كتم العدم كما قيل وايضا
 يجوز ان يكون ذلك الامر هو مقدار او الصورة والانعدام عند الانفصال مما يجوز ان
 لا يكون في حد ذاته متصلا ولا منفصلا كما مر فقد لزم المهر وب عنه **قوله** الى اثبات تلك المقدرة
 ان لا يكون في حد ذاته متصلا بل الى هذه المقدمة اى لا حاجة الى اخذ المقدمة القائلة بوجود وجود
 القابل مع المقبول ان يكون في الحق مجرد وجوده معه وهو متحقق وفيه نظر ان مجرد الوجود
 لا يلزم اجتماع الاتصال والانفصال كما لا يخفى وبدون لزوم اجتماعهما لا يتم الحق

نظري
 عيسى بن الكلام
 ان يكون الاتصال
 في مطلق الاتصال
 لم يلزم ن وال
 وصف الاتصال
 ايضا

شهرى

قوله يمنع اجتماعهما اى لزوم اجتماعهما والالزام ان يكون بين المنع والممنوع منافرة كما لا يخفى **قوله**
 القابل من اذا لا شبهة في وجود الانفصال فيه انه ان ابقى على ظاهره لا يتم التقريب وان اريد لزوم وجوده فهو
 مم والاستدلال بقوله اذ الجسم لا يفيد ان ابقى على ظاهره وان اعتبر فيه ايضا لزوم الوجود كان
 ايضا ممنوعا وبالجمله المراد ان المقدمة المنة بدلية فلا حاجة الى الجواب عنه فتأمل **قوله** فيه
 ان قابل السلب يعنى انه يفهم من كلام الشئ ان المقبول اذا لم يكن وجوديا او عدم ملكة لا يجب وجود
 القابل مع المقبول وليس كذلك فان قابل السلب مطلق وهذا منع المحشى في هذا الكتاب كما قد
 مرارا وقد صرح بذلك فيما نقل عنه ههنا وانت تعلم ما فيه مما ذكرناه في امثاله فيما سبق فتذكر قيل
 مع ان ما اورده من دفع محل الحصر واثباته على ما قال بعض المحققين من المتأخرين من المنهجية
 السالبة المحمول لا يستدعي وجود الموضوع كاسالبة **قوله** لما اثبت اه بر يد ان يبين ان في الكلام
 اشعارا بدينك الامر من رد على الشئ وحاصله انه لما ثبت في ذلك الكلام اعنى الدليل المذكور
 اتصال الجسم بقوله ان بعض الاجسام متصل واحد في نفسه والالزام الجزئ وثبت انعدام المتصل
 الجوهرى عند الانفصال بقوله والالزام اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة وعلما بتعرض
 لثبوت المتصل المقدارى مع انه ايضا قد ثبت بذلك القول لعدم دخله في الحق ههنا وثبت ايضا
 ان الجسم لا يعدم عنده بالكلية كما قال من غير انعدام الجسم بالمرء علم من ثبوت هذه الثبوت بقاء امر
 جوهرى فالكلام المذكور يدل على ثبوت هذه الثبوت بواسطة تلك الدلالة يشعر بان ذلك الامر
 الباقى جوهر لان ذلك الباقى لو لم يكن جوهر لكان عرضا اذ لا واسطة بينهما فلو كان عرضا فاما ان
 ذلك العرض قائما بذاته او قائما بالصورة الجسمية او قائما بجوهر اخر في ذلك الجسم ابتداء
 او انتهاء والاو لان باطلا ضرورة ان العرض لا يقوم بذاته ولا بما مر من عدم فتعين الآخر وهو
 المعنى باليبولي فقوله لان الباقى اه استدلال على اشعار الكلام بجوهرية الريبولي وعلى علم بقاء امر
 جوهرى منه فلا يرد عليه ان الالتجاء الى الاستدلال في اثبات الجوهرية اعترف بانه لا اشعار به
 في الكلام **قوله** ويجب ان يكون محلا للصورة هذا بدون ان يقول وكونه محلا للصورة عطف على
 على بقاء امر يشير الى ان كونه محلا للصورة لم يعلم من الكلام ولا اشعار له به بل هو واجب بالنظر
 الى الدليل الخارجى في لا يتم الرد على الشئ كما لا يخفى وكذا ان تقول لا بأس بعدم اشعار هذا الكلام

طوسي
 على سبيل الفيد في نسخة
 فخصر الأصول
 والنسخة منه

المورد طوسي
 فيقول القول ههنا بان الالتجاء
 الى الاستدلال في اثبات جوهرية
 الريبولي اعترف بانه لا اشعار
 به في الكلام كما يجب ان يكون
 المحقق

بان الهيولى محل للصورة اذ ثبت ذلك في الفصل التالي الموضوع لاثبات حلول الصورة في الهيولى وقديما
اشعار هذا الكلام بالجهرية والمحلية انما يجب اذ الكائن الضمير في وبرهانه راجع الى قوله كل جسم فهو مركب
من جزئين محل احدهما في الآخر ويمكن ارجاعه الى اثبات الهيولى وح لا يجب ذلك الاشعار وعنوان
المتعلق بالثبات الهيولى لا بد لك التركيب يوجب هذا الارجاع ويجب بان قوة الهيولى جوهر محل للصورة
ما خوذ في مفهومها على ما قبل انها جوهر قائم بذاته ليس متصلا ولا منفصلا ولا واحدا ولا متعدد ابل
يستعد لهذه الاوصاف لما حل فيه ويجمع كلامها وهو باق بعينه فوجب الاشعار في اثباتها بجهرية
ومحلية والالم يظهر من الدليل وجود ما هو الهيولى بل وجود اعم منها **قوله** فذلك الجوهر اي الذي
يقوم به الامر الباقى المفروض كونه عرضا باق بعد الانفصال والالم يجر قيام العرض به كالصورة
الجسمية وايضا ذلك الجوهر جزء من الجسم ومنع كونه جزء من الجسم مكابرة والالزم قيام عرض
الجسم بما هو خارج عنه وبطلانه ضروري فيقول ذلك الجوهر هو الذي ادعينا انه الباقى
بعد الانفصال فما الحاجة الى ذلك العرض قبل في قوله فذلك الجوهر باق قلب والاصل فذلك
الباقى بعد الانفصال هو الجوهر ويمكن ان يقال المعنى ان ذلك الجوهر هو الذي ادعينا انه الباقى
بعد الانفصال انتهى فامل **قوله** وايضا البديهة اه شروع في وجوب محلية الامر الباقى للصورة
قوله غير مبين وضعا للمنتصل اي غير متعين في الوضع عنه وهذا مناط البديهة فالواضح ان يقال
البديهة شاهدة بان ذلك الامر الباقى غير مبين وضعا للمنتصل **قوله** فلا بد من حلول ذلك المنتصل
بهذا لا يتفرع على عدم المبانية وضعا كيف وقد سبق من الشئ ان مجرد الاتحاد في الاشارة لا يكفي في
في حصول الحلول بل لا بد من الاختصاص الصم الا ان يقال المراد انه اذ لم يتبين في الوضع لا بد منها
اما التداخل واما الحلول وتداخل الجواهر فبالبديهة كما مر من الشئ فتعين الحلول فامل **قوله**
اذ حلوله في ذلك المنتصل مستبعد لانه يلزم من انعدام المنتصل بسبب الانفصال انعدام ذلك الجوهر
الحال فيه اذ يلزم من انعدام المحل انعدام الحال وقيل اذ حلول القابل للاتصال والانفصال
في القابل للاتصال اللازم له فقط بعيدا شدة البعد وانت خير بان الابدعية ولو كانت شدة
لاستلزم الامتناع **قوله** وحلول ثالث فيهما قية ان حلول الثالث فيهما من غير حلول احدهما
في الآخر ايضا لا يكفي في عدم المبانية بينهما في الوضع ومع حلولهما في الآخر يرجع الى احد الاحتمالين

الفصل ٢٠

مقدمة

مقدمة

مقدمة

مقدمة

الاولين

الاولين فلا وجه لعدده من الاحتمالات ههنا قبل عد منها لاحتمال ان يكون عدم المبانية
بينهما لقوة التركيب منهما اتحادا بالجبس الخارج كما مر من صدر المدققين في صدر الكتاب
وقية ان قوة التركيب اتحادا بينا في انعدام احدهما وبقاء الآخر على انه ينبغي ان يبطل الاتحاد
ايضا فانها تنافي في فرع قوله فلا بد من حلول ذلك المنتصل **قوله** اذهي تحصل بمجرد الجوهرية
والانصال فيكون اعتبار الثالث من الفضلات ولا فضل في الحكيميات **قوله** يتوجه
عليه المنع اعلم ان حاصل التقريب الجامع المنقول عن بعض المحققين يعني السيد الفريد
في حاشية التجريد تغيير لبعض مقدمك الدليل الذي ذكره المص كالحق الذي ذكره المحشى
يناسب وتغييره ان ذلك المنتصل قائم بامر آخر مشترك بين ذلك المنتصل الواحد
وبين المتصلين الحادثين بالتفريق باق في الحالتين موجب لارتباطهما به غير
منصف بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال بل هو تابع في هذه الاوصاف
لذلك المنتصل والالكاهم التفريق اعدا ما لذلك المنتصل بالكلية واجبا دالحج
لجسمين آخرين من كتم العدم والتالي بل بالبديهة فكذا المقدم ثم ان ذلك الامر لما كان
تابعا للمنتصل في الاوصاف المذكورة وكان متصلا مع المنتصل الواحد متصلا واحدا
ومع المتعدد منفصلا متعدد الكاهم المنتصل الواحد المتعدد فخصا به ناعتا له
كاهم كذلك كان محلا للمنتصل الواحد حال الاتصال وللمنتصل حال الانفصال
واذا كان كذلك كان جوهره قطعاً فهذا الامر هو المعنى بالهيولى فالمنع المذكور
المحشى منع للملازمة الاولى والبحت الذي اوردته الش هو منع للملازمة الثانية
قوله على ما ذكره الاشرافيون الذي ذكره في الحاشية المتعلقة بقوله الش
لان الاتصال لازم بقوله قد يقال اه وتوجيه المنع ههنا ان لزوم انعدام
الجسمية بالكلية عند التفريق لولا الامر المذكور مم وانما يلزم ذلك لو كان الاتصال
لازم لاندك المنتصل الواحد وهو لم لا يجوز ان يكون الاتصال والانفصال من
الاعراض المتعاقبة بان لا يكون الجسم في حد ذاته متصلا ولا منفصلا كما ذكره
الاشرافيون فلا يلزم من الانفصال والتفريق عدم ذات ذلك الجسم بل يلزم

مقدمة

عنه في التركيب من احوالها
فان ينبغي ان بالذات متغيران
انما يتحدان في نفسهما انعدام
بالاعتبار في نفسهما انعدام
ذات الشئ وبقيته بينهما
اي وان لم يكن كذلك بل
او بامر غير مشترك بين
او غير موجب للارتباط او
منصفا بينهما في الاوصاف
مقدمة

فالمنع الذي
التي في شرطية الاولى
اعني قوله والالكاهم
التي في شرطية الثانية
اعني قوله لما كان تابعا
للمنتصل اه مقدمة

من المستحضات
وان جعل الوحدان واكثر
فبعد تميز بحسبه
كس التبعين قبل الانفصال
بدله وتمتلك اذا انفصل لم يبق
فلم يبق ذلك الجسم الاخر المذكر
حيث قال اما اذا انقلب الى اخر

[illegible]

عن الحاشية المتعلقة
في قول الشن لان الاتصال
لازم المقدار ^{منه}
كثير زان

انتهى وانت خبر بان برى على ما ذكر ايضا انه لم لا يجوز ان يكون مطلق الجسم مستحفظا بنفسه
 ووحدة التي هي هويتها وان يكون تلك الوحدة لازمة له غير ان الله عنه **قوله** غايه ما نزل من ذلك
 اعلم ان الاختصاص في قوله الش بمفني الارتباط والناعت بمعنى المحصل للنفث فغاية ما نزل
 من ذلك اي من قوله المتصل الواحد والمتعدد مختصا بربطها بذلك الشيء وناعتها محصلا
 للنفث ان يصير ذلك الشيء الذي هو المادة بالآخره مع المتصل الواحد متصلا واحدا
 اي نفس ذلك المتصل الواحد ومتصفا ومع المتعدد متعدد ومتصفا به ولا يلزم في
 ذلك الانصاف **قوله** تلك المادة محل للصورة حقيقة بل يجوز ان يكون الامر بالعكس
 بان يكون الصورة محلا للمادة وموصوفة بها حقيقة والمادة حالة في الصورة وصفة لها
 حقيقة اذ قد يصير المحل الحقيقي حالا وصفة للمحال الحقيقي بالعرض والعكس اي قد يصير
 المحل الحقيقي محلا وموصوفا للمحل الحقيقي بالعرض وحاصل الكلام ان المراد بقوله مختصا به ناعتا انه يلزم ان
 ذلك متصل الواحد والمتعدد نعتا له بالعرض لانه يلزم ان يكون ذلك نعتا له حقيقة والافضل للزوم
 ظ المنع فان معنى قوله ذلك الشيء مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتصل المتعدد متصلا متعدد
 انما يكون كونه كذلك بالعرض كما مر انفا في لايتم انه اذا كان ذلك المتصل مختصا به ناعتا له يكون ذلك الشيء
 محلا حقيقة لذلك المتصل فعلى هذا يكون هذا اليراد من المحل منع الملازمة الثالثة من ملازمة التقرير
 اجماع كما فصلناه فيما سبق هذا غاية توجيه المقام وبهذا التوجيه يندفع عنه ما تخيله بعض **قوله**
 من الملام **قوله** خلاسته منع الملازمة المستفاد اه وهي الملازمة الثانية من الملازمة الرابع وانت
 خير بان هذا بعيد عن كلام الش بمرحل بل خلاسته منع الملازمة المستفاد من قوله فيقول خلا
 للمتل الواحد حال الاتصال اه وهي الملازمة الثالثة من تلك الرابع مستند ابانه انما يلزم من
 انما غنية المحل كوثبت ان الصورة نفسها نعت لله بولي فان هذا مما لا بد منه في الحلول وذلك
 من فان ناعية الصورة لله بولي اعم من ان يكون الصورة واسطة لكون نفسها نعتا لله بولي وان
 يكون واسطة لكون اوصافها نعتا لها ان معنى الناعت هو المحل للنفث والموجب له مطلقا لا كونه
 نعتا خاصة **قوله** ان اعنت النظر فيما ذكره الش في البحث والجواب ابقت ما ذكرناه لك
 بلا شك ولا ريب نعم يمكن ان يردد ويقال ان اريد بكون المتصل الواحد والمتعدد ناعتا له

منه ما ذكره الش في الفصل الثاني
 من ذلك ان المتصل الواحد متصلا واحدا
 ومتصفا ومع المتعدد متعدد ومتصفا
 به ولا يلزم في ذلك الانصاف
 بان يكون الصورة محلا للمادة
 وموصوفة بها حقيقة والمادة
 حالة في الصورة وصفة لها
 حقيقة اذ قد يصير المحل الحقيقي
 حالا وصفة للمحال الحقيقي
 بالعرض والعكس اي قد يصير
 المحل الحقيقي محلا وموصوفا
 للمحل الحقيقي بالعرض
 وحاصل الكلام ان المراد
 بقوله مختصا به نعتا انه
 يلزم ان يكون ذلك نعتا
 له حقيقة والافضل للزوم
 ظ المنع فان معنى قوله
 ذلك الشيء مع المتصل
 الواحد متصلا واحدا
 ومع المتصل المتعدد
 متصلا متعدد انما
 يكون كونه كذلك
 بالعرض كما مر انفا
 في لايتم انه اذا كان
 ذلك المتصل مختصا
 به نعتا له يكون
 ذلك الشيء محلا
 حقيقة لذلك المتصل
 فعلى هذا يكون هذا
 اليراد من المحل
 منع الملازمة
 الثالثة من ملازمة
 التقرير اجماع
 كما فصلناه فيما
 سبق هذا غاية
 توجيه المقام
 وبهذا التوجيه
 يندفع عنه ما
 تخيله بعض
 قوله من الملام
 خلاسته منع
 الملازمة
 المستفاد اه
 وهي الملازمة
 الثانية من
 الملازمة
 الرابع وانت
 خير بان هذا
 بعيد عن
 كلام الش
 بمرحل بل
 خلاسته
 منع الملازمة
 المستفاد
 من قوله
 فيقول خلا
 للمتل الواحد
 حال الاتصال
 اه وهي
 الملازمة
 الثالثة
 من تلك
 الرابع
 مستند
 ابانه
 انما
 يلزم
 من
 ان
 ناعية
 الصورة
 لله
 بولي
 اعم
 من
 ان
 يكون
 الصورة
 واسطة
 لكون
 نفسها
 نعتا
 لله
 بولي
 وان
 يكون
 واسطة
 لكون
 اوصافها
 نعتا
 لها
 ان
 معنى
 الناعت
 هو
 المحل
 للنفث
 والموجب
 له
 مطلقا
 لا
 كونه
 نعتا
 خاصة
 قوله
 ان
 اعنت
 النظر
 فيما
 ذكره
 الش
 في
 البحث
 والجواب
 ابقت
 ما
 ذكرناه
 لك
 بلا
 شك
 ولا
 ريب
 نعم
 يمكن
 ان
 يردد
 ويقال
 ان
 اريد
 بكون
 المتصل
 الواحد
 والمتعدد
 ناعتا
 له

الوسطة لكونها نفسها نعتا للملازمة الثانية ممة اذ لا يلزم ذلك مما ذكر قبله بل اللازم كونها واسطة
 في نفسها بولي بالاتصال والوحدة والانفصال والتعدد وان اريد به قوة الصورة واسطة للنفث
 مطلقا ولو اريد به ما يكونا للملازمة الثالثة ممة لكن الش حمله على الاول ومنع ما منع لما اشتر
 بينهما يلزم ولا يرتفع بان اريد ان يكون بين السابق واللاحق **قوله** اذ انما بعينها نعتا اي لكنه لم يكن
 الا بمعنى الناعت ذلك لانه نظر لا يخفى **قوله** ولقائل ان يقول اه جواب عن المنع المذكور
 باطلان سند وحاصل ان المراد بالنعت المشتمل عليه الناعت هو ما يصير سيرا قريبا
 لوصف المحل وبهذا المعنى متحقق في الصورة فنقول المانع لكنه لم يكن باطل فانهم وقد مر فيما
 سبق ما يتعلق بهذا المقام فتذكر ويحتمل ان يكون قوله ولقائل ان يقول اشارة الى البحث اخر
 على قوله الش كان ناعنا معارضة في المقدمة وقوله بل الحق اشارة الى جواب ذلك البحث الاخر
 او الى الجواب عنه وعن بحث الش جميعا **قوله** ولا يصح الاول لخروج اكثر الاعراض فيه انه ان اريد
 خروجه عن الحكم المذكور فلا بأس به كما لا يخفى وان اريد خروجه عن تعريف الحلول فليس ههنا تعريف
 الحلول حتى يعترض عليه بخروج بعض الافراد فالصواب ان يقال لا يصح الاول لظهور ان الصورة
 ليست محمولة على الهيولى **قوله** مواطاة **قوله** لدخول كثير مما ليس حاله مثل ما مر انفا فتنق
قوله بل الحق ان المراد بالنعت اه اختيار كشي رابع وهو ان يكون المراد بالنعت ما يصير
 ساقربا لوصف المحل بان يكون حصوله مستلزما للصحة حمل المحل فان السواد مثلا
 من حل في محل فيستلزم حمل الاسود عليه بخلاف المال لان مجرد حصوله لا يستلزم حمل
 المحل على ذي المال ما يحصل نسبة مخصوصة بينهما فيقبل والسرف فيه ان شخص العرض بالموضوع
 فلا يحصل الا فيه بخلاف المال فانه شخص بنفسه من غير احتياج الى صاحبه ولما كانه شخص الصورة
 ايضا بالهيولى فخصولها لا يكون الا بينهما فيستلزم ذلك اتصافها باوصاف محمولة لا محالة كالعرض
 بالنسبة الى محله انتهى هذا وقيل لعله اختيار للشي الثاني والمراد ان المراد بالنعت ما هو محمول
 اشتقا فان السواد يشتق منه الاسود ويحمل على الجسم وكذا الصورة يشتق منه الصورة
 ويحمل على الهيولى وليس المال كذلك فانه لا يشتق منه شيء يحمل على ذي المال والمحمول يحمل عليه
 كانه مشتق من المحمول لانه المال انتهى وفيه ما فيه فانظر **قوله** وبهذا المعنى يتحقق بين الصورة

وهو ما ذكره الش في الفصل الثاني
 من ذلك ان المتصل الواحد متصلا واحدا
 ومتصفا ومع المتعدد متعدد ومتصفا
 به ولا يلزم في ذلك الانصاف
 بان يكون الصورة محلا للمادة
 وموصوفة بها حقيقة والمادة
 حالة في الصورة وصفة لها
 حقيقة اذ قد يصير المحل الحقيقي
 حالا وصفة للمحال الحقيقي
 بالعرض والعكس اي قد يصير
 المحل الحقيقي محلا وموصوفا
 للمحل الحقيقي بالعرض
 وحاصل الكلام ان المراد
 بقوله مختصا به نعتا انه
 يلزم ان يكون ذلك نعتا
 له حقيقة والافضل للزوم
 ظ المنع فان معنى قوله
 ذلك الشيء مع المتصل
 الواحد متصلا واحدا
 ومع المتصل المتعدد
 متصلا متعدد انما
 يكون كونه كذلك
 بالعرض كما مر انفا
 في لايتم انه اذا كان
 ذلك المتصل مختصا
 به نعتا له يكون
 ذلك الشيء محلا
 حقيقة لذلك المتصل
 فعلى هذا يكون هذا
 اليراد من المحل
 منع الملازمة
 الثالثة من ملازمة
 التقرير اجماع
 كما فصلناه فيما
 سبق هذا غاية
 توجيه المقام
 وبهذا التوجيه
 يندفع عنه ما
 تخيله بعض
 قوله من الملام
 خلاسته منع
 الملازمة
 المستفاد اه
 وهي الملازمة
 الثانية من
 الملازمة
 الرابع وانت
 خير بان هذا
 بعيد عن
 كلام الش
 بمرحل بل
 خلاسته
 منع الملازمة
 المستفاد
 من قوله
 فيقول خلا
 للمتل الواحد
 حال الاتصال
 اه وهي
 الملازمة
 الثالثة
 من تلك
 الرابع
 مستند
 ابانه
 انما
 يلزم
 من
 ان
 ناعية
 الصورة
 لله
 بولي
 اعم
 من
 ان
 يكون
 الصورة
 واسطة
 لكون
 نفسها
 نعتا
 لله
 بولي
 وان
 يكون
 واسطة
 لكون
 اوصافها
 نعتا
 لها
 ان
 معنى
 الناعت
 هو
 المحل
 للنفث
 والموجب
 له
 مطلقا
 لا
 كونه
 نعتا
 خاصة
 قوله
 ان
 اعنت
 النظر
 فيما
 ذكره
 الش
 في
 البحث
 والجواب
 ابقت
 ما
 ذكرناه
 لك
 بلا
 شك
 ولا
 ريب
 نعم
 يمكن
 ان
 يردد
 ويقال
 ان
 اريد
 بكون
 المتصل
 الواحد
 والمتعدد
 ناعتا
 له

حاشیہ

۷۶۵

لا ابيه

عبره اینست که ان یکواحد
و ایضا بمن ان یکواحد
باشخص و ایضا نه از آنکه
مختلفین و ایضا نه از آنکه
و نه از آنکه یکواحد
با یکدیگر و ایضا نه از آنکه
الواحد باشخص
المختلفین فی ان واحد
سزا قبل تناری

تقف عنده وذلك لانه لما كانت الانفصالات في الجسم غير متناهية وجب ان يوجد في الجسم مواد غير متناهية بالفعل اذ كل انفصال الجسم وان لم يخرج الى الفعل لكن خروجه ممكن فلا بد منه تحقيق مادة في الجسم قبله والوقوف الانفصالات اذ وصل النقص الى حد لم يتحقق مادته فينتهي الانفصالات عند ذلك الحد والمفروض انها غير متناهية الى حد تقف عنده **قوله** والجواب ان الهيولى امر مباح اه الظاهر اختيار الشق الاخير وهو توه المادة موجودة قبل الانفصال ومنع الاستلزام ذلك اشتمال الجسم على المواد كما اختاره الشراييد للتجريد حيث قال فلان ان المادتين لو كانتا موجودتين بالفعل في الجسم المتصل الواحد لكان مشتملا على اجزاء بالفعل وانما يلزم ذلك لو كانتا موجودتين فيه بالفعل مادتين وليس كذلك بل هما موجودتان فيه مادة واحدة بالاتصال الواحد وقيل الظاهر اختيار الشق الحدوث بعد الانفصال كما اختاره الاصفهاني في شرح التجريد وتقديره ان للمثابئين ان يقولوا مادة كل جزء قديمة في حيث الذات حادثة بحدوث الجزء في حيث التعيين فلا يستدعي مادة اخرى ولا يلزم التس واليلزم ايضا انعدام الجسم بالمرتبة لان المادة لم تقدم بذاتها بل في حيث وحدتها ويحتمل ان يكون اختيار الشق رابع وهو ان توه المادة بالذات متعددة بالشخص بان توه مادة الجسمين المنقسم اليها حادثة بالشخص بعد الانفصال **قوله** هذا الحكم على سبيل المبالغة الظاهر لانه لا وجه لهذا التكلف كما قيل غايه الامر ان الملائمة في الشريطة المذكورة نظرية مثبتة بالدليل الثاني وما قيل وجه الاحتياج الى هذا الاعتذار ان الشريطة اللزومية لا بد ان يكون المقدم فيها علة للتالي او بالعكس او يكونا معلولى علة واحدة وما وجد شئ في هذه القضية الثلاثة في القضية المذكورة فوجب التاويل ليس بشئ اذ المقدم والتالي في القضية المذكورة معلولان لتوه الافتقار الى المحل مقتضى ذات الصورة الجسمية كما هو منطوق الدليل الثاني فتألف الثلاثة موجودة **قوله** بناء على الدليل المذكور وهو قوله لان الطبيعة المقدارية اه متعلق بالمبالغة يعني ان الحكم المذكور على سبيل المبالغة من قبيل ما هو كالثابت ثابتا بناء على ثبوت الدليل الثاني فلا يرد عليه انه بناء على الدليل المذكور ومع ملاحظة ثبوت ثابتا لاكتنايب فلا حاجة الى ما قيل من انه ان كان متعلقا بالكاف فالدليل المذكور عبارة عنه الدليل السابق وان كان متعلقا بمدخول الكاف فالدليل المذكور عبارة عنه الدليل المذكور اللاحق **قوله**

مدعى

شراييد

نوع

نوع

علامة

بما لا حاجة فيه اه حاصله على ما يظهر من ظن تقريره ان الصورة الجسمية متجيزة في العقل **قوله** في الخارج لذا انها فلا بد ان يكونه وفيه نظر اما اولها فلانه لا مدخل لتوه الصورة متجيزة في العقل في وجوب المقارنة في الخارج لا يقبل التجزئ في الخارج فان تجزئها وعدم تجزئها في العقل سواء في ذلك كما لا يخفى ففقه فهي في الخارج تقبل اه كافي في الحق وسائر المقدمات مستدركة واما ثانيا فلان قوله فهي في الخارج تقبل التجزئ لذاته من جوارز الاجسام الذي يحقر اطيبة فلا بد من ابطالها حتى يتم الحق واما ثالثا فلان قوله فلا بد من يتوه مقارنته في الخارج لما يقبله من لم لا يجوز ان يقبله نفس الصورة من غير مقارنته لآخر فلا بد من دعوى الحصر بين الحاجة والغنى الذاتيين ثم ابطال احدهما واما رابعا فلان هذا الدليل على تقدير تمامه لا يدل على ان الامر المقارن له الصورة محل لها واما خامسا فلانه جار في الهيولى كما قيل فانها غير متجيزة عند العقل لما ذكره ومتجيزة في الخارج فلا بد لها من امر يقارن به هو الهيولى فلا هيولى هيولى وهكذا **قوله** وتقديره انا نقول صور الاشياء اه الاولى صور الاجسام قبل حل صته ان الصورة الجسمية غير متجيزة لذاتها والالم يمكن تعقلها لما ذكره الجسم متجيز لذاته في الخارج فلا بد ان يكونه فيه امر اخر ورأينا وهو الهيولى وفيه نظر اما اولها فلانه ان اراد بتعقل صور الاشياء تعقل الصور الموجودة في الخارج فم كيف وهي جزئيات مادية لا تحصل في العقل على ما تقر في كتبهم وان اراد تعقل ماهياتها الكلية متجيزة لذاتها وما يقبل التجزئ لذاته وهو جزئياتها الموجودة في الخارج فيجوز ان يكون اشتمالها على شخصيات خارجية لا ماهياتها الكلية على انه لو سلم ان تلك الجزئيات ايضا متعلقة فلا يلزم من ذلك ان لا يكون متجيزة في الذهن فيجوز ان يكون قبولها للتجزئ من لوازم وجودها الخارجي بناء على ما تقر في بحث الوجود الذهني من جواز تخالف اللوازم بحسب الوجود بل ان توه الصور المتصلة حالة في النفس من لم لا يجوز ان يكون الحاصل في النفس صورها واشباحها لا هي انفسها على ما ذهب اليه الحكماء ولو سلم ان الحاصل فيها انفسها فلا تخلف انها حالة فيها وانما يكون كذلك لو كانت قائمة بها وهو ممتنع كيف وقد ذهب الشراييد للتجريد الى ان الحاصل في النفس غير القائم بها ولا واما ثالثا فلان قوله انما مستلزم لانقسام المحل من وانما يلزم ذلك لو كان الحل

بما لا حاجة فيه اه حاصله على ما يظهر من ظن تقريره ان الصورة الجسمية متجيزة في العقل

مدعى

شراييد

قوله والجواب ان الهيولى امر مباح اه الظاهر اختيار الشق الاخير وهو توه المادة بالذات ويحتمل ان يكون اختيار الشق رابع وهو ان توه المادة بالذات متعددة بالشخص بان توه مادة الجسمين المنقسم اليها حادثة بالشخص بعد الانفصال

قوله

سريانيا وقد ذكرنا ان حلول المعلومات في النفس غير سرياني واما رابعا فلان الفلك بما عليه
 من الصور الفلكية غير قابل للتجزئ لذاته على ما تقر فيما سبق فلا بد فيه من دعوى المحصر بين
 الحاجة الى ابيته ايضا فتأمل واما خامسا فلان قوه فلا بد اه يدل على ان الصورة الجسمية
 غير متجزئة لذاته في الخارج فينا في ما تقدم من المقدمة فتأمل واما سادسا فلان هذا الدليل
 على تقدير تمامه يستلزم قوه ما يقبل التجزئ لذاته امر خارجا عن الجسم غير متعقل اصلا
 اذ لو كان كذلك داخل فيه لم يكن تعقله بناء على ما ذكره من المقدمة وهو خلاف الواقع فظهر
 ان استدلاله بهذا الدليل مما لا يليق بشأ الجليل انتهى **قوله** مشتمل على حلية وهي قوه
 لان الطبيعة المقدارية اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل او لم تكن فان الطبيعة ناخبة ارادة الترديد
 انه حلية مرددة المحل شيعة بالمنفصلة لا منفصلة **قوله** ثم على حلية تبطل وهي قوه
 والاول **قوله** الاول اي من كل واحد منهما قوه الذات علة له اي لذلك الواحد فالغنى الذاتي
 قوه الذات علة للغنى وقد اخذ الشرح بهذا المعنى في اول شتي بحثه على شرح المواقف **قوله**
 والافتقار الذاتي قوه الذات علة للافتقار ولم يذكر الشرح **قوله** والثاني اي المعنى الثاني
 لكل واحد من الغنى والافتقار الذاتيين عدم علية الذات لما يقابل ذلك الواحد فالغنى الذاتي
 عدم قوه الذات علة للافتقار وقد اخذ الشرح في ثاني شتي بحثه على شرح المواقف **قوله**
 والافتقار الذاتي عدم قوه الذات علة للغنى ولم يذكر الشرح **قوله** ولا يتم القضية الثانية اي
 لا يتم الحلية الثانية التي اوتيت لا بطلان شتي الترديد على تقدير ارادة المعنى الثاني من الغنى
 الذاتي اذ يرد على قوه والا لا استحالة حلولها في المحل من جواز ان لا يكون الذات علة للفتن
 للافتقار ولان قوه ابيه عنه له ايضا **قوله** ولا يستلزم المط اي لا يستلزم الدليل المط وهو
 ان يكون كل جسم مركبا من الهيولى والصورة على تقدير ارادة معنى اخر من الغنى الذاتي وهو المعنى
 الاول وذلك لا يتوهم حاصل الدليل من ان الطبيعة المقدارية اما ان تكون ذاتها علة للغنى
 عن المحل او لم يكن ذاتها علة للغنى عن المحل والاول محققين ان لا يكون ذاتها علة للغنى عن المحل
 لا يلزم ان يكون كل جسم مركبا من الهيولى والصورة لجواز ان لا يكون ذاتها ابيه عن الغنى ايضا
 فتأمل علة اشارة الى ان اللاتقبح ان ياتي الابرار على المحض بما ذكره من منع القضية

اشارة الى ان
 ما في عناء
 من ان لا يكون
 في اول الكلام
 من ان لا يكون
 اشارة الى ان
 حقيقة الغنى
 الصورة الجسمية
 يقبل التجزئ
 وان لم يكن
 له لذاته

القضية الثانية على تقدير ومنع الاستلزام على تقدير اخر لا بما ذكره في النظر الذي اورده وقيل
 بعد اشارة الى الجواب عما ذكره ههنا بقوله ولا يتم القضية الثانية اه يجي منه في رد بحث
 اذ ما ذكره ههنا حاصل ذلك البحث فالجواب هو الجواب فانظر فاننا منتظرون فتأمل وانقلب
 فاننا نقول **قوله** اقول لو لم يكن الذات اه جواب عنه بحث الشرح باختيار الشق الاول من الترديد
 ودفع محذور وهو ممنوعة الشرطية المذكورة في كلام شراح المواقف اعني قوه واذا لم يكن
 محتاجا اليه لذاته كان مستغنيا عنه في حد ذاته باثبات تلك الشرطية بالدليل وتقرير دليله
 انه اذا لم يكن محتاجا اليه لذاته اي لو لم يكن الذات علة للافتقار لا يمكن نظرا الى الذات مع قطع النظر
 عنه غير ها عدم الافتقار الذي هو الغنى واذا امكن نظرا الى الذات مع قطع النظر عن الغير عدم
 الافتقار كانه الذات علة لعدم الافتقار الذي هو الغنى ينتج اذ لم يكن الذات علة للافتقار كانت
 علة للغنى وهذا هو الغنى الذاتي بالمعنى المراد ههنا فثبت المط اما الصغرى فظنة واما الكبرى فلانه
 اذا امكن نظرا الى الذات مع قطع النظر عن الغير عدم الافتقار وجب ان يكون هذا عدم اي عدم
 الافتقار مستند الى الذات ومعلولا لها فيتوهم الذات علة لعدم الافتقار الذي هو الغنى وذلك
 لانه لا بد للممكن من علة فعلته اما الذات او غيرها لكن لا سبيل الى الثاني اذ قطعنا النظر عن الغير
 فلا بد ان يكون علة هو الذات وانت جدير بان هذا منقوض بكل من المثلثات اذ لو صح ما ذكره لكاه
 الممكن واجبا ومنسغا معا لا مكان الوجود والعدم نظرا الى ذاته مع قطع النظر عن غير المحل ان
 الواجب على تقدير امكانه عدم نظرا الى الذات انما هو استناد ذلك الامكان الى الذات دون
 العدم ولذا قيل هذه مغالطة ناشئة من وضع ما بالامكان ما بالفعل اذ لا يتم ان استناد العدم
 الى الذات واجب بل الواجب قوه امكانه كذلك فان قطع النظر عن الغير انما هو في امكانه كما يدل
 عليه قوله لا يمكن نظرا اليها وقيل عنه قوه اذ قطعنا النظر عن الغير فيه انكم ما قطعتم النظر
 عن الغير بل نظرتم الى الذات والى عدم كونه علة للافتقار **قوله** ثم اقول المراد بالافتقار اه هذا
 ايضا جواب عنه بحث الشرح واثبت لعدم الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين بالتحرير واختيار الشق الثالث
 وهو ان يراد بالافتقار الذاتي ما يكون الذات وحدها ومع لا زمها علة له وبالغنى الذاتي ما لا يكون الذات
 وحدها ولا مع لا زمها علة له وانت جدير بان هذا المعنى للافتقار والغنى الذاتيين ليس شيئا من المعجزات

ههنا
 وهذا
 بان الماهية
 علة لوجودها
 فامكن نظرا اليها
 عن غير ها عدم
 وجودها وطولها
 وجب ان يكون
 هذه العدميات
 مستند الى الذات
 طرسي
 اذ لو حظرت
 قطع النظر عن
 غيرها وليس
 الامر كذلك
 في انفسها ليست
 والى ما وليست
 لشيء اصلا انتهى

عند ذهب زاده جدير
في الثاني جدير
والثالث جدير
والرابع جدير

بينهما ولا في ان المستغنى اه والى كل من هذه الثلاثة ذاهب وبرود على الكل انه اذا سقط المنع بذلك
المقرر فما الفائدة فيما ذكر في هذه التعليقة فهل سمعت احدا يقول في صد الجواب عن اعتراض
المراد بالشيء الظاهري المعنى الظاهري والاعتراض ساقط بجواب اخر من غير ان يكون لتلك الارادة مدخل
في دفع الاعتراض اصلا فند **قوله** فان احتياج الصورة لم يمنع اه فيه ان هذا الامتناع مما وانتمسك
فيه بحسب من كون الغير عارضا ممكن الزوال كما قيل غير تام ههنا لجواز ان يكون ذلك الغير
لازم للذات او الذات مع لازمها فان الكلام ههنا فيما لا يتوهم الذات وحدها علة للاحتياج وقيل
اقول الامر كما ذكر في احتياج مطلق الصورة لكن يجوز ان يكون الحال هي الصورة المخصوصة
ويكون احتياجها لتخصيصها العارض لمطلق الصورة كما سبقت من الش بقوله وقد يقال **قوله**
بشرط العموم لانه من افاد الكل الطبيعي المنطقي المقترن فيه العموم **قوله** والكلام في نفس الماهية
فانها هي الموجودة في الخارج المركب من الهولي والصورة فقط والموجود في الخارج من قبيل عطف العلة
على المعلول وفيه انه لو كان الامر كما ذكره لوجب على الش في بيانه الاحتمال ان يقول ان احتمال ان يكون
ماهية جنسية او عرضية عامة ولوجب على المحشي نفسه في تقرير اراده ان يقول سواء كانت
ماهية جنسية او عرضية نوعية والحال ان النوع ونظائر قد يطلق ويراد به الطبيعي وقد يشب
الطبيعي بالمنطقي فيقال للماهية نارة انها نوع مثلا وثان انها نوعية فالش تفتن وأشار الى
الاستغناء في المقامين **قوله** فان قلت مقتضى الطبيعة اه تقريره على ما قيل ان حصل هذا
الاجاب الجزئي ان الحاجة الى المادة ثابتة لبعض الصور الجسمية لذاتها ذات الصورة الجسمية
مقتضية للحاجة الى المادة وهي طبيعة نوعية لا يختلف مقتضاها في افرادها ولو لم تكن نوعا فوجب
ان يصدق الايجاب الكلي بلا حاجة الى اثبات كونها ماهية نوعية وتقرير الجواب انه قد جعل الصورة
الجسمية عنوان الموضوع في هذه القضية الجزئية وحكم على بعض ما صدق عليه بانها لذاتها محتاجة
الى المادة فلو كانت جنسا او عرضا عاما لم يظهر صدق الايجاب الكلي هناك لجواز ان يكون البعض
الباقى مثلا افراد النوع اخر فلا يلزم من احتياج هذا البعض الى المادة لذاتها احتياج ذلك
البعض الباقي ايضا اليها لذاتها وذلك كما يقال بعض الحيوان ضاحك لذاته لم يلزم منه صدق
قولك كثر حيوان ضاحك لذاته لان البعض الباقي ليس من افراد نوع البعض المحكوم عليها

شعره

حسوس

اقول

اقول فيه نظرا قد ثبت ان الصورة الجسمية مفتقرة بذاتها الى المحل وان الاحتياج الى المادة
مقتضى ذاتها فاذا على بعض ما صدقت على عليه بان ذلك البعض محتاج الى المادة لزم ثبوت الحكم
المذكور في البعض الباقي ايضا سواء كانت الصورة الجسمية نوعا او جنسا او غيرهما التحق
الصورة الجسمية في ذلك الباقي وعدم تخلف مقتضى الذات عنها وذلك كما يقال بعض متحرك
بالارادة فلاقتضا ذات الحيوان ذلك يلزم صدق كل حيوان متحرك بالارادة ولا يخفى ان ما نحن فيه
فيه من هذا القبيل لا من قبيل قولنا بعض الحيوان ضاحك **قوله** خلاصة استدلاله على ما يفهم من
الشفاء وخلاصته على ما يفهم من تقرير الش ان الجسمية مختلفة بالى درجات دونه الفصول
وكل ما كان كذلك كان طبيعته نوعية اما الكبرى فظة واما الصغرى فلانها موجودة محصلة وكلما كان
كذلك كان مختلفا بالى درجات دونه الفصول فالفرق بين الخلاصتين ان كون الجسمية موجودة
محصلة صغرى لا دليل صغرى اصل الدليل على ما يفهم من تقرير الش وصغرى لاصل الدليل على ما يفهم من
من الشفاء والنظر الذي اورده الش برده على كلنا الخلاصتين فانه منع لكون الجسمية موجودة
محصلة كما يظهر بالنظر في كلام الش ثم الغرض من هذا الكلام التعريض على الش اما بان النظر الذي
اورده انما يتوجه على ما فهمه من الشفاء ونقله كما نوهم وكان نقل عنه انما كان نقله غير مطابق للنقل
كما قيل والكل ليس بشئ اما الاول فلما عرفت من ان النظر المذكور مشترك الورود بين الخلاصتين
واما الثاني فيعلم بالمراجعة الى كلام الشيخ في الشفاء وقد قيل قد راجعناه فوجدنا ان الحق مع الش
قوله فيلزم اختلافها بالى درجات في ان هذا مستدرك لاحاجة اليه في مقام الاستدلال على نوعية
الصورة الجسمية سواء كان عطفا على الصغرى مفرعا عليها كما زعمه او عطفا على النتيجة المقدرة
مفرعا عليها كما هو الظاهر هكذا قيل فتأمل **قوله** معلى يكونها محصلة هذا مبني على جعل قوله فيلزم
اختلافها بالى درجات تقريرها على الصغرى لا على النتيجة المقدرة ولا يخفى عليك بعد هذا عن
مدان العبارة واما ما قيل من انه يلزم جعل الاخفى سببا للاظهر في ان كونها محصلة موجودة
اخفى من كونها مختلفة بالى درجات فعلى تقدير صحة مشترك الورود بين هذا وبين تقرير الش
كما لا يخفى **قوله** لان الجنس مبهم اه لا يخفى ان هذا لا يدل على دليلية التحصيل على النوعية لجواز
ان يكون لغير الجنس تحصيل بدونه النوعية والحاصل ان هذا الدليل انما يتم لو كانت

انتموهم جدير
انما هو كرسى

عبد الرحمن

كرسى

الصورة الجسمية دائرة بين ان تكون نوعية او جسمية فقط والا فلا تند برتبة **قوله** لان قوة الاختلاف
 اه الذي يظهر مما ذكر في الحاصل ان كون الاختلاف بالخياريات والنوعية كلاهما معلولا لعلو حلة
 هي الوجود والتحصل فليس في جعل احدهما دليلا على الاخر شي كما زعمه **قوله** واستدل على نوعيتها بانها
 اه حاصلة ان الصورة الجسمية لو لم تكن نوعية لكانت جسمية والتالي بطل لانها لو كانت طبيعة
 جسمية مشتركة بين الاجسام اه قيل لا بد من بيان الملازمة ايضا لانها انما تتم اذا كانت الصورة
 الجسمية دائرة بين ان تكون نوعية وبين ان تكون جسمية فقط وهو موهوم وقيل يمكن بيانها بالانواع
 لو لم تكن نوعية لكانت اما جسمية او شخصية او خاصة او عرضية عامة او فصلية ولا سبيل
 الى شي من غير الاول اما الاول فلظهور اشتراك الصورة الجسمية وخصوص الشخصية واما الثاني
 والثالث فلعدم وضوئهما وجوهية الصورة الجسمية واما الرابع فلما مر من المحشى من ان فصل الجسم
 هو القابل للابعد فتعين الاول وهو المطلق وانت خير بان قوة فصل الجسم هو القابل للابعد لا ينافي
 قوة الصورة الجسمية طبيعة فصلية لطبيعة اخرى والكلام فيه لاني فصل الجسم كما لا يخفى **قوله**
 بين الاجسام اي بين انواع الصورة الجسمية اما بان يراد بلفظ الاجسام الصورة الجسمية اذ هو
 قد يطلق عليها كما في شروح الخريد وهو كاشيه وقد مر مرارا في هذا الكتاب ايضا واما بتقدير المضاد
 اي بين صور الاجسام بقرينة المقام اذ المدعى انما هو نوعيتها بالنسبة الى الصور لا بالنسبة الى
 الاجسام وبديل على ذلك قوله ليست فصولا للصور الجسمية ايضا **قوله** امور مخصوصة
 بالاجسام من قبيل ركب القوم وواهبهم وحاصل هذا الاستدلال ان الصورة الجسمية لو كانت
 طبيعة بالقياس الى الصور المندرجة تحتها لكانت تلك الصور انواعا لها فلا بد لكل منها فصل
 مخصوص به مبرز عما عداه فتلك الفصول المخصوصة اما اعراض او جواهر اه وفيه ان هذا الذي
 قائم على نوعية الصورة الجسمية ايضا بان يقال لو كانت طبيعة نوعية لكانت لها فصل مخصوص
 بها والامور المخصوصة بها اما اعراض او جواهر ولا سبيل الى شي منها اما الاول فلان فصل الجواهر
 لا يتو عرض واما الثاني فلان الجواهر المخصوصة هي الصور النوعية وهي لا تصلح لان تكون
 فصل لها لكونها غير محمولة عليها مواطاة **قوله** فيل هذا ليس بشي قاله محمد بن مبارك شاه
 البخاري في شرح حكمة العين والظلمة كلامه في ذلك الشرح انه اعترض واحد على الاستدلال

شاعري

المذكور منع المحصر المستفاد من قول المستدل لان الجواهر المخصوصة هي الصور النوعية مستند
 بان يجوز ان يكون لها جواهر مخصوصة غير الصور النوعية والمنفهم من تقرير المحشى انه اعترض
 الاول على قوله مشتركة بين الاجسام حيث اعتبر الجسمية بالقياس الى الاجسام لا بالقياس الى
 الامتدادات الجسمانية على المحصر المذكور حاصل الاول ان المدعى نوعية الصورة الجسمية
 بالقياس الى الامتدادات الجسمانية التي هي الصور المندرجة تحتها لا بالقياس الى الاجسام فاعلم
 انما هو جسيمتها بالقياس الى تلك الامتدادات لا جسيمتها بالقياس الى الاجسام وقد جعلها المستدل
 كذلك حيث قال طبيعة جسمية مشتركة بين الاجسام وقد عرفت ما فيه فذكر وحاصل الثاني لو سلم
 ان المدعى نوعيتها بالقياس الى الاجسام وان مقابلة جسيمتها كذلك نقول على تقدير جسيمتها للاجسام
 يجوز ان يكون لها فصل جوهرى مخصوص بكل من انواعها محمول عليها مواطاة وان لم نعلم انه ما ذاقيل
 ويحتمل ان يكون حاصل الثاني انه على تقدير جسمية الصورة الجسمية لا امتدادات الجسمانية نقول لها فصل
 فصل جوهرى اه **قوله** لها فصل جوهرى اه المناسب لها فصول مخصوصة بانواعها محمولة عليها تامل
 ثم ان القائل المذكور قال بعد ذلك ويجوز ان يكون الصور النوعية فصلا بسيطا والفصل البسيط
 لا يجب بل يمنع حملا بالمواطاة ولعله لم يلتفت المحشى الى ذلك لما ذكره السيد الشريف هناك
 حيث قال لاحقا في ان الفصل على ما ذكره المنطقيون من اقسام الكل المقتبس الى ماهية افراده
 فلا بد ان يكون محمولا بالمواطاة سواء كان مركبا او بسيطا وكيف لا وتعريفه بالمقول اه يقتضى ذلك
 فلا صحة لكلامه اللهم الا ان يريد بالفصل البسيط مبدء الفصل فانه لا يجب بل لا يجوز ان يكون محمولا
 بالمواطاة انتهى **قوله** سلا حاجة الى هذا المنع اذ هو تكرار لما سبق من انه اه فيه ان اول كلامه ظ في ان هذا
 المنع تكرار للمنوع السابق واخره اعنى قوله من انه يجوز اه ظ في ان هذا السند تكرار لما سبق من السند
 ثم اقول على كل التقديرين فيه نظر اما على الاول فلان هذا المنع منع لوجوب تساوى الافراد في الحاجة
 والسابق منع لاستحالة الحلول على تقدير الغنى الذي باللعنى الثاني من المعنيين اللذين يحتملها كلام
 شارح المواقف كما لا يخفى على الناظر في كلام شارح المواقف فاختلف المنوع في الموضوعين فلا تكرار
 في المعنيين هذا واما ما قيل من ان هذا المنع لكفاية النوعية مستندا بالمنوع السابق ففيه ان الاستناد
 بالمنع غير متعارف فتأمل واما على الثاني فلان السند المذكور ههنا اخص مما ذكر سابقا كما مر

ايضا

طوسي

كما اعترف به والاخص غير الاعم فلا تكرار ولذا قيل الاعمية دافعة للتكرار لا موجبة له فان
سندية الاعم لا توجب سندية الاخص فلا يدل قوه في غير الذات اعم اه على ما ادعاه من التكرار
انتهى ثم اقول وعلى تقدير التكرار لا بأس به فانه ذكره ههنا ليرتب عليه نقل الجواب عنه **وهو**
والاشارة الى ضعفه لا يقال لم لم ينقل الجواب فيما سبق لانا نقول الامور مرهونة باوقاتها
قوله ويمكن توجيه ذلك اه اي توجيه هذا المنع بحيث لا يكون فيه تكرار وحاصله ان كلام الش
ههنا وفي كلام الموضحين مبني على ما ذهب اليه المتأخرون من ان الشخص جزء لذات الشخص
الشخص وان المراد بالذات اعم من الشخصية والنوعية **قوله** فيمكن ان يقال الى اح
تقدري المنع ومن ثمة التوجيه فتلخص **قوله** ان لانه كونه الاحياج لذات الجسمية لجواز ان يكون في امو
خارجة عنها فالتن سلما ذلك فلا نتم كونه لذاتها النوعية لجواز ان لذاتها الشخصية فلا يلزم
ساوي افرادها فيه هكذا قيل فامل **قوله** ولكن الحق ان الشخص **قوله** زائد اه اقوله لاربية
في ان الشخص اعني زيد امثله موجود وليس مفهومه مفهوم الانسان وحده قطعا والاصدا
على عمره انه زيد فاذن هو لان مع شئ اخر نسمية الشخص فيكون ذلك الشئ الاخر
جزء زيد الا انه ليس له جزء خارجا مغايرا بالوجود له وجزءه الاخر بل ليس هناك الا موجود
واحد اعني الهوية الشخصية والعقل يفصله الى ماهية نوعية وشخص كما يفصل الماهية
النوعية الى الجنس والفصل هكذا في المواقف وشرحه قيل هذا هو الحق الحقيقي بالقبول
فان الشخص بمعنى قوه الشخص متشخصا لا شبهة في انه في العوارض الاعتبارية واما ما به
الشخص فهو جزء من الشخص بل اريب والمنكر مكا **قوله** لا اختلاف فيهما فيه انه ان
اريد انه لا اختلاف فيهما مطلقا فهو م كلف ولكل منهما حصص متغايرة باعتبار انضمام الله
الشخصية والفصول وقد قال نفسه باختلاف فيهما فيما سبق عند تقرير خالصة استدلال الشيخ
على ما فهم من الشفاء وان اريد انه لا اختلاف فيهما بالذات فغير نافع ان المراد هو المطلوب
قوله هذا الجواب بالحقيقة دعوى البدهة قيل هذا مبني على جعل الضرورة بمعنى البديهة فاذا
جئت على معنى القطع لا يرد ولا يقال **قوله** فالاولى ان يدعى ذلك في اول الامر بان يقال فصل
في اثبت الهيولى وبرهاننا حكما بالبدهة بوجود صورة جسمية ويستدل على نوعيتها

شعري زاده

عبد القادر
سبحان
انه انسان
مستلزم

شعري زاده

تتميم في بيان قيل انما قال
او هو وجه توجيه ذلك
تقرير ان هذا الشخص
سبقة نوعية متعلقة

محكي

كما استد

بما استدل عليها الشيخ او بغيره من الاستدلالات ثم يدعى بداهة ان حاجة هذه الجسمية النوعية الى الما
ليست من جهة الهوية بل لانفرضها الا بذاتها هكذا قيل **قوله** قال صاحب المحاكات لعل القرض في هذا
النقل هو الاشارة الى ان في صنيع المص فبحا اخر غير ما ذكره الش وهو استدراك ما ذكره في هذا
الفصل مع ما ذكره في هذا الفصل المتقدم من افتقار الصورة الى الهيولى ويحتمل ان يكون القرض منه
التعريض على الش بان الاولى ان يورد على المص هذا ومنه ما ذكره بناء على ظهوره ان دافعه بان مقصد
السابق هو ثبوت الهيولى كما يدل عليه العنوان او هو تركب الجسم من الهيولى والصورة كما يدل عليه
التفريع في اخر الفصل السابق وان مقصد اللاحق عدم تجرد الصورة عن الهيولى والاختفاء في المفاد
بينهما كما ذكره المحكي في الدين هذا واما ما قيل من انه اشارة الى ان اصل الايراد لصاحب المحاكات
والش قد احتمل عنه انما لا غير حسن فان الايراد في المأخذ بالاستدراك وقد جعله الش اتحادا
المقصد بين فقيه ان الجعل المذكور دليل على ان ما ذكره الش ان رجال وغير ما ذكره صاحب المحاكات
فلا وجه لحمله على الانتحال ثم الاعتراض عليه بانه غير ما في المأخذ **قوله** وذكر هذه المسئلة بعد اثباته
قيل في هذا النقل غلط في عبارة صاحب المحاكات هكذا الماتيين ان كل جسم مشتمل على الهيولى
فقد تبين ان الصورة الجسمية لا تنفك عن الهيولى بل هو عند التحقيق عين ذلك الدعوى ولله
والاختفاء في انه فرق كثير بين هذا وبين ما نقله المحكي ان يرد على هذا ان قوه كل جسم مشتملا
على الهيولى لا يستلزم عدم جواز انفكاك الصورة عنها لجواز تجرد الصورة عنها في غير الجسم
فلا يستلزم تبين الاول تبين الثاني ولا يصح دعوى العينية بينهما في التحقيق ولا يرد هذا على
ما نقله المحكي ان استلزام افتقار الصورة بذاتها الى الهيولى لعدم تجردها عنها مما لا يخفى فيه
بعد تسليم كونها طبيعة نوعية فاستلزام الاول من دليل الافتقار يستلزم الثاني ايضا فاقول
انتهى ورد ذلك القول بانه لا خفاء في ورود ذلك على ط عبارة المحاكات الا ان المراد ان تبين
التركيب على وجه مخصوص وهو افتقار الصورة بذاتها الى الهيولى يستلزم ذلك واما كونه عين
ذلك الدعوى فباعتبار ان تركيبه منها بسبب افتقار الصورة اليها ولولا له لم يثبت التركيب
فقد بان ان القول بتركيبه منها في قوه القول بالافتقار ومن نظر الى كلامه يعلم ان مراد
ما ذكره في نقله المحكي انما هو خلاصة كلامه وفعلا ذلك الايراد **قوله** وفيه ان سبب الاحتياج

عبد الرحمن

شعري
عبد الرحمن

الحاج ان ثبت ذلك
بدليل من كلامه

اراد شعري زاده

سياق صر

غير مبين اه الظاهر جواب عما ذكر صاحب المحاكمات وحاصله ان الافتقار المذكور في الفصل
 السابق لان يبين بالدليل الثاني وهما مذكور لان يبين بالدليل الثاني وهذا القدر يكفي في
 الطائل ويحتمل ان يجاب عنه ايضا بانه قد يكون بعض المسائل العلمية مقدمة لبعض اخر
 منها فلا بعد لابرار ذلك البعض مقدمة ومسئلة كما ههنا ويحتمل ان يكون جوابا عما ذكر
 الش ايضا فامل قيل قد ذكر المص ان افتقارها بذاتها واستدل عليه بقوله والاحتمال
 حلولها فقد ذكر سبب الاحتياج وبينه بالقياس الاستثنائي البديهي الانتاج فقوله ان
 سبب الاحتياج مبين في بحث الافتقار ليس بشئ وانت خير بانه ساقط فان مراد
 المحشي بسبب الاحتياج انما هو دليله الذي كما قررناه والقياس الاستثنائي المذكور انما هو
 دليله الثاني والثاني غير الذي **قوله** على وجه يبين سبب الافتقار وذلك لان ما ذكر في هذا
 الفصل دليل على الافتقار فانه يعتمد التناهي والشكل وهما سببان للافتقار وعلتان له
 فهو استدلال بالعلة على المعلول واما ما ذكر في الفصل السابق فهو استدلال بالمعلول
 على العلة فانه قد استدل فيه بالحلول على الافتقار حيث قال والاحتمال الحلول ولا خفاء
 في ان الحلول معلول للافتقار **قوله** وقد يقال ان لهم اه الظاهر جواب عما ايراد الش ويحتمل
 ان يكون جوابا عما ايراد صاحب المحاكمات ايضا فتفطن وحاصله انه وان سلم ان المقتضى
 متحدان في المال لكنه مبين في الاول بطريق الانفصال وفي الثاني بطريق الانفعال وهذا القدر
 يخرج عن البعد والضلال **قوله** قيل هذه المنفصلة اه اعلم ان غرض القائل في هذا
 القول دفع ما يرد على الاستدلال المذكور من ان الشرطية في القياس الاستثنائي يجب ان تكون
 لزومية وههنا ليست كذلك فان التالي اعني قوله فاما ان تكون متناهية او غير متناهية
 ليس بلازم للمقدم اعني وجود الصوت بدونه اليه في الشرطية المتصلة اعني قوله
 لو وجدت بذاتها فاما ان تكون متناهية او غير متناهية ليست لزومية بل اتفاقية **قوله**
 ووجه الدفع وتعرض المحشي **قوله** ذلك الدفع ودفع ما يرد على الاستدلال بوجه اخر
 بكذا ينبغي ان يفهم هذا المقال **قوله** ولزوم له اي لاحد النقيضين عطف على قوله
 لا يخ عطف مفرد على مركب فانهم **قوله** لان صدق احد النقيضين اه لا يذهب عليه

مركب

انما هو بانه في قوله
 غير مبين اه الظاهر
 جواب عما ذكر صاحب
 المحاكمات وحاصله ان
 الافتقار المذكور في
 الفصل السابق لان
 يبين بالدليل الثاني
 وهما مذكور لان يبين
 بالدليل الثاني وهذا
 القدر يكفي في الطائل
 ويحتمل ان يجاب عنه
 ايضا بانه قد يكون
 بعض المسائل العلمية
 مقدمة لبعض اخر
 منها فلا بعد لابرار
 ذلك البعض مقدمة
 ومسئلة كما ههنا
 ويحتمل ان يكون
 جوابا عما ذكر الش
 ايضا فامل قيل قد
 ذكر المص ان افتقارها
 بذاتها واستدل عليه
 بقوله والاحتمال
 حلولها فقد ذكر
 سبب الاحتياج
 وبينه بالقياس
 الاستثنائي البديهي
 الانتاج فقوله ان
 سبب الاحتياج
 مبين في بحث
 الافتقار ليس
 بشئ وانت خير
 بانه ساقط فان
 مراد المحشي
 بسبب الاحتياج
 انما هو دليله
 الذي كما قررناه
 والقياس الاستثنائي
 المذكور انما هو
 دليله الثاني
 والثاني غير الذي
 قوله على وجه
 يبين سبب
 الافتقار وذلك
 لان ما ذكر في
 هذا الفصل
 دليل على
 الافتقار فانه
 يعتمد التناهي
 والشكل وهما
 سببان للافتقار
 وعلتان له
 فهو استدلال
 بالعلة على
 المعلول واما
 ما ذكر في
 الفصل
 السابق فهو
 استدلال
 بالمعلول
 على العلة
 فانه قد
 استدل فيه
 بالحلول
 على
 الافتقار
 حيث قال
 والاحتمال
 الحلول
 ولا خفاء
 في ان
 الحلول
 معلول
 للافتقار
 قوله وقد
 يقال ان
 لهم اه
 الظاهر
 جواب
 عما
 ايراد
 الش
 ويحتمل
 ان
 يكون
 جوابا
 عما
 ايراد
 صاحب
 المحاكمات
 ايضا
 فتفطن
 وحاصله
 انه وان
 سلم
 ان
 المقتضى
 متحدان
 في
 المال
 لكنه
 مبين
 في
 الاول
 بطريق
 الانفصال
 وفي
 الثاني
 بطريق
 الانفعال
 وهذا
 القدر
 يخرج
 عن
 البعد
 والضلال
 قوله قيل
 هذه
 المنفصلة
 اه اعلم
 ان
 غرض
 القائل
 في
 هذا
 القول
 دفع
 ما
 يرد
 على
 الاستدلال
 المذكور
 من
 ان
 الشرطية
 في
 القياس
 الاستثنائي
 يجب
 ان
 تكون
 لزومية
 وههنا
 ليست
 كذلك
 فان
 التالي
 اعني
 قوله
 فاما
 ان
 تكون
 متناهية
 او
 غير
 متناهية
 ليس
 بلازم
 للمقدم
 اعني
 وجود
 الصوت
 بدونه
 اليه
 في
 الشرطية
 المتصلة
 اعني
 قوله
 لو
 وجدت
 بذاتها
 فاما
 ان
 تكون
 متناهية
 او
 غير
 متناهية
 ليست
 لزومية
 بل
 اتفاقية
 قوله ووجه
 الدفع
 وتعرض
 المحشي
 قوله ذلك
 الدفع
 ودفع
 ما
 يرد
 على
 الاستدلال
 بوجه
 اخر
 بكذا
 ينبغي
 ان
 يفهم
 هذا
 المقال
 قوله ولزوم
 له اي
 لاحد
 النقيضين
 عطف
 على
 قوله
 لا
 يخ
 عطف
 مفرد
 على
 مركب
 فانهم
 قوله لان
 صدق
 احد
 النقيضين
 اه
 لا
 يذهب
 عليه

المتصلة الموضوع

عنه لا ينبغي في
 وجه لا ينبغي في
 على ما تقدم

ان مراد

انما هو بانه في قوله
 غير مبين اه الظاهر
 جواب عما ذكر صاحب
 المحاكمات وحاصله ان
 الافتقار المذكور في
 الفصل السابق لان
 يبين بالدليل الثاني
 وهما مذكور لان يبين
 بالدليل الثاني وهذا
 القدر يكفي في الطائل
 ويحتمل ان يجاب عنه
 ايضا بانه قد يكون
 بعض المسائل العلمية
 مقدمة لبعض اخر
 منها فلا بعد لابرار
 ذلك البعض مقدمة
 ومسئلة كما ههنا
 ويحتمل ان يكون
 جوابا عما ذكر الش
 ايضا فامل قيل قد
 ذكر المص ان افتقارها
 بذاتها واستدل عليه
 بقوله والاحتمال
 حلولها فقد ذكر
 سبب الاحتياج
 وبينه بالقياس
 الاستثنائي البديهي
 الانتاج فقوله ان
 سبب الاحتياج
 مبين في بحث
 الافتقار ليس
 بشئ وانت خير
 بانه ساقط فان
 مراد المحشي
 بسبب الاحتياج
 انما هو دليله
 الذي كما قررناه
 والقياس الاستثنائي
 المذكور انما هو
 دليله الثاني
 والثاني غير الذي
 قوله على وجه
 يبين سبب
 الافتقار وذلك
 لان ما ذكر في
 هذا الفصل
 دليل على
 الافتقار فانه
 يعتمد التناهي
 والشكل وهما
 سببان للافتقار
 وعلتان له
 فهو استدلال
 بالعلة على
 المعلول واما
 ما ذكر في
 الفصل
 السابق فهو
 استدلال
 بالمعلول
 على العلة
 فانه قد
 استدل فيه
 بالحلول
 على
 الافتقار
 حيث قال
 والاحتمال
 الحلول
 ولا خفاء
 في ان
 الحلول
 معلول
 للافتقار
 قوله وقد
 يقال ان
 لهم اه
 الظاهر
 جواب
 عما
 ايراد
 الش
 ويحتمل
 ان
 يكون
 جوابا
 عما
 ايراد
 صاحب
 المحاكمات
 ايضا
 فتفطن
 وحاصله
 انه وان
 سلم
 ان
 المقتضى
 متحدان
 في
 المال
 لكنه
 مبين
 في
 الاول
 بطريق
 الانفصال
 وفي
 الثاني
 بطريق
 الانفعال
 وهذا
 القدر
 يخرج
 عن
 البعد
 والضلال
 قوله قيل
 هذه
 المنفصلة
 اه اعلم
 ان
 غرض
 القائل
 في
 هذا
 القول
 دفع
 ما
 يرد
 على
 الاستدلال
 المذكور
 من
 ان
 الشرطية
 في
 القياس
 الاستثنائي
 يجب
 ان
 تكون
 لزومية
 وههنا
 ليست
 كذلك
 فان
 التالي
 اعني
 قوله
 فاما
 ان
 تكون
 متناهية
 او
 غير
 متناهية
 ليس
 بلازم
 للمقدم
 اعني
 وجود
 الصوت
 بدونه
 اليه
 في
 الشرطية
 المتصلة
 اعني
 قوله
 لو
 وجدت
 بذاتها
 فاما
 ان
 تكون
 متناهية
 او
 غير
 متناهية
 ليست
 لزومية
 بل
 اتفاقية
 قوله ووجه
 الدفع
 وتعرض
 المحشي
 قوله ذلك
 الدفع
 ودفع
 ما
 يرد
 على
 الاستدلال
 بوجه
 اخر
 بكذا
 ينبغي
 ان
 يفهم
 هذا
 المقال
 قوله ولزوم
 له اي
 لاحد
 النقيضين
 عطف
 على
 قوله
 لا
 يخ
 عطف
 مفرد
 على
 مركب
 فانهم
 قوله لان
 صدق
 احد
 النقيضين
 اه
 لا
 يذهب
 عليه

محال باعني

ان مراد القائل ان كل شئ لا يخ عن صدق احد النقيضين اللذين هما صفة لذلك الشئ لا مطلق النقيضين
 فلا محذور كما ذكر بعض الاعلام بل لا بد من اقتضائه لصدة هذا مبني على ان اللزوم المعبر في المتصلة المت
 في الاستثنائية هو اللزوم بمعنى الاقتضاء وهو اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك وفيه نظر قد بر **قوله**
 وج لا بد ان بوجه الكلام اه الظاهر ان كلام المص ليس بحيث يظهر منه لزوم المنفصلة المذكورة للمقدم
 وفيه ان القوة في قوله فاما ان تكون متناهية تام لاناقص فالمعنى لو وجدت فاما ان توجد متناهية
 او توجد غير متناهية فيتحتمل في المال مع الكلام الذي ذكر المحشي فتامل **قوله** منسوبة الى اهل الهند
 هكذا في المواقف وقال القناري في شرح المقاصد ونقل القول بلاتناهي الابعاد عنه حكما الهند
 وجميع من المتقدمين وابي البركات من المتأخرين **قوله** واعلم ان من البراهين المشهورة وهي ثلثة
 في شرح المقاصد الاول برهان المسامته والثاني البرهان السلمي وهو الذي ذكر المص
 والثالث برهان التطبيق وتقريره على ما في شرح المقاصد انه لو وجد بعد غير متناه نفرض
 نقصان ذراع منه ثم نطبق بين البعد التام والنقص فاما ان يقع بازاء كل ذراع من التام ذراع
 من النقص ويوجد لامتناع تساوي التام والنقص بل الكل والجزء او لا يقع ولا محال فيكون ذلك
 بانقطاع النقص ويزم انقطاع التام لانه لا يزيد عليه الا بالذراع ولعل المحشي **قوله**
 المسامته في بيان هذه الدعوى بعد ما بينا المص بالبرهان السلمي لعدم دلالة السلمي على تناهي
 الابعاد من جميع الوجوه كما استطاع عليه بخلاف برهان المسامته فانه بدل عليه كما يظهر فتامل
قوله فخر كبحي اي مع ثبات طرفه الذي في المبدأ **قوله** لكن كل نقطة نفرضها كذلك اه وذلك
 لان المسامته انما تحصل بن اوية مستقيمة الخطيين حاصلة عند الطرف الثابت واحدا الخطيين
 هو هذا المتناهي مفروضا على وضع الموازاة والاخر ايضا هو بعينه لكن حال كونه على وضع المسامته وكما
 والزاوية المستقيمة الخطيين تقبل القسمة الى غير النهاية كما بينا في موضعه فاذا فرض ان نقطة ما هي
 نقطة المسامته او لا لم يكن تلك النقطة كذلك لان المسامته معها انما تكون بحديث الزاوية مستقيمة
 الى نصفين ولا شك ان حدوث نصفها قبل حدوث كلها وفي حال حدوث النصف يوجد المسامته
 لزوال الموازاة قطعاً وتلك المسامته مع نقطة فوقانية بلا شبهة فلا يكون النقطة الاولى اول نقطة
 المسامته وهكذا او اعترض عليه باننا لانم ان المسامته ببعض الزاوية قبل المسامته الحاصلة بكلا

انما ثبت

منقمة

ويعلم ان يقال نحن ندعي انه اذا وقع ذلك المفروض في الخارج فلا بد ان يتبع في نقطة هي اولى نقط المسألة اذا بد
هناك من مسألة غير مسبقة فيه باق والازم وجود مسائلات غير متتابعة العدد بالفعل في زمان متناه
وهو محال فتلك المسألة الناقصة باولى نقطة

شرح مواقف

بالمعنى

کل بعد صبر

ان يكتفي ان يقال لا سبيل
الى الثاني واللامكن اه
فلا تغفل

بينهما بقدر الامتداد وان كان الامتداد ارجح ايضا على شئ واحد ليحسن التقابل في قول الشئ
وقيل ان كنت فرضت الانفراج بقدر الامتداد فتأمل **الوجه** وسبجي اي في هذا الوجه حيث قال
واعبار لونه الزيادة بقدر واحد بصيراه **الوجه** واعلم ان الشيخ اه لا يخفى ان المقدمة الاولى للشئ
وهو قوله يمكن ان يفرض بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد متزائة بقدر واحد مشتملة
على الثلث الاول من مقدمات الشيخ اما على الاوليين فنقول متزائة بقدر واحد اما على
الثالثة فنقول ابعاد متناهية بحسب العدد فالقول بانها مشتملة على اثنين **الوجه**
والتوجيه بان احتمالها على الثالثة تضمنه ليس بشئ ثم ان رابعة الشيخ **الوجه**
وثالثة فعلى هذا الوجه لنقل نصريح الشيخ ههنا بعد تفصيل الشئ الا ان يقال نقله ليعرف
كالشرح لتفصيل الشئ فتأمل **الوجه** واسرار المص الى تبين ذلك المقدمتين اه قيل قد صرح
بشارته اليهما وسكت عن الاشارة الى الاخرين فكان غرضه الاعتراض على المص
بانه قصر في تقدير البرهان وليس بشئ فان الاشارة الى الاخرين ايضا واضحة وان
كانت دونه الاشارة الى الاوليين في الوضوح **الوجه** فانه لا يلزم ذلك اه هذا مبني على ما سبق
منه من ان مجموع الزيادة الغير المتناهية على سبيل التناقص لا يكون غير متناه قيل سبجي
في الشرح انه يلزم ذلك لو فرض خروج جميع الاقسام الى الفعل وهو الحق المحقق بالقبول
فالاولى ان يكتفى على قوله فان التزايد على سبيل التناقص غير ممكن اه لعدم انقسام
المقدار بالفعل الى غير النهاية اي حين كون التزايد على سبيل التناقص فتذكر
اختيار الشيخ المساواة اه قيل هذه عبارة شارب الاشارات ولا يخفى ما فيه من المسامحة
ان المساواة كانتا في النقصان تنافي الزيادة ايضا وهو ظ و مراده ما ذكره صاحب المحامد
في تقرير هذا الكلام وهو قوله وانما اقتصر عليه لان المثل موجود في التزايد فاذا علم ان
المثل يحصل من اعتبار المثل كانه حصوه من التزايد بطريق الاولى فلما كان حال التزايد
معلوما في المثل بدونه العكس اختار الشيخ المثل انتهى **الوجه** فنقضى خطا وهو الخط الترتيبي
القصور الذي جابه متصلا ان السابقين يفرض تحرك ذلك الخط القصير بين الساقين
الى جانب الفوق الى غير النهاية منضمما اليه في كل مرتبة زيادة تلك المرتبة عليه **الوجه**

عنه انما قال القائل المتعدد
بانها مشتملة على اثنين
منها اعتبار الاشياء
الصورية
القائل محي الدين
الوجه بعد الاشارة
بشاري وضرسوس

انح ص

ينطبق على خط تحت تلك الخطوط المراد بالخطوط المراقب اذ الخطوط موهومة من تلك المراتب قبل الفرض
والا لزم كون ذلك الفرض عبثا كما قيل **الوجه** بل هو ان يزداد مقدار من الذي تحت فيه انه ان اريد الزيادة مطلقا
فانضم المقادير الغير المتناهية بالفعل لم يجوز ان يكون الزيادة على سبيل التناقص فانه لا يلزم ح انضمام
المقادير الغير المتناهية بالفعل لجواز امتناع انقسام المقدار بالفعل الى غير النهاية وقد اعترف بذلك نفسه
انفا وان اريد الزيادة على سبيل التساوي او التزايد **الوجه** فاعتراض الشيخ مبني على اخذ التزايد على سبيل
الاطلاق فانه بعد ما اعترض قرر البرهان على ما ذكره المحشي فاخذ التزايد على سبيل التساوي ليندفع
الاعتراض الذي اورده كما يظهر بالنظر في المقاصد فتدبر **الوجه** فنقضى ذلك الخط فيه ان ذلك الخط م
الى غير النهاية بحيث يجمع تلك الزيادات الغير المتناهية بالفعل لجوز ان يكون الحاصل ان يستلزم
الحاصل كما قيل **الوجه** فيصير ذلك الخط اي الخط الذي في طرف التناقص **الوجه** فتقضى ان اللازم
ما ذكره ليس الا ان ذلك الخط غير متناه بمعنى لا يقف فانه في كل مرتبة مناه والعقل لا يقدر على ملاحظة
ذهابه الى غير النهاية تفصيلا وبالجملة فلو اكتفى بالاجمال يندفع منع الشيخ على ما صورته المص ايضا والا
فاللازم ليس الوجود ابعاد غير متناهية بمعنى لا يقف عند حد على ما صورته المص او وجود بعد
غير متناه للمقدار بمعنى لا يقف على ما صورته المحشي فتأمل **الوجه** فصله سيد المحققين في حاشية
التجريد يعني ان هذا القول يحمل بحمل ان يتجه عليه ايضا نظر الشيخ ويحمل ان لا يتجه عليه ذلك النظر
فصله قدس سره بانه لم يتجه عليه هذا النظر وبهذا اظهر ان قوله بانه اذا فرض الانفراج اه يصلح
تعلقه بقوله فصله بالصناد المهمله وانه تفصيل لذلك القول وسقط ما قيل انه بالصناد المهمله
من النسخ والصواب بالصناد المهمله **الوجه** فاذا تأملت عرفت انه بين اي ان لزوم انحصار ما لا يتناهي
بين حاصرين على تقدير فرض الانفراج بقدر الامتداد بين **الوجه** فانا لا نفرض الخطيين اه هذا شروع
في دفع ما اورده الشئ من النظر واعلم ان الشئ الجديد للتجريد قال ان هذا البرهان سواء اخذ بفرض
الانفراج بقدر الامتداد او جرضه بقدر واحد يرد عليه ان الاستحالة انما نشأت من فرض امرين
متناقضين الى اخر ما ذكره الشئ فرد عليه صدر الدين فقال ذلك مما اذا نفرض اه وقد انحل منه
المحشي واجاب عن نظر الشئ لكن قيل عليه اعتبار قوله ذلك البعد محصورا بين حاصرين واعتبار
حاصرية السابقين انما يتيسر بملاحظة كونه بين نقطتين منها فانه ما لم يلاحظ ذلك لا يعتبر قوله

او التزايد
او كان على سبيل التناقص او التزايد

عشر زاده
حيدر

عشر زاده

لونه البعد بينهما وهو ظن تامل وانصف فالمحذور انما يلزم بفرض ذلك الخط الواصل وهو
 مناقض لفرض لانهما السابقين فقد اتضح ما ذكره الشرح واندفع **قوله** هي ثلث قائمة اقول
 هذا ليس امرا واجبا كما اشار اليه السيد الفريد في حاشيته التجريد بل يمكن الاستدلال بان فرض
 ضلعي زاوية قائمة او منفرجة ايضا فان وتر القائمة وكذا المنفرجة يجب ان يكون اطول من
 كل واحد من الضلعين فيلزم ان يكون الانفراج مع كونه اطول من كل واحد من الضلعين الغير المتساويين
 محصورا بين حاصرين **قوله** ومنه البين جواز اى جواز الفرض المذكور وقد بين الشريف
 الفريد في حاشيته التجريد جواز فرض ضلعي زاوية هي ثلث قائمة بالبرهان الترسى وهو ان فرض
 محيط دائرة كالترس مثلا ونقسمه ستة اقسام متساوية ونصل بين كل نقطتين متقابلتين
 من مبادى تلك الاقسام فيحصل هناك خطوط ثلثة متقاطعة على مركز الدائرة هي افطارها
 فيحصل عند المركز ست زوايا متساوية لتساوى القوس التي هي مقاديرها بالشكل السابق
 من ثلثة الاصول وكل واحدة من تلك الزوايا ثلثا قائمة لان المركز بل كل نقطة يفرض على سطح
 محيط به اربع قوائم وقد قسمت ههنا اقسامه متساوية فكانت كل واحدة ثلثي قائمة
 يحيط به ضلعان هما نصف قطر من افطار وهذا الضلعان هما اللذان يكون الانفراج بينهما
 متساوية **الامتداد** ويلزم من ذلك ان يكون بينهما انفراج اه فيه ان هذا الانفراج اما
 ان يكون بين طرفي ذينك الضلعين او بين نقطتين في وسطهما او في خارج من الضلعين المذكورين
 المذكورين والاخير ان لا يفيد ان فان الانفراج على الاول منهما لا يكون غير متناه وعلى الثاني لا يلزم
 الاختصار بين كما لا يخفى على من تامل بالانصاف فتعين الاول فلزم المهر وب عنه ثم ان لزوم
 انفراج يكون نسبته الى الضلعين مثل نسبة متناه الى متناه مما لا دخل له في هذا المقام كما لا يخفى
 على من احاط باطراف الكلام ومنشأ الغلط ان هذا الكلام انما يحال عما ذكره الصدر الشيرازي
 في حاشيته التجريد وهو ما كان في صدور دفع الاعتراض عنه ثلثة براهين منها ما اخذ فيه لزوم
 ان يكون نسبة الانفراج الى الضلعين مثل نسبة متناه الى متناه ذكر هذا الدفع الاعتراض عن
 هذا البرهان والمخشي قد غفل عن فرق المقامين فذكره ايضا **قوله** او انفراج عطف على انفراج
 خطوط مساوية الظاه غلط والصحيح خط مساو كما وقع في عبارة الصدر الشيرازي

عنه ومنه فرض
 وهو من متناه
 امرين متناهين
 في حاشيته التجريد
 وقاربه على صيغة ان
 الاستدلال انما ينشأ
 من فرض امرين متناهين
 متساويين
 وهو ما اخذ فيه
 من ان يكون متناهين
 بقدر امتداد ومن
 اراد حقيقة اى لغيره اى لغيره
 للتجريد والى حاشيته للصدر الشيرازي عليه

وما قبل

وما قبل انه اعتبر فوق الخطوط المساوية في كل مرتبة الزيادات بنجلى الفرق بينه وبين ما ذكره الشرح
 كما لا يخفى على من تامل **قوله** وكل منهما اى من الانفراجين المذكورين مستلزم لتساوي الضلعين فيه الاستدلال
 على تقدير ثبوته لا يصلح لدفع نظر الشرح والغرض من ذلك بل هو اعتراف بما ذكره في تقوية النظر فتقوى
 به النظر لا يندفع نعم لو جعل ما ذكره برهاننا اخر لتساوي الابعاد لكان له وجه فتوجه **قوله**
 وزيادته اى زيادة البعد الثاني اى للزيادة فيه او الزيادة عليه وهي التي يتم بها الثالث ويحتمل
 ان يكون الضمير للثالث اى ومثمل على زيادة نفسه فافهم **قوله** ولو اشتمل على الثاني والاول
 على زيادتهما يلزم اه الظاهر جعل اضافة الزيادة الى طرفها او اعتبار الانفراج في الاشتمال عليها
 وعدم الانفراج في الاشتمال على زيادتهما ولا يخفى انه يحصل باعتبار الاشتمال عليها ثلثة اقسام
 ازرع وباعتبار الاشتمال على زيادتهما يحصل ذراعان فالجميع خمسة ازرع وفيه انه لا وجه
 لا اعتبار الانفراج في الاشتمال عليها وعدم الانفراج في الاشتمال على زيادتهما وسوق الكلام الشرح
 يقتضي اعتبار الانفراج في الكل وامام ما قبل منه انه اذا ضم زيادة الثالثة وهي الذراع الواحد
 الذي يتم به الثالث كان المجموع ستة لائحة فقط ففيه ان الكلام ههنا انما هو باعتبار الاشتمال
 على ما تحته لا باعتبار جميع اجزائه كما لا يخفى على من احاط باطراف الكلام وههنا احتمال اخر
 وهو ان يعتبر الانفراج في الاشتمال عليها ويحتمل اضافة الزيادة على اضافتها الى المزيد عليه اى على
 الزيادة عليها وهي الزيادة التي يتم بها الثالث في لا يزيد الثالث على الرابعة ولا يلزم السهو كما لا يخفى
 قيل اراد الشرح بهما في قوله عليهما البعد الاصل ان هو المقابل للزائد والموجود ههنا ليس الا
 اصلا وزائدا وزائدا في كل مرتبة ليس الا ذراعاً فالبعد الاول والثاني مع زيادتهما اعتباراً
 عنه الاصل وهو ذراع وما زاد عليه وهو ذراعاً ذراعاً في الاول وذراعاً في الثاني ولا شبهة
 في اشتمال الثالث على هذا المقدار مع ذراع اخر فكانه قال فيشتمل الثالث على البعد الاصل
 والزيادة التي تحت في البعد الاول والثاني على طبق قوله قدس سره في حاشيته حكيم العيون
 فكل بعد يشتمل على البعد الاصل وجميع الزيادات التي تحته فليس ذلك في شيء من السهو
 بل الساهى هو المخشي انتهى **قوله** اى اللازم من المذكور اه لعل الغرض من هذا التفسير دفع
 ما يتوهم ههنا من ان المنع المذكور منع مقدمة لم يدعها الخصم فان القائل انما ادعى ان الزيادة

وهذا الخط ما قبل الانفراج
 عليه انما انظر الى الخط
 ولم ينفذ الى الانفراج
 بل هو ستة ازرع لانه
 يكون اربعة ازرع لانه
 يصدق ان يقال ان
 الثالث على الثاني
 وهو ثلثة ازرع وهو
 واحد يتم به الثالث
 وعلى الاول وزيادته
 لانها مندرجان في الثاني
 فحصل اربعة انتهى
 ووجه السقوط
 ظم مع ان فيه انه اذا
 بلغت الى الانفراج
 لا يكون الثالث ستة
 بل يكون ثمانية باعتبار
 ما يتم به الثالث ايضا
 واعتباره تارة وعدم
 اعتباره اخرى كما فعله
 هذا القائل مما لا وجه
 له فتدبر

الغير المتناهية يجب ان يكون في بعد واحد وما ذكره الشئ منع لذلك بعد لزوم سرية الحكم على كل واحدة من تلك الجمل الى ذلك المجموع وحاصل الدفع ان المتنوع ههنا ليس وجوب ان يكون مجموع الجمل الغير المتناهية التي كل واحدة منها في بعد واحد كما توهم بل هو وجوب ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية التي كل واحدة منها في بعد واحد فلا يرد عليه ما ذكره وتقرر بذلك ان اللازم من التمهيد المذكور ان يكون الزيادات غير متناهية بحكم المقدمة الاولى وان يكون كل زيادة في بعد بحكم المقدمة الثانية والثالثة فانه اذا كان كل واحد من تلك الابعاد مشتملا على البعد الذي قبله وعلى زيادة وكذا اذا كان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد لزم ان يكون كل زيادة من تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد ولا يلزم منه ان يكون الكل اي كل الزيادات التي كل واحدة منها في بعد من حيث هو كل في بعد لجواز ان لا يكون الحكم على كل واحدة من تلك الزيادات بانه يكون في بعد حكما في الكل المجموع الذي هو كل الزيادات المذكورة من حيث هو كل وبهذا التقرير سقط ما يتوهم ههنا وقيل ان المتكسب لما ذكره ان يقول المحشي بدل قوله وان يكون كل زيادة في بعد وان يكون كل جملة من الزيادات الغير المتناهية في بعد وما ذكره عبارة الشريف العلامة في حواشيه على شرح حكمه العين وهي في محزه هناك انتهى مع ان يكون كل جملة من الزيادات الغير المتناهية في بعد عين المقدمة الثالثة فكيف يصح عده لازما من المذكور **قوله** لان السالبة الجزئية نقيض الموجبة الكلية لما كان قوله كل واحد يشبع هذا الرغيف وقوله والمجموع ليس كذلك مظنة ان يتوهم انه جمع بين النقيضين استدلال عليه انه ليس جمعا بين النقيضين وحاصل الاستدلال ان نقيض الموجبة الكلية هو السالبة الجزئية وقوله والمجموع ليس كذلك ليس سالبة جزئية بل هو سالبة شخصية يفيد السلب عن الكل المجموع ولما استظهر ان قوله والمجموع ليس كذلك وان لم يكن نقيضا للموجبة الكلية لكنه نقيض لما يقضيه تلك الموجبة وهو الموجبة المثبتة للحكم في الكل من حيث كل فلا يصح الجمع بينهما فان صدق المقضي يستلزم صدق المقضي فيلزم ان يكذب نقيضه اجاب عنه بان الموجبة الكلية المثبتة للحكم في كل فرد لا يقضي الموجبة المثبتة للحكم في الكل من حيث هو كل لما سبق في الشئ انه يجوز ان لا يكون الحكم على كل واحد حكما على الكل المجموع وقوله فان هذه شخصية اه استدلال على الكبرى المطوية لاصل الدليل كما اثرنا اليه يعني ان قوله والمجموع ليس كذلك شخصية يقضي السلب عن الكل المجموع والسالبة الجزئية هو

عنه ذلك المجموع الذي يكون ان يدعى مجموع الزيادات الغير المتناهية باصناف غير متناهية منها

الموهم شري زاده

صحة اشارة الى ان قوله المحشي على القلب مباد

ينبغي ان يشترط الثاني ان نقيض الموجبة الكلية اخى في حد واحد يشبع به الرغيف ليس قوله والمجموع ليس كذلك حتى يتوهم ان الجمع بين النقيضين مباد

صحة نقيض المقضي اي نقيض المقضي عند صدق المقضي

ليست

ليست كذلك بل هي محصورة تقضي السلب عن بعض الافراد هذا ما ينبغي لي في حل هذا المقام على نسخة السلب عن الكل المجموع **قوله** وقد يقال الفاعل هو الشريف في تعليقاته على شرح حكمه العين يعني ان عدد الزيادات المحققة في بعض بعد واحد من مراتب الابعاد مساو لعدد الزيادات وكذا لعدد الابعاد المشتملة عليها اي على تلك الزيادات مثلا عدد الزيادات المجمعة في البعد الثالث ثلثة فلذا عدد الزيادات وعدد الابعاد هناك ثلثة وفي البعد الرابع اربعة وهكذا فاذا كان الزيادة والابعاد غير متناهية لزم ان يكون عدد الزيادات المجمعة في بعد واحد من مراتب الابعاد كذلك غير متناهية بالضرورة **قوله** بخلاف المشتمل على المتناقضة اي فان كونه غير متناه ليس بدليلا قبل قد عرفت انه ابطا بدليلا وان استاد المحشي قد ازال الخفاء عنه وجهه نعم الاول اجلي من الثاني اقول قد عرفت ان كونه بدليلا سم وان ما ازال به الاستاد الخفاء وهو قوله بان الانقسام الى الاجزاء المتناقضة الغير المتناهية انقسام الاجزاء المترتبة من الطرف الاخر مما لا يفيد شيئا في المقام فان الانقسام الى المتناقضة من الطرف المتناهي لا يستلزم الانقسام الى المترتبة الغير المتناهية من الطرف الغير المتناهي **قوله** فلا بد ان يكون القائمة مشتملة اه وذلك لقولهم يقبل الزاوية الانقسامات الغير المتناهية وقوله على امثالها اي في الحدة **قوله** والا اي وان لم تكن مشتملة على امثالها الغير المتناهية يلزم احد الامرين اما ان لا يقبل تلك الزاوية الانقسامات الغير المتناهية واما ان لا يكون تلك الزاوية احدا الزوايا ولا بسبيل الى الاول لقولهم قاطبة يقبل الزاوية الى الانقسامات الغير المتناهية فتعين الثاني فلزم ان يكون ما لا يتناهي محصورا بين حاصرين وهما ضلعان تلك القائمة اقول لعل مراد اقليدس ان تلك الزاوية احدا الزوايا الخارجية من القوة الى الفعل لانها احدا الزوايا مطلقا فلا محذور ان الزاوية انما تقبل الانقسامات الغير المتناهية بالقوة ولا ينافيه عدم قبولها الانقسامات الغير المتناهية بالفعل واجيب بان المبرهن في كتاب اقليدس هو ان تلك الزاوية الحادة الحادة من محيط الدائرة والخط المماس لها اصغر من كل زاوية حادة مستقيمة الخطين لانها اصغر من جميع المواد فتأمل **قوله** اي بالفتح فيما ذكره اقليدس اي يمنع بعض المقدمات من دليله وقيل بمنع ان تلك الزاوية احدا الزوايا ان لا فرق بين زاوية وزاوية في قبول الانقسام وهذا ليس بمستقيم بعد ما برهن اقليدس

هكذا

محل المحشي الشريف في شرح حكمه العين

نمازي وشيخ زان وغيرهما

ويفضونها

طروسی
من جهة عدم التماسي
عسى المتلفة على قول
في اي شيه المتلفة
لكن لا اذ هي في خصوصه
اه عند قوله وقد يقال
ان يقال في الشق الاول
من التزويد مثل ذلك
مبطله
شبهه زاده
حسب قوله ان جعله
اشارة الى ان جعله
لا شك في الوجود
بما يرجح بل هو يرجح
موجود مبيد
شبهه زاده ومن جازو
حذو مبيد
في فصل الثالث في
المتخصص بالكمية من
فصول الكيف مبيد
الوارد في
موضوع
موضوع

وبضعيفها مرة اخرى يحصل ستة قوائم فتبطل ولم يتبق زاوية اصلا كما لا يخفى بل نقول ان المنقوطة
 مطلقا تبطل بالتضعيف من واحدة غاية ما في السبب انه يحدث زاوية اخرى من جانب اخر وذلك
 لا ينافي بطلان تلك المنقوطة ولا يضر الاستدلال على عدم الكمية افلا يجوز مثل ذلك في الحكم
 بل يبقى من تضعيفها زاوية حادة اى بل قد يبقى فلا يرد عليه انه قد يبقى في جانب اخر زاوية
 قائمة كما اذا كانت قائمة ونصف قائمة وقد يبقى زاوية حادة كما اذا كانت الكبر من قائمة ونصف
 قائمة فلا حاجة الى ان يقال ان الكلام مبنى على ان يكون المنقوطة قائمة وثلاث قائمة فتأمل
 فلا يلزم بطلانها بالتضعيف يفهم من هذا انها ايضا قد تبطل بالتضعيف وان لم يلزم
 وفيه ان المنقوطة والحادة تشتركان في ذلك فلا وجه في الفرق بينهما كما فعله **قوله** وحاصل
 الجواب اى الاستدلال بقوله لانهما قد تبطل سماه جوابا لانه استدلال على بطلان مذهب الخصم فهو في الحقيقة
 معارضة معه قيل انما احتاج الى بيان حاصله ليدفع ما يتوهم منه ان الدليل المذكور انما يبدل على ان الزاوية
 الباطلة بالتضعيف ليس بكم والمدعى انها مطلقا ليس بكم انتهى وفيه نظر ان لو ارد بقوله لو كانت منكم
 لو كان شيء منها منكم لكونه اخذ النقيض المدعى لما صدقت الملازمة ولو ارد به لو كان كل واحد منها منكم
 لصدق بينهم التقريب كما لا يخفى فيلزم المهروب عنه وتحقيق المقام هو ان الدليل المذكور لا يبطال قوة القائمة
 كما لكن الفرض من ابطاله هو ابطال مذهب القائلين بان الزاوية كم والمعارضة على مدعيهم وهو ان كل زاوية
 كم في اصل الجواب انه لو كان كل زاوية كالكانت القائمة كما والثاني بط لان القائمة تبطل بالتضعيف ولا شيء منكم
 كذلك ولعل قوله وحاصل الجواب دون ان يقول وحاصل الدليل اشارة الى ما ذكرناه فندبر **قوله** ولا يتوهم
 كونها منكم لقبولها اى لاجل قبولها هذا اشارة الى جواب اخر عن مذهب القائلين بكمية الزاوية بمنع بعض
 مقدماته دليلهم بعد المعارضة عليهم فانهم استدلوا على قوة الزاوية منكم بقبولها التساوي والتفاوت
 وبانصافها بالصفر والكبر وبكونها نصفاً وثلاثاً بالنسبة الى زاوية اخرى وحاصل هذا الجواب على ما في الموا
 ان هذا الاستدلال انما يتم ان لو كان عرض هذه الاوصاف لها بالذات وهو محتمل ان يكون عرضها
 لها بالعرض لا بالذات كما في الشكل فانه بعرضه ايضا هذه الاوصاف بواسطة معرضه الذي هو **قوله**
 فيه نظر ان يجوز اه قبل **قوله** هذا النظر مبنى على جعل المثار اليه بهذا بقوله هذا اما شتر بينهم التعريف الذي
 ذكره المص كما هو الظاهر فاذا جعل اشارة الى الفرق بين الزاوية والشكل على الوجه الذي بينه وكان معنى الكلام

[illegible]

1851

هذا الفرق هو المشهور فيما بينهم ويلزم من ذلك الفرق ان لا يكون الشكل محيط الدائرة وامثاله
 شكل لابرر وقيل بل برر على ذلك التعريف ايضا ان لا يلزم من الفرق المذكور ان لا يكون محيط الكرة
 وامثاله شكل لجوار ان يكون تخصيص شكل للحايط بالفرق بينه وبين الزاوية لانه المحتاج الى الفرق
 عليه ذلك على هيئة المحيط اي الحاصلة له من احاطة بالمقدار الذي هو الجسم التعلمي **قوله** اعلم ان يكون
 حاصلة اه يعني ان كلام الشئ مبني على ان يقدر صلة الحصول في هذه الهيئة الحاصلة ما هو المحيط وذلك
 ليس بواجب بل يجوز ان يقدر ما هو اعم من الحايط والمحيط وقد يقال التعريف الاول هو الظاهر المبني
 وكلام الشئ مبني على ذلك ولذلك قال والنسب واما ما قيل من ان التعريف ليس باولي واظهر منه
 الاخر فليس بمستقيم ان تبادر الاول اظهر منه ان يخفى عند من له ذوق سليم **قوله** يلزم على هذا
 التعريف اي التعريف النسب قيل وايضا يقول المص ان كل ما يحيط به حد واحد وهو من شكل
 وهذا ينبغي اختصاصه بالمقدار **قوله** ان الشكل على هذا التعريف يختص بالمقدار حيث قال الهيئة
 الحاصلة للمقدار والصورة ليست بمقدار قيل يمكن ان يقال يجوز ان يكون شكل الصورة
 باعتبار شكل مقدارها بان يكون الشكل للمقدار او لا وما قام به ثانيا فلا اشكال فان قلت
 على تعديرت الصورة مقداريتها غير مسلمة ولا مقدار اخر هذا لك ليحصل بالاحاطة به شكل للصورة
 فنجعل الاستدلال على عدم تجردها بالشكل قيل الكلام في ان هذا الجوهر الممتد في الجهات الثلاثة المسمى
 بالجسم في بادي الرأي والصورة الجسمية في التحقيق هل تجرد عن الهيولى ولا شبهة في قيام جسم
 تعلمي ما به ولا ينكره الامن بكما برحمة فنامل وبهذا يخفى ما قيل ايضا من ان هذا النقض كالنقض الاتي
 مشترك بين التعريفين لان الشكل على تعريف المص انما يحصل من الاحاطة بالمقدار وعلى تقدير
 تجرد الصورة لا مقدار هناك **قوله** وايضا يصدق التعريف اي النسب قد يقال المكان محيط بالجسم
 او لا بالذات وبمقدار ثانيا وبالعرض كما يظهر من كون الاعتراض متعين بالعرض والتبادر من الاحاطة
 ما بالذات فلا اشكال **قوله** وهذا النقض اي خلاصته **قوله** وايضا يصدق التعريف النسب على الملك
 قيل قيل وهذا ايضا مشترك اذ لا فرق بين هذا المحيط وبين المكان الا بان هذا ينتقل بالانتقال
 بخلاف المكان ولا مدخل له في الانتفاض انتهى وفيه ان في صدق الحد اصطلاحا على الاهداب والقيصص تأملا
 فلا انتفاض بالملك على تعريف المص انتهى **قوله** فانه هيئة حاصلة بسبب ما يحيط به لا يخفى عليك

عبد الرحمن
 شارح
 شري زاده
 وطرسوسى

مقدور
 شري
 عبد الرحمن
 شارح
 من بعد تسليم امتدادها
 ومن بعد تسليم اختصاصها
 بالهيئة والاشياء واحاطة
 الحدود والحدود بها
 لا معنى لمعنى المقدار
 فليس
 في شئ على الحد
 والاشياء في رعايتها
 فانه عدم خلق الصورة
 عند النقض في الهيئة
 النقض المذكور
 بين تعريفين سليم

ان هذا

ان هذا القدر لا يكفي في صدق التعريف النسب عليه بل لابد من حصول تلك الهيئة للمقدار **قوله**
 والدفع اي دفع النقض بالمكان والملك حاصل بان يراد بالحداه وفيه ان في هذا الدفع بالنسبة الى التعريف
 النسب نظرا لا يخفى اذ لم يذكر في ذلك التعريف الحد والحدود مع ان النقيضين المذكورين مسوقان فيه
 اولا والقول بانها وان لم يكونا مذكورين فيه صراحة الا انها مقدران بوجوب الاتحاد بين التعريفين فيقتضيهما
 الفرض **قوله** ما قام بالمشكل فيه انه لا يصدق التعريف على هيئة المحيط والالزم ان يقوم المقدار
 بنفسه كما لا يخفى على المتفطن **قوله** وفي المكان والملك ليس الامر كذلك اما في الملك فلان المحيط ليس
 مما يقوم بشئ بل هو الجوهر واما في المكان فلانه يحتمل غير قائم بالمتكهن بل بجوهر اخر يجوبه **قوله** وفيه
 ان التناهي مطلقا لواحده المادة قيل كلام القائل ان التناهي في جميع الجهات لم يثبت من الدليل السلمي
 فلا يلزم تشكل الصورة المجردة على تقدير التناهي مطلقا لان المحيط الذي هو عدم تجرد الصورة لان المحيط
 الذي هو عدم تجرد الصورة غير ثابت بمطلق التناهي فلا يكون مذكور المحشى في شئ من المقابلة على ان التناهي
 مطلقا لواحده المادة يحتاج الى البيان وبيانه بما ذكره الشئ يرجع هذا الى ما ذكره الشئ فلا فائدة في اتيانه ههنا
 اقول فيه نظرا ما اولا فلا يمكن ان يقال المراد في قوله ثبت المحيط لزوم الشكل على تقدير التناهي مطلقا يعني
 ان التناهي مطلقا لواحده المادة يستلزم تشكل المتناهي فلا حاجة الى دعوى التناهي في جميع الجهات
 حتى يرد انه لم يلزم ذلك بما ذكره من الدليل السلمي ولا شك في ان هذا في مقابلة القائل على انه لا يجب ان يستدل
 على التناهي في جميع الجهات بما ذكره من الدليل السلمي واما ثانيا فلا يمكن ان يقال ان ما ذكره المتحشى جوبه **قوله**
 اعتراض القائل بتغيير الدليل وهذا القدر يكفي في المقابلة واما القول بان العنوان باي عنه هذا التوجيه فان
 المستعمل في الجواب بالتغيير غالبا عنوان الجواب ونحوه فامر سهل عند من هو اهل واما ثالثا فلان بيان هذه
 المقدمة لا ينصرف فيما ذكره الشئ بل يجوز ان يقال مثلا التناهي انفعال وهو من لواحق المادة كما في شرح الموا
 في الرجوع الى ما ذكره **قوله** وقد يقال اه حاصلا انه يمكن اجراء خلاصة البرهان السلمي في بطلان التناهي
 ولو في جهة واحدة كالطول مثلا فلزم التناهي في جميع الجهات ايضا بذلك الدليل فقول القائل ولم يثبت
 ذلك بما ذكره من الدليل السلمي ليس بشئ واما ما قيل من ان مراد القائل انه لا يجري البرهان السلمي المذكور
 في كلام المص فلا يكون في المقابلة فليس بشئ اذ لا يتوقف لزوم الشكل على البرهان جريان ذلك المذكور بعينه
 في ثبوت التناهي في جميع الجهات **قوله** ثم يخرج من طرفه اه اي على وجه يقع ذلك الخط المتناهي عمودا على الخط

عبد الرحمن

محمدي

الغير المتناهي او ما لا الى طرف التناهي او الى طرف الا التناهي فعلى الاول تحدث عند الملتقي زاوية قائمة وعلى الثاني منفرجة وعلى الثالث حادة **هكذا أقول** وفصل بين كل نقطة اه هذا الوصل لا يتوقف على عدم التناهي في العرض كما توهم بل الخط الغير المتناهي وهذا الخط الواصل بمنزلة الخطين الى رجبين من مبدأ واحد فيما ذكره المص **قوله** قد يقال لم لا يجوز اه واعلم ان قول الشئ تنقل الكلام الى تلك الهيئة تقريره ان تلك الهيئة اما للجسمية او للارزاقها او لعارضها فلو كانت الاوليين لزوم اشتراك الاجسام كلها في هيئة واحدة والتالي بط بالضرورة والمقدم مثله فهذا اعتراض عليه يمنع بطلان التالى وحاصله لانهم ان اشتراك الاجسام كلها في الهيئة الحاصلة من جهة التناهي بط لم لا يجوز ان يكون تلك الهيئة مشتركة بين الاجسام وما ادعيت من البداهة ثم فالاعتراض المذكور في الشرح بقوله قد يقال انما يلزم شكل الصورة اه لا يندفع بما ذكره الشئ من نقل الكلام الى تلك الهيئة هكذا قال بعض الافاضل **قوله** قلت المراد اه جواب عن الاعتراض المذكور وانبت للمقدمة اعني بطلان التالى ببيان المراد من الهيئة وخلاصته ان مراد الشئ بقوله هيئة مخصوصة من جهة تلك التناهي هو الهيئة الحاصلة من جهة التناهي بسطح او بسطحين او بسطوح فيكون معنى التالى لزوم اشتراك الاجسام كلها في الهيئة الحاصلة من سبب التناهي بسطح او بسطحين او بسطوح ولا شك في بطلان التالى اذ الاجسام ليست مشتركة في شئ من تلك اليبات بالبداهة اقول تحقيق المقام بحيث يتضح المرام هو انه ان اراد ان لو كانت الصورة المجردة متناهية كما لها هيئة فخصوه من اليبات بعينها فالملازمة ظه المنع وان اريد لو كانت متناهية لكانت لها هيئة من اليبات لكن بالخصوصها بل بمعنى انما لا يخ عن هيئة فالملازمة مسلمة لكن لا يلزم ح على تقدير التعليل بالجسمية او بلارزاقها الاشتراك الاجسام في ان لها هيئة من اليبات ولا شك ان هذا هو اللازم ليس بباطل وانما الباطل لزوم اشتراك الاجسام في شئ من تلك اليبات بخصوصه وذلك ليس بلارزاق كما عرفت فاللازم ليس بباطل **قوله** وباطل ليس بلارزاق فالعقل حمل الكلام على المعنى الثاني فنع بطلان التالى والمحشى اجاب عنه بحمله على المعنى الاول فتفطن **قوله** فاما ان يتناهي الى سطح الى سطح في كل من الطرفين وهذا هو المراد والا فلا يمكن التناهي الى سطح واحد للمتناهي في جهة واحدة فقط فانه يستلزم التناهي في كل جهة كما في الكرة فالجسم اذا كان متناهي في جهة العمق فقط كان له طرفان بالضرورة فوق وتحت ان لو لم يكن له احدهما كان غير متناه في تلك الجهة ايضا فاذا كان كل من الطرفين

منه

عبد الرحمن الامدي

عنه وان انه معقول على تدبيره فان قيل بر على ما وجد في هذه السجدة وان اريد ان او فافضل به

معنى انها تاتي من جهة من اليبات

سطح

سطح واحد مستويا غير متناه في الطول والعرض كان ذلك الجسم متناهي الى سطح واحد في كل من الطرفين واذا كان كل منهما كظهر سفينة غير متناهية طولا وعرضا كان الجسم متناهي الى سطحين في كل من الطرفين واذا كانا غير ذلك كان متناهي الى سطوح كالجني على من له تخيل صحيح واما تمثيل الاول بما ينتمي على هيئة الكرة كما نقل عنه او بما ينتمي الى نصف الكرة الغير المتناهية فيما عدا القاعدة او بما ينتمي على هيئة مستدير الاسطوانة او على هيئة البيضة ناسخ عن عدم التخيل الصحيح فصح التخيل وكذا تمثيل الثاني بما ينتمي على هيئة المخروطي وتمثيل الثالث بما ينتمي على هيئة مثلث فتخيل **قوله** وكل منها ليس مشتركا بين الاجسام قد يقال ان اراد بالاجسام الاجسام المركبة من اليبات والصورة فذلك مسلم لكنه لا يفيد فان الكلام في الاجسام المجردة عن اليبات وان اراد بها الاجسام المجردة فعدم الاشتراك ممنوع **قوله** وقد يقال يمكن ان يقال اه لا يخفى ان هذا انكر لما سبق منه وما تضمنه من ان ما كان كان على تقدير جريان التردد في الشكل وهذا على تقدير جريانه في الهيئة فلا تكرار مما لا ينبغي التعليق اذ لا تأثير لكون التردد في الشكل او في الهيئة في تغاير المذكور في الموضوعين ولذا قبل جدواه لا يقابل مؤنة ذكره وقيل ان ذكره فيما سبق لتحقيق المقام ولاشارة الى ان بطلان الشق الاول لا يتوقف على تناهي الابعاد واما ههنا فللمر في فيما ذكره الشئ من عدم الاحتياج الى اثبات الشكل يعني انه كما ان جريان التردد المذكور لا يحتاج الى اثبات الشكل كذلك لا يحتاج الى اثبات التناهي ايضا فلا تكرار فتأمل **قوله** بان يقال لو كانت اه اقول قد سلفنا لك ان عدم التناهي من الاعداد التي لا يطلب لها علة وجودية فان اراد انها لو كانت غير متناهية كانت لها هيئة من جهة ذلك التناهي فتلك الهيئة اما للجسمية اه برود عليه انه لم لا يجوز ان يكون تلك الهيئة مشتركة بين الاجسام على تقدير كونها للجسمية او للارزاقها ولا يمكن دفعها بمثل ما ذكره انفا بقوله قلت المراد انها لو كانت اه كالجني فلا يمكن ان يقال في الشق الاول مثل ذلك فتأمل **قوله** ولوقيل عدم تناهيها اه اعتراض على صاحب الكتاب قد يقال بمنع الملازمة في قوله واللازم اشتراك الاجسام كلها في عدم التناهي على تقدير ان يراد بالاجسام مطلقا سواء كانت مركبة من اليبات والصورة او مجردة عن اليبات مستندا بجواز ان يكون عدم تناهيها للجسمية بشرط تجرد الجسمية عن اليبات ومنع بطلان اللازم على تقدير ان يراد بها الاجسام المجردة فان بطلان اشتراك الاجسام المجردة في عدم التناهي كما مر **قوله** فهو اي هذا القول مشترك ورويه بين ما ذكره صاحب قد يقال

كما فعل محمد الدين
كما فعل جابر
كما فعل جابر
كما فعل جابر
كما فعل جابر

ابن جابر
شهرى زاده

من اجزاء الدليل المذكور في الشق الاول وبين ما ذكره الشرح من اجزائه في الشق الثاني فلو كان هذا ما
 لاجزائه في الشق الاول كان ما نفا لاجزائه في الشق الثاني ايضا وان تم هناك تم ههنا ايضا **قوله**
 يمكن ان يقال انه حاصله انه يجوز ان يكون الشكل للجسم بشرط التجرد عن الصورة النوعية
 في ان اريد ان يلزم ان يكون الاجسام مطلقة مشكلة بشكل واحد فالملازمة ممة وان اريد
 ان يلزم ان يكون الاجسام بشرط التجرد عن الصورة كذلك فبطان اللازم مما يجوز ان يكون
 اختلاف اشكال الاجسام بواسطة الصورة النوعية فعلى هذا التقدير لا يرد عليه ما قيل من ان
 الصورة الجسمية اذا كانت مقتضية لشكل واحد لا يجوز اختلاف الاشكال بواسطة الصور
 النوعية واللازم تخلف مقتضى عن مقتضى وذلك مع بناء على ان المراد بالاقضاء منه هو الاقضاء
 التام ثم اقول بهذا الكلام مبني على ان قوله ان كانت متناهية كانت مشكلة بمعنى انها كانت
 مشكلة واحد مخصوص وقد عرفت انه ان اريد به ذلك المعنى لا يتم تلك الملازمة وان اريد به انها
 كانت مشكلة بشكل مطلق لا يصح الملازمة في قوله والالكانت الاجسام كلها مشكلة بشكل
 واحد فذكر **قوله** وفيه انه يلزم على هذا انه على تقدير بقاء الاختلاف في اشكال الاجسام بواسطة
 الصورة النوعية يلزم ان يكون جميع افراد نوع واحد متشكلا بشكل واحد واللازم تخلف مقتضى النوع عنه
 وح يلزم تساوي الجزاء والكل في الشكل اذا كانا من نوع واحد وانت خبير بان هذا الكلام على السند
 وهو غير مفيد لما نزع ان يكون يجوز ان يكون الاختلاف بواسطة اختلاف الشخص والمقدار او كيفية
 الاحاطة ولولا اختلاف شيء في هذه لكانت كلها مشكلة بشكل واحد يقتضيه الصورة الجسمية
قوله وهو محتمل قبل اقول اللازم هو التساوي في الشكل وهو غير محتمل والمج هو التساوي في المقدار
 وهو غير لازم وما ذكره من ان الشكل تابع له ان اريد به انه عارض له فلم يكن لا يلزم من التساوي
 في العارض التساوي في المعروض وان اريد انه مقتضاه فهم بل هو مقتضى الصورة النوعية على التقدير
 المذكور انتهى ومنهم من ادعى ابداه في استحالة التساوي في الشكل ومنهم من استدل عليها بان
 الشئ لا يكون بدون المقدار فالتساوي في الشكل لا يكون بدون التساوي في المقدار ايضا
 وانت خبير بان المثلث الصغير والكبير مثلا مع كونهما مختلفين في المقدار متساويان في الشكل
 فان التساوي في الشكل عبارة عن كونه من نوع واحد ولذلك قالوا بان التداوير بالنسبة الى الافلاك

الكلمة

الكلمة متساوية في الشكل الكرى فظهر انه لا استحالة في تساوي الشكلا فضلا عن ابداهه وان الشيا
 في الشكل لا يستلزم التساوي في المقدار فذكر **قوله** فلا يلزم نوعيتها اي نوعية ذلك اللازم وانت
 خبير بان مقتضى الطبيعة الواحدة لا يختلف ولو لم تكن نوعا فاذا فرض ان ذلك الشكل للامر الجسمية
 ومقتضاه لازم ما مر وان لم يكن اللازم نوعا وان اريد ان لازم الجسمية اذا لم يكن طبيعة نوعية
 يجوز ان يكون اختلاف الاشكال من اختلاف فصوله فنلك الفصول عارضة للجسمية فتكون الشكل
 المخصوص بسبب امر عارض لها لا بسبب امر لازم والكلام فيه ولعل هذا هو المعنى بما نقل عنه
 ههنا حيث قال وجه التامل ان لازم الشئ لا ينفك عنه فلا يكون لازم الجسمية منفكاً عنها فيكون
 معها ايما وجدت لانه ليس لازم للفرد بل للطبيعة في يلزم ما مر انتهى واما ما قيل فيه ان المدار
 ههنا ليس على الوجود في كل المواد وعدم الوجود فيه بل على عدم كونه طبيعة نوعية كالملازم حتى
 يجوز اختلاف ما يقتضيه على ما اشتهر من ان مقتضى الطبيعة الجسمية والعرض العام يجوز ان
 يختلف مع ان كلامهما يوجد في كل من الافراد فسا فط كما لا يخفى على من تأمل **قوله** ولما قيل ان يقول اه
 حاصله منع لقوله فامكن ان يتشكل الصورة بشكل اخر تقريره لانهم لزوم امكان ذلك على تقدير
 امكان زوال العارض وانما يلزم ان لو امكن زوال العارض مع بقاء الصورة لكنه مم لم لا يجوز
 ان ينتفي الصورة عند زوال العارض في لا يلزم ان يتشكل الصورة بشكل اخر **قوله** او يقال الظ
 انه عطف على قوله ان يقوله لكنه خارج عن قانون العربية والصواب او يقول **قوله** لم لا يجوز اه
 هذا ايضا منع لقوله فامكن ان يتشكل اه وتقريره لانهم لزوم امكان ذلك على تقدير امكان زوال
 العارض وانما يلزم ذلك ان امكن زوال العارض بدون ان يقوم غيره مقامه لكنه مم لم لا يجوز
 ان يستحيل ذلك ويستحفظ ذلك الشكل بتعاقب العوارض في لا يلزم تشكل الصورة بشكل
 اخر **قوله** لا يقال اه ابطال للسند الثاني وهو حاصله لانهم يلزم على تقدير بقاء النوع او فردا منه
 لازم للصورة ان يكون الاجسام كلها على شكل واحد وانما يلزم ذلك ان لو كان زوال النوع او
 الفرد عن الصورة المجردة والمقارنة كليتها متمنعا لكنه مم لم لا يجوز ان يتمتع زوالها عن المجردة
 دون المقارنة في جاز ان يزول عن المقارنة حين المقارنة ويتبدل الشكل بتبدل العارض وبما
 قررنا ظاهر الانطباق بين السؤال والجواب **قوله** وايضا يجوز اه الظ من مساق كلامه انه عطف على قوله
 بان لا انطباق بينهما

بانه لا انطباق بينهما
 منه رد على الطروسي حيث قال
 بان لا انطباق بينهما

وحاصله انه لو كان زوال ذلك
 العارض بدون ان يقوم غيره مقامه
 مستحيلا كما نوع ذلك العارض
 او فردا منه لازم للصورة واللازم
 لاجل الملازمة فطه والامكان
 فلا يلزم من ان يكون الاجسام كلها
 على شكل واحد وهو مم وبما لا يلزم
 بالزوم على الشق الاول وان كان من
 النوع في قوله لا يقال ان
 يمنع ابطال الثاني
 حاصله انه يجوز ان
 يكون ذلك العارض
 من نوع واحد مع ان
 منه لان ما للصورة لازم
 المفروض عدم كونه لازم
 بتدنية مقابلة النوع
 سمح توهم ان لا ينافي
 او الفرد لان ما لا ينافي
 قوله ذلك الشكل للعارض
 الغير اللازم الذي هو
 المفروض ان المفروض
 في هذا الشئ الاخير
 انما هو نوع الشكل
 للعارض لا النوع ذلك
 يلزم لزوم النوع او الفرد متاين
 للفروض

لانا نقول وجواب ثان عما اشار اليه بقوله لا يقال انه تسليم ما منعه في الجواب الاول ودفع محذوره بالمع
وتقريبه سلمنا انه يلزم على تقدير قوة النوع او فرد ما منه لازم ما ان يكون الاجسام على شكل واحد لكن لانهم
ان ذلك مح فانه يجوز ان يكون ذلك الشكل عارضا لذات الصورة بشرط التجرد عن المادة والهيولى
بسبب ذلك الامر العارض الذي نوعه او فرد ما منه لازم للصورة في لا يلزم ما ذكره من الاستحالة اذ
اللازم من قوة النوع او فرد ما منه لازم ما ان يكون الاجسام المجردة على شكل واحد ولا استحالة فيه لان
يكون الاجسام المقارنة ايضا كذلك والمح هو ذلك فاللازم غير مح والمح غير لازم ويحتمل ان يكون
معطوفا على قوه او يقال واعتراضا ثالثا على قوه او بسبب عارض اه فالمعنى انه يجوز ان يكون ذلك
الشكل عارضا لذات الصورة بشرط التجرد اى بسبب امر هو التجرد وحاصله انه يجوز ان يكون العارض
الذي يكون ذلك الشكل بسبب هو التجرد عن المادة والهيولى فلا يلزم ما ذكره من ان يتشكل الصورة
بشكل اخر ويحتمل ان يكون معطوفا على قوه ولغائل ان يقول واعتراضا على المستدل باختيار شق
رابع للشقوق الثلاثة المذكورة فالمعنى انه يجوز ان يكون ذلك الشكل معلولا لذات الصورة بشرط التجرد
لانها تامة حيث هي ولا لازم لها ولا عارضها فلا يلزم شئ مما ذكره من محذوره والشقوق الثلاثة ثم
انه لما لم يظهر له جواب عن هذا على الاحتمالين الاخيرين لم يتعرض للجواب عنه كذا قيل وقيل جوابه ظا اذ يلزم
على هذا في الصورة المجردة تساوى الجز والكل في الشكل والمقدار المنصوصين على ما سلفه في نظيره
وقيل يمكن الجواب عنه على ذينك الاحتمالين ايضا بان يقال نحن نعلم ضرورة ان التجرد لا يدخل له في الشكل
فتدبر واختارتمت ما هو الوجه **قوله** لكن العارض عليه الصورة اى تامة فعند زوال العلة يزول
المعلول قطعا كذا قيل وفيه انه يجوز ان يقوم مقام العلة الزائلة علة اخرى فيتم حفظ المعلول فانظر
قوله او معلول لعلتها الصواب ان يقول بعد هذا او معلولا لها فان انتفاء المعلول ايضا يقتضى
انتفاء العلة بناء على ان المراد بالعلة هو التامة والقول بانه يجوز ان يكون ذلك معلولا والصورة علة
تامة له والالكانه ذلك العارض لازم ما فيلزم خلاف المفروض وكذا القوه بانه لما كانه علة الصورة امر مجردا
ابدا لا يجوز زوالها قطعا كما ذكره في ابطال الشق الثاني لا يصلح ان يكون وجهها لتركه بل لابد منه ان يذكره
ويبطله بما ذكره في فعله في الاحتمالين **قوله** الذين ذكرهما وابطلها كما قيل **قوله** لاحتياج المفروض الى
علة اشارة الى بيان الملازمة في القياس الاستثنائي القائل لو كان علة للصورة لاحتاجت الصورة اليه

عبد القائل الاول ابو الطرسوس
و توفى بوجده الله
والثالث توفى بوجده الله
ابن جيدر جده ابيه
مستقيم
والاخير
والثالث توفى بوجده الله
ابن جيدر جده ابيه
مستقيم
والاخير

واللازم بطلان المزموم مثله او الى الكبرى في الشكل الثاني القائل العارض بالاحتاج اليه المعروف
الذي هو الصورة والعلية يحتاج اليها ذلك فالعارض ليس علية للصورة كذا قيل **قوله**
قيل تبدل اشكال الشمعة اه قال ملا زاده في شرحه لهذا المقام والحق ان يقال ان تبدل
الاشكال في الجسم اما بانضمام شيء منه خارج الى حجم الجسم او بانفصال بعض اجزاء الجسم
او بانتقال اجزاء الجسم من حيث كانت الى حيث كانت في الشمعة وذلك الانتقال لا يخفى عن اتصال
بعض الاجزاء ببعض وانفصال بعضها عن بعض وهذا ظاهري انتهى اقول الانفصال المتحقق في
الشمعة عن التعقيب انما هو بانتقال اجزائها لا بانفصالها عنها والكلام في الثاني دونه الاول
فان المراد بالانفصال المذكور في الدليل ما هو بالمعنى الثاني لا ما هو بالمعنى الاول والالم يصح
قوله وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب اذ الصورة الجسمية عند انتقال الاجزاء باقية بعينها
وانما الزائل تشكلا فهي تقبل ذلك الانفصال بلا شيء اخر بخلاف ما اذا كان بانفصال بعض
الاجزاء عنها لزوال الجسمية ايضا فعلى هذا لا يخبر في قوله المانع بتغير شكله من غير فصل ومنه
ظاهر لك ان ما قيل لو كان تبدل الاشكال في الجسم لا يخفى عن اتصال وانفصال لم يصح استدلالهم على
على مغايرة المقادير للجسمية بان قالوا الجسم الواحد كالشمعة مثلا يتوارد عليه مقادير مختلفة
عند اختلاف اشكاله مع بقاء جسيمتها بعينها اذ لم يطر عليها انفصال ففي الجسم امورا
الجسمية يتبدل مع بقاءها بعينها والباقي غير الزائل لانه مبني على بقاء الجسمية عند تبدل
الاشكال فلو لم يكن تبدل الاشكال الا بالاتصال والانفصال لم يكن الجسمية باقية بعينها انتهى
ساقط فان المراد بالانفصال في استدلالهم المذكور هو الانفصال بافتراق الاجزاء
لا بانتقالها والكلام ههنا في الانفصال بالانتقال لا في الانفصال بالافتراق فلا حاجة الى ما قيل
منه ان القائل لم يلتزم صحة هذا الاستدلال لعدم تمامه لا بضم **قوله** افوه لو استد الشك
اه اقول الظن ان الغرض من هذا القول هو الاشارة الى انه يمكن تقرير البرهان بتغير بعض
المقدمات على وجه يسقط عنه المنع المذكور مع ما فيه من التعريض على المحص بانه قد فاته التقرير
الاخصر الاسلام واما ما نقل عنه من ان المراد منه بيان ان هذه الاحتمالات لا تخل بالمعنى وهو
مقارنة الصورة باليهيولي فبعبارة عن المقام ولعله لهذا قال فاعلم في اخر الكلام **قوله** محتاج

هو كسبي لأنه لو اضطررنا
 إلى العارض ومنه يتبين أن العارض
 الدور هو قبل احتياج العارض
 إنما هو إلى مطلق الصورة
 لما ان عروضة لها ولا ينافي
 بالنسبة إليها والصورة
 وذلك احتياج الصورة
 المخصوصة المحددة
 إليه فلا دور منها

الى رابطة اه فيه انه يجوز ان يكون الرابطة امرأ عدميا فلا يكون مما يصدر عن شيء ولو سلم كونه وجوديا
 فيجوز ان يكون من صفات العلة واولية المعلول الاول بالنسبة الى المعلولات المبينة فلا اشكال
 واما ما قيل من ان هذا الحكم مختص بالشكل فليس بقوه كما قيل لانه تخصيص للقاعدة العقلية
 وهو ليس بمقول كما لا يخفى على ذي العقول وكذا القول بكونه اولية المعلول الاول بالنظر الى باقي
 المعلول فلا يضرها تقدم الرابطة فانه مناف لقاعدة تمام وهي ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
قوله وصدور الرابطة يكون قبل هذا مما لا يلزم لجواز ان يكون صدورهما معاً ورد
 بان هذا قول بعدم الاحتياج الى الرابطة وبصدور شيئين من واحد **قوله** مع اننا نقل الكلام اليها الى الرابطة
 بان نقول هذه الرابطة موقوفة على رابطة وتلك على اخرى وهكذا الى ما لا نهاية كذا نقل عنه
قوله او الى مبين قيل فيه ان محذور الاستنادها الى المبين ليس بمعلوم مما سبق ولا يهبط
 فالاولى ان يجعل الامور المذكورة اشارة الى الامور المذكورة في المتن ويدعي ان تلك الرابطة
 ما لم تستند الى شيء من تلك الامور الثلاثة لا يكون رابطة انتهى اقول لو جعل الامور المذكورة
 مقصورا على الامور المذكورة في المتن لورد على المحصر المنع المذكور في الشرح ولو جعل اعم في الامور
 المذكورة في الشرح ايضا لورد عليه ان محذور الاستناد الى المبين محتاج الى البيان ولم يبين
 بعد ولا يمكن جعل بيان محذور الاستناد اليه عند اجزاء التردد في الشكل بياناً له كما جعل
 كذلك في اخوانه اذ يلزم ح الدور والتسلسل اللهم الا ان يقال يمكن بيانه بما اشار اليه المحشى
 عند التقصي عن منع المحصر بقوه اقول لو استند الشكل اه فتأمل **قوله** وكل ذلك اما بالانفراد
 او مع الغير فجملة الاحتمالات ثمانية اثنان منها يستلزم ان الشكل الواحد والبواقي غير الذات
 مع اللازم يستلزم الانفصال هذا اذا كان المبين ممكن الزوال فتفطن **قوله** ويجتمل اه اي
 يجتمل ان يكون مراد الشئ بنقل التردد الى الرابطة ان يردد في الرابطة بان يقال ان تلك الرابطة
 اما مستندة الى ذات المبين او الى لازمه او الى عارضه او الى مبينه اما بالانفراد او مع الغير
 وان كان احتمالا بعيدا غير ملائم للترديد بين الامور المذكورة ولما نقل عن الشئ حيث قال بان يقال
 الرابطة اما للجمعية او لازمها او عارضها ويجتمل ان يكون المراد ويجتمل ان يردد في الرابطة بذلك
 في حد ذاتها مع قطع النظر عن ارادة الشئ قيل ليس لهذا التردد فائدة اصلا اذ لا يلزم من استنادها

هذا خلافاً للقول
 قالوا ولا يضرها تقدم
 وانما في القواعد
 شارح شري زاده

هذا يقال لغيره
 بان يقال ان غير الذات
 الرابطة التي هي
 الصورة لزوم
 تبدل الشكل نظر
 الى ذاتها
 مستبعد
 علة اشارة الى الاولى
 مع ما نقله المحشى

الى ذات

الى ذات المبين او لازمه فجميع الاشياء متشكلة بشكل واحد ويهبط انتهى اقول فيه نظر
 في ان المبين متمنع الزوال وانه مع الرابطة كما في تحقق ذلك الشكل فاذا اسندت الرابطة الى
 ذات الشكل ذلك المبين او الى لازمه يتمنع ان لا يتحقق ذلك الشكل فيلزم ان يكون جميع الاجسام
 على شكل واحد **قوله** ويجتمل ان يكون التردد بان يقال اه وهذا بعيد الذي قبله اذ لا منافسة
 اصلا بين هذا التردد وبين التردد المذكور في المتن كما لا يخفى ولذا اخرج **قوله** اما نفسها اي
 نفس الصورة قيل بهذا كما يقال ان فيضان الكمال على حسب استعداد المحل فيجوز ان يكون
 نفس الصورة رابطة لفيضان الشكل عليها فانه المبين اقول فيه نظر ان يكون الرابطة ح
 استعداد الصورة لانفسها ثم قال القائل المذكور ولا يجزى هذا التردد في المبين بان يكون
 الرابطة نفس المبين اه كما لا يخفى وان وهم متوهم انتهى المتوهم هو الماني ولعله جعل ذلك
 وهما لعدم الوجه في كون المبين رابطة بخلاف الصورة بناء على ان الاستعداد فيها
 يجعلها رابطة وقد عرفت ما فيه على انه يجوز في المبين ايضا ما يجعله رابطة لبعض
 صفاته وبالجملة نفس الصورة ونفس المبين متساويان في الجريان وعدم الجريان
 فالحق ان الرابطة بين الشئين يجب ان يكون امرأ ثالثا فلا يجوز ان يكون نفس احدهما
 فاشق الاول من التردد بالوجه المذكور يكون ظاهرا فسادا واهجرى في الصورة الاولى
 او في المبين فلا يناسب اخذه في التردد بالوجه المذكور ولعل هذا هو الوجه لتضعيف هذا
 الاحتمال المشار اليه بالتأخير فتأمل **قوله** او مبين لها فان كانت الرابطة النفس واللازم
 او المبين المتمنع الزوال يلزم شكل الاجسام كلها بشكل واحد ان كانت العلة ايضا
 متمنع الزوال واللازم تبدل الشكل وان كانت الرابطة العارض او المبين الممكن الزوال
 يلزم تبدل الشكل ان كانت العلة ايضا ممكن الزوال واللازم المحذور الاول بهذا اعتبر
 فانه كل من الاربعة رابطة على الانفراد واما اذا اعتبر مع الغير فيعلم الحال لاهل الكمال هكذا
 ينبغي ان تقرر المقال فلا تلتفت الى ما قيل او يقال **قوله** على ذلك تجتمل ان يكون المشار اليه
 بذلك هو العلة المبين مع الرابطة كما اشار اليه فيما نقل عنه فالمعنى يكفي ان يقال على تقدير
 كون العلة المبين مع الرابطة فنقل التردد بين الامور المذكورة الى الرابطة وبهذا يتم الكلام

شارح

كما نقل عن القائل

عصبة للفاضل عبد الرحمن
 تعريض ان كان الرابطة
 حيث قال ان كان الرابطة
 النفس او اللازم او المبين
 المتمنع الزوال يلزم شكل
 الاجسام كلها بشكل واحد
 وان كانت العارض او
 المبين الممكن الزوال
 يلزم تبدل الشكل فانه غير
 متصور فانه العلة
 حادثة وجبر
 ان شاء الله
 في ذاتها
 في ذاتها
 في ذاتها

الذي نحن بصدده فلا حاجة الى التردد الذي ذكره بقوله فاما ان يكون كافيا او لا ولا الى حلقته
 ويحتمل ان يكون المشار اليه به قوة المباين مع الرابطة كافيا في تحقق ذلك الشكل كما اختاره
 بعض المحققين ههنا فالمعنى لا حاجة الى التردد الذي اشار اليه بقوله وعلى الاول ان كان
 ممتنع الزوال اه بل يكفي ان يقال فعلى الاول ننقل التردد الى الرابطة ويتم الكلام وعلى كلام
 الاحتمالين يرد عليه انه لا يكفي ذلك اذ المحذور الاول انما يلزم الجسمية ولازمها ان كان
 المباين ممتنع الزوال واما اذا كان المباين ممكن الزوال فلا يهبط فلا يتم الكلام فالحاجة
 الى التردد ضرورة نعم لوجع بين التردد بين وقال فاما ان يكون مع الرابطة كافيا في تحقق
 الشكل او لا وعلى كلا التقديرين ان كان غير الرابطة ممتنع الزوال ننقل التردد الى الرابطة
 والا فلنلزم المحذور الثاني لكان **محصرا** لما كان ثقل المؤنة ثقل بالثاء المشناة منه فوق
 مضارع قل وفي بعض النسخ لما كان قليل المؤنة والمثال واحد يعني لما كان المؤنة قليلة
 على تقدير هذا الشئ اى شئ امكان الزوال تعرض للترديد بين كفاية المباين مع الرابطة وعدم كفايتها
 ثم للترديد بين امتناع الزوال وامكانه او بين امتناع الزوال وامكانه فكانه قال لو كان هذا الشئ الذي
 هو امكان الزوال هو الواقع لزم الكلام بسهولة اى بلا حاجة الى نقل التردد الى الرابطة وان كان الواقع
 هو الشئ الاول الذي هو امتناع الزوال فيتم الكلام بما تقر من نقل التردد الى الرابطة **قوله**
 اى بالنظر الى الشكل متعلق بالامور اى الامور الحاصلة بالنظر الى شكل وهي ان تكون للجسمية ولازمها
 وعارضها ومباينها بالانفراد او مع الغير فيقال الرابطة اما للجسمية ولازمها اه فهذا الشئ الى الاحتمال
 الاول من الاحتمالات الثلاثة المذكورة سابقا **قوله** او بالنظر اليها اى يحتمل ان يكون المراد تردد الرابطة
 بين الامور الحاصلة بالنظر الى الرابطة بان يقال تلك الرابطة اما لذات المباين ولازمه او عارضه
 او بان يقال تلك الرابطة اما نفس الصورة ولازمها او عارضها اه وهذا الشئ الى الاحتمالين
 الاخيرين من تلك الاحتمالات فتذكر قبل الاول ناظر الى الاحتمالين الاولين والثاني الى الثالث فان ما
 بالنظر الى الشكل اثنان الاستناد الى الجسمية ولازمها اه والاستناد الى ذات المباين ولازمه
 اه انتهى وفيه نظر تامل **قوله** فيه بحث اه لا يخفى ان هذا البحث يتمشى في الشئ الثاني من التردد
 الاول ايضا الا انه اخذ الى هنا لئلا يكثر الكلام هناك **قوله** يفيد كما افاده المعاوان او المباين او كلاهما

طرسى

صحة على قوله بين
 وناظر الى التوجيه
 في قوله على ذلك
 فنقل التردد
 ان الاول ناظر
 الى التوجيه الاول
 فيه مشهور

هذا هو الثاني
 وبقية ابن جبر
 من

من بقا

من بقا الشكل الاول في لا يلزم المحذور الثاني بل يلزم المحذور الاول اعني لزوم ان يكون
 الاجسام كلها على شكل واحد فقوله والا فلنلزم المحذور الثاني ليس على ما ينبغي **قوله**
 ولا يمكن ان يقال ههنا اه اى لا يمكن الجواب عن البحث المذكور بان يقال يلزم ح ان يكون النوع
 لازما قبا ساقط في العارض فان لزوم قوة النوع لازما غير مضر ههنا بل مفيد
 لان مبنى البحث ههنا عدم لزوم المحذور الثاني كما عرفت وقوة النوع لازما لا ينافيه بل يقويه
 كما لا يخفى بهذا ينبغي ان يحقق المقام فلا تلغى الى ما سقط عن بعض الاوهام **قوله**
 لا يثبت ابدية كل مجرد اذ لا يبرهان لها واما ما قيل من ان ما يثبت قدمه امتنع عدمه فغير مسلم
 اذ يجوز ان يكون وجود القديم متوقفا على عدم امر مانع فيحدث الامر المانع وينتفي القديم
 كذا في شرح العقائد العصبية للدواني على انه لم يثبت قدم كل مجرد ايضا بناء على ان النفوس
 مجردة وحادثة على المذهب المختار **قوله** ولم لا يجوز اه اشارة الى منع اخر حاصله لوسلم
 ابدية كل مجرد فلا يتم ابدية تائيه لم لا يجوز ان يزول تائيه مع بقائه بان يكون تائيه
 متوقفا على عدم حادث **قوله** مع ذلك المجرد اى مع بقائه لظهور بقا شخص
 المتبدلة فيه ان للشمعة المدورة شخصين احدهما بحسب جسمها التعليمي وهو
 الذي يمتاز به تلك الشمعة في المكعب والمخروط مثلا والثاني بحسب جسمها الطبيعي
 وهو الذي يمتاز به عن الذهب والجر مثلا فاذا تكعب زال شخصه الاول دون الثاني
 كما اذا انقلبت ذهب زال الشخص الثاني دون الاول فالباقي عند التبدل بالنكح
 هو الشخص الثاني والشكل علة للشخص الاول فالباقي غير المعلول والمعلول غير الباني
قوله فالحق ان الشخص اه الظاهر انه من تمة ما قبله في اصل الاستدلال لو كان الشكل
 علة للشخص لزم ان يزول الشخص بتبدل الشكل والثاني بط اما الملازمة فلان
 الحق ان الشخص نحو الوجود الخاص وقد فرانه بتبدل الموجد بتبدل الوجود واما
 بطلان الثاني فلظهور بقا شخص الشمعة المتبدل شكلها فتذكر في قبل انه اشارة
 الى دليل اخر لضعف الكلام المذكور بعد الاشارة الى ضعفه بناء على ما هو المشهور من بقا
 شخص الشمعة المتبدلة وحاصله ان الشخص في الحقيقة نحو الوجود الخاص فلا يمكن

الامكان
 عدم
 تعليل
 شئ على الثاني حيث قال
 ان ليس من الضرو ان يكون
 المباين الحادث وان لم يتحد
 في النوع حتى يكون نوع المباين
 لان ما فلا ينظر الى ما سقط
 ههنا انتهى ووجه عدم
 الالتفات ان المراد بالنوع
 ههنا هو النوع في الافادة
 لا النوع الحقيقي وكذا شئ
 على محمود حسن ومن يجزو
 حذف حيث قال لان اللازم
 ما يتبع انفكاكه عن الماهية
 وكل من المباين والمعاوان
 الغير الحاصلة للصورة
 يجوز انفكاكه عن الصولة
 ولان المباين والمعاوان
 لا يحملان على الصوة
 بخلاف اللازم ووجه
 عدم الالتفات ظ
 لمن تأمل وتدبر
 فتأمل

حيدر

عبد الرحمن

ان يثبت الشكل له اذ هو من لواحق الوجود فتدبر وقيل انه رد لما قبله وحاصله ان الشخص
خوا الوجود الخاص فاذا كان الامر كذلك زال الشخص من وال الشكل فتشخص الشبهة
المتبدلة غير الشخص الشبهة الغير المتبدلة فتأمل **اقول** بهذا الكلام اي كلام
الش حيث قال وكانه مبني على ما ذهبوا اليه اه مبني على ما هو التحقيق عندكم والآن يصح منه
الظن والعدول المذكور ان بل وجب الجزم وحمل كلام المص على ما ذكر القائل وقد يقال
المراد بهذا الكلام هو كلام القائل والغرض هو التزييف لما ظنه الش من ان توجيه القائل
انما يتم على ما استلزم فيما بينهم من قوة الوسائط موثقة اذ ح لا يبقى شئ صالح للتخصيص
فتم توجيهه بخلاف ما اذا كانت الوسائط بمنزلة الشروط والالات فان ح يكون
تلك الوسائط صالحة للتخصيص فلا يتم التوجيه المذكور وحاصله التزييف ان كلام
القائل ليس مبنيا على ذلك المشتهر بل هو مبني على ما هو التحقيق عندكم فان نسبة
تلك الوسائط الى الاشكال على تقدير كونها بمنزلة الات ايضا على السوية فلا بد
من تخصيص في الصورة فتم كلام القائل على تقدير البناء المذكور ايضا هذا وقد يجاب
عن التزييف المذكور بان انطباق كلام القائل انما هو على المذهب المشهور لا على ما هو
التحقيق لان ما ذكر في توجيه الحصر في الثلاثة المذكورة انما ينطبق عليه من هم يعرفون له
الانضاف قبل بل كلام الش ايضا مبني على المذهب المشهور لا على ما هو التحقيق لان ما ذكره
في توجيه الحصر في الثلاثة المذكورة انما ينطبق عليه لا على ما هو التحقيق **فتم** بالذات
بناء على انه المعنى الحقيقي له بخلاف ما هو بالتشيع وكذا الاسم مني ما قالنا محضان مجاز بان
ولاشك في تبادر المعنى وقيل بناء على ان المتبادر عند الاطلاق هو الفرد الكامل ثم اعترض
بانه لو سلم بهذا التبادر فيفاد بعد ايراد لفظ كل غير ظ فانه فرق بين قولنا الجمل قسم
من العالم وبين قولنا كل جمل فهو قسم من العالم **اقول** بهذا الاعتراض مبني على الغلط فان
فان وزان ما نحن فيه كل من له حركة فهو متعجب لا كل جمل فهو قسم من العالم لوجهين
وقد يقال يجب حمل الوضع ههنا على ما هو بالذات اذ الوضع بالعرض انما يكون بواسطة
الصورة التي لها وضع بالذات وقد فرضت اليبولي مجردة مجردة عنها وانما لم يحمله

هذا هو الوجه الذي عليه المذهب المشهور
فان قيل قد يقال انما هو بالذات
فان قيل قد يقال انما هو بالذات
فان قيل قد يقال انما هو بالذات

الش عليه اذ الظاهر الشق الثاني من الترتيب الاول سلب الاول ولا خفاء في ان المراد من الثاني
عدم الوضع في الجملة كما سبصر به فليتقوا الحق في الاول بحسب الظ هو الوضع في الجملة وانت
خير بانه لو صح اول هذا الكلام لكان اخر منافرا له وايضا سيجي من المحشى انه لا يجب
ان يثبت المراد من الثاني عدم الوضع في الجملة بل يتم الكلام على ارادة عدم الوضع بالذات
فتم ويصدق ان كل ماله وضع بالذات فهو منقسم في لا يرد النقض بالنقطة فان
كل ماله وضع بالذات فهو جوهر والنقطة لا يكون جوهر فيل صدقه مم اذ الجز الذي
لا تجزى له وضع بالذات مع انه غير منقسم **اللام** الا ان يقال الكلام مبني على مذهب الحكم
وهو ليس بثابت عندهم فتأمل **فتم** قد بينا جوهرين في الحاشية المتعلقة على قول الش
لا اشعار في هذا الكلام بان اليبولي جوهر محل للصورة قبل مراد الش ان كلام المص
خال عن اثبات جوهرين بل هو ان احد ابين جوهرين ههنا عنده واستدل عليها بغير ما قدم
المص لم ينفخ به هذا الا براد عنه فان اراد المحشى بيان ما في كلام المص فساقت وان اراد
منه عنده فغير مفيد انتهى **اقول** قد بينا فيما سبق انه بيان لها في كلام المص على وجه يسقط
عنه قوله فساقت فليراجع **فتم** بوجه لا يرد عليه شئ وقد اوضحناه هناك **فتم**
انا باعتبار كونها محلا للصورة قبل قد ادعى البداهة في جزئيتها سابقا ثم اثبت
كونها محلا للصورة بالدليل فكيف لا يثبت الجزئية الابد لك الاعتبار **اقول** يمكن
ان يقال المراد انه لم يثبت جزئيتها للجسم في نظر الش الابد لك الاعتبار فان نظره
انما هو فيما نقله سابقا عنه بعض المحققين في التقرير الجامع الذي اثبت فيه الجزئية
باعتبار المحلية فما ذكر ههنا لا ينافي ما صنفه فيما سبق فتأمل **فتم** فاذا لم يثبت
هذا اي كونها محلا للصورة لم يثبت تلك اي جزئيتها للجسم او جوهرين بها والمقدم
حق في زعم الش حيث قال وقد اشرنا اليه مع ما عليه او في زعم المستدل حيث
عدل عن الاستدلال بحليتها الى الاستدلال بجزئيتها فكذا التالي فهذا الاستدلال
ليس بتمام بهذا الوجه ايضا والمراد ان هذا الاستدلال ينبغي ان يدفع
لذا الوجه ولم يتفطن به الش حيث دفعه بغير هذا الوجه كما قيل واجيب

هذا هو الوجه الذي عليه المذهب المشهور
فان قيل قد يقال انما هو بالذات
فان قيل قد يقال انما هو بالذات
فان قيل قد يقال انما هو بالذات

منه روى في البداية
منه روى في البداية
منه روى في البداية

ههنا ما له وضع بالذات
لان كل ماله وضع بالذات
لان كل ماله وضع بالذات
لان كل ماله وضع بالذات

بان الشئ **ح** سلك طريقة الاخفاء لما ظهر والظاهر لما خفي **وهذا** مهم قبل المنع
 مندفع اذ اللفظ والمعنى يدلان على ان المراد به عديم الوضع مطلقا اما اللفظ فللنكارة
 المطلقة في سياق النفي واما المعنى فلان يمكن اختيار الشئ الثالث من شقوق ابطال كونها
 عديم الوضع ومنع محذون وهو لزوم الترجيح بلا مرجح مستند بجواز ان يكون اليبولي
 ذات وضع في الجملة مع كونها عديم الوضع بالذات قبل افتراض الصورة بها ويكون ذلك الوضع
 مرجحا لخصولها في بعض الاحياز بعد افتراضها **اقول** لا يخفى انه لا يتصور ان يكون اليبولي
 ذات وضع في الجملة مع كونها عديم الوضع بالذات قبل افتراض الصورة بها **ع**
 ويتم الاختصار الى انحصار ماله وضع بالذات وينقسم في الجهات الثلاثة في الجسم فلا يرد
 منع الشئ عليه او المراد انه يتم الاختصار بين شقي التردد الاول لانما نقيضا فلا يرد
 منع الشئ عليه فتأمل **وهو** ولعله ظن ان ارادة اه قيل فيه نظرا لما اول فلان هذا لا يصلح
 ان يكون مضمونا للشئ لانه مبني على ان يكون قوه فيصير ذات وضع فيما سيجي في المتن
 وليس كذلك واما ثانيا فلان وجه حمله الشئ الثاني على عديم الوضع مطلقا وقوع النكرة
 في سياق النفي وعدم تمام الدليل في ابطال ذلك الشئ الثاني على تقدير حمله على عديم الوضع
 بالذات وقد تم تفصيله **اقول** فيه بحث اما اول فلان يجوز ان يطلع المحنى على نسخة مصححة
 من النص فيها قوه فيصير ذات وضع واما ثانيا فلان تقدير النكرة ليس بقطع بل يجوز ان يكون
 التقدير او لا يكون كذلك كما هو الدأب في النظائر واما ثالثا فلان الدليل تام كما بينهما
ف توجب ارادة الوضع بالذات في قوه اه اي لكن الموجب بط اما لا يجب فلان المتبادر
 من قولنا اذ كانت غير ذات وضع فاذا احتملها الصورة فصارت ذات وضع ان يحصل
 لها بسبب اللحوق مالا مسلو باعتمها قبله وهو الوضع بالذات على التقدير المذكور
 واما باطلان الموجب فلان اليبولي اذ احتملها الصورة لا نصير ذات وضع بالذات بعد
 ما لم تكن كذلك بل نصير ذات وضع بالتبع وهذا **ظاهر** ولا يلزم هذا اي لا يلزم ارادة
 الوضع بالذات في الشئ الثاني وقد عرفت لزومه واجاب احدي الارادتين الاخرى
 بحكم التبادر **ع** على الجوهر الممتد اه نقل عنه هذا الجوهر الممتد صادق على الصورة

فاستدل المذكور بما لا يجوز
 العقل مع
 هذا
 ان ليس هناك شئ
 حتى يكون اليبولي
 ذات وضع بالتبع
 من
 محض
 كما اختار المحنى
 حيدر مشيه
 ع
 كما اورده على تقدير
 ان يراد بالثاني عديم
 الوضع مطلقا وبالاول
 ذات الوضع في الجملة
 من
 كما خالف المحنى
 من
 فانه يمتنع وقوع هذا
 التمام
 فانه هو المستلزم ولا بد من
 من سلب الوضع بالذات
 سلب الوضع مطلقا
 فارادة الوضع مطلقا
 في الثاني محال مقتضى
 من
 من

الجسم

الجسمية وعلى الجسم المطلق وعلى المركب من اليبولي والصورة والمراد ههنا هو الجسم المطلق فهو شئ
 على المركب من اليبولي والصورة وعلى الصورة الجسمية انتهى فتوجيه كلامه ان هذا الجوهر له فرد
 الصورة الجسمية والجسم المركب وحج يلزم ما سيجي اذ ينصور التركيب ويثبت في هذا الجوهر
 الممتد باعتبار احد ضروبه وفيه نظرا لما اول فلان قوه المدرك في باري النظر يابى
 ان يكون المراد بهذا الجوهر الممتد هو الجسم المطلق بل يخصه بالصورة الجسمية فانها
 هي المدرك في باري النظر على ما صرحوا به واما ثانيا فلانه لما كان اليبولي امرابسيطا
 والامر البسيط الذي هو ذات وضع بالذات منقسم في الجهات انما هو الصورة
 الجسمية دون الجسم لا يصدق عليها على تقدير كونها ذات وضع بالذات منقسما
 في الجهات الا الصورة الجسمية فخل الجسم على الجسم المطلق مما لا يجوز قطعاً فضلاً عن
 الوجوب واما ثالثا فلانه لا فائدة في هذا الحمل اذ لو اريد بالجسم ههنا الجسم المطلق
 لم يصح قوه فيما سيجي ولو كانت جسمال كانت مركبة من اليبولي والصورة باعتبار
 اشتمال الجسم المطلق على الصورة الجسمية ولو حمل الجسم هناك على ما هو المركب
 من اليبولي والصورة لم يتم التقريب لعدم الملازمة باق **بجاء** **هنا** قد يقال مقصود
 اه مقصود القائل في بيان المقصود بيه انه لا حاجة في هذا الدليل الى فرض السطحين
 الجوهرين حتى يتوهم انه يجوز ان لا يكون وجود السطحين الجوهرين او وقوع هذا الخط
 الجوهرى بين طرفي السطحين الجوهرين ممكنا بل يكفي السطح العرضيان الموجودان
 بالفعل اللذان بينهما قطعاً الخط الجوهرى على تقدير وجوده بل هو اليق كذا اشار
 اليه خواج زاده حيث قال وانما فرض توسط الخط المستقل بين الخطين العرضيين
 اللذان هما طرفا السطحين لان وجود الخط العرضي وتعدد افرادة مما لا شبهة فيه
 فكانه قبل لو وجد الخط الجوهرى فلا اقل من ان ياتى ايه طرفا السطحين العرضيين اه هذا
 تفصيل ما نقل عنه ههنا **هـ** فان هذا الخط اه تحليل لكونه الحق ما ذكر ويجوز ان يكون
 تحليلا لا مكان فان الوقوع يستلزم الامكان **وهو** لا بد ان يكون بين السطحين
 العرضيين اي لا اقل من ان يكون كذلك فلا يرد عليه انه يجوز ان يكون بين الجسمين

او بين الخطين الجوهرين الآخرين لكن يرد عليه انه يجوز ان يكون المحيط لذلك الخط
سطحا واحدا مع نقطتين منه الهواء مثلا كما يشهد التحيل الصحيح وان يكون في وسط الجسم
كالمحور للكرة **قوله** تامل المارح ان يكون اشارته الى انه على تقدير توضع سطح بين عرضين
لا يتم الحكم بالتحالة التداخل اذا لازم ح تداخل الخط الجوهرى مع الخط العرضى
لاندخل الجوهر والمخ هو الثاني دونه الاول فتامل ونقل عنه انه اشارته الى دقة الكلام
ويجمل ان يكون اشارته الى ما أسلفناه لك **انفاق** العبارة الحسنة اه نقل عنه
لان اسم الفاعل اذا اسند الى الظ لا يثنى بثنيتة ولا يجمع بجمع اقول فيه نظرا ما اولا
فلان الكلام ههنا في ثنية اسم الفاعل المسند الى الظ بثنية موصوفة لاثنية فاعله
الظ اذ لاثنية لفاعله واما ثانيا فلما قيل من ان اسم الفاعل ههنا ليس بمسند الى
الظ بل هو مسند الى ضمير السطحين مضافا الى الاضلاع اضافة لفظية فما في الشرح
ليس بادنى مما استحسنته وقيل في وجه الحسن ان الصفة الجارية على غير من هي له
لا تصابى الموصوف في الثنية والجمع والتانيث واختاره بعضهم وفيه ما فيه **قوله**
لانه يبطل مع القيد مطلق الخط الجوهرى قيل ان اراد انه يبطل مع انضمام شئ من المقدّمات
بان يقال مثلا الخط المستدير يمكن ان يجعل مستقيما فيبطل به فلا يفيد لانه بعد تسليم
يلو القيد وجوبا الى الزيادة فيلو مضرا وان اراد انه يبطل بدونه انضمام شئ اصلا
فبطلانه ظ وقيل يبطل بدون انضمام شئ فان الخط المستدير مثلا يجوز وقوعه
بين الخطين المستقيمين ايضا بان يكون نقطة منه او نقطتان بينهما وهذا القدر كاف
في ابطاله بالدليل المذكور اقول لا يلزم ح تداخل الخطوط فلا يصح قوله والا يلزم تداخل
الخطوط وهو محال لان يقال المراد لزوم تداخل الخطوط كلها او بعضها لكن هذا القدر
كاف في الاضرار وقيل يبطل بزيادة خلاصة الدليل في غير المستقيم بان يقال اذا
انتهى اليه طرفا السطحين المنحني الاضلاع اه ولكن ذكر المقيد على سبيل التمثيل
وانت جدير بانه لا يندفع شئ منهما الاضرار على ان الاول مقايضة المنحنى ووقوعه
بين المنحنيين على المستقيم ووقوعه بين المستقيمين والثاني راجع الى ما سيذكره

عنه جواز في المحيط
من جواز في جوارز
واحد او من جوارز
ذلك الخط في وسط
الجسم ومن جوارز
بين الجسمين او بين
الخطين الآخرين
منه زاده وخوشاى
وطر سوسه
هه
يعنى ان الضمير ههنا وان
فاعلا في المعنى كما يدل
عليه سقوط النون الا انه
مضاف اليه في اللفظ
وما ذكره انما هو اذا
كان فاعلا في اللفظ
والمعنى جميعا فتذكر
عنه
خوشاى في بعض
الروايات

المحشى

محشى

المحشى بقوله الا ان يقال الاجزاء فيه اظهر والحق ما قيل ان الدليل بعد التقييد المذكور لا يبطل
المستقيم لان المستقيم والمستدير من الخط اما نوعان فالاستقامة والاستدارة
فصلان لهما او بمنزلة الفصلين واما نوع واحد فاما وصفان لهما مفارقان وعلى كلا
التقديرين لا يلزم ابطال غير المستقيم اما على الاول فظ لانه لا يلزم من ابطال احد
النوعين من جنس الابطال النوع الاخر من ذلك الجنس واما على الثاني فلانه لا يلزم من
ابطال الخط بوصف الاستقامة ابطاله بوصف الاستدارة لجواز ان يكون ابطاله
بابطال وصفه المفارق فلا يلزم من بطلانه بطلان موصوفه فتدبر حتى التدبر **قوله**
لكن لا فائدة في ابراده لانه يبطل بدون القيد ايضا مطلق الخط الجوهرى واما المستقيم
بالنسبة الى المستقيمين وكذا المستدير بالمستديرين فظ واما المستقيم بالنسبة
الى المستديرين وكذا المستدير بالنسبة الى المستقيمين فبان يكون نقطة من احد
الاولين بين نقطتين من الآخرين فتذكر ويمكن ان يعتبر المستقيمين بالنسبة الى
المستقيم والمستديرين بالنسبة الى المستدير عند عدم التقييد فتفطن فالاولى
كما قيل ان يقال اذا انتهى اليه طرفا السطحين اللذين مثله في الاستقامة والاختلاف
بل **الارجح** **قوله** الاجزاء فيه اظهر فيلو التقييد تلقينا للاذهان واعانة وهذا القدر
كاف في الفائدة لكن يعارضه ابهامه التخصيص وايضا الدأب اظهار الحفريات
لا توضيح الواضحات **قوله** ولم يرد بما ذكر مشروع في دفع العلاوة وحاصل الدفع
ان المراد بالاضلاع هو الضلعان وان التركيب من قبيل ركب القوم واولاهم فيه
تكلف من وجهين فالظ بوجههم خلاف الحق ولعل هذا هو مقصود الشئ كما قيل **قوله**
هذا المنع مكابرة في المتخير بالذات ان اراد اعظمية الخطين من الخط الواحد مكابرة
في المتخير بالذات بناء على ان كل متخير بالذات لابد ان يكون ذا مقدار في كل جهة كما
هو المناسب للسوق والذوق والموانع لما نقل عنه ههنا فهو مجرد تعصب ومغلطة
اذ المفروض ان ذلك الخط غير منقسم في جهة العرض فيجب ان لا يكون ذا مقدار
وذا عظم في تلك الجهة والا لزم الانقسام فلزم خلاف المفروض وان اراد

والاساس في نسخة

فيه نوع مساحية
فخر الدين
هه
بتوصيف الطرفين
مهل

نعم انهم قالوا ان كل متخير
بالذات لابد ان يكون
ذا مقدار وذا انقسام
في كل جهة لابد ان يكون
متخيلا فانه في جهة
غير مأمنة في جهة اخرى
لكنه غير مفيد ههنا كما
لا يخفى نعم لو استدلل به
في ابطال هذا الشئ
من اول الامر لكان له
وليس فليس
مهل

ان منع استحالة تداخل الخطوط المتخمين بالذات مكابرة لان ابداه شاهدة على امتناع التداخل
 فيها على ما سياتي من الشك كما يشعر به قومه وهذا حاصل نظر الشئ فهو خارج عن السوء والذوق
 بالكمية وقد يقال قول المص وهو محج لان كل خطين اه يدل على انه لا يدعى ابداه في استحالة
 تداخل الجواهر الغير المنقسم فكيف يدعى ابداه في طرفه فتأمل وبعد اعلمت ان قومه
 وقومه اذا عظم اه بط بل لا بد له من عظم في كل جهة بط بل لا بد ان لا يكون له عظم في غير جهة
 الطول اذ الكلام انما هو في الخط الجوهرى الغير المنقسم في غير تلك الجهة وبالجمله التداخل
 في المتخمين بالذات انما يمنع من حيث انه منقسم في نفس الامر في الجهات الثلاث بناء على ما قالوا
 واما لو فرض انه ليس كذلك كالأجزاء التي لا تتجزى عند المتكلمين وكالخطوط والسطوح
 كما هي فلا يمنع ان يتداخل فيه اذ لا امتداد له ولا عظم كما قال القائل **وهذا حاصل نظر**
 الشئ الذي اورد به قومه اقول اذا فرض الخط الجوهرى اه يعنى ان قومه المنع مكابرة في المتخمين
 بالذات حاصل نظر الشئ فتأمل لان قومه اذا عظم اه باطلا هو حاصل نظر الشئ كما هو
 الظاهر العبارة اذ هو ليس حاصل نظره بل حاصل نظره تسليم ان لا عظم للخط في جهة
 العروض ودعوى ابداه في امتناع التداخل كما لا يخفى على الناظر في كلامه واما ما قيل
 من ان قول الشئ لان تداخل تلك الاجزاء مح في نفسها سواء تركب الجسم منها او لا مبني على
 وجود العظم في كل جهة للمتخير بذاته فليس يقضى لجواز ان يكون مبني على شئ اخر كوجود
 العظم في مجموع المتخمين بذاته وانما كما يدل عليه ما نقل عنه **هنا محسباً** عن منع القائل
 لا عظمية الخطين في الخط الواحد بتغير المقدمة حيث قال بغير المناقشة في لفظ الاعظم
 فنقول ان لمجموع الخطين عظما ليس لاحدهما انتهى ولذا قيل استدلاله بما ذكره شارح
 المواقف يدل على ان حاصل ذلك لكن المفهوم من اخر كلامه انه ادعى بدهاه بطلان
 استدلاله في المتخمين بالذات وان لم يكن له عظم ومقدار قول كلامه لا بلايم اخره انتهى
 فتأمل وتحقيق المقام على وجه يتضح منه المرام ان القائل المذكور وهو المحشى مبرك
 منع او لا امتناع تداخل الخطوط ثم منع اعظمية مجموع الخطين في الواحد حيث قال
 فيه نظر لان الخط لما لم يكن له في جهة العرض مقدار ما **فلا مانع** فيه لان يدخل فيه خط

عنه
 كما عرفت
 ملاحظ

اخر مثله

اخر مثله في تلك الجهة وكذا الكلام في السطح في جهة العرض واما ان كل خطين فاما اعظم
 في احدهما فهو مسلم ان اراد في جهة الطول وم ان اراد في جهة العرض اذ لا عظم للخط
 في تلك فلو انطبقت على خطه خطوط ولو كانت بغير نهاية لا يحصل عظم في جهة
 العرض حتى يكون عظم المجموع اعظم من عظم بعضه انتهى والشئ نقل عنه منه الثاني
 ثم اجاب في اصل الشرح بقومه اقول اذا فرض الخط الجوهرى اه عنه منه الاول وكذا
 المحشى على هذه الحاشية على المنع الثاني ودفع المنع الاول في التعقيد في الكلام **والله**
 والاشباه في المرام فتدبر بالتفعل التام حتى يتكشف لك ما في المقام **قوله**
 كيف وابعدها مجرد اه اجيب عنه بانه يجوز ان يكون الكلام مبني على مذهب المشايين
 وابعدها مجرد غير موجود عندهم فلا يرد النقض به ورد بانه لو كانت ابداه حاكمة
 باستحالة مطلقا لما جاز للاشراقيين تجويز تداخل في ابعدها مجرد مع انهم جوزوه
 ولما احتاج المشاؤون في ابطاله الى الدلائل النظرية المقدمات على ما سيجي اقول يمكن
 ان يقال مراد المجيب ان دعوى ابداه مذهب المشايين فلا منافاة بذلك وبين تجويز
 الاشراقيين فان ابداه تختلف باختلاف الأشخاص وايضا يجوز ان يكون استدلال المشايين
 بما شاة مع الاشراقيين حيث لم يسمع دعوى ابداه في محل النزاع او يكون دلالة المشايين
قوله هذا اي قول القائل امتناع التداخل انما هو في المقادير مراد بالمقادير كل ماله
 مقدار سواء كان جوهر او عرضا حسن في حد ذاته لكنه لا ينفذ القائل في نفى استحالة
 التداخل فيما نحن حيث انكر مقدار الخطوط والسطوح في بعض الجهات ولو كانت
 جوهرية بين بناء على نفى العظم في تلك الجهة وجعل الجواهر المتخمين قسمين متخيرين
 ومتخيرين بلا مقدار فحكم بان امتناع التداخل في الاول لمقدارية وفي الثاني لترتيب الجسم
 منه بناء على انه متعلق بقومه هذا حسن فتذكر **قوله** فلا يحسن قومه فلا يحسن
 واعلم ان الشرحل المقادير في كلام القائل على اقسام الكم المتصل كما هو المتبادر منها
 فحكم بانه لا يحسن قوله المحشى قد غفل عنه فحمله على كل ماله مقدار وامتداد جوهر
 او عرضا فجزم بانه لا يحسن قومه فلا يحسن فتدبر وقيل حمل الشئ الحشية في كلام القائل

الاشياء على ما لا يتصور ان يكون
 الكلام انما هو في الخط الجوهرى
 من غير ان يكون له مقدار

محمود حسن
 جدر
 شري زاده

جدر

على التعليل فحجس قوله فلا يحسن لانه وان صح ان ما يستغ فيه التداخل ذو مقدار في الواقع
 لكن امتناعه ليس لاجل كونه ذا مقدار على ما افاده نظرا شئ ان تداخل الجواهر بدلي
 الاستحالة وان لم تكن ذوات مقادير وقد حملها المحشي على التقييد فقال لا يحسن قوله
 فلا يحسن تقدير **قوله** قد يتوهم تمام الدليل اي الدليل المسوق لاثبات عدم تجرد الهيولى
 عن الصورة كذا نقل عنه فغرض المتوهم اما الاعتراض على الجيب بانه لو تم ما ذكره لم يلزم
 بهذا القدر فيلزم باقي المقدمات مستدركا او على المص كذا كذا او الاشارة الى جواب
 اخر عن السؤال المذكور بنحو الدليل على وجه يسقط به ذلك السؤال واما جواب
 الجيب فهو مخبر ببعض مقدمات الدليل بحيث يندفع عنه ذلك السؤال يعني
 ان المراد بقوله اذا اقترنت بها الصورة اذا امكن اقتران الصورة بها وحاصل
 الكلام انه اذا كانت الهيولى المجردة ذات وضع فاما ان لا يمكن اقتران الصورة
 بها او يمكن ذلك لا سبيل الى شئ منها اما الاول فلانه لو لم يمكن اقتران الصورة بها
 لكانت من المجردات فلا تلزم هيولى واما الثاني فلانه ان امكن فاما ان لا يحصل في غير
 اه في الكلام على ظهور المرام **قوله** ويرد عليه منع اه اقول لو قيل الهيولى المجردة ان
 لم يمكن اقتران الصورة بها لم تكن صالحة لان تولد محلا للصورة فلا تلزم هيولى لسل
 عنه المنع وتم الدليل ان الهيولى يجب ان تصلح محلا للصورة كما يدل عليه الاحتياج
 الى اثباتها فلما لم يمكن اقتران الصورة به لم يصلح ان يتولد محلا لها فلا يلزم هيولى **قوله**
 ان يجوز كونها ذات وضع فلا يلزم كونها من المجردات التي لا وضع لها تحقيقا قبل كونها
 ذات وضع يستلزم امكان اقتران الصورة والمفروض خلافه ورد بان الاستلزام
 يحتاج الى البيان وبانه كلام على السند الاخص **قوله** يبطل وذلك بان يجعل هذه المتصلة
 كبرى لمتصلة اخرى هكذا ان كانت الهيولى خطأ وسطا جوهر بين لم تقبل الصورة
 واذا لم تقبل الصورة لم تكن هيولى فينتج ان كانت الهيولى خطأ وسطا لم تكن هيولى
 حذفتم الغرض من هذا الكلام اما مجرد الاشارة الى تكثير الادلة لبطلان هذين الاحتمالين
 او الاعتراض بانه لو كان مراد المص كما ذكره لكان المناسب ابطال هذين الاحتمالين

فذكر الاقتران
 واريده الامكان
 بعلاقة اللزوم
 متناهية

محمود حسن
 الاول الثاني
 وان في حجة
 متناهية

ايضا

فقد روي هذا المقام نظر حاصل النظر ان المختار الشئ اذا روي من الجوهر شئ من الجوهر
 الهيولى لا تقدر ان تقدر مقارنته المانع المقطع لجوهر الهيولى وانما تقدير مقارنته الصورة لها فذات الهيولى لم تكن
 للصورة في الجملة ولو على تقدير مقارنته الصورة لها وان لم تكن قابلة لها على تقدير مقارنته المانع غاية ما يرد ان كون الذات قابلة لشئ على تقدير
 وغير قابلة له على اخر مستبعد او مقتضى الذات لا يتخلف والجواب ان القابلية بمعنى الاستعداد لا بمعنى الاقضاء فانه اللزوم لذات شئ
 لا ينافي مدخلية الغير بخلاف اللزوم لغيره على ما استوفيت

ايضا بذلك ولم يحج الى ما ارتكبه من التطويل **قوله** اذ على التقديرين لا يمكن مقارنته
 الصورة وذلك لان مقارنته الصورة تقتضي القابلية للانقسام في الجهات الثلاث
 والخط والسطح لبا كذا كذا نقل عنه وفيه ان هذا لما اسلفه في ان لكل من
 الخط والسطح الجوهر بين عظما في كل جهة **قوله** وفي هذا المقام نظروا في نظره
 نظر اذ معنى ترتيب الجيب ان الهيولى اما ان تلزم ابيه عن مقارنته الصورة
 بحسب ذاتها مع قطع النظر عن غيرها او لا تلزم كذا كذا فيلزم مقارنته الصورة
 ممكنة لها بحسب ذاتها ولا يخفى ان الهيولى ان كانت ابيه بحسب ذاتها عن
 مقارنته الصورة لا تلزم قابلية لها اصلا فلا تلزم هيولى وان لم تكن ابيه بحسب
 ذاتها لزم امكان شئ من المذكورات وهو مح والحاصل ان الهيولى بالنظر
 الى ذاتها ان لم تقبل الصورة على تقدير ما ومع فرض ما على معنى السلب الكلي
 لم تكن هيولى وان قبلت الصورة على تقدير ما وفرض ما على معنى اليجاب
 الجزئي فلحق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها فلزم امكان شئ من تلك الحالات
 وامكان الخرج وهذا الكلام صريح في معنى صحيح ولا يرد عليه النظر المذكور اذ مال
 ذلك النظر انه يكفي في تولد الهيولى هيولى ككونها قابلة للصورة على تقدير ما
 ومفروض ما ولا يلزم ان تولد قابلة لها على كل تقدير ومع كل فرض ولا شك
 ان هذا ليس في شئ من مقابلة ذلك الجواب بالمعنى المذكور بل يكفي كونها قابلة
 لها بحسب ذاتها **قوله** بل يكفي كونها قابلة لها بحسب ذاتها اه لا يخفى ان هذا
 ليس الاقولا بالامكان الذاتي بسبب الغير او بان الهيولى جنس تحتها انواع
 بعضها قابلة للصورة دون بعض وكلاهما باطلان **قوله** اذ لا ثم ان الخ اه يعني
 ان قوله لكن عروض الصورة اه معناه ان عروضها للهيولى مستلزم للخ بخر
 النظر الى ذات الهيولى كما هو مقتضى المقام وذلك الاستلزام مهم اذ الخ لا يلزم
 بمجرد النظر الى ذات الهيولى بل يلزم بالنظر الى ان المقارنة مستلزمة
 لحصول الجسم الطالب للمكان وانما قلنا كما هو مقتضى المقام فان مقامه

مناف

هـ
 فقه فانه امكن شئ
 وهذه ابيد فماتل ان
 في الجواب المذكور بحسب
 لا ناخنتار ان الحق
 الصورة لها بحسب
 ذاتها ممكنا لكن يجوز
 ان يتولد الصورة النوعية
 المخصوصة ببعض
 الاجسام مانعة
 عنه لحوق الصورة
 الجسمية فلم يلزم
 شئ من الحالات

هـ
 انما روي من الجوهر شئ من الجوهر
 الهيولى لا تقدر ان تقدر مقارنته المانع المقطع لجوهر الهيولى وانما تقدير مقارنته الصورة لها فذات الهيولى لم تكن
 للصورة في الجملة ولو على تقدير مقارنته الصورة لها وان لم تكن قابلة لها على تقدير مقارنته المانع غاية ما يرد ان كون الذات قابلة لشئ على تقدير
 وغير قابلة له على اخر مستبعد او مقتضى الذات لا يتخلف والجواب ان القابلية بمعنى الاستعداد لا بمعنى الاقضاء فانه اللزوم لذات شئ
 لا ينافي مدخلية الغير بخلاف اللزوم لغيره على ما استوفيت

مقام الاستدلال على امتناع طوق الصورة بحسب ذات اليبولي على تقدير ان لا يتوحد ذات وضع
 فان حاصل كلام الجيب انه ان قبلت اليبولي المجردة على ذلك التقدير الصورة كان لحوق الصورة
 ممكنا لها بحسب ذات اليبولي واذا كان اللحق ممكنا لها بحسب ذاتها وجب ان لا يستلزم
 ذلك اللحق لها بحسب ذاتها فلا يتوحد اللحق ممكنا لها بحسب ذاتها فيلزم منها ان يقبلها اليبولي
 المستلزم للحج بحسب ذاتها فلا يتوحد اللحق ممكنا لها بحسب ذاتها فيلزم منها ان يقبلها اليبولي
 المجردة هدف قبل مراد ان طوق الصورة باليبولي المجردة ممكن في حد ذاتها وحاصل كلامه
 انه اذا عرض الصورة لليبولي المجردة لزم الحج فاما ان يلزم منه تجردها او يلزم منه لحوق
 الصورة بها بعد تجردها والثاني بطلانه ممكن فتعين الاول فعلى هذا لا يرد عليه النظر
 المذكور وانت خير بان صدر كلام الجيب كالنص على ما ذكرناه وان قوله ما لا يلزم
 منه حج بحسب ظاهره دال على ما ذكره هذا القائل وتاويل الصدر بان المراد ان اليبولي
 لو تجردت فاما ان لا تقبل الصورة اصلا واما ان تقبلها في الجملة كما فعله القائل المذكور
 خروج عن السوق والذوق بالكلية مع انه ليس بتام في نفسه كما لا يخفى على من تأمل بتأمل
تمام قد يقال لو كان الملزوم اه اشارة الى جواب اخر عن السؤال المذكور بان ثبات
 المقدمة الهمة بالدليل واعلم ان السؤال المذكور منع لكلية قوله الممكن ما لا يلزم منه محال
 بحمل نفي الملزوم على نفيه مطلقا سواء كان بالنظر الى ذات الملزوم او بالنظر الى غيره
 وحاصله لانهم ان كل ممكن في نفسه لا يلزم منه حج اصلا لجواز ان يعرض له الامتناع بالغير
 فيلزم منه حج اذا امتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممثلا بالذات فاجاب عنه الشئ
 بحمل نفي الملزوم على نفيه بالنظر الى ذات الملزوم وهذا جواب عنه ببقاء النفي على اطلاقه
 وحاصله انه لو لم يلزم من الممكن ولو بالنظر الى الغير لزم تخلف اللازم عن الملزوم اذ لو كان
 الملزوم ممكنا جاز التحقق واللازم محالا لمتنع التحقق يلزم جواز تحقق الملزوم بدون
 جواز تحقق اللازم وذلك بطلان لا يلزم ان لا يتوحد بينهما ملازمة وهذا خلف **قوله**
 يقتضي جواز تحقق اللازم نظرا الى ذات الملزوم بمعنى ان ذات الملزوم لا يابى عن تحققه
 قال الجيب وبوالدواني في حاشيته على الشرح الجديد للتجريد ولا يتوهم ان هذا قول

عن حد ذات الصورة
 وانت تبيت باعتبار اضاف
 الية
 وهو قوله ان لا يقبل فانه
 وانها ان لم تقبل فانه
 يقتضي ان القبول وعدم
 القبول بالنظر الى ذات
 اليبولي
 حمل النفي على الممكن بحسب
 فان ما لا يلزم منه حج
 بالنظر الى ذاته لان
 الامتناع بالنظر الى الغير
 لذات اليبولي ما لا يلزم
 منه محال بالنظر الى
 ذات الغير

بالامكان

بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعل الغير بحيث يستوي نسبة ذاته الى الطرفين وما نحن فيه امكان
 بالقياس الى الغير لا امكان في ذاته بسبب الغير وشئان ما بينهما انتهى كلامه قال ابن الكمال
 الوزير في حاشيته على حاشية التجريد الامكان هو تساوي نسبة الذات الى الطرفين في نفس
 الامر فان حصل ذلك بالقياس الى الغير كان ممكنا بالغير والامكان يمكن ممكنا قطعاً اذ لا معنى للامكان
 غيره وان اريد به معنى اخر فهو اصطلاح جديد لا يلتفت اليه انتهى كلامه اقول يمكن ان يقال
 اريد به تساوي نسبة الغير الى طرفي ذلك الشئ بمعنى ان وجود ذلك الشئ وعدمه
 مساويان بالنسبة الى ذلك الغير اي لا يابى عن شئ منهما ذات ذلك الغير على ما قالوا في
 الوجوب ولا شك ان هذا مما لا ينكر والذي نفوه هو الامكان بالغير بمعنى ان يجعله بحيث يستوي
 نسبة ذلك الغير الى طرفيه وما نحن فيه من الثاني لانه الاول وعدم الالتفات الى مثل هذا
 مما لا يلتفت اليه عند من تدبر وبهذا السقط ما قبل ان هذا الجواب يستلزم ان يتوحد الازم
 ممكنا بالغير لانه اذا نظر الى ذاته فليس فيه جواز التحقق واذا نظر الى الغير وهو ذات
 الملزوم جاز تحققه وهل للامكان بالغير معنى غير هذا ولينفك التعبير عنه التعبير
 بالامكان بالقياس الى الغير كما زعمه الدواني وقله غيره **قوله** لا يفيد في دفع السؤال المذكور
 اه اقول لا يخفى عليك ان قوله لانا نقول اه جواب عن السؤال المذكور بتجريد المقدمة الهمة
 كما اوثنا اليه وحاصله ان المراد بقولنا الممكن ما لا يلزم منه حج اصلا فاستلزم الممكن
 المستنع بالغير الحج لا يضر في بحثنا فانه انما يستلزمه من حيث انه ممثلا بالغير لا بالنظر الى
 ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية ولا شك في ان هذا يفيد في دفع السؤال المذكور
 وقوله الشئ واما بالنظر الى ذاته اه صرح فيما قلنا فلا تغفل **قوله** ينفع السؤال اه وفيه
 انما ينفع لو كان المراد في مورد السؤال عدم تحقق الاستلزام باي علة كانت وليس
 فليس **قوله** اذ الملزوم ليس بعدم اه فيه نظر اذ لو لا وصف الامتناع لم يلزم منه
 ذلك كما لا يخفى **قوله** كلام فاسد لعل الحكم بفاده مبني على اشعاره بكونه الجشبة للتقيد
 كما قيل لكن الاشعار المذكور محل نظر فان هذه العبارة تستعمل في التجريد لا في التقيد
قوله بل الحق ان اه من استلزام عدم العقل الاول عدم الواجب معللا بالامتناع

وعبارة اخرى اراد بها ان لا يقتضي الغير
 وجوب ذلك الشئ ولا عدمه
 نسبة ذاته الى الطرفين
 لا ما يجعله الغير بحيث
 يستوي
 بالغير والامتناع
 بالغير

فكلام فاسد
 المنع فكل ما لا يتوحد
 الامتناع بالغير لا بالنظر الى ذاته مع قطع
 النظر عن الامور الخارجية ولا شك في ان هذا يفيد في دفع السؤال المذكور

الامور التي رجمه اصلا وليس ذلك تقاطع

بجور

عدم التجرد ولو سلم انه يتوقف على الاستحالة فلا تخم انه يتوقف على العلم بالاستحالة والمدعى
ليس الاستحالة هيولى الافلاك بل الاستحالة تجرد الهيولى مطلقا فلا يلزم المصادره قال
قوله والالجان اه هذا مبني على فرض تجرد الجميع واما اذا فرض تجرد البعض فالاستحالة
ثابتة ولو على تقدير عدم قدم الافلاك فتدبر **قوله** والحق ان الثاني اه يعني ان الاستحالة الثانية
ليست بدائية كما ادعاه المص بل الحق ان يستدل عليها بانه مستلزم للتبرجح بلا مرجح اه
قيل وفيه نظر اما اولافلان يجوز ان يتحد جميع الاجسام حين ما افترن بها الصورة
ثم تختلف لامور اقتضت ذلك وقد دل عليه الحديث واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون
الترديد في الاجسام المخصوصة الحاصلة حين ما افترن الصورة بها ولا شك ان حصول
جسم واحد في جميع الاحياز مح بالبداهة فلا اشكال ح في بداهة الاستحالة الثانية مطلقا
وانت خير بانه لو كان الترديد في الاجسام المخصوصة كان الدليل المذكور لنفي تجرد
هيولى تلك الاجسام فقط لا لنفي تجرد مطلق الهيولى فيبقى احتمال تجرد هيولى الكل
قاطبة والظ ان مدعاهم نفي تجرد الهيولى مطلقا وايضا جواز ان يتحد الجميع ينافي
قاعدتهم من استناد كل واحد من الافلاك الى عقل كما قد يقال **قوله** وقد يدفع المنع قال فيما
نقل عنه وهو قوله والاستحالة الثانية على تقدير قدم الافلاك وحاصل الدفع ان الثاني مطلقا
اغم منه ان يكون الافلاك قديمة او لاحال لان ما ذكره مستلزم للخلاء اه انتهى وحاصل الهم
ان الدفع ابطال للسند المذكور وقد يقال فهو ابطال للسند الاخص وهو غير نافع
فما مل واقترنت بها الصورة هكذا فيما رابته من النسخ ولا يخفى عليك ركائز **قوله**
والسليس ان يقال واقترنت بها الهيولى او واقترنت بالهيولى **قوله** لو كانت موجودة
بدونها اي لو كانت الصورة بدو الهيولى وفيه انه لا حصر في هذين الشقين
لاحتمال ان يكون الصورة موجودة بهيولى اخرى فينعدم تلك الصورة عند حدوث
صور هذا الجمع واقترانها بالهيولى المجردة المخلوقة قبل فتحصل في جميع الاحياز ولا بد
لنفي هذا ايضا من دليل فتأمل **قوله** وفيه ان هذا دليل على الاستحالة اه فيه ان حاصل
الدفع المذكور ابطال للسند كما مر فان كان المنع منع الاستحالة فباطل السند

شهر زاده

فخر الدين

على ان يقال
بوجه اخر كان يقال
والالجان ان يكون
هيولى الكل واحدا
مجردة ثم صارت
ذات وضع باقتران
صور البسائط
دفعة في جميع الاجزاء
فتأمل

كما هو الظاهر بحسب اللفظ
على تقدير

على تقدير كونه مساويا يثبت مقدمة المهمة وكذا ان كان منع البداهة الاستحالة بالسند المذكور فانه يثبت البداهة
ح بابطال السند المذكور ويثبت دليل الابطال دليلا على البداهة ان كان السند المذكور مساويا كما هو
المقرر عندهم فمادكرة المحشى خارج عن قانون التوجيه نعم لو اعترض عليه بعدم مساواة السند لكانه
وجه على انه ان اريد انه دليل على استحالة تجرد الهيولى مطلقا فانه ليس كذلك وان اريد انه دليل
على استحالة تجرد الهيولى للجميع من حيث الجميع فذلك لا ينافي بداهة استحالة المطلق اذ قد تكون القضية
بدائية اذا اخذت كلية ونظرية اذا اخذت جزئية على انه يجوز ان يكون ما ذكره تنبيها لا دليلا كما قيل
قوله والعلم بالاستحالة الخلاء اه جواب سوال مقدر فانه قيل العلم بالاستحالة الخلاء والاستحالة تجرد
الصورة ملزوم للعلم بالاستحالة الثانية فيفيد بداهة استحالة لان العلم بالملزوم يستلزم العلم باللازم
وكذا العلم بالاستحالة اللازم يستلزم العلم بالاستحالة الملزوم فاجاب بما ترى وحاصله ان العلم بالشيء
لا يفيد بداهة استحالة الثانية لجواز ان يكون العلم باستحالة النظر يا ولو سلم ذلك فيجوز ان يكون
استلزام الاستحالة الاولى الاستحالة نظريا ولو سلم ذلك ايضا فلا يلزم من بداهة الملزوم والاستلزام
بداهة اللازم واللازم ان يستدل بقياس استثنائي استثنى فيه عين المقدم اذا كان كلنا مقدميه
بدائية او نقول فيجوز ان يكون استلزام الثانية احد الامرين نظريا ولو سلم ذلك فلا يلزم من بداهة
استحالة اللازم وبداهة الاستلزام بداهة استحالة الملزوم واللازم ان لا يستدل بقياس استثنائي
استثنى فيه نقيض التالى اذ كان كلنا مقدميه بدائية فالتزم **قوله** وضع مطلقا وضع الوضع موضع
الحين اشارة الى ان المراد منه ههنا المعنى الاعم من المكان **قوله** بل يجوز ان يقتضى وضعنا
لان اه قيل قد نقل عنه الشيخ في اوائل الكتاب ان هذا الجسم من حيث له هذه الصورة لا يخالف جميعا
اخر بانه اكبر او اكبر وانما ذلك من حيث له مقدار ثم قال والحاصل ان الابعاد المعينة في مفهوم
الطبيعي مفيدة بالابهام والاطلاق والابعاد المعينة في مفهوم التعليم مأخوذة مع التعيين وقد
ادعى بداهة فيه في اول كلامه فلعلة نسي في هذا المقام ما ذكره هناك فتذكر **قوله** لكن الكلام في
فرد مجرد اه قيل الظاهر المناسب للمقام بل الصواب ان يقال لكن الكلام في فرد مقارن للهيولى المجردة
كما لا يخفى وقد يقال اشارة المحشى الى ان الصورة التي تقترن بالهيولى المجردة يجب تجردها عن
وبطلان مفروغ عنه وفيه ايماء الى انه يمكن ان يمنع امكان مقارنة الصورة للهيولى المجردة

عبد الرحمن

عبد الرحمن
في الحاشية المتصلة
بفصل
الاطلاق الخ الذي
لا ينبغي
ملاحظة

شهر زاده

انما يشترط

قوله بحيث لا يمكن اه قيل فيه ان امتداد كل شئ بحيث يمكن كونه محاطا مثلاً امتداد الفلك الاعظم يمكن ان يكون محاطا بالجسم اعظم منه وان لم يكن فوقه جسم واجب ان المراد انه لا يمكن كونه محاطا بالجسم من الاجسام الموجودة فتأمل **قوله** ترجيح بلا مرجح في لم يتيسر لوجه الصورة النوعية مقتضية لبعض الاحياز دون بعض وسيجي نظير هذا مع جوابه في الشرح قيل هذا لا يضر المانع لان كل ما مبني على الحق النوعية ومقارنتها للجسم واما انها لم تلحق وكيف تلحق فامر مفروض واما ما قيل فيه انه يصح ان يكون المرجح لمقارنة الصورة النوعية لبعض دون بعض هو الصورة الجسمية ففيه ان نسبة الصورة الجسمية ايضا الى جميع الصورة النوعية متساوية فكيف ترجح لمقارنة الهيولى لبعض دون بعض **قوله** بامر متعلق بالافتراض وعبارة عن الصورة الاخرى والحالة **قوله** لتساوي نسبة اي نسبة ذلك الامر ونسبة غيره من الامور التي تقتضي شيئا اخر من اجزاء ذلك المكان الكلي الى ما يوجب ذلك المكان الكلي اعني الصورة النوعية فلا يجوز الافتراض المذكور والالزام الترجيح بلا مرجح فهذا نظير قوله فيه ان نسبة الهيولى المجردة الى جميع الصور النوعية مساوية فتدكر **قوله** لجواز ان يعاقبها حالات اه فيه ان نسبة تعقب الى حالات المعدات لقبول وضع معين ونسبة غيرها الى الصورة النوعية مساوية **قوله** وبكفي في تحقق هذه النسبة في الاجزاء متحققة في نفس الامر ولا يتوقف على وجودها في الخارج والاجزاء الفرضية للجسم متحققة في نفس الامر كما مر في فصل اثبات الهيولى من هذا المحنى عند قول الشئ ان ليس معنى كلامهم واسرار اليه ايضا في اواخر فصل عدم تجرد الصورة عند قول الشئ بتغير شكله في غير فصل فيما نقله عنه هناك **قوله** لا يقول ان اراد اه قيل قد انطقت الله تعالى بالحق في هذه الحاشية والتي قبلها بعد ما بالغ في ان اجزاء الجسم فرضية محضة ليس الا فتدكر **قوله** يلزم ان يمتنع اه قيل ان اراد بامتناع الانصاف امتناع الانصاف بالذات فلان بطلان التالي اذ لا يكون ح سفسطة وان اراد امتناع الانصاف في الجملة او بالعرض فالملاممة ممتنة **قوله** جواب عن نقض اجمالي ويحتمل ان يكون جوابا عن نقض تفصيلي على قوله لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن مستند بجواز ان يكون حصولها في بعض الاحياز اولى كما في صورة انقلاب العناصر بعضها الى بعض وحاصل الجواب

موجود حسن وادب جيد

صحة في نسبة فالضميمة وان غير راجع اليه الى الامر وضعية الى ما عليه

او في نسبة كرسى

ابطال

ابطال سند بانه لا وجه لاولوية فيما نحن فيه بخلاف ما في صورة الانقلاب فان فيه وضعاً سابقاً يفيد الاولوية للحصول في البعض **قوله** وحاصله اي حاصل النقض الاجمالي انه لو تم اه وفيه ان اول هذا التقرير بشو بانه نقض باستلزام الدليل الفساد واخره بخالف بانه نقض بالجريان والتخالف اللهم الا ان يقال بانه على ان النقض بالجريان والتخالف يرجع الى النقض باستلزام الفساد كما قيل بعكس **قوله** والجواب ببيان الفرق اي بين الهيولى المجردة المقترن بها وبين الماء المتقلب الى الهيولى مثلاً وحاصله منع الجريان مستند بان صورة الانقلاب وضعاً سابقاً يقتضي الوضع بخلاف الهيولى المجردة اذ ليس فيه وضع سابق وقد يقال لا فرق بين الامر وبين فان الهيولى اذا قارنت صورة تصير ذات وضع بلا شبهة فاذا تجردت عنها زاناً وصارت محلاً لا وضع له ثم افترنت بالصورة مرة اخرى يحصل لها وضع فيتنحصر بموضع لان الوضع السابق يقتضي الوضع اللاحق كما في صورة الانقلاب وبالجملة يجوز ان يقتضي الوضع اللاحق وان تجرد الهيولى بين الوضعين زماناً وانت جدير بان هذا لا يتم شي فيما اذا تجردت راساً قبل ما قارنت بها الصورة والكلام في ذلك **قوله** اذ لا وجه لان يجاب عن المعارضة ببيان الفرق يرجع الى الحل وهو من انواع المناقضة ولا شك ان الجواب عن المعارضة بالمناقضة موجه نعم اكثر موارد الحل بعد النقض الاجمالي وقيل لو قرر المعارضة هكذا دليلكم وان دل على ان الهيولى المجردة بعد افتراض الصورة لا يجوز اختصاصها ببعض الاحياز الا ان عندنا ما ينافي فيه وذلك ان الماء اذا قدت ما هيته بقي هيو لاه مساوية الى جميع الاحياز فاذا قارنتها الهوائية وقعت في جزء من اجزاء الجزء الطبيعي للهواء فلو لم يجر ذلك لما وقعت فيه واجيب عنه باننا لانم انه ينفي ما عندنا مستند بان حديث الترجيح بلا مرجح قد تحقق فيما عندنا ولم يتحقق فيما ذكرت لان له وضعاً سابقاً يقتضي الوضع اللاحق بخلاف الهيولى المجردة اذ ليس لها وضع سابق على مقارنته الصورة حتى يقتضي وضعاً لاحقاً كان بحثاً موجهاً لا اظنك في مرة من ذلك انتهى **قوله** فيه انه على التقرير اه الظاهر ان اعراض على الجواب المذكور وفيه انه خارج عن قانون المناظرة اذ مثاله ان ههنا سند اخر وذلك لا يضر المانع كما لا يخفى بل كل منع السند الاخص هكذا اللهم الا ان يقال حمل المانع على دعوى حصر المرجح في القرب فتأمل **قوله**

انما يشترط النقض بانجي في الادب

فعله فصل

في اثبات الصورة النوعية قيل قدمه على الهداية في الفلاس انما الكتب لتوقف بيان ان اليبولي
ليست مستغنية عن الصورة على اثبات الصورة النوعية على ما ستعرفه من شرح ذلك
قوله في كماله اول الجسم اذ الظاهر كلمات المحنى ومنه بيان كلامه ان الكمالين ينسبان
الى الجنس دون النوع وقيل الكمال ما يتم به النوع في ذاته او في صفاته فيقاسر الى النوع فيقال
الهيئة السريانية كمال اول للسريين وقد يقاس الى الجنس فيقال الهيئة السريانية كمال اول
للجنس السريانية وكذا الكمال الثاني فقوله للجسم يمكن حمله على النوع وعلى الجنس انتهى فتدبر
قوله قلت الفصل المنوع ما خود منها يعني ان المنوع في الحقيقة هو الفصل لكن ذلك
الفصل المنوع ما خود منه تلك الصورة وبهذا الاعتبار لها منوعة وهذا معنى قوله ولا يزيد
بافادتها النوعية الا ذلك والحق ان تلك الصورة محصلة للنوع الطبيعي في الخارج اذ لا شبهة
في ان الجسم المطلق المركب من اليبولي والصورة الجسمية بصير نوعا في الخارج بسبب الصورة
النوعية كما ان مفهوم الحيوان بصير نوعا في الذهن بالناطق فقوله ولا يزيد بافادتها الا ذلك
محل بحث كما قيل واما ما قيل انما جعل الصورة النوعية متنوعة لان النوع من الكليات وهي
عقليات فلا يحصل الا بالعقليات ففيه نظر يعرف بملاحظة الكليات الطبيعية ومنطوية وعقلية
وملاحظة النوع وغيره من الكليات كذلك **قوله** ولم يصرح الشرح بجوهرتها قبل بل صرح بها
حيث قال وقد يجاب باننا نعلم بدهة الى قوله فلا بد من اختلافها بامر جوهرية تامل وقه ان
المراد انه لم يصرح بها عند شرح كلام المص كان يقول عند قوله ولكل واحد من الاجسام
الطبيعية صورة اخرى اي جوهرية كما قال فيما سبق عند قول المص كل جسم فهو مركب
من جزئين اي جوهرين ولعل الامر بالتامل اشارة الى هذا **قوله** والمناسب التصريح بها
لثابتة ذهن الى عدم جوهريتها لا سيما عند التصريح في اخوها انما قال المناسب لجواز
الترك اعتمادا على شهرتها ان على انهما من جوهرية الصورة الجسمية وان حالها مع
اليبولي كما ان الصورة الجسمية معها في كونها علة لوجود اليبولي وعلة لثبات الكليات
وانت خير بان الاشتراك في العلية والحلول المذكورين لا يوجب الاشتراك في الجوهرية فكيف
يفهم من جوهرية احدهما جوهرية الاخرى وقيل لم يعلم بعد ذلك **قوله** منها علة لوجود اليبولي

هو
مركب

هو
جوهري

جاء في زاده

في اذنية

كروبي

على ان قضية الانتهام على قدر صحتها يقتضي مناسبة الترك لا مناسبة التصريح وانت خير بان ما سيجي من
في اخر الهداية كاف في العلم بعلية الجسمية لكن علية النوعية محل نظر واما ما ذكر في العلو فناشر عن عدم
المقابلة كما لا يخفى على ذوي الفطنة **قوله** ينتقض بالسريانية هذا اما نقض اجمالي بالجرى بان والتخالف
واما نقض تفصيلي على كلية الكبرى اي لا يتم ان كل جزء الجوهر جوهر كيف والهيئة السريانية جزء للجوهر
الذي هو السريين مع انها ليست بجوهر وعلى كلا التقديرين الظاهر بالهيئة السريانية والجواب المشار اليه
بقوله قلت يفهم انه منع الجري بان او اثبات المقدمة المهمة بالتخير يعني ان المراد انها جزء الجوهر الذي هو
الحقيقية النوعية وكل جزء الجوهر كذلك جوهر **قوله** هذا جواب بتغيير الدليل اعلم ان قول الشرح
لا يخفى عليك انه اعترض على الدليل وقوله وقد ذهبوا الى ان الاختصاص به جواب عنه وقوله
وقيل لم لا يجوز انه اعترض ثان على الدليل ومنع لمصير مبداء في الجسمية العامة وصورة اخرى
بشئ ثالث هو قوله المبدأ في العناصر والكيفيات السابقة وفي الفلكيات نفس الافلاك
وهذا جواب عنه الاعتراضين بتغيير الدليل **قوله** ومختص بالعنصر يات يعني ان هذا الجواب
ضعيف من وجهين الاول انه تغيير للدليل والثاني انه مختص بالعنصر يات حيث قال فاعلم
ان حقيقة النار اه وفيه نظرات الكلام مبني على التمثيل والمراد ان حقيقة كل من العناصر
والافلاك مخالفة لحقيقة الاخر فلو ليس بمختص بالعنصر يات واما منع المقدمات كمنع ابداء
في تخالف الحقائق فبحث اخر لا ينافي في عموم الدليل المذكور بل هو مشترك الورود بتوجه عليه
وان خص بالعنصر يات قال المحنى نصر الله دعوى بدهة العلم بان الماء والنار مختلفان
بالحقيقة غير مسووعة لجواز ان يكونا متحدين في الحقيقة مختلفين بالعوارض من امر خارج
قوله لا يجوز استناد الاختصاص به لا يخفى عليك ان هذا ليس اثباتا للمقدمة المهمة بل هو
ابطال للسند الاخص لوجود سند اخر **قوله** لانه لا بد له دليل على عدم جواز الاستناد الى
ما ذكره من الكيفيات السابقة ومختص بالعنصر يات كما ترى يعني انه لا بد لنفس تلك
الكيفيات السابقة من مبداء وذلك المبدأ غير خارج عن الجسم اذ لو كان خارجا عنه كان
ذلك الخارج مبداء لاختصاص النار ابتداء من غير احتياج الى تلك الكيفيات ثم ان كون
المبدأ تلك الكيفيات السابقة غير خارج عن الجسم بطل والالزم تأخر المبدأ عما هو مبداء

عنه هو المنابر من قفله
وينتقض
هو هو الملايم بقوله
قد صرح الشيخ
بان جزء الجوهر
جوهر منهن

له وذلك بط بالضرورة فحاصل الدليل لو كان اختصاص الاثار مستندا الى الكيفيات السابقة
 لكان تلك الكيفيات مبدءا غير خارج عن الجسم والتالى بط فكذا المقدم واما دعوى الضرورة
 في عدم خروج ذلك المبدء عن الجسم فلعله مما يشاهد مع الشرح حيث قال في تقرير اصل الدليل ليس
 لامر خارج عن الجسم بالضرورة وقد مر الكلام عليه في المحشى فلا يتوجه عليه المواجهة بل منع
 الضرورة ههنا وقيل فقه لابد ان يكون لنفس تلك الكيفيات مبدءا صغرى الكبرى مطوية وهي
 قولنا وكل ما هو مبدءا فهو المخصص ينتج انه لابد ان يكون المبدءا فخصصا ورد بان هذه النتيجة
 عين الكبرى فهل هذا الامصادرة على المط وقيل الصواب تقدير الصغرى لقوله وهو غير خارج
 عن الجسم والتقدير ان فخصص الاثار والكيفيات مبدءا وهما وهو اعنى المبدءا المذكور غير خارج
 عن الجسم ينتج ان فخصصها غير خارج عن الجسم وهو المط اقول فيه ان المط ليس ذلك كما لا يخفى
 الا ان يقال نضم الى هذه النتيجة كبرى هكذا فخصص الاثار غير خارج عن الجسم والكيفيات
 السابقة خارجة عن الجسم ينتج من الشكل الثانى ان فخصصها غير الكيفيات السابقة فلا يجوز
 الاستناد اليها وهذا هو المط وقيل اراد بنفس تلك الكيفيات نفس الاثار لان صاحب القيل
 عبر عن الاثر بالكيفية وقوله وهو خارج عن الجسم احتراز عن الكيفيات السابقة في الغرض
 لانها خارجة عن الجسم ولعله يريد تقدير كبرى لقوله لابد لنفس تلك الكيفيات مراد ايها الاثار
 والتقدير هكذا مبدءا تلك الكيفيات والاثار غير عن الجسم والكيفيات السابقة خارجة عنه
 ينتج ان مبدءا تلك الكيفيات والاثار ليس الكيفيات السابقة **قوله** فيه ان هذا انما يلزم اه
 الخ انه اعترض على الجواب المذكور لكنه لا يحسن اذ قد اجر كلامه فيما سبق الى ان تركيب الجوهر
 من الجوهر والعرض مما لا يمكن في الحقيقة النوعية الجوهرية وان جاز في الاشخاص والاصناف
 وما خفي فيه من قبيل الاول اللهم الا ان يقال اورده ههنا لان يدكر السؤال والجواب الاتيين
 ولم يدكرهما فيما سبق لان الامور مرهونة باوقاتها **قوله** فلا يقتضى تخالف الحقيقة الاختلاف
 بالامر الجوهرى بل يقتضى الاختلاف بامر ذاتي سواء كان جوهر او عرضا **قوله** قيل اى
 في الاستدلال على عدم امكان تركيب الجوهر من الجوهر والعرض مطلقا والقائل صدر الدين
 الشيرازى **قوله** والعود اليه اه قد سبق منه منع هذا في اول هذا الفصل حيث قال

لم يثبت ذلك بل يجوز كونه بحيث لو كان الجسم فيه لا يطلب الغير واما كونه بحيث لو كان خارجا
 عنه يطلبه فلا ويسجى تحقيقه فتأمل **قوله** لما اشعر بان اه نظير بيانية علية العلة لا بيان
 معنى اللفظ اذ لا يساعده اللفظ بوجه من الوجوه فكلمة ما مصدرية والمعنى ان قوله ما مر
 دليل على ان اليبولى لا يتوهم بوجوده قبل وجود الصورة لا شعرا بان اليبولى لا تعين لها اه
 لا دلالة عليه صريحا كما توهمه الشرح والمراد بما مر كما قيل ما سبق منه دليل عدم تجرد اليبولى
 عن الصورة اعنى فقه لانها لو تجردت فاما ان يكون ذات وضع اه فانه يشعر بانه لا تعين
 لها مع قطع النظر عن الصورة وبان كونها ذات وضع ناشئ من افتراض الصورة قيل
 هذا بعيد والظاهر ان المحشى جعل ما مر نفس اثبات اليبولى اذ مدار اثباتها على ان ليس
 لها تعين والالزام انعدامها بطر يان الانفصال كالصورة فتأمل وقد يقال تخنارا
 التقدم الذاتى ونقول لا يجوز ان يتقدم اليبولى على الصورة بالذات اذ المتقدم بالذات
 على شئ لابد ان يوجد في مرتبة لا يوجد فيها ذلك الشئ كما هو المقرر عندهم واليبولى
 ليست كذلك بالنسبة الى الصورة كما مر من الدليل فانه كما جرى في امتناع انفكاك اليبولى
 عن الصورة بحسب الزمان جرى في امتناعه باعتبار الرتبة ايضا بان يقال اليبولى في
 تلك الرتبة اما ذات وضع او غير ذات وضع لا سبيل الى شئ منها **قوله** وصفاتها
 بالرفع مبدءا **قوله** واليبولى ليست كذلك لما ذكر من اليبولى لا تعين لها في ذاتها اى مع
 قطع النظر عن الصورة وان صفاتها ناشئة عن الصورة والشئ ما لم يتعين لم يكن بالفعل
قوله ويجوز ان يكون اه قيل اقول لا يخفى بعد كل من مالان كلامه الشرط وجزء الفاعل كى
 وجوده بدون المعلول والصورة لا يمكن وجودها بدون الشكل **قوله** اذ ما سبق اى من المص
 في فصل عدم تجرد الصورة حيث قال فذلك الشئ اما ان يكون للجسمية اه يشمل ما اذا كانت
 الصورة علة فاعلية موجبة على تقدير اشهر هناك اذ لو لم يشمل ذلك لاختل الحصر هناك
 ولم يثبت الحق كما لا يخفى على من نظر في ذلك واذا كان ما سبق شاملا له وقد التزم هنالك
 لزوم الاشتراك على تقدير كون الصورة علة فاعلية موجبة فكيف يدعى ههنا انه خلاف الواقع
 او المعنى ان ما سبق من القائل حيث قال لا تطلب علة فاعلية للشكل اه يشمل ما اذا كان

عبد الرحمن

خوشاى

شیرازی

مجدد حسن
حيث قال هذا التقسيم
بمفهوم الكل بل اذا قلنا
زيد جزئى فذات زيد
منه حيث هو يمنع الشك
جزئى طبعى ومفهوم
الجزئى اعنى ما يمنع
الشك جزئى منطوق
والمجموع المركب جزئى
عقلى **مسألة**
هـ حيث قال والذي ندعيه
عدم تاخر الشكل عن
الصورة المشخصة
بما **مسألة**
فما حكمه **مسألة**
ان التلازم بين
ليس فيه قبيل القسم
الاول فتعين انه
قبيل القسم الاخير
مسألة

[illegible]

بالصوت

متلازمة اي والتالي بط لجواز انفكاك بعضها عن بعض اذ القدم لا يوجب وجوب الدوام وما
قالوا ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه مردود لجواز ان يتوقف وجود القديم على عدم حدوث
فاذا وجد ذلك الامر ارتفع القديم قبل هيئتنا نظر اما اولافلان العلة الموجبة تقتضي وجود
تلك المعلولات القديمة مادامت موجودة فكيف لا تكون متلازمة واما ثانيا فلان مبني
الكلام على مذهب المتكلمين فالمعلولات القديمة انما هي الصفات وان صح ان واجب الوجود
علة موجبة لكن بطلان التالي مما اذ الصفات لا يجوز انفكاك بعضها عن بعض ولذا حكم
الاشعري بعدم غيريتها للذات وعدم غيرية بعضها لبعض وان كان على مذهب الحكماء
فالمعلولات القديمة هو الافلاك والعقول وح وان سلم بطلان التالي لكن قوله لان واجب
الوجود علة موجبة لها م كيف لا ويؤيد في القول بالوسائط او بالشروط والالات اقول
يمكن ان يقال المراد بقوة واجب الوجود علة موجبة لها كونه كذلك بدونه واسطة او بوساطة
كما ان المراد بقوة المتلازمين معلولى علة موجبة كونهما كذلك بدونه واسطة او بوساطة
والالاختلاف كما اعترف به القائل نفسه عند الكلام عليه وايضا يجوز ان يكون ايجاب العلة لبعض
الجهة والاخر جهة اخرى كما سيجي في يجوز ان يتقدم احدى الجهتين دون الاخرى فينعدم
البعض دون الاخر فينفك البعض عن الآخر **قوله** فلا يظهر استلزام احد المعلولين لآخر
ان يجوز ان يتقدم الجهة التي صدر بها احد المعلولين عن العلة فينفك عن الاخر كما قيل وقيل
اعتبارا لايجاب في العلة يستلزم بظهور الاستلزام وقيل يجوز ان يكون ثانيا الجهتين
متلازمان فيظهر الاستلزام فتأمل **قوله** فلا يصدق الا على العلة التامة وذلك لانه لا يمنع
تخلف المعلول عن العلة التامة في جميع اوقات وجودها بخلاف الجزاء الاخير منها اذ لا يمنع تخلف
المعلول عنه في جميع اوقات وجوده لجواز ان يوجد بدون سائر الاجزاء ولعله لظهور
هذا لم يتعرض لذكره ويمكن ان يقال يصدق على الجزاء الاخير ايضا بوصف كونه جزءا خيرا
لامتناع تخلف المعلول عنه بوصف كونه جزءا خيرا من العلة التامة واما عدم صدق عليه
بدون هذا الوصف فغير مضر ان هو بدون هذا الوصف ليس بعلة موجبة **قوله**
وان اريد اعم من ذلك لفظ ان المراد بالاعم من ذلك امتناع التخلف في اوقات الوجود

ان كان ط

هذا جواب عن النظر
الثاني باختبار اشق
الثاني كما ان قوله
وايضا يجوز ان
جواب عن النظر
الاول

تعالى في الاول
الطرس في
والثاني الثاني
مبني

حيث قال بتصور
التصور التلازم بان
يقوى علة احدها
معلولا لعلته الاخر
او علنا هي معلولاته
واحدة الا ان نعبر
العلة بما هي بدون
الواسطة وما هي
بالواسطة

في الجمله

في الجمله اي سواء كان في جميع اوقات الوجود او في بعضها ويرد عليه انه لا يظهر في تفريع قوله فلا يظهر
صدق على شيء اي على شيء من العلة التامة والجزء الاخير منها بل صدق على كل منهما ظاهرا اما على العلة
التامة فلما امتنع التخلف عنها في جميع اوقات وجودها كما مر انفا واما على الجزء الاخير منها فلما امتنع
التخلف عنه في بعض اوقات وجوده وهو وقت وجوده مع وجود سائر الاجزاء قبل المراد
التخلف في جميع اوقات الوجود او في جميع اوقات عدمه يعني انه لا يمنع تخلف الوجود عن الوجود
او لعدم عدمه وانت خير بما فيه فانه وان لم يصدق على الجزء الاخير بنا على انه لا يمنع تخلف
المعلول عنه في جميع اوقات وجوده كما مر ولا في جميع اوقات عدمه بنا على جواز وجود
المعلول بعلة اخرى لكنه يصدق على العلة التامة فانه وان لم يمنع عدم المعلول في جميع اوقات
عدمها للجواز المذكور انفا لكنه لا يمنع وجوده في جميع اوقات وجودها كما لا يخفى في لا يصدق
قوله فلا يظهر صدق على شيء وقيل المراد به امتناع التخلف في جميع اوقات وجودها وفي
جميع اوقات عدمها معا يعني انه لا يمنع تخلف وجود المعلول عن وجودها وعدمه عن عدمها
فلا يظهر صدق على شيء من العلة التامة والاخير منها اما على العلة التامة فلجواز توارد العللين
المستقلين على معلول واحد شخصي على سبيل التبادل كما قالوا اذ ح تنخلف عدم المعلول
عنه عدم كل منهما بوجود الآخر واما على الجزء الاخير منها فلما يعلم من قوله ان يجوز ان يكون
من اجزاءه انتهى اقول التوجيه هذا لو كان تخلف الوجود في جميع اوقات الوجود وعدمه اعم من
امتناع تخلف الوجود في جميع اوقات الوجود وليس كذلك بل هو اخص منه كما لا يخفى وايضا
لا يساعده الفاظ التعريف لهذا المعنى جدا وقيل معنى قوله لا يظهر صدق على شيء انه لما كان يتخلف
المعلول عن الجزء الاخير عند انتفاء العلة التامة بارتفاع ذلك عدمه ولا يتحقق مع العلة التامة
ايضا منفردا عن الجزء الاخير لم يعلم ان امتناع تخلفه وقت اجتماعهما عما اذا منهما وبالجمله لما
كان المعلول واجب التحقق عند اجتماعهما ولا يتحقق مع احدهما فقط منفردا عن الاخر لم يعلم
ان امتناع تخلفه من اي واحد منهما بخصوصه وقت تحققه معهما مجتمعين فلا يظهر صدق
التعريف على شيء منهما انتهى وانت خير بانه لما كان المعلول واجب التحقق عند اجتماعهما
وغير متحقق عند انفرادهما علم ان امتناع التخلف عن مجموعهما لا انه لم يعلم انه من اليهما

في يظهر ان التعريف لا يصدق الا على العلة التامة لانه لا يظهر صدقه على شئ من هذا الما لا ستم
 فيه **قوله** يجوز ان يكون من اجزاء الاله الظ انه تعليل لكلا الفريقين لكنه قاصر بالنسبة الى التفريع
 الثاني اذ لا يدل على عدم ظهور الصدق على العلة التامة ولذا قيل انه تعليل للتفريع الاول وتعليل
 الثاني مطوي وانت خير بانه في غاية البعد عن العبارة وقال بعض الاعلام انه تعليل للثاني
 فقط وليس بقاصر اذ ارتفاع ذلك عدم في كل وقت ممكن فتخلف المعلول عن الجزء الاخير
 في كل وقت ممكن ولما كان تخلف المعلول عن الجزء الاخير في كل وقت والجزء مما لا بد منه في تبين
 العلة التامة كان التخلف عنها ايضا ممكنا في جميع الاوقات وانت خير بانه لا يندفع به القاصرة
 على انه لو تم ما ذكره لم يظهر صدق التعريف على العلة التامة على تقدير الشئ الاول ايضا لانه
 فيه ايضا مع ان المحشى اعترف بصدق عليه على ذلك **التقدير قوله** عدم شئ قيل تخصيص عدم
 بالذكر انما هو على سبيل التمثيل والافجوز ان يكون من اجزاء العلة التامة وجود شئ فاذا عدم
 ذلك شئ تخلف المعلول عما كان جزءا **اخيرا قوله** يحتمل زوال الملازمة قبل زوال الملازمة
 شئ وثبوتها شئ اخر فجوان الاول فيما يستقبل غير قارح في تحقق الثاني فيما مضى انتهى
قوله لا عدم مناسبة ذكره الفاعلية قبل منه صحة الدليل صحة المادة ومنه صحتها مناسبتها للمط
 ومنها ذكر الكبر في الكبرى فاذا انتفى انتفت واذا انتفت انتفت فاندفعت المناقشة على عدم
 المناسبة **قوله** لانا لو حذف قبل في بعض النسخ لوجد وفي بعضها لوجد وفي بعضها محذوف
 بوجود قيد الفاعلية يتم الكلام فهذه الثلاثة الاخيرة صحيحة مناسبة للمقام واما نسخة لو حذف
 قيد الفاعلية لثم الكلام فغلط محض اذ الموضع سوال هو ان ذكر الفاعلية مضر فالجواب
 عنه لا يكون الا بانه غير مضر وما ذكر ليس كذلك انتهى قبل المراد انه لو حذف قيد الفاعلية
 وبني القياس ما يوصل الى تصور انما هو في وصف العلة بالفاعلية اذ لو لاه لثم المرام
 فلا ايراد الا بعدم المناسبة فتأمل **قوله** ان يلزم اي بلا واسطة على نسخة لو حذف وبواسطة
 على غير حاله وتوجيهه اي توجيه قيد الفاعلية على وجه يتم الكلام به ايضا هذا على نسخة
 لو حذف فكانه قال لو حذف قيد الفاعلية في البين لثم الكلام بلا احتياج الى توجيه وتكلف
 اسلا واما اذا لم يحذف فيتم الكلام ح ايضا لكن يحتاج الى توجيه ونوع تكلف فتوجيهه

ابن جبر

محمد الباغي

عبد الرحمن

خروسى

خوشاى

رب حبيب

ان يقال

ان يقال المراد اه او توجيه الجواب بمصدر بقولنا لانا نقول وهذا على غير ذلك النسخة من النسخ
 الثالث فالجواب على تلك النسخة اثنتان كل منهما بانه لا ايراد الا بعدم المناسبة وقدر حاصل الاول
 واما حاصل الثاني فهو انه يلزم بطلان ما ذكر في نفي علية اليبولى وان لم يعتبر الايجاد في العلة الموجبة
 بل يلزم عدم مناسبة ذكر الفاعلية كما ذكره الشرح لان المراد بالعلة المنفية **قوله** المراد بالعلة المنفية
 اي قوله واعلم ان اليبولى ليست علة للصورة **قوله** والمراد بالفاعل اي في قوله والفاعل للشئ
قوله ولما كان الفاعل المستقل مستلزما للعلة الموجبة اي استلزاما خارجيا بمعنى انه كلما وجد
 الفاعل المستقل وجدت العلة الموجبة وذلك ظ في العلة التامة البسيطة كالواجب تعالى واما
 في غير هاتان الفاعل لا يستقل بالتأثير الا اذا وجد جميع ما يتوقف عليه وجود المعلول فاذا وجد
 وجدت العلة التامة الموجبة بكلا قسميه كما لا يخفى وكذا اذا وجدت العلة الموجبة وجدت العلة التامة
 فوجد الفاعل المستقل لكونه جزءا من العلة التامة فالفاعل المستقل ملزوم مساو للعلة الموجبة
 بحسب التحقيق والوجود فاعرف **قوله** سبب العلة الفاعلية اه مبتدا خبر قوله نفي لئلا اليبولى
 علة موجبة قبل لا اعرف للفظ السبق وجه صحة ههنا ولعله من تحريفات الناسخين والنسخة
 الصحيحة هكذا فنفي الفاعلية المستقلة اذ هو نتيجة للقياس المذكور في نفي علية اليبولى وكذا قوله
 المستلزم لنفي سبق اليبولى من تحريفاتهم والصحيح المستلزم له نفي سبق اليبولى لانه وقع
 صفري في القياس المذكور انتهى فتأمل واجيب بانه كما اراد المحشى ان يشير مع النتيجة الى مثالا
 الذى هو مضمون الصفري والكبرى اقم لفظ سبق مضافا الى العلة من قبيل اضافة الصفة
 الى الموصوف اشارة الى الكبرى والى ان العلة المذكورة لا تنفك عن سبق ومعنى قوله المستلزم
 المستلزم للعلة الموجبة فهو تنبيه على ما مر منه في قوله ولما كان اه وقوله نفي سبق اليبولى تعليل
 لتلازم النفيين واشارة الى الصفري لاصلة للمستلزم كما توهمه القائل في اصل كلامه ان نفي الفاعلية
 المستقلة السابقة على المعلول المستلزمة للعلة الموجبة نفي اي مستلزم لنفي نفي اليبولى علة
 موجبة مطلقة بواسطة نفي سبق اليبولى **قوله** يجوز ان يكون يقوم اه فائدة التفصيل يظهر
 في الحاشية الاية المتعلقة على قول الشرح اقول فيه بحث **قوله** هذه شرطية اه لعل الغرض من هذا
 الكلام التنبيه على الشرح بان هذه الشرطية مما لا دخل لها في هذا المقام بل هي قضية صادقة

ابن جبر

خوشاى

في نفسها ومقدمها وتاليها كاذبان وصدق الشرط لا يتوقف على صدق طرفيها وفيه ان ارادها
 هم ساجدون ان يكون لبيان احتياج اليبولي الى الصورة في بقاها **قوله** وهو شايع بهذا المعنى ومنه
 قولهم الجوهر ما يقوم بذاته والعرض ما لا يقوم بذاته **قوله** ويجوز ان يكون من التقويم فيه نظر
 اد المبين صريحاً فيما سبق هو المعنى الاول **قوله** لان المادة اه بيان للذب الثاني ولما كان كذب
 الثاني مستلزماً للكذب لم تقدم لم يتعوض لبيان وايضا عدم تجرد اليبولي عن الصورة بدل عليه
قوله لان ما ثبت قدمه امتنع عدمه هذا ما اشتهر فيما بينهم وفيه منع مشهور كما اسلفناه
قوله فان قلت هذا شرط بلا جزاء في العبارة كما قيل قديقال ونحو اولها يجب او غاية
 ما يمكن بلا او او في احدهما حتى يكون جزاءه ثم انه لا وجه لابراد هذا السؤال ههنا اذ الظاهر ان منع
 لجواز اتصاف اليبولي بالصورة كما يشعر به قوله فكيف جاز اتصاف اليبولي اه ولا التزاً
 لذلك الجواز ههنا لا يقال قد التزمه المحض والشئ فيما سبق حيث ادعى المحض حلول الصورة
 في اليبولي وعرف الشئ الحلول بالاختصاص الناعت لانا نقول ذلك بسند عي ابراده
 ههنا لك لا ههنا كما لا يخفى فان قلت يجوز ان يكون منعاً لكون وجود اليبولي فرعاً لاتصافها
 بالصورة قلت لا يسا عن العبارة بل الواجب ان يقال فان قلت كيف جاز ان يكون
 وجود اليبولي فرعاً لاتصافها بالصورة مع ان اتصاف شئ بشئ في الخارج فرع لوجود
 الموصوف فيه فيلزم الدور **قوله** فرع لوجود الموصوف فيه هذه مقدمة مشهورة وقد ذكرها
 الدواني في بعض كتبه وغير الفرعية بالاستلزام لان تفاضلها بالوجود والامكان لان اتصاف
 الموجود والمكن بهما ليس فرعاً لوجودهما بل مستلزم له **قوله** مع ان وجودها فرع لذلك
 الاتصاف هذا ليس بين ولا بين ولا يدل عليه فقول المحض لا تقوم بالفعل بدون الصورة
 كما ظن لجواز القيام بعبية الصورة ولا قول الشئ ولو زال الصورة عنها كما توهم وذلك
 ظاهراً **قوله** وهو امر ذهني قبل وذلك لان الصورة المطلقة كلية والكل موجود
 في الذهن لاني في الخارج والاتصاف بالموجود في الذهن امر ذهني وفيه ان الاتصاف بالموجود
 في الذهن قد يكون امر خارجياً كالانصاف زيد بالعمي فانصاف شئ بشئ في الخارج لا يقتضي
 وجود الصفة فيه كما حققه وبوالدواني في حاشية النجريد فالاولى في التعليل ان يقال

خوشا

الانصاف كذا
 والمتوهم
 خاشا

الصورة

الصورة المطلقة كلية والكل امر ذهني وكذا اليبولي قبل وجودها في الخارج واتصاف الامر الذي
 بالامر الذي امر ذهني لا خارجي اذ الاتصاف في الخارج يقتضي وجود الموصوف فيه كما حققه
 الدواني في تلك الحاشية **قوله** واتصافها بالصورة المعينة اه اعترض عليه بان هذا مبني
 على ان يعرض لليبولي او لا صورة معينة ثم يعرض لها صورة معينة وذلك في جبر المنع ولم يقل
 به احد على ان جعل العام والخاص واحد كما حقق في موضعه فكيف ينفك عن الخصوصية
 ويعرض باهاه لليبولي واجيب بان الاتصاف بتلك الصورة من حيث انها صورة
 ما متقدم على وجود اليبولي من حيث انها تلك الصورة المعينة متأخر ولا محذور في اختلاف
 الاحكام باختلاف الجثيات فان الحيوان مثلاً من حيث مادة جزء من الانسان متقدم
 عليه بالوجود من حيث انه جنس متقدم معه في الوجود فجعلها واحداً من هذه الجثية
 ولا ينفك احدهما عن الاخر مع تقدم احدهما على الاخر من حيثية اخرى ثم قال ولا يذهب
 عليك ان المذكور جواب عن النقص وانه في قوة المنع فان الناقض مدع والمجيب
 عنه مانع فقوله وذلك في جبر المنع من قبيل مقابلة المنع بالمنع وهو غير موجه واعترض
 عليه بان الاتصاف الذهني والاعتباري الصريف كيف يصير سبباً لوجود اليبولي
 في الخارج وانت خير بان هذا ايضا مقابلة المنع بالمنع فهو ايضا غير موجه وان تلقاه
 بعض المحشين ههنا وقيل ايضا ان اريد بالصورة المطلقة الماهية لا بشرط شئ
 التي يقال لها الكلي الطبيعي فلا شك ان الاتصاف بها عين الاتصاف بالصورة
 المشخصة في الخارج وان اريد بها الماهية بشرط لاشئ الى الصورة المعينة بالعدم
 والكلية فلا اتصاف لليبولي بها في نفس الامر لا خارجاً وهذا وانت خير بان الكلي
 الطبيعي ليس عين افراده المشخصة فلا بد من بيان ان الاتصاف باحدهما عين
 الاتصاف بالآخر سيما على مذهب من قال وجود الكلي الطبيعي بمعنى وجود اشئ فيه
 على ان يكون هناك وجود واحد وهو موجود واحد في الخارج وان كان اثنان في
 العقل وايضا عدم اتصاف اليبولي بالصورة الكلية اصلاً يحتاج الى البيان فتأمل
قوله لان المطلقة اه تعليل لقوله ولا يتم ايضا ما قيل واجيب عنه بان قول القائل

طرسوسي

عبد الله بن الشيرازي
 في طبقاته
 هـ
 لانه غير بين في نفسه
 ولا مبين بعد
 صـ
 المجيب هو الاولاني
 في طبقاته
 هـ
 من اجاب ونحوه
 جمال الدين
 هـ
 في حاشية على
 حاشية الدواني على
 شرح النجريد
 هـ
 في حاشية على
 خارجي كذلك يلزم
 ان يكون الاول ايضا
 في الخارج في ضمن
 الاتصاف الثاني
 على مقتضى قواعد
 هكذا قال القائل
 المذكور هـ

وهذا امر ذهني يدفع قوة الساعية في ضمن الخصوصيات الثابتة في الخارج اذا اتصاف الذهني ليس
 فرع الوجود الصفة في الخارج **م** يجوز ان لا يكون قائما باليهولي كالمتكلمين والاشراقين وامان قال
 باليهولي كالمشائين فيجوز ان لا يكون قائما بالفرعية المذكورة بل يجوز ان يكون قائما بالاستلزام
 اي الاستلزام اتصاف شئ بشئ في الخارج لوجود الموصوف فيه كما استرنا **قوله** مبني اه
 وذلك لان مداره انما هو على ان زبدة ماد كثر في افتقار اليهولي الى الصورة في البقاء جارية
 في افتقار الصورة الى اليهولي فيه ايضا ولا يخفى ان ذلك الجريان انما يتم على الحمل الاول لا على الحمل
 الثاني وبهذا التقدير سقط ما قيل ههنا من ان البحث المذكور بالنظر الى البقاء لا بالنظر
 الى الوجود والتعين فهو وارد على كلا الحملين لكن قد عرفت ان الحمل الثاني بعيد عن عبارة المص
 جد انما **قوله** لا وجود للمطلق الا اه الظاهر انه وارد على الجواب المذكور وقياس استثنائي
 استثنائي فيه عين المقدم لينتج ان الصورة المطلقة متأخرة عن اليهولي تقريه اذا كان كل فرد
 من الصورة متأخر عن اليهولي يكون الصورة المطلقة ايضا متأخرة عنها لكن المقدم حو
 فكذا التالي واذا كان الصورة المطلقة متأخرة عنه لا يصح ان يقال ان اليهولي مفتقرة الى
 طبيعة الصورة كما قال المجيب فورد الرد قوله ان المراد ههنا ان اليهولي مفتقرة الى طبيعة
 الصورة بيان الملازمة انه لا وجود للمطلق الا في ضمن الفرد واذا كان كذلك كان المطلق
 مع الفرد فاذا كان الفرد متأخر كان المطلق ايضا متأخر فان ما مع المتأخر متأخر بناء على ان
 المتقدم على الشئ متقدم على ما مع ذلك الشئ كما مر واما حقيقة المقدم فلما اعترف به المجيب
 حيث قال والمذكور سابقا هو ان الصورة المشخصة ليست علة لليهولي بهذا وقد
 يقال ايضا ردا على الجواب المذكور اذا كانت اليهولي مفتقرة الى طبيعة الصورة كانت
 مفتقرة الى الصورة المشخصة ايضا اذ طبيعة الصورة لا توجد في الخارج ما لم تتشخص
 اذ الشئ ما لم يتشخص لم يوجد فلا يصح قوله لا الى الصورة المشخصة فالمناقات بحالها
 ثم قال القائل ويمكن ان يجاب عنه بجوابين الاول ان الجواب المذكور مبني على ان الوجود
 مقدم على التشخيص وان ذهب البعض الى العكس والثاني انه يجوز ان يكون الصورة
 في وجودها الذهني شريكة لعله اليهولي لا الخارج حتى يحتاج الى التشخيص فيصح قوله يجب

طرسى

فرايينا

لا الى الصورة

لا الى الصورة المشخصة ثم قال وقد اجيب عنه بان المراد من طبيعة الصورة فردا
 منها ومن الصورة المشخصة الصورة المشخصة بخصوصها لا شخص ما ويؤيده
 قول الشرح لوان انتقلنا مع بقاء اليهولي اذ لا يجوز انتقاء افراد الصورة مع بقاء اليهولي
 والحاصل ان المذكور سابقا هو ان الصورة المشخصة بخصوصها ليست علة لليهولي
 والمقهور هنا ان اليهولي مفتقرة الى شخص ما من الصورة فلا منافاة بينهما ثم قال واقول
 ارادة المعنيين المذكورين في الموضوعين مستبعدة جدا اما الاول فظ واما الثاني فلان
 الكلام في الصورة المشخصة بخصوصها اذ المق في العلية بين اليهولي والصورة الغير
 المنفكة عنها ازالة للاشتباه الناشئ من التلازم ولا شك ان التلازم بين طبيعة
 الصورة وصورة ما وبين اليهولي لا بين الصورة المشخصة بخصوصها وبينها لوج
 انتقلنا مع بقاء اليهولي كما ذكره فانهم انتمى ومن لم يتنبه من هذا التفصيل قال مجيبا عن
 المراد المذكور يرد عليه انه يكفي لوجود الصورة تشخص ما فلا يلزم من الافتقار الى
 طبيعة الصورة الافتقار الى الصورة المشخصة بالتشخص المعين حتى يبقى
 المناقاة بحالها **قوله** وفيه ان اليهولي اه الظاهر انه منع للملازمة في قوله فاذا كان كل فرد اه
 وقوله ان تلك الملازمة مدالة بقوله القائل لا وجود للمطلق الا في ضمن الفرد كما عرفت فلا وجه
 لمنعها اللهم الا ان يرجع الى منع ان ما مع المتأخر متأخر كما سبق من المحشى عند قوله الشئ
 لا يظهر صحته في التقدم والمعية الذاتيتين **قوله** قد يقال الصورة ايضا اه ليس في محزم
 بل عين ما ذكره الشئ في بحثه فالاولى ان يذكر هناك او ياتي عند قوله واورد عليه اه حتى
 يكون ايرادا على القائل بانه لما تغير جهتها التوقف فيها لم يلزم الدور بانه لا يلزم الدور عند
 اتحاد جهتي التوقف بالافتقار في البقاء ايضا **قوله** ولا يلزم من احتياج كل اه قيل احتياج
 كل منهما الى الاخرى في البقاء وان لم يكن بنفسه دورا محالا لكنه يستلزم بناء على تحقيقهم
 من ان علة اصل الوجود هي علة البقاء فيلزم من الاحتياج في البقاء الاحتياج في اصل الوجود
 وهو يستدعي الدور المحال انتهى وانت خبير بانه لا يلزم من احتياج كل منهما الى الاخرى
 الدور المحل لجواز ان يكون وجود كل منهما مشروطا بوجود الاخرى وتقدم الشرط على

ان المراد من طبيعة الصورة فردا منها

م

المشروط غير لازم فلا يلزم الدور المحج ايضا **قوله** وقد يقال لا يجوز اه معارضة على القائل
 الاول والقائل هو شارح حكمة العين والجواب ذكره بقوله وفيه انما يلزم ذلك اه
 السيد الشريف ذكره في تعليقه على ذلك الشرح **قوله** فيلزم ان يتوهم عرضا اي فلو احتاج
 الصورة الى اليبولي في البقاء لزم ان يتوهم الصورة عرضا واللازم بطل ثبوت انها جوهر
قوله انما يلزم ذلك اه ظاهره يشعربانه منع لقوله فيلزم ان يتوهم عرضا بعد تسليم
 المقدمة القائلة بان الحال المحتاج الى المحل عرض وليس كذلك بل هو منع لكلية تلك
 المقدمة فالاولى ان يقال انما هو فيما اذا كان المحل مستغنيا عنه يعني ان تلك المقدمة
 ليست بكلية بل هي مختصة بالحال المحتاج في البقاء الى المحل المستغني عنه والصورة
 ليست لذلك وانت خبير بان هذا تخصيص للقاعدة العقلية وذاتها لا ترخص المحل
 القاعدة العقلية **قوله** ذلك اي لو المحل مستغنيا عنه منقوما بدونه **قوله**
 لزعم ان المتقدم اه اي لا زعم انه يلزم ح احتياج كل منهما الى شكل الاخرى فلا يندفع
 ما يجزئ من نظام القائل بما ذكره الايراد بل هو انما يندفع بما سبق من ان الحكم بان المتقدم على ما هو
 مع الشئ متقدم على ذلك الشئ لا يظهر صحته في التقدم والمعية الذاتية بل انه لا يصح فيها فتدبر
قوله لان شكل كل منهما بذات الاخرى اي ح **قوله** على انضمام ذات كل اي انضماما خارجيا
قوله على الشخص اي على شخص المنضم اليه **قوله** فان المطلق اه تعليل لقوله والانضمام
 متوقف على الشخص قيل تقريره ان المطلق غير موجود وغير الموجود لا ينضم اليه غير
 فينتج ان المطلق لا ينضم اليه غير وهو مستلزم للمدعي وهو ان الانضمام متوقف على الشخص
 انتهى فتأمل **قوله** وما ذكره في مقام السند اه جواب دخل مقدر وهو ان يقال كيف يكون
 المقدمة المنة بدلية والمنع مكابرة وللمانع سند يؤيد المنوعية وذلك بنا في البدهة وتوهم
 المنع مكابرة وحاصل الجواب ان السند المذكور غير صالح للسندية ومثله لا ينافي البدهة
 ولا توهم المنع مكابرة **قوله** لان انضمام الوجود في الموجود في العقل قبل هكذا قال الدواني
 حتى الطوسي في تجربته ولكن يرد عليه ان انضمام الوجود الى الماهية اذا كان في العقل
 فكيف يتوهم بدلا لاثار الخارجية **قوله** قال بعض المحققين اه الغرض من هذا النقل هو

وعلم هذا الامر
 السيد الشريف
 في آخر كلامه بان
 فتأمل

عبد الرحمن

حسبي

النصرة

النصرة للمورد المذكور في الشرح فيما ادعاه والرد على صاحب قد يقال حاصل الرد انه
 لا يلزم وان اتخذ همتا التوقف كما قال المورد لثبوت التغير بالحجية من وجهين فان الصورة
 تفتقر في الشكل الى اليبولي من حيث انها معينة ومن حيث انها قابلة لتخصيص الصورة
 وتشكلها واليبولي تفتقر في الشكل الى الصورة من حيث انها صورة مطلقة ومن حيث
 انها فاعلة لتخصيص اليبولي وتشكلها فلا يلزم الدور **قوله** لاجل صورة خبر لان في قوله
 لان تعيين يعني ان تعيين اليبولي وتخصيصها كائن لاجل صورة تعيينها وتوهم فاعلة لتعيينها
 وتخصيصها من حيث انها صورة ما **قوله** الاول ان تخصيصها اه فيه ان المدعي ان تخصص
 الصورة بذات اليبولي غير معقول وما ذكر لا يستلزمه اذ لا يلزم من عدم تخصص
 الصورة لاجل اليبولي المطلقة عدم تخصصها بذات اليبولي مطلقا لجواز ان يكون
 تخصصها لاجل اليبولي المعينة اللهم الا ان يقال المراد بذات اليبولي هو اليبولي
 المطلقة كما ان المراد بذات الصورة هو الصورة المطلقة كما هو المفهوم من قوله المحشي
 فظهر ان تخصص الصورة اه فالمدعي ان تخصص اليبولي بالصورة المطلقة معقول
 واما تخصص الصورة باليبولي المطلقة فغير معقول فتأمل **قوله** فظهر ان تخصصه
 اي ظهر من كلام هذا المحقق من اوله الى اه فظهر ان تخصص الصورة يتوهم باليبولي المعينة
 مما ذكره في الوجه الاول وظهور ان تخصصها يتوهم باليبولي من حيث هي قابلة لتخصص
 الصورة من الوجه الثاني وظهور ان تخصص اليبولي بالصورة المطلقة من حيث هي
 فاعلة من قوله لان تعيين اليبولي لاجل صورة تعيينها من حيث انها صورة ما **قوله**
 وتوهم ان الشئ المطلق اه شروع في بيان الخلل في استدلال صاحب قد يقال بعد
 الاشارة الى الاستدلال على خلاف مدعاه **قوله** موجود خارجا وهذا يعني ان تخصص
 اليبولي بالصورة المطلقة من حيث هي لا بشرط الاطلاق فلا عيب **قوله** في الوجه الثاني
 الثاني وهو ما ذكره بقوله والثاني ان ذات اليبولي اه لا ما ذكره بقوله واما تخصص
 الصورة اه كما توهم **قوله** اذ يجوز ان يتوهم اه حاصله ان توهم تخصص الصورة بذات اليبولي
 لا ينحصر في كونه بها على انها فاعلة له بل يجوز ان يتوهم بها على انها قابلة كما صرح به شارح حكمة العين

فيه رد على ابن حيدر

صاحب ابن حيدر
 المتوهم ان دفع
 حاصل النقل
 هذه الوجه لا يتوقف على
 شخص الصورة باليبولي
 شخص من حيث هي قابلة
 المعينة من حيث هي
 بل اذا كان تخصصها
 باليبولي المطلقة من
 تلك الحجية ايضا
 اندفع الدور ثم قال
 وفيه انه ليس غرضه
 انه يتوقف اندفاع
 الدور على ذلك كيف
 ومدار الدفع على تغاير
 حجتين القابلية والقابلية
 بل قال ذلك لان الظاهر
 ان يتوهم تخصص الصورة
 باليبولي المعينة
 لعدم مقارنة هذه
 الصورة لهذه
 اليبولي انتهى
 منتهى

وغيره فلا يصح قوله ان ذات اليبولي قابلة فكيف تصير فاعلة للشخص **قوله** قيل ثبوت الحصر
 القائل هو الشارح الخطابي حيث قال اما الحصر فبشهادة الاستقراء حيث لا يتصور شئ سواها
 يوجد له الخاصة المذكورة للمكان انتهى اراد بالخاصة المذكورة الامارة الاولى من الامارات
 الاربع التي سيدكرها المحشي وحاصل كلامه اما لو استقرأنا لم نجد شيئا له الخاصة المذكورة
 المذكورة سوى الخلاء والسطح المذكور ويرد عليه ان الشيخ **قوله** ويرد عليه ان
 الشيخ اه اعلم ان مراد المصاحف ما يوجد فيه امارات المكان في الاثنين او حصو هذا
 الواقعة في المكان فهما والقائل حمله على الاول فقال ما قال والمحشي حمله على الثاني فاورد
 عليه ما اورده فصار النزاع بينهما كالنزاع اللفظي والظما فغله القائل فالاراد
 ساقط **قوله** فالاولى اه يشير الى ان فعل القائل ايضا صحيح ووجه الصحة اما ما اشرنا
 اليه من الحمل على المعنى الاول او تاويل القول باليبولي والصورة بما سيجي وقد يقال
 التأويل المذكور لا يصلح وجهها لما انه غير حاسم لمادة الاعتراض لا مكان المنع بالمكان
 المركب من السطحين والذي هو السطح مطلقا بل الوجه تاويل كلام القائل بان
 يقال مراده استقراء المذهب المعتمدة الغير الظاهرة البطلان فتأمل **قوله**
 بناء على ظهور بطلان غيرهما حاصله انه ليس ههنا حصر في الحقيقة بل تخصيص
 الاثنين بالذكر وطى ما عداهما لظهور بطلانه فكانه قيل المكان اما الخلاء او السطح
 المذكور او غيرهما والثالث ساقط عن الاعتبار لظهور بطلانه وكذا الاول
 فتعين الثاني **قوله** لتوارد الاجسام اه حاصله التأويل ان اليبولي وكذا الصورة
 استعانة للبعد فيرجع المذهبان المذكوران في الشفاء الى المذهب الاول فيندفع
 الاراد عن القائل **قوله** كما يظهر من بيانه اي من بيان الشئ او من بيان الشئ والمصالح البعد
 او البعد المجز حيث عتبا البعد من المعلوم والموجود وجعلنا المجز وصفا للموجود
 يعني انه لو قال هكذا كان مناسبا لما سياتي في طرزه وشكله فكان اولى وان
 كان ما فعله صحيحا في نفسه قيل لعل الشئ انما لم يقل هكذا تبينها على ان ما سيدكره
 المصاحف لا يثبت لا يلزم المتكلمين بل الاشراقين فقط وهو كذلك كما ستعرف **قوله**

فانه قد حقق في اول كلامه
 فقال اتفق العقلاء
 على ان الجسم ليس
 من شأنه ان ينسب
 اليه الجسم بكلمة في
 ثم قال هذه النسبة
 المذكورة لذلك الشئ
 خاصة لازمة شاملة
 لافراده
 يتعين خوشابي
 وباعدهم
 وصلح بذلك لان يقع
 لهم نزاع في تحقيق
 ماهيته
 كما يدل عليه تعليله
 بقوله حيث لا يتصور
 شئ سواها

قوله السطح اي قد يكون المكان السطح الباطن اه قيل النظر ساقط فان المذكور صادق على ما ذكره
 لان مكان كل شئ فذلك غير هو السطح المركب من سطح مائحت وسطح مافوقه فالحاوي به مجموع الفلكين
 والسطح الخامس سطح هو الباطن منه فلا غبار وقد يقال لو كان مكان الفلك الا فلك ما هو المركب
 من سطح مائحت وما فوقه لزم الدور لما ان كلامه سطحى الحاوي والمحوى يتبع موضوعه في
 التمكن فيتوقف كل من المتكلمين على الآخر **قوله** الاولى ما ينسب اليه اه لا يخفى ما فيه من المسألة
 والمراد قوله ما هو المكان بحيث يصح ان ينسب اليه اه **قوله** والثانية انتقال الجسم اه اي كونه
 بحيث يصح ان ينقل الجسم عنه **قوله** ويجب ذكره اي قبل الشروع في الموضع اعني بيان وجه
 الحصر في الاثنين كما ذكرنا الاولى والثانية كذلك اذ الظاهر ان الغرض ذكر ما هو من امارات المكان
 قبل الشروع في الموضع لتوقف الحق عليه ولا يخفى ان الحق يتوقف على هذا ايضا فيجب ذكره ايضا
 وبهذا التقدير سقط ما قيل من انه قد ذكر الش بطريق الاشارة بقوله والا لا تنقل بانتقاله
 ولا يلزم الذكر صريحا فلا حاجة الى دفعه بان يقال المراد هو الذكر صريحا كالاول والثالث
 لكن يرد عليه ان توقف الحق عليه لا يستوجب ذكره لجواز ان يكون معلوما بالبداهة كما قيل
 فتأمل وقد يقال هذه الامارة لعدم اختصاصها بالمكان لا اشتراكها بينه وبين سائر ما يقع
 فيه الحركة من المقولات جد بر بان سقط ههنا عن درجة الاعتبار ولم يلتفت اليه الش
 اما لان المراد انتقال الجسم عنه الى غيره مع بقاء المنقل بحاله كما هو اللفظ فتختص بالمكان
 واما لان اللازم اختصاص مجموع الامارات الاربع بالمكان لا لكل واحدة كما قيل فتأمل
قوله والرابعة اختلاف الجهات اختلافها في معناه فقيل معناه كونه ذات جهات مست
 وقيل كونه ذات جهات ثلث يعني الطول والعرض والعين وقيل معناه ما هي هوية لفظه وهو ان يكون ما هي
 الامكنة شيئا واحدا ويؤيد اختلافها باختلاف الاعتبارات والجنسيات اي باعتبار ان هذا فوقاني وذلك
 تحتاني مثلا او هو السطح للجزء وذلك سطح الشجر مثلا وقيل ان يكون معناه ان اختلاف حاله من الطبيعية
 وعدمها باختلاف طبيعة الجهات وعدمها كما سيجي من ان الظاهر ان الجهات مطلوبة بالذات والامكنة
 مطلوبة بالعرض اقول ولا يبعد ان يقال معناه كونه بحيث يختلف مكانيته وعدم مكانيته باختلاف
 الجهات بان يكون مكانا اذا كان في جهة فوقانية مثلا وان لا يكون مكانا اذا لم يكن فيها ثم ان المصاحف لم يذكر

خوشابي

طرسكي

خوشابي

ملاراده

اشارة الى
 ان دعوى ابداه
 في الاول احق منها
 في هذا
 عبد الله بن حيدر
 هم
 اشارة الى انه
 على التوجيه الثاني
 يكون هناك امارات
 واحدة لا امارات
 فندبر

فان السطح الباطن من الفلك التاسع مثلا مكان الفلك
 التاسع فلو كان السطح الباطن من الفلك التاسع
 فلو كان السطح الباطن من الفلك التاسع
 فلو كان السطح الباطن من الفلك التاسع

وله تعرض المحشى ايضا بانه يجب ذكره لما انه لا يتوقف عليه الموضع ههنا بل قد يقال لافائدة معتد بها
 له كما لا يخفى فغير **مرد** وعلى الاول بشكل في مكان الاجسام اه حاصلا الاشكال ان مكان كل من
 تلك الاجسام ان يكون باطن حاوية مع ظاهرها محوية جميعا كما هو مقتضى الامارة الثالثة واما ان
 يكون باطن حاوية فقط كما هو الظاهر كلام المصنف على الاول يكون مكان كل منهما امرين لا امرا
 واحدا فيخرج بقيد الوحدة وعلى الثاني يرد عليه انه لا يلزم الاخصار في الاثنين لجواز ان يكون المكان
 امرين منقسمين في جهتين كباطن الحاوي وظاهرها المحوي بالنسبة الى الاجسام المحيط بعضها
 ببعض كالانكافى فيجب التعرض لابطاله ايضا حتى يلزم الاخصار في الاثنين وبهذا التقريب فقط
 ما قبل مادة النقص يجب ان يكون محققا ولا كذلك لا يستلزمها الدور فتأمل **قوله** فلا يلزم ان يكون
 المنقسم اه حاصلا ان البيان يكون قاصرا اذ لا يلزم ان يكون المنقسم في الجهتين سطحيا لجواز
 ان يكون خطين متقاطعين فلا بد لابطاله ايضا حتى يتم البيان ويثبت الاخصار في الاثنين ولا يخفى
 ان هذا لا يندفع بما قال المحشون ههنا من ان الامارات لا تساعد غير السطح كيف وقع المكان
 امر غير منقسم وكونه امر منقسما في جهة واحدة فقط وامثالهما لا يساعدها الامارات مع انه
 تعرض له وابطاله بانه لا يساعده الامارات **قوله** اذ يجوز ان يكون خطين متقاطعين فانه يصدق
 عليهما انها امر منقسم طولا وعرضا مثلا فانه ينقسم طولا باعتبار احد الخطين وعرضا باعتبار الاخر واما ما قبل
 ان المراد من الجهتين هما الاثنان من الجهات الثلاث لانه المست وليس للخطين المذكورين الا الطول وان
 كان طولهما في جهتين من الست فليس بشئ كما لا يخفى نعم ليس لهما مع انفرادهما الا الطول والكلام في اجتماعهما
 لاني انفرادهما **قوله** فالتعرض لهذا ايضا بان يقول مثلا وعلى الاول يكون سطحيا لاستحالة توفيق غير سطح
 محيط بالجسم بكليته وعرضا لاستحالة الجوهرى اه وانما لم يقل فالصواب لا مكان التوجيه بان يقال
 انما لم يتعرض له الكفا بالتعرض لعدم كونه امر منقسما في جهة واحدة فقط لا مشتركا في العلة **قوله**
 وان اراد استحالته وجهه فهو مبدل الجسم يجوز ان يكون مبدل لان نزاع الوهم امر منقسما في الجهتين الثلاث
 ولا يجوز ان يكون مبدل لان نزاعه امر منقسما في الجهتين وذلك لظهوره في المكان امر ممتد في الجهتين
 لم يكن امر موهوما بل محققا انتهى وانت خبير بانه يجوز ان يكون الجسم الكرى مبدل لان نزاع الوهم
 امر منقسما في الجهتين حاو لا ذلك الجسم الكرى مملو به ولا بد لنفيه من دليل كما لا يخفى **قوله** يرد عليه

لكن سوسى وقد
 وعبد الرحمن

خوشاى

سوسى

ان المكان اه فيه نظر اذ معنى قوله والا لا تنقل بانتقاله والا لوجب ان ينتقل بانتقاله كما هو شأن القوى
 مع محله الحال فيه والتالى بطلان لا يجب ان ينتقل المكان بانتقال المتكلم فلان فيه انتقاله بانتقاله
 في الجملة كما لا يخفى اللهم الا ان يقال المراد انه يرد على ظاهره فتأمل **قوله** ينتقل بانتقال المتكلم فيه
 نظرا لفرق بين انتقال شئ بانتقال شئ وبين انتقاله مع انتقال مكان ما في الصندوق
 ونحوه من قبيل الثاني دون الاول كما لا يخفى والكلام في الاول دون الثاني **قوله** والمخوف بكراس
 اى بحيث لم يبق منه ظاهره بدونه جزء غير مخفوف فانه اذا سافر من بلد الى بلد مثلا ينتقل
 مكانه الذى هو باطن الكر باس بانتقاله فتأمل **قوله** اذ الماشى على طرف السفينة اى على طرف
 مشى السفينة **قوله** بل ينتقل بانتقاله قيل في الانتقال نظرا لظن ان البعد لم ينتقل في الصور
 المذكورة اقول لا شك في انتقال الماشى من مقدم السفينة الى مؤخرها ولا خفاء ايضا في عدم
 تبدل البعد بالنسبة الى الماشى فلا جرم يحكم بانتقال البعد ايضا من مقدم السفينة الى مؤخرها
قوله مستلزم للدور فيه نظر فان تمكن المتكلم يتوقف على نفس القائم به وتمكن ذلك التعرض يتوقف
 على تمكن المتكلم لا على نفسه فلا دور فالصواب ان يقال بقيام المكان به مستلزم لتوفيق شئ مكانا لنفسه
 كما قيل **قوله** والا لولى ان يقال اه وجه الاولوية انه يلزم المفارقة بين المبنى والبنى عليه ولا مغابرة ههنا
 وانما قال الاولى دون الصواب لثبوت التباين باخذ توفيق المنقسم بعد انقسامه مساويا منطبقا في
 المبنى دون البنى عليه فافهم ذلك **قوله** هذا الموهوم اما ان يكون اه يرد ببيان المذاهب الواقعة في
 في المكان بمعنى البعد المنقسم في الجهات ليتضح المرام من المقالات **قوله** ما ولا يمكن ذلك ان قيل لم
 في المواقف وشرح موافقة بعض المتكلمين في القول بامتناع الخلاء وحسن النظر بالمحشى انه وجد
قوله لان كل احد اى من لم يقدر على النظر والترتيب **قوله** يحكم بان المراد اه وجه دلالة هذا على
 ان البعد نظر عليه ابتداءه انه لا شك ان الحكم يقتضى تصور المحكوم عليه به وما يتعلق بهما
 ولا خفاء في ان من متعلقات المحكوم به في هذا الحكم ما بين اطراف داخل الكون وهو المعنى بالبعد
 فدل ذلك على ان ذلك البعد نظر عليه ابتداءه فافهم ذلك **قوله** وبان المكان قد يكون اه فيه ان هذا
 لا يدل الا على ان المكان ليس سطحيا فانه قياس من الشكل الثاني هكذا المكان مقول فيه انه قد يكون
 فارغا وقد لا يكون والسطح ليس بمقول فيه ذلك فينتج ان المكان ليس سطحيا واما ان البعد قد نظر

خوشاى وابن حيدر وعبد الرحمن
 حاشية على المتن
 المحشى الخوشاى حيث قال
 ابن حيدر اقول انما يكون اولي
 لولم يكن قد انتهى
 وما يلزم من تسمية المبنى
 وهو كائنا منى انتهى
 ووجه التعريف ظ
 لا يخفى منه

عليه فلا يدل عليه البداهة فلا يدل عليه قطعا والكلام كما لا يخفى **قوله** استفادة هذا المعنى اه اشارة
الى قوة المقطور بالمعنى المذكور تصحيفا وغلطا وحاصله ان المقطور على هذا التفسير يكون منه صيغة
النسبة اي صيغة ذي كذا ولم يسمع منه ارباب اللغة مجيء صيغة المفعول بهذا المعنى بل هي مقصور
على فاعل وفعال لكن قد يقال قد يجيء صيغة المفعول ايضا للنسبة كما قال تعالى ويقولون حجرا
مجبورا ان مجورا للنسبة اي ذي حجر **قوله** في نظر العقل اي في نظر عقل الحكماء مع قطع النظر عن
الاختلاف الواقع فيما بينهم بنفي بعضهم بعضا وعنه تحقيرها في نفس الامر والقربة على تخصيص
على تخصيص العقل بعقل الحكماء قصر البيان في القول المورد على قوة المشايين والاشراقين
فلا يرد ما قيل ان من الاقسام الاولية في نظر العقل الجزء الذي لا يتجزى والخط والسطح الجوهرية
فان المتكلمين جعلوها من اقسام الجوهر **قوله** بانها خمسة للمشايين وهي الصورة والابولي
والجسم والنفس والعقل فانهم قسموا الجوهر بان قالوا ان كان حالا فصورة وان كان محالما
فهو بولي وان كان مركبا من اجزاء فاجسم والافان كان متعلقا بالجسم متعلقا بالندبير وانصرف في نفس
والاف عقل كما في المواضع وغيره قيل في قوة الجسم من الاقسام الاولية نظرا لخمسة التي بها
المشايين هي البولي والصورة الجسمية والصورة النوعية والنفس والعقل اقول في نظري
نظر لان ان اراد ان الجسم من الاقسام الاولية بل من الاقسام الثانوية فبطلا انه ظ وان اراد ان
ليس قسما براسه بل هو مركب من القسمين فذلك لا ينافي كونه من الاقسام الاولية فانه مركب من
القسمين بحيث انه قد صار مجموعهما قسما براسه كما لا يخفى **قوله** وهم لا يقولون بالبعد الجرد
فلا يلزم على رايهم قوة الاقسام الاولية ستة وان كان المشهور انها خمسة عندهم **قوله**
لا يقولون بانها خمسة بل يقولون بانها ثلثة الجسم والنفس والعقل كما في شرح المقاصد
فلا يصح قول الشرسنة لخمسة كما هو المشهور على رايهم ايضا بل الصواب ان يقول وح
يقول الاقسام الاولية للجسم اربعة لثلاثة كما هو المشهور عند الاشراقين فتأمل **قوله**
الثاني ايضا بط فلا يتعين الثاني **قوله** وحركة عطف على قوله تبدل مكان ما ذكر عطف تفسير
او عطف لازم على ملزومه فان تبدل المكان اما نفس الحركة الاليفية واما ملزومها كما في
شرح المقاصد وعلى هذا التقديرين لا يرد عليه ما قيل الصواب ترك حديث تبدل المكان

موسى

ابن حبه

موسى

والانقصار

والانقصار على قوله لانا نعلم بالضرورة حركة ولا حركة لو كان المكان سطحيا لان الضرورة انما تقتضي
بحركته لا بتبدل مكانه اما على الاول فلفظا واما على الثاني فلان حديث التبدل يكون دليلا على حديث الحركة
ح فيكون تقرير الدليل هكذا لو كان المكان سطحيا لزم ان يكون المستقل المذكور ساكنا واللازم بط
والا لم يكن متحركا والثاني بط واللازم ان لا يتبدل مكانه واللازم بط بالضرورة واما قوله لان
الضرورة انما تقتضي اه فليس بشي بل الامر بالعكس كما لا يخفى نعم لا فضاء الضرورة العقل
اصلا كما يجيء في الاول **قوله** وايضا نعلم بداهة اه تقرير لو كان المكان سطحيا لزم ان يكون
الواقف المذكور متحركا واللازم لانه ساكن بالبداهة **قوله** واسناد الحكماء الى الوهم يعني
ان الحكماء المذكورين اي الحكم بان المستقل المذكور متحرك والحكم بان الواقف المذكور ساكن
حكما الا وهما لاحكام العقول فاما في شواهد الزور دون العدول **قوله** وكيف يكون الواقف
اه ويمكن ان يقال ايضا وكيف يكون المستقل المذكور متحركا مع انه ليس له في كل ان ابن ولعل
تركه بالمقابلة **قوله** مع ان له في كل ان ايضا قيل هذا ليس بشي لان قيل الايون على الواقف
انما يكون ان لو ثبت ان المكان هو السطح وهو اول المسئلة وعين النزاع قائل **قوله**
ولو لم يكن ذلك اي قوة الواقف المذكور في كل ان في ابن **قوله** لا يثبت قوة الزمان مقدارا
للحركة يعني انهم ادعوا ان الزمان مقدار الحركة وبينوه بانه مقدار لسيئة غير قارة وكل
هيئة غير قارة فهي الحركة فالزمان مقدار الحركة كما يجيء من المص فلو لم يكن الاليفية لله
المذكورة للواقف التي هي هيئة غير قارة حركة له لا يثبت قوة الزمان مقدارا للحركة بذلك
الدليل اذ يرد على كبراهج منع بان يقال تلك الحالة للواقف هيئة غير قارة مع انها ليست
بحركة له في لا يثبت قوة الزمان مقدار الحركة فتأمل بل يجوز ان يكون مقدار المثل تلك الحالة
كالهالة الواقعة لكرة النار بسبب حركة فلك القمر بواسطة الفلك الاعظم حركة يومية
فقط ما قيل ان الزمان يجب ان يكون مقدارا لما هو غير منقطع وعدم انقطاع مثل
تلك الحالة مما لم يقم عليه برهان حتى يجعل الزمان مقدارا لها ونحوه العقل اياه لا يفيد
فان البرهان قائم على ثبوت مثل تلك الحالة لكرة النار فتدبر واما ما قيل ان هذه الحالة
لكرة النار لما كانت بسبب حركة الفلك الاعظم لا معنى لجعل الزمان مقدارا لها لا الحركة

عبد الرحمن

ابن حبه

وهذا لا يخفى الا على امثال المحشي فاقط جدا فان المحشي في صدد المنع والجواز دون
الاستدلال فيكفيه ادنى الاحتمال وهذا لا يستلزم فيه الا صاحب هذا المقال **قوله**
نعم لا يطلق المتحرك عرفا اه اشارة الى منشاء الغلط للقائل المستدل وحاصله انه لما
اشتباه عليه الفرق بين المعنى العرفي والحقيقي للحركة والسكون الى باحدهما مكانا الاخر
في الواقع والمنقول المذكورين اما الواقع المذكور فانه لما علم بالضرورة عدم حركة
بالمعنى العرفي للحركة اشتباه عليه الامر فقال نعلم بالضرورة سكونه الواقع في الراجح
اه واما المنقول المذكور فالعرف يحكم بانه متحرك في المكان فاشتباه عليه الامر فقال
نعلم بالضرورة تبدل مكان مادرك وحركته ففهمه واما المنقول اه عطفت على ما قبله
بحسب المعنى ويجوز ان يكون جوابا عن سؤال مقدر نشأ عنه السابق تامل **قوله**
والمفهوم من عبارة الشيخ اه لعل الغرض من هذا الكلام هو الاشارة الى سؤال على ما يفهم
من قوله نعم لا يطلق المتحرك عرفا عليه من انه يطلق عليه المتحرك حقيقة والى جواب ذلك
السؤال اما السؤال فبان يقال العرف والحقيقة متحدان في هذا الباب ومتفقان على
عدم اطلاق المتحرك على الواقع المذكور كما هو المفهوم من عبارة **قوله** في الخفاء واما الجواب
فبان يقال اراد الشيخ بالحقيقة في قوله ان المتحرك بالحقيقة ما يكون اه الحقيقة العرفية
لا الحقيقة الاصطلاحية لما عرفت من انه لو لم يكن الواقع المذكور متحركا لم يثبت
قوة الزمان مقدار الحركة فلا يفهم من عبارة **قوله** ما ذكره **قوله** او يراد بالحركة اه بالنصب عطفت
على قوله لا يثبت قوة الزمان مقدار الحركة بمعنى الا ان يراد اه واشارة الى امكان رد ذلك
القول بتوجيه قهرهم الزمان مقدار الحركة او هو عطفت على قوله اراد الحقيقة العرفية
واشارة الى توجيه ثانيا لكلام الشيخ ومعناه او اراد الشيخ بالحركة التي الزمان مقدارها
اعم اه في الخفاء لقوم فلا اعتداد لما يفهم من عبارة **قوله** والاول اظهر لفظا ومعنى وان كان
مضرا لاصل الجواب والثاني اقرب لفظا وافيد معنى وان كان ابعد منشاء وفي بعض النسخ
او اراد به او يراد في يخص بالثاني قطعاً فامل **قوله** وذكر الشيخ اه اشارة الى
تحقيق المقام وايضا الى ان السؤال والجواب ليسا بصحيحين اذ احدهما مبني على سكون

هذا
اشارة الى قوله بالحركة
التي هي مقدار الزمان
على القلب كما قيل
بشيء
عنه
حيث جاء بصيغة
امضارع مبدية

الواقع المذكور والاخر على حركته ولا سكونه فيه على ما ذكره الشيخ **قوله** ليس بمتحرك اي عرفا على
التوجيه الاول واصطلاحا ايضا على التوجيه الثاني وما ذكره قوة المتحرك ما يكون مبداء الاستدلال
فيه **قوله** ليس في مكان واحد ان اخذ بحسب العرف فهو لما ذكره ان المكان عرفا اعم من
الحقيقي **قوله** نعم هو ساكن اه اشارة الى منشاء غلط السائل ولا يخفى توجيه على
المائل **قوله** ان الجسم اه لعل الغرض دفع ما يكاد يتوهم من قول الشيخ ليس بمتحرك ولا ساكن
من ان ارتفاع التقضيين وحاصله انهما ليسا بنقيضين بل هما ضدان فيرتفعان **قوله**
كان لا يكون له مكان كالفلك الاعظم على مذهب المشايخين في المكان **قوله** اوله مكان لا في زمان
كالجسم في آن الحدوث **قوله** ويمكن على ما ذكره الشيخ في بيان منشاء الغلط في مادة الواقع
من اثبات معينين اخرين للساكن حيث قال نعم ساكن بمعنى عدم سكونه اه ان يقال
في بيان منشاء الغلط في مادة المنقول في صندوق وغيره ايضا ان المنقول المذكور ساكن
بالمعنى الاول من المعنيين المذكورين وهو عدم تبدل النسبة الى الامور الثابتة فان اجزاء
الصندوق وما في داخله من الهواء مثلا من الامور الثابتة بالنسبة الى ذلك المنقول ولم يتبدل
نسبته اليها فلما اشبه على القائل الفرق بين هذا المعنى والمعنى الحقيقي **قوله** اني باحدهما مكانا
الاخر فقال ولا تبدل ولا حركه لو كان المكان سطحاً وقوه وهذا السكون بجامع اه جواب
سؤال مقدر فكانه قيل قد اعترف القائل المذكور بتبدل المنقول المذكور حيث قال
نعلم بالضرورة تبدل مكان مادرك من المنقول اه فكيف يقول بسكونه بمعنى عدم التبدل
ايضا فاجاب بان السكون بهذا المعنى بجامع مع الانتقال في الاين الغير الحقيقي والتبدل
فيه فانه يكفي في ذلك المعنى عدم تبدل النسبة الى بعض الامور الثابتة ولا يلزم عدم
التبدل بالنسبة الى جميع الامور الثابتة لكن يرد عليه انه لو ثبت عدم تبدل النسبة الى
الامور الثابتة في المنقول المذكور ثبت ذلك على تقدير ان لا يكون المكان سطحاً ايضا
فلم يبق معنى لقوله لو كان المكان سطحاً كما لا يخفى فهذا القول من القائل المذكور يأتى
عماد ذكر في بيان منشاء الغلط وقد يقال مراد المحشي انه يمكن ان يقال في الجواب عن اصل
السؤال فما ذكره جواب ثان عن ذلك السؤال وحاصله لانهم بطلان اللانتم اذ انتقال

اذا انتقل المستقل المذكور هو الانتقال في الابل الغير الحقيقي والسؤال هو السؤل
 القرضي الذي هو عدم تبدل النسبة الى الامور الثابتة وتناهي بينهما لكن يرد على هذا الجواب
 ان المستقل المذكور ليس بساكن بمعنى عدم تبدل النسبة الى الامور الثابتة اذا اجزاء
 الصندوق ليس من الامور الثابتة بل من الامور المتغيرة والمستقل المذكور مع تلك
 الاجزاء في قبيل الجسمين المتحركين معا على وجه لا يتغير النسبة بينهما وصرح الشريف
 في شرح المواقف بان هذا من قبيل عدم تغير النسبة الى الامور المتغيرة اقول ويرد عليه
 ايضا ان اللازم لكونه سطح هو السؤل الحقيقي وهو السؤل القرضي بناء على ان عدم
 تبدل المكان ملازم للسؤل الحقيقي لان تبدله لازم الحركة او نفسها كما في شرح المقام
قوله وفيه نظر اذ حاصله اعلم انهم قسموا القضية على ثلثة خارجية والحقيقية
 والذهنية فالخارجية ما حكم فيها على ما هو الموجود في الخارج والاعيان بالفعل فمعي قولنا
 كل ج موجود في الخارج بالفعل فهو في الخارج فصدقها يستلزم وجود الموضوع
 في الخارج والحقيقية ما حكم فيه على ما هو مفروض الوجود في الخارج كقولنا كل عتقا
 طائر فان معناه كل ما لو وجد في الخارج كان عتقا فهو بحيث لو وجد لكان طائرا
 فصدقها لا يستلزم الوجود الموضوع فرضا والذهنية ما حكم فيه من غير التفات
 الى وجود الموضوع في الخارج اصلا كقولنا شريكك الباري ممنوع فاذا انقصر هذا
 فنقول حاصل السؤال في الحقيقة هو التزويد في صغرى الدليل المذكور الثالثة بان
 خلا يلو اقل من خلا بمعنى انه قابل للزيادة والنقصان فمنع الصغرى على تقدير
 ومنع الاستلزام على اخر بان يقال ان اخذت خارجية بان يلو المعنى كل خلا موجود
 في الخارج بالفعل فهو قابل للزيادة والنقصان فهو فان صدق الحكم الفعلي
 العيني الذي هو مضمون القضية الخارجية غير مسلم ما لم يعلم وجود الموضوع
 وجود وهو البعد ههنا عينا وذلك كما كيف وهو اول المسئلة وان اخذت تلك
 الصغرى حقيقية على ان يلو المعنى كل خلا لو وجد في الخارج فهو قابل للزيادة وعدم
 والنقصان فالاستلزام ثم فان الحكم في الصغرى ح يلو فرضيا وصدق الحكم

الفرضي

الفرضي لا يوجب الوجود المحكوم عليه فرضا لا فعلا في يلو نتيجة الدليل المذكور كل خلا
 لو وجد في الخارج لا يلو لا شيئا محضا وهو ليس بمحط ولا بمستلزم له كما لا يخفى هذا هو
 مراد السائل غاية ما في الباب انه لم يصرح بالتزويد ومنع الصغرى بل لم يتعرض لاحتمال
 قوة الحكم في الصغرى فعليا لظهور ورود المنع المذكور عليها على ذلك التقدير
 فان قلت لم يتعرض السائل لاحتمال قوة الحكم ذهني مع انه ايضا من الاحتمالات
 قلنا لما كان الظن من كلام المصنف في هذا المقام ان هذا الشق اشارة الى مذهب المتكلمين
 النافين للوجود الذهني كما مررنا الاشارة اليه لم يتعرض له ولم يعتبر القضية اعني
 الصغرى الخارجية اي غير ذهنية فالمراد بالخارجية ههنا المعنى اللغوي الشامل
 للحقيقية والخارجية المصطلحة وبني الكلام عليها وايضا القضية الذهنية غير معتبرة
 في العلوم الحكمية كما صرح به العلامة التفتازاني في شرحه للشمسية وحاصل النظر
 ان المجيب ادعى الضرورة في شئ من هذه السائل وترك ذكره لظهوره كما قيل او انه
 ادعى الضرورة في شئ لم يعتبره السائل لعدم احتمال ظاهرا المقام له وعدم كونه معتبرا
 في العلوم الحكمية كما نقول فتأمل **قوله** مساو للخارج بناء على نفهم الوجود الذهني
قوله فقد دل بناء على مذهبهم اه قبه ان كلام المصنف يلو جدا وهو خارج عن الحكم
 كما سبق منه في فصل الهيولى على ان ما ذكره المشاؤون من الدليل قد دل على انه ليس
 لا شيئا محضا في نفس الامر بالمعنى الذي قصد به لاني نفس الامر بالمعنى الذي
 قصده المتكلمون به فيجوز ان نفس الامر عند المتكلمين مساو للخارج لا يحصل
 الالتزام كما قيل **قوله** فانس هذا الجاسد لان مراده بنفس الامر ما هو الاعم من
 الخارج كما هو مذهب الحكماء في اصل كلامه ان المكان عند الاشراقين موجود
 في الخارج بالمعنى الذي قصد به بالخارج وعند المتكلمين معدوم في الخارج بذلك
 المعنى لانه معدوم في نفس الامر بالمعنى الذي قصده الاشراقون بنفس الامر
 ويدل على ما قلنا ما ذكره في ذيل تلك الحاشية حيث قال فان قلت الظن من كلامهم
 انه لا بثوت للمكان الا مجرد التوهم فيلو معدوما في نفس فني ابن علم ان مراده

طرسى وعبد الرحمن
 منبه

طرسى

بالاشي هما هو الاشئ في الخارج دون نفس الامر قلت من لا يطلعون الموجود والمعدوم الا بالشيئ
 موجودا خارجيا ومعدوما خارجيا فقط **تم** لان العقل بمعونة القوة المتصرفه اه قيل هذا لا يثبت
 تحقيقا لمذهبهم لعدم قوتهم بالقوى الباطنة فهل هذا الاخلط لمذهب الحكماء بمذهبهم ورد
 بان مراد المحشي تحقيق مذهبهم على اصول الحكماء اقول فلو قال المحشي فان العقل ينتزع من كل
 جسم بعدا اه يحذف معونة القوة المتصرفه من البين لكان **اسلم** ويقبل الزيادة عطف
 على قوته مكانه **تم** بتبعية مقدار الجسم قبل الظ ان المراد بالمقدار هو الجسم التعليمي فهو ايضا
 على تحقيق الحكماء ويمكن ان يكون عبارة عنه كثرة الاجزاء كما هو مذهب المتكلمين انتهى فلو قال
 بتبعيته بالضمير الراجع الى الجسم لكان **اسلم** فان اريد بكونه قابلا اه هذا ايضا ترد في
 الصغرى ومنع لها على تقدير ومنع للكبرى على اخر فقط **تم** فان قلت اه نقض اجمالي
 على دليل الشق الثاني بانه مستلزم للفساد اعني ارتفاع النقيضين فقط **تم** يلزم
 ارتفاع النقيضين عن البعد الظ انه ان اراد بالنقيضين الوجود والعدم وفيه ان نقيض
 الوجود هو الوجود وهو اعم من عدم لصدقه على ذات زيد مثلا مع انه لا يصدق عليه
 عدم ويمكن ان يقال انه اراد بهما الموجود والمعدوم فان المعدوم هو الاموجود فان قلت
 كيف يكون الوجود والمعدوم نقيضين ومنهم من اثبت الحال واسطة بينهما قلت من اثبت
 الحال لم يريد وبالموجود ما هو المراد بهما بل هم يريدون بالموجود الذات التي لها
 الوجود والمعدوم الذات المألوبة عنها الوجود فيما ليس بذات يكون واسطة بينهما
 فنزاعهم ليس الا في تفسير الالفاظ كما لا يخفى على من تتبع **تم** قلت بطلان كونه معدوما في
 الخارج انما اه لا يخفى ان هذا الجواب مبني على ما ذكره في ان المراد هو الالتزام للمتكلمين
 فتذكرتم اقول في هذا الجواب نظر لان ترديد المص اما ان يكون بين الاشئ في نفس الامر
 بالمعنى الاعم من الخارج وبين الموجود فيها بذلك المعنى او يكون بين الاشئ في الخارج وبين
 الموجود فيه او يكون بين الاشئ في نفس الامر بالمعنى الاعم وبين الموجود في الخارج او يكون
 بعكس هذا فان كان الاولان ودل الدليلان على ان كلا الشقين باطلان لزم ان يرتفع
 النقيضان بحسب نفس الامر وكذا الرابع بلا حبان وان كان الثالث من الاحتمالات

عبد الرحمن
 خوشابى
 خوشابى

الرابع لا يلزم

الرابع لا يلزم ارتفاع النقيضين لكن يلزم ان لا يكون الترديد حاصرا بين الشقين المذكورين
 فلا يتم الموع بالديليين وان لزم الالتزام وبطلان المذهبين كما لا يخفى على ذوى الطبع والذوق
 السليمين ولعل هذا هو مراد السائل غاية انه لم يتعرض لهذا الاحتمال الثالث لظهور ورود
 المنع عليه بعدم الحاصرة وقد اعتبر المحشي نفسه مثل هذا التوجيه فيما سبق انفا فما اصر
 شيئا به هكذا احررت المقام ثم وجدت حاشية من اش قد ايدت بعض ما ذكرناه **تم**
 وسنقلها ان شاء الله تعالى **تم** على ما ذهب اليه اخرون متعلق بالوجود لا باطلان **تم**
 لا يوجب ارتفاع النقيضين اه وذلك لان دليل الشق الاول يدل على ان البعد ليس معدوما
 في نفس الامر ودليل الشق الثاني يدل على انه ليس موجودا في الخارج فليكن موجودا في
 نفس الامر ومعدوما في الخارج ولا تناقض بينهما **تم** على ما ذهب اليه المتكلمون من
 مساوات نفس الامر للخارج **تم** والقول بانه لا يلزم اه القائل وكذا المجيب هو الشئ
 في بعض هوامشه حيث قال يلزم من تمام كلام المص سلب النقيضين عن البعد فان قلت
 مراده ان المكان ليس بعدا فهو ما ولا بعدا موجودا لان البعد ليس معدوما قلت
 كلامه يدل على الثاني ايضا نعم صح هذا اذا قبل المكان لو لم يكن سطحيا لكان بعدا اما معدوما
 او موجودا وكلاهما باطلان اما الاول فلعلنا القطعي بان المكان موجود واما الثاني
 فلا استحالة وجود البعد ولا يحسن ان يقال مراد المص ترديد البعد بين الاشئ في نفس
 الامر والموجود في الخارج لانه غير جاز ان يكون المكان شيئا في نفس الامر لا في الخارج
 اللهم الا ان يتكلف جدا ويقال ليس غرض المص تحقيق المقام بل غرضه ابطال مذهب
 المخالف ولم يذهب احد الى هذا الاحتمال ففي الاحتمال الاول اشارة الى نفي مذهب
 المتكلمين فان حاصل كلامهم انه لا شئ في نفس الامر وان لم يقبلوا بهذه العبارة ونفي الثاني
 اشارة الى نفي مذهب الاشراقين انتهى قال فخر الدين المحشي اقول لزوم سلب النقيضين
 عن البعد على المص مما اذ دليل الشق الثاني لو تم لا فاد عدم وجود البعد المجرد ونفي
 المفيد قد يكون بنفي القيد فينتفي بانتفاء المجردة فيجوز ان يكون البعد موجودا غير مجرد
 فلا يلزم سلب النقيضين **تم** على ما يفهم من كلام الشيخ وما فهم من كلامه على ما ينبغي

نقلها المحشي
 فخر الدين عن الشئ

ولا موجودا امر

منه في الحاشية المتعلقة بقول الشئ اي الامور الخارجية هو ان الطبيعي اعم منه ان بعض الشئ
 لذاته او جزئه او للوازنه المستند اليها او لجميع ذلك وظ ان ظاهرا لتفسير المذكور يقتضي
 ان يخص بما يورثه لذاته قبل اذا اقتضى جزء الذات او لانها المستند اليها او كلها شيئا
 عد ذلك مقتضى الذات في الاول تسامحا وفي البواني تحفيضا ولا بأس في ذلك **قوله**
 ولا يبعد ان يقال الظ ان المراد اه اقول الظ انه يريد بنقض القاعدة المذكورة اعني قوله
 كل جسم له حيز طبيعي حاصله ان تلك القاعدة مستغضة بتركيب ساوي بسيانته
 بحسب قوة الميل الى امكنتها اذ ليس له حيز طبيعي يقتضي طبيعته الحصول فيه بل اينما
 حصل لا يطلب الخروج عنه بطبعه ولو اخرج عما اتفق وجوده فيه لم يحد اليه طبعاً
 بل يسكن اينما وقع لعدم المبرح فلا يلوته حيز طبيعي ويمكن ان يجاب عنه بان له حيزاً
 طبيعياً نوعياً فنسبته الى سائر الامكنة كنسبة قطعة من الهواء مثلاً بالقياس الى مواضع
 من حيز الهواء فكما ان القطعة المذكورة اذا خرجت عن هذه المواضع الى اي موضع اخر منها
 لم يحد اليه لانه وجد مكاناً طبيعياً اخر بشرط وضع اخر ولا يلزم منه ذلك نفى لوجه الموضع
 الاول حيزاً طبيعياً له كذلك المركب المذكور ولا يلزم منه تعدد المكان الطبيعي المهود عنه
 كما لا يخفى على انه يمكن ان يقال للمركب المذكور حيز طبيعي وهو وسطه امكنة بسيانته فانه
 لما ساوي بسيانته يقتضي طبيعته الحصول في وسطه الامكنة بحيث لو اخرج عن الوسط بطل
 بطبعه لعدم المبرح وقد يجاب عنه بان المركب المذكور غير متحقق لامتناع المعتدل
 الحقيقي ومادة النقص لابد ان تكون في المحققات فتأمل **قوله** وقد يقال عدم الحيز اه
 اعتراض على قوله وليس له حيز بالترديد ومنع ذلك القول على تقدير ومنع الاستلزام
 على تقدير اخر في اصله انه ان اريد بذلك القول انه ليس له حيز بالقوة فهو ممتنع لجواز
 ان يكون له حيز طبيعي ولم يحصل فيه لامتناع الخلوة عن الموانع وان اريد انه ليس له
 حيز بالفعل فاستلزام الدليل للمدعى ممتنع فان عدم الحيز للمجرد بالفعل لا ينافي المدعى اه
 ولما كان التعليل بقوله اذ ليس وراءه جسم اخر كالنص في الارادة الثانية لم يتعرض
 للارادة الاولى وانت خبير بانه اذا كان المدعى ان لكل جسم حيزاً طبيعياً بالفعل وهو

مركب

متنازعة وتبعه
 الحدس

حاصل فيه

حاصل فيه بالفعل فالمتنازعة ظنة لكن الظ هو الاول كما لا يخفى ولذا حمل عليه القائل فاورد ما او
قوله من الموانع لكونه محيطاً بجميع الاجسام محدداً للجها **قوله** الا ان يقال انهم لا يقولون
 بذلك اي بالجواز المذكور اي على تقدير قوة النقص مبنياً على عدم قولهم بعدم الحيز له بالفعل فالنقص مبنى على ذلك
 والزام لهم فعلى هذا اي على تقدير قوة النقص مبنياً على عدم قولهم بذلك الجواز ايضا لا بأس
 بتعليله بقوله اذ ليس اه بل المناسب الاكتفاء بعدم قولهم ان التعليل يشعر بالتحقيق على ان
 التعليل المذكور لا يفيد تمام المدعى ان الظ منه انه ليس وراءه جسم اخر بالفعل ولا يلزم منه
 ان لا يكون له حيز بالقوة ايضا لجواز ان يكون وراءه جسم اخر بالقوة فلا يثبت به الا عدم
 الحيز بالفعل لا عدمه مطلقاً وانما قال لا يناسب دون لا يصح لامكان التوجيه بان يقال المراد
 انه ليس وراءه جسم اخر لا بالفعل ولا بالقوة بناء على زعمهم بذلك وهو تعليل من طرفهم
 هذا **قوله** اذا سوال انما هو على تفسيره اه يعني ان حاصل السؤال هو ان الحكم المذكور
 ينتقض بالجسم المحيط على تفسيره وان لم ينتقض به على تفسير الحيز بالمعنى الثالث مل للوضع
 والمجازات بناء على ان الجسم المحيط وضعا ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه فالجواب عنه
 بحمل الحيز على المعنى الاعم كما فعله المجيب ليس في شئ من المقابلة وقد يقال معنى قول السائل
 نعم له وضع ومحاذاة اه ليس كما فهم بل معناه انه له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه
 لكنه ليس شئ من طبيعياته حتى يندفع النقص بحمل الحيز على المعنى الاعم وحاصل الجواب
 ان الحيز ما به يمتاز الجسم في الاشارة الحسية وهذا المعنى شامل للوضع الذي يمتاز
 به المحدد عنه غيره في الاشارة الحسية كالهيئة الحاصلة له بسبب نسبة بعض اجزائه
 الى بعض اخر ولا يبعد في ان يكون هذا الوضع طبيعياً له وان لم يكن شئ من وضعه ومحاذاة
 بالنسبة الى ما في جوفه طبيعياً له وح لا كلام في مطابقة الجواب للسؤال فتأمل **قوله** بما ذكر
 اي في الجواب **قوله** حيث قال نعم له وضع اه فان معناه ان له وضعاً ومحاذاة بالنسبة الى ما
 في جوفه فهو متخير بالمعنى الاعم للحيز ولم ينتقض به الحكم المذكور وذلك غير مفيد
 اذ الكلام في الانتقاض على تفسيره **قوله** ان اتحادها عند المحصم ولذا ذكر كلامنا
 في فصل اخر **قوله** والجواب اننا نريد اه حاصله ان الغرض من التفسير المذكور ليس

ك

الآتيان لونه الحيز اعم من المكان وهذا الغرض يحصل بما ذكر ولا باس بكونه اعم وصادقا على
الجهة ونحوها مما سيظهر من بيان المص ان ليس بحيز فتأمل **قوله** به يمتاز الحيز عن السطح
لا يخفى ما فيه من المسامحة والمقابلة يحصل لونه الحيز اعم من المكان الذي هو السطح المعروف
قوله اعتمادا متعلق بعمومه اي فلا باس باثباته عاما شاملا لامثال الجهة اعتمادا على انها
انها ليست بحيز مما سياتي به المص من قوله لانا لو فرضنا فانه سيظهر منه ان الحيز الطبيعي
ما هو مقتضى الطبيعة وما ذكره من امثال الجهة ليست كذلك فتأمل **قوله** قد يقال يجري
ما استدلل به في اثبات الحيز الطبيعي لكل جسم وهو قول المص لانا لو فرضنا اه هناك
اي في موضع المحدد بالنسبة الى ما تحته والنظر ان هذا اعتراض على الش فوه بان ذلك
الوضع ليس امر طبيعي للمحدد وحاصله ان ذلك الوضع امر طبيعي له بمقتضى الدليل
الذي فلا وجه لما قال به الش **قوله** والحق ان لاضرورة اه محكمة بين الش وبين القائل
وتبرجح لقول القائل يعني ان الش حمل الحيز في المحدد على حالة غير الوضع بالنسبة الى
ما تحته ولا ضرورة في ذلك بل يجوز ان يكون ذلك الوضع حيزا له طبيعيا كما ذكره القائل
بل يجوز ان يكون تلك الحالة اي التي تتميز المحدد عنه غيره وضعا بالنسبة الى ما تحته خاصا
بالمحدد حيث لم يكن مثل تلك الحالة فيما اذا كانت في غير المحدد وتتميزه عنه غيره فح
لا وجه لقول الش وان لم يكن شئ من اوضاعه ونسبه بالقياس الى ما تحته امر طبيعي
ويجوز ان يكون المعنى ان الش حمل الحيز في المحدد على حالة غير وضع فان للوضع ثلاثة موا
كما سبق من المحشى في فصل الجز حيث قال الوضع يطلق على الاشارة الحسية وعلى المقولة
وعلى جز المقولة اي نسبة الى الامور الخارجية والحالة التي تتميز المحدد في الاشارة الى
الحسية على ما ذكره الش ليست بشئ من هذه المعاني بل هي الحالة التي تحصل للمحدد
من نسبة بعض اجزائه الى بعض ولا ضرورة في ذلك فتأمل **قوله** قيل نسبة الشريف اه
يعني ان بين ما نقل عن الطوسي وبين ما ذكره الشريف منافاة اذا نظر من الاول
ان المعنى المذكور من اصطلاحات القوم والنظر من الثاني انه من اصطلاحات العوام
لامن اصطلاحات القوم وانما قال فالنظر لحواله ان يكون مراد الشريف من العامة عامة المتكلمين

دون العوام في يكون القولان متوافقين **قوله** الى العامة بمعنى العوام كما هو الظاهر كما سبق
اذ كثيرا يكون اطلاقهم موافقة للاصطلاحات وذلك بان يقع الاصطلاح بوضع لفظ لمعنى
ثم يكون العوام يطلقون ذلك اللفظ في ذلك المعنى فانهم ذلك ولا تلتفت الى ما قيل او يقال
قوله سؤال الشيخ في النجاة اه النظر من سياق كلامه ان ما ذكره الشيخ في النجاة موافق لما نقل
عن المحقق الطوسي من الترادف وفيه نظر اذ الظاهر ان الشيخ اراد بالمكان في قوله ان لكل جسم
حيزا ومكانا غير ما اراده بالحيز اذ العطف ظ في المفارقة كما لا يخفى وقوله واعني بالمكان
اي في المواضع الثلاثة من الدليل يعني ان المراد بالمكان في تلك المواضع هو المكان والحيز
جميعا بضرب من التاويل ليلو ما ذكره دليل الكل شئ المدعى فعلى هذا لا يكون ما ذكره في النجاة
موافقا لما نقل عن المحقق بل يكون موافقا لما قاله في الشفاء كما لا يخفى على الفضلاء واما ما قيل
من ان كلام المحشى مبني على ان المراد بالمكان ما هو الاعم شامل للسطح والحيز والوضع
كما حيز فقوله والمكان عطف تفسير للحيز بالمعنى الاعم فيكونان مترادفين بذلك المعنى
ولا يجوز ان يتغايرا والالزام ان يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان وهو بوط قطعافيه نظر
اما اولان حمل العطف على التفسير خلاف الظ لا سيما عند امكان الحمل على الحمل على الحقيقة
واما ثانيا فلانه على المعنى المذكور لا يكون موافقا لما نقل عن المحقق المزبور بل يكون من قبيل
زيادة نفخة في الطيور فان مراد المحقق انها مترادفان بالمعنى الاخص كما هو المستور
في النقل المسطور واما ثالثا فلان عدم استلزام التغاير لحيزين طبيعيين في غاية الظهور
وانما يلزم ان يكون لجسم واحد حيز طبيعي ومكان طبيعي ولا بطلان في ذلك هذا فتأمل
قوله او يكون كل مكان له طبيعيا هذا رفع للايجاب الكلي فالمعنى ان يكون بعض المكان
طبيعيا وبعضه غير طبيعي واما حاصل الاستدلال ان المكان منحصر في هذه الاحتمالات
الثلاثة والاولان باطلان فتعين الثالث وهو **المطعم** الملازمة فمما اه لا يخفى ان عدم
تأثير القواس قد يكون بوجود القواس وعدم تأثيرها وقد يكون بعدمها فبحر وفرض عدم
تأثير القواس لا يتم الملازمة وعلى هذا بني المحشى منع الملازمة لا يقال المراد فرض عدم
تأثير القواس مع وجود القواس كما هو المتبادر في لا يتوجه المنع المذكور لانا نقول

قوله في بعض على عبد الرحمن
وعلى المحشى الخ

ضربا من

هذه اشارة الى وجه الابع
للتفكير تامل تنقل

ان تدبر الصفة

يمنع الملازمة أيضا لانه يجوز ان يوجد قواسر غير الاجسام وينتفي الاجسام كلها والى اصل
ان الملازمة انما تثبت على تقدير وجود الاحيان واما بدونها فلا ولا يبعد ان يقال المراد انه
لو فرضنا عدم تأثير القواسر مع وجود الاحيان لكان في حيز معين الا انه لم يذكر هذا القيد
لظهوره وانسياق الذهن اليه وبعد فيه تأمل فتأمل **قوله** المفهوم من الشفاء ان الطبيعى اه
هذا ما خوذ من كلام الامير صدر الدين في حاشية القديمة والجديدة على الشرح الجديد للبحر
والفرض هو الاعتراض على التفسير المذكور بانه يلزم من اختصاص الطبيعى بما يستند
الى الذات والجزء مع ان المفهوم من الشفاء انه اعم فيجب التفسير بالامور الخارجية الغير
اللازمة والنوطة لما سيجي منه عند قوله الشرح ان يكون مستحيلة والاحيان لما وعده
في اول الفصل ووجه الفهم ان الشيخ عدا القاسر من خارج الشئ وجعله مقابل الجوهر
الشئ واللازمة معانم جعل الطبيعة مقابل القاسر ففهم منه ان ما يعرض الشئ بسبب جوهره
او جزئه او لازمه طبيعى بخلاف ما يعرضه بسبب القاسر الذي هو الخارج الغير اللازم **قوله**
لقائل ان يمنع هذا اه اى لانهم انه اذا بطل ان استحقاق المكان لقاسر تعين استحقاقه
اياه لانه اذا يجوز ان يكون وجود الجسم في ذلك اتفاقا بان يكون الجهة التي فيها الحيز
طبيعية له فحصل في تلك الجهة بمقتضى طبيعته فوجد في ذلك الحيز لكونه فيها اتفاقا **قوله**
لا لاقتضاء طبيعته والالقاء قاسر في اصل المنع تجوز الوسطة بين الاستحقاق لذاته
وبين الاستحقاق لقاسر وهو الاتفاق وهذا التفسير اندفع ما قيل من ان الجهة خارج
لازم للجسم فهي من الطبيعة على ما في الشفاء ومنه القواسر على ما قرره الش فلان في الوسطة
في شئ من الطرفين فلا يرد المنع المذكور اصلا وجه الاندفاع ان مجرد كون الجهة من الطبيعة
او من القواسر لا يكفي في نفى الوسطة بل لابد من تأثيرها في تحيز الجسم ولا تأثير لها فيه
على التقدير المذكور **قوله** واذا فرض تغير المكان قيل هذا بيان للوجه الطبيعية لا الحيز
بالدوران وجود او عدمه وقوه والظ ان الجهات مطلوبة اه تروق من المنع الى الدعوى
بجعل ما ذكره من المستند من الدوران دليلا لاشارة الى قوة السؤال **قوله** نعم لو انحصر
قال فيما نقل عنه هي هنا لان الوضع لا يتبدل بتبدل الجهة ولذا قال قريبا من التمام قيل

خوش بى

خوش بى

خوش بى

هذا المنقول

عبد الرحمن

هذا المنقول يدل على انه اراد بالوضع ما كان بالنسبة الى الامور الخارجية واما ما قيل
من انه اراد ما كان بسبب نسبة بعض الاجزاء الى بعض اخر لم يحكم بالتامة لان الوضع
بهذا المعنى لم يثبت عنده ولذا لم يتعرض له في فصل الجز حيث قال وبطلان الوضع
على جزء المفعول اى نسبة الشئ الى الامور الخارجية ففيه نظر اما او لا فعدم مطابقة
للمنقول المذكور واما ثانيا فلان القائم في السفل مثلا اذا قعد فقد تبدل وضعه **قوله**
الحاصل من نسبة بعض الاجزاء الى بعض مع كون الجهة بحالها واما ثالثا فلان عدم
التعرض في فصل الجز لا يدل على عدم ثبوت ذلك المعنى عنده لجواز ان يكون ذلك
لتعرض الشئ فيما سيجي انتهى اقول في نظره نظر اما او لا فلان المطابقة للمنقول
المذكور ليس بامر واجب بل قد يكون صاحب البيت لا يدري ما في البيت واما ثانيا
فلان ما ذكره من صورة القائم في السفل اذا قعد مما لا مناسبة له في المقام كما لا يخفى
واما ثالثا فلان عدم التعرض ظ في عدم الثبوت وعليه مبنى كلام القائل الثاني
قوله يمكن ان يقال تأثير الفاعل اه هذا الجواب للسيد الفريد في حاشية البحر وقد
رده الش الجديد بما اشار اليه بقوله فان الاين من لوازم اه واجاب عنه الرد المذكور
الامير صدر الدين بانه ان اراد ان الفاعل يؤثر في ايجاد الجسم في المكان كما هو ظ كلامه
فذلك غير لازم مما ذكره ادفع الاين من العوارض اللازمة لا يقتضي ان يكون موجود الجسم
مقتضيا لجواز ان يقتضيه طبيعة الجسم او امر اخر وان اراد ان التأثير في ايجاد الجسم
في المكان يوجد مع التأثير في وجود الجسم في زمان واحد فلم يكن لانهم انه من تنمة **قوله**
تأثير الفاعل لم لا يجوز ان يفرض خلوا الجسم عنه حال وجوده سيما اذا لم يكن طبيعيا له
انتهى ولعله لهذا لم يلتفت اليه وقال يمكن ان يقال اه **قوله** لا تأثير في ايجاده يعني انه
ليس تأثير الفاعل في وجود الجسم من تأثير الامور الخارجية التي يفرض خلوا الجسم عنها اى
عن تأثيرها بل هو في حكم المستثنى ومعنى الشرطية انا لو فرضنا عدم تأثير القواسر
في حصوله في الحيز لكان في حيز معين **قوله** ولا يرد عليه منع اصلا اى لا يمنع القائل
المذكور ولا منعنا الذي اوردناه عند قوله لو فرضنا اه ولا منع اخر كمنع الش الجديد

للتجريد فافهم ذلك **قوله** منع للسند الاخص الظاهر حمل المنع في قوله الشر على المطالبة
وفيه نظرا يمكن ان يقال انه بمعنى الابطال بقربته كونه جوابا عن المنع نعم يرد عليه ان ابطال السند
الاخص ايضا غير مفيد الا ان يقال ان الفرض ابطاله في حد ذاته وما له تسليم المنع واثبات الحلل
في السند ومثله مقتضى فيما بينهم ثم ان قومه منع للسند الاخص مساحية بل هو منع لتبوير السند
فما مل **قوله** فان القائل اه بيان لكونه منعاً للسند الاخص لا لكونه منعاً للسند فقط كما ظن
فان نقبض الملازمة المهمة هو عدم قوة الحصول في الحيز من الفاعل ولا شك انه اخص منه كما اثار
اليه بقوله ان يرد انه يجوز ان يكون من الفاعل الذي فرض انه ليس من الامور الخارجية **قوله**
هو الحيز اي بالمعنى الاعم من المكان وهو ما به الامتياز **قوله** ومنعه مكابرة فيه **قوله** انه يجوز
ان يكون القواسم جميع الاجسام فعلى تقدير انتفاؤها لا يتم وجود ما به الامتياز كما اسلفناه
قوله فلينع حصوه في حيز ثم فيه انه ليس في شيء من قانون التوجيه وكيف يقال للمانع
لم منع هذا دون ذلك فان ذاك ليس على من هذا بل هو من قبيل تعيين الطريق فما مل **قوله**
في قومه هذا وارد نظرا حاصله انه كما يرد المنع من جانب القائل بان المكان هو السطح كما زعم
الشر يرد من جانب القائل بانه هو البعد ايضا اذ يجوز ان يكون البعد مما لا يتجاوز عن سطح
الفلك الثامن في لا يكون للفلك التاسع بعد فضلا عن ان يكون من لوازم وجوده قبل ان يرد انه يجوز
ان يتجاوز البعد عن سطح الفلك التاسع مع وجود الفلك التاسع ففسطة وان اردت مع عدم
قوله الفلك الثامن هو المحدد فله مكان بمعنى البعد قطعا انتهى وبهذا سقط ما قيل في تعليل
الجواز المذكور اذ لا يدل قطعيا على وجود الفلك التاسع خلوه عن الكواكب التي يستدل
بها على وجود الفلك فضلا عن وجوده **قوله** ويمكن ان يقال خلوه الجسم اه لعله اشارة
الى الجواب عن السؤال المذكور في الشرح بقوله فان قلت اه بعد تزييف ما ذكره الشر
وحاصله ان تاثير الفاعل الشخصي في الامور الخارجية التي يفرض خلوه الجسم عنها لا تاثير
فاعل ما فان خلوه الجسم عن كل عارض شخصي ممكن واما خلوه عن عارض ما فليس بممكن
بل عارض ما لازم له فلا يلزم شيء من المحذورين المذكورين في الشقين ان يكون المكان ح
مستندا الى لازم الجسم فيلزم طبيعيا له لما عرفت من الشفاء **قوله** لقائل ان يقول في رد

هو
خوشاى
وعبد الرحمن

الجواب المذكور **قوله** يجوز اختلاف تلك العوارض في الاقتضاء فيه ان حاصل الجواب كما عرفت
ان المكان مستند الى عارض ما لا الى كل عارض شخصي فهو مقتضى عارض ما لا يقتضى كل عارض
فلا يمتشي ان يقال يجوز اختلاف تلك العوارض في الاقتضاء **قوله** فلا يثبت وحدة الحيز
الطبيعي اي مع انها ثابتة كما سيجي فلا يجوز ان يكون المكان المستند الى عارض ما طبيعيا
وفيه انه ان اراد انه لا يثبت وحدة الحيز ح اصلا فهو مهم وان اراد انه لا يثبت بحد استناد
المكان الى عارض ما لجواز الاختلاف في الاقتضاء فهو على تقدير التسليم مما لا باس به اذ وحدة
الحيز ثابتة بدليل اخر **قوله** وما اوردته اي ما اوردته المص في الدليل بقولنا لانا لو فرضنا
عدم القواسم لا بدفع الا العوارض الغير اللازمة يعني ان فرض عدم القواسم عبارة عن
تخلية الجسم عن العوارض الغير اللازمة ولا يخفى عليك ان تخلية الجسم عنها ممكن بحسب
نفس الامر ايضا ولا يجوز ان تكون مستحيلة بحسب ضرورة فلا وجه لما اوردته من ان تخلية
الجسم جاز ان تكون اه وقيل معناه ان ما اوردته المورد من جواز استحالة التخلية لا بدفع
ولا يفي الا امكان التخلية عن العوارض ولا يخفى ان التخلية عنها ممكن بحسب نفس الامر
فلا يرد مندفع ومما يوتد الاول ان هذا الجواب قد ذكره صدر الدين في حاشيته على شرح
الجديد ووقع في عبارته والدليل المذكور مختص بنفي العوارض بدل قوله المحشى وما اوردته اه
قوله فعلى هذا لا يلزم اه قد عرفت مما امكن انك ان الطبيعي انما هو مقتضى عارض ما دون
مقتضى كل عارض شخصي وان ذلك لا ينافي وحدة الحيز الطبيعي فجواز ان يكون كل عارض
مقتضيا لحيز اخر مما لا يضر ههنا **قوله** فيه ان الجسم اه هذا ايضا جواب عما اورد لكن تسليم
جواز ان يكون التخلية مستحيلة بحسب نفس الامر وتقديره سهل لمن هو له اهل ثم اقول
حاصل كلام المحشى ان حاصل الدليل المذكور في المتن ان الجسم اذا كان لوخلى وطبعه
كان طالبا للحيز كان له حيز طبيعي لكن المقدم حق وهو قولنا اذا كان بحيث لوخلى
وطبعه كان طالبا للحيز فكذا اما حقيقة المقدم فبالضرورة واما الملازمة فلان ذلك
الحيز ليس لغرضه فهو طبيعي وبهذا التقدير سقط ما قيل من ان حاصل كلام المحشى
يرجع الى قولنا لوخلى وطبعه كان مقتضيا لحيز لكن المقدم كاذب ولا يلزم منه كذب

خوشاى
هو
يعنى ان ما اوردناه
جواز استحالة التخلية
عن العوارض الغير
اللازمة بناء على ان
مراو المستند هو
التخلية عنها مبداه

كذب التالي وفيه انه يلزم ايضا صدقة والمدعى في هذا المقام ولا ينفذ عدم ظهور كذبه كما يشتر
به قومه وكونه التقرير غير مطابق للواقع لا يستلزم اه على ما لا يخفى انتهى **قوله** لا يخفى انه لو شر
اه هذا الكلام كالحكمة بين المورد والمص يعني ان كان الحيز بالمعنى الاول فابراذ المورد
وارد وان كان بالمعنى الثاني فابراذه غير وارد والحاصل ان كلام المص مبني على التفسير
الثاني وكلام المورد ناظر الى التفسير الاول **قوله** ولا يتم ما ذكره المص اذ تختار الشق
الثاني ونقول لا يلزم ان لا يتوهم الحيز الثاني طبيعيا لان عدم الطلب بسبب الحصول في
الاول لا يفتح في كونه طبيعيا بالمعنى المذكور لصدقة عليه **قوله** لو شر بالذي يطلبه الجسم
للم يكن فيه هذا ما اختاره وقيل فيه نظر اذ المسئلة ح تلو به يسيه والقول بان ما ذكر
في معرض الاستدلال تنبيه في غاية البعد انتهى اقول في نظره نظره وجهين فانظر ما ترى
قوله او يجمع الامر بان يقال هو الذي لو كان الجسم فيه لم يطلب غيره ولو لم يكن فيه
لكان طالبا له **قوله** لا يخفى عليك ان المراد به الظن من السوق والملايم للذوق ان هذا الكلام
منه جواب عما اورده على المص وحاصله ان الدليل المذكور مبني على ان حصول الجسم
في حيز طبيعي لا يتوهم ما نفع لطلب الجسم حيز طبيعي اخر على تقدير تعدد الحيز الطبيعي والا
لوجب ان يرد بين الامور الثلاثة ويبطل كل واحد من الشقوق لانه يخص باحد تلك
الامور كما فعله المص وذلك لان المراد من فرض خلو الجسم عن القواسر المدلول عليه
بقومه وخلي مع طبعه فرض خلو عما يتوهم قاسرا بالنسبة الى ما يفرض كونه حيزا طبيعيا
في اذ كان الحصول في حيز طبيعي ما نفع وقاسرا عن الحصول في حيز طبيعي اخر بمنع
حصول الجسم في احدهما دون الآخر فانه على ذلك التقدير لو فسر الجسم بالنظر الى حيز
فرض تخليته اي تخليته الجسم عن القواسر بالنسبة الى ذلك الحيز او تخليته في ذلك الحيز عن
الجسم لا يجوز ان يتوهم الجسم في تلك الحالة اي في حالة التخلية حاصلا في حيز طبيعي اخر
لو وجد لانه يلزم خلاف المفروض الذي هو تخليته الجسم عن القواسر بالنسبة
الى ذلك الحيز في يلزم ان يتوهم الجسم خارجا عنها جميعا لادخالها في احدهما وخارجا عن
الآخر وعلى هذا اي على تقدير ان لا يجوز ان يتوهم الجسم في تلك الحالة حاصلا في حيز طبيعي

الاول ان التفسير
لا يجعل المسئلة اعني
ان لا يتوهم جسم ما
حيزا طبيعيا
بديهية وذلك لفظ
والثاني ان القول
المذكور ليس
في بعد فضلا عنه
ان يتوهم في غاية
البعد قد بد
مبناه

اخر يلزم

اخر يلزم ان يرد بين الامور الثلاثة ويقال اما ان يحصل فيهما او لا يحصل في شيء منهما او
في واحد دون الآخر كل ذلك بط هذا ما يسر لي في شرح هذا المقام بعد الجهد والطلب
مع الكد والتعب لكنه محل نظر اما اول فلان حصول الجسم في كل واحد من الحيزين
الطبيين المفروضين من اللوازم المستندة الى طبيعة الجسم من طبيعته لانه القواسر
التي فرض تخليته الجسم عنها على ما فهمه من كلام الشيخ في الشفاء وبني عليه كلامه في غير موضع
تلكيف يصح ان يعد قاسرا وخلاف المفروض واما ثانيا فلانه فرق بين القواسر عن
حصول الجسم في حيز طبيعي وبين القواسر عن طلب الجسم حيز طبيعي وكلام الفارض
في الاول دون الثاني وكلام المورد في الثاني دون الاول فيجوز ان يتوهم الحصول
في حيز طبيعي ما نفع لطلب حيز طبيعي اخر ولا يتوهم ما نفع الحصول في حيز طبيعي
اخر واما ثالثا فلان المورد جعل الحصول سببا لعدم الطلب لاما نفع الطلب
وبين المعنيين فرق فيجوز ان يتوهم سببا لعدم الطلب لا يتوهم ما نفع الطلب واما
رابعا فلانه لو فرض خلو الجسم عن القواسر لم يكن الحصول في حيز طبيعي ما نفع الطلب
لحيز طبيعي اخر لوجب ان يحصل الجسم على تلك الحالة في ذينك الحيزين معا لانه
كل منهما مقتضى طبيعة ولم يكن مانع كما ذكره الصدر الشيرازي في حاشيته
على الشرح الجديد للتحريد فعلى هذا يجب ان يخص الدليل بالحصول فيهما لا بالحصول
في احدهما دون الآخر واما خامسا فلان البناء على عدم المانعة مما لا يفيد في دفع
الايراد المذكور لجوان ان يتوهم المبني عليه فاسد اني نفه فتأمل **قوله** وحاصل الكلام
اي حاصل الكلام الذي ذكرناه قبل مصدرا بقولنا لا يخفى **قوله** يجوز ان يتوهم للجسم
حيزان اه جوابه كما قيل ان المراد انه لا يمكن ان يتوهم لجسم حيزان بمعنى المكانين
لظهور التعدد بالمعنى الاعم **قوله** الوضع انما يتوهم حيزا اه كما يدل عليه قول الشيخ له
حيزان اما مكان واما وضع وكذا قوله فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا **قوله**
على اقتضائه في كل جسم لا يخفى عليك انه لا نزاع في اقتضاء كل جسم الوضع وانما الكلام
في ان ذلك الوضع حيز في الكل ام في البعض **قوله** تحكم محض لا يخفى عليك انه لا يجري

في ادين

فصل في

بانه لو كان اه فعلى هذا سقط ما قيل ان الرد يد المذكور انما يجري في هذا الوجه وفيما يليه
فتأمل **قوله** فلا يكون بالقوة فيلزم خلاف المفروض فان كونه بالقوة عبارة عن الاستعداد
الحاصل فيه فاذا كان بهذا الاستعداد بالقوة لم يكن حاصله فيه وقد فرضناه حاصله
وقد يعارض بانه لو كان بالفعل مطلقا اى سواء كان من جميع الوجوه او من بعض الوجوه
وتقدير المعارضة انه لو لم يكن بالقوة من جميع الوجوه لكان اما بالفعل من جميع الوجوه او
بالفعل من بعض الوجوه وعلى كلا التقديرين يلزم التساوي على الاول فلانه لو كان بالفعل
من جميع الوجوه لكان كونه بالفعل بالفعل لكونه من جملة الوجوه وايضا لو لم يكن كونه بالفعل
بالفعل بل بالقوة لم يكن بالفعل من جميع الوجوه بل بالقوة كما لا يخفى على من تأمل وكذلك
فعليه فعلية فيلزم التساوي على الثاني فلانه لو كان بالفعل من بعض الوجوه لكان
كونه بالفعل من ذلك البعض بالفعل والالم يكن بالفعل من ذلك البعض بل بالقوة وقد
فرضناه بالفعل من ذلك البعض وهكذا فيلزم التساوي بهذا التقرير سقط ما قيل ان
هذا ليس من المعارضة في شيء اذ ليس شيء من فعلية جميع الوجوه وفي قوتية نقيضا
للاخر نعم فعلية البعض مع قوتية الجميع نقيضان وبالعكس لكن المعارضة ليست على
ذلك الوجه كما لا يخفى **قوله** وانت تعلم انه لو كان اه هذا ايضا معارضة على الدعوى المنهية
من قوه فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل اه وتقديره انه لو كان
موجود من الموجودات بالفعل من جميع الوجوه لكان كونه بالقوة من جميع الوجوه ايضا
بالفعل فانه من جملة الوجوه التي فرض انه بالفعل بالنسبة اليها فيكون ذلك الموجود بالقوة
من جميع الوجوه لكونه بالقوة بالفعل مع انه فرض كونه بالفعل من جميع الوجوه فيكون
موجودا بالنظر الى فرض كونه بالفعل من جميع الوجوه ومعدوما بالنظر الى كونه بالقوة
من جميع الوجوه قيل فيه نظر لان القوة ليست من وجوه ما بالفعل من جميع الوجوه
لانها غير ممكنة له وانما الكلام في الوجوه الممكنة اقول في نظره نظر لان القوة ان لم تعد
من جملة الوجوه التي فرض كونه الموجود بالفعل بالنسبة اليها لم يكن بالفعل من جميع الوجوه
بل من بعض الوجوه وهو ما عدا القوة وان عرفت منها تمت المعارضة وسقط النظر

خوشا

خوشا

نعم لا يمكن

نعم لا يمكن ان يكون الشيء بالفعل من جميع الوجوه لاشتمالها على المتقابلات وهو بحث اخر لا يضرب
بل يضرب المستدل لدلالتة على خلاف مدعاه فتدبر وقد يجاب عن المعارضتين بان المراد بالوجوه
اى الوجوه الحقيقية واللوة بالفعل واللوة بالقوة من الاعتباريات فلا يلزم ان يكون كونه بالفعل
بالفعل ولا كونه بالقوة بالقوة ويرد بانه ليس بشيء يلزم ح ان لا يتم اصل الدليل **قوله**
لا يخفى عليك ان الموجودات لا يخفى عليك ان كلام المحشى قد انجر في الحاشية المتقدمة الى
ان الاقرب ان يكون مراد القائل بالوجوه الحقيقية فلعله لهذا بادىء رهننا الى اثبات
وجود الحركة فقط ما قيل ان بيان وجود الحركة ههنا مستدرك **قوله** وخروجه
من القوة الى الفعل دفع كما سبق في كلام ارسطو فيخرج عن قسم الحركة ويدخل في قسم الكون
مع انه لا يسمى باللوة بل يسمى بالحركة فينتقض كل من تعريف الحركة **قوله** المستفاد
من التقسيم اللهم الا ان يقال في دفع انتقاض تعريف اللوة ليس تقديم المسند اليه في فهمه
وهو اللوة والفساد للحصر اى لحصر المسند اليه في المسند فلا يلزم دخول التوسط
في تعريف اللوة اذ هو يلزمه ان التقسيم ان الخروج الدفعي بعضه اللوة والفساد فالتعريف
المستفاد للكون هو انه بعض الخروج الدفعي هذا وهذا **قوله** التقدير انه دفع ما قيل ان الاعتراض
المذكور ليس مبنيا على قوة التقديم للحصر كما زعمه المحشى بل مبناه على ان التقسيم المذكور
مخرج للتعريف الاسمي للكون وهو منقوض لصدقة على المتوسط وهذا لا يندفع بان
التقديم ليس للحصر وان القضية ماملة نعم لا يخفى ما فيه من التكلف والتعريف
واشار اليه المحشى بقوله اللهم الا ان يقال وقد يقال ان تعريف المسند ههنا هو
الكون والفساد لحصر المسند في المسند اليه وح لا اشكال فتأمل **قوله** ويمكن ان يكون
الكون اه هذا ايضا جواب عن انتقاض تعريف اللوة وحاصله ان اللوة والفساد بطلان
بالاشتراك على معنيين كما سبق في الاش في الفلكيات الاول حدوث صور نوعية
والثاني الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود والاول مخصوص بانقلاب الصور
النوعية فلا يتناول الحركة بمعنى التوسط اذ لا انقلاب للصورة النوعية فيها والثاني
اعم منه متناول لها فلا يجوز ان يراد بها ههنا المعنى الثاني فلا يضرب دخول الحركة

عبد الرحمن

خوشا

طرس

عبد الرحمن

فقد عرفت ان رافعه اه انما يقع في العلم ليس التعريف المستعمل في
الحركة والكون مقتضاه جمعا ومعناه انما يقع في هذا التعميم اصلاح
تعريف اللول لا الحركة فتدبر م

ولما اعترض عليه بان اللول الذي
يقول في الحركة قد يكون
واحدة تدرك في حيز
بجس التفاضل في حيز

بمعنى المتوسط في تعريف اللول فلا يتقاضى ان يمتد من افرادة فتأمل **تم** ويؤيد مقتضى السون رجوع الضمير
الى قوة اللول والفساد ههنا بالمعنى الاعم لكن لا يابيد له فيما نقل عنه فهو راجع الى ثبوت المعنى الاعم فيهما
فوجه التأييد ان الحركة لا تؤدي الى حدوث الصورة النوعية للمتحرك فهي بالمعنى الاعم منه وانما قال
يؤيد ان السادية ظاهرة في التباين لا في العموم بل الظ على تقدير العموم ان يقال لانها كون وفساد
فتأمل والا ان يتمك بما سيجي منه الشك كما اشترنا اليه **تم** وصرح في شرح حكمة العين اه هذا
ايضا يؤيد ثبوت المعنى الاعم **تم** بعد تسليم ارادة الحصر في قوة وهو اللول والفساد كما مر
في الحاشية المتقدمة فتأمل **تم** وقد عرفت اندفاعه في الحاشية السابقة بحمل اللول والفساد على المعنى
الاعم ولا يذهب عليك ان الظ حملها على المعنى الاخص ليجوز التعادل فلو كانت الايرادات
مبنية على الظ لم تكن مندفة كما لا يخفى **تم** يتوجه ههنا بحث حاصل البحث هو ان المعارضة
التقديرية على قوة موجودة في الخارج والاستدلال على نفي وجود الحركة في الخارج ولذا دفعه
بالمنع ومن جعله منعا لم يصب وقيل بجمل ان يكون حاصله الاستشكال في الاشراط المذكورة
فقط **تم** هو ان الحركة لا يمكن اه تقريبه اذ كان وجود الحركة في حد ذاته مشروطا بتجاوز المتحرك
عنه لم يكن وجودها في حد اصلا والمقدم حق فكذا التالي اما حقيته المقدم لو استقر الجسم اه
واما الملازمة فلانه يلزم ح ان يكون وجودها في كل ان مشروطا بما يتحقق بعده وكل شيء يكون
وجوده مشروطا بما يتحقق بعده لا يمكن وجوده **تم** لا يمكن وجودها في حد الا بشرط اه لا يتحقق
عليك ان وجود الحركة في حد لا يتوقف على تجاوز المتحرك عن ذلك الحد الى اخر بل يتوقف
على تجاوز عن حد اخر اليه فيكون الحركة موجودة في ان الوصول الى ذلك الحد بشرط التجاوز
عن حد اخر اليه فاللازم ان يكون وجودها في كل ان مشروطا بما يتحقق معه وهو التجاوز عن
الحد الاخر الذي كان فيه في ان الوصول الى هذا الحد لا ما ذكر المحشي وهذا لا يستلزم فيه
وقعه لو استقر الجسم في ذلك الحد لم يكن الحركة موجودة ان اراد به عدم وجود الحركة في
ان الاستقرار لم يفد مقصوده فان الاستقرار في حد لا يكون الا في ان ثابا وعدم وجود الحركة
في ذلك الا ان الثاني لا يستلزم عدم وجودها في ان قبله وهو ان الوصول الى ذلك الحد
وان اراد به عدم وجودها قبل ان الاستقرار فهو مبل هو اول المسئلة والتكون



زبن الدنيا عند
خوشاى سله

في ان الاستقرار لا ينافي الحركة قبله وبهذا يدخل الشبهة فطعا فلا حاجة الى ما سيذكره المحشي
ولا الى ما قيل انه يجوز ان يكون ذلك التجاوز المذكور شرطا للعلم بوجود الحركة لا لوجودها
نفسها ولا الى ما قيل انه يجوز ان يكون ذلك التجاوز من مقتضيات الحركة ولو انهما لما ان
حقيقتها الطلب والتوجه الى الغير فلا بد ان لا يستقر ان لى كيف ولو كان التجاوز الى
حد اخر من مقتضيات الحركة ولو انهما امتنع انفكاكه عنها وليس كذلك والا لا يمنع
السكون بعد الحركة **تم** عرضية لافرادها نظير هذا الموضوعية والمجموعية عرضيات
لافرادها كزيد وقائم في قولنا زيد قائم وجعل زيد محكوما عليه وقائم محكوما به شرط
في وقوعهما فرد الموضوع والمحمول فذلك الجعل متأخر عن وجود زيد مثلا ومع ذلك
لا ينافي تحقق ذات زيد ووجوده **تم** في عرض المسافة بان يكون وجود تلك السطوح
الى المنتهى واحد ضليعا المتقابلين الى اليمين والاخر الى الشمال واحد المتقابلين الاخرين
الى تحت والاخر الى فوق **تم** فخطوط في عرض المسافة ايضا بان يكون احد طرفيه الى
اليمين والاخر الى الشمال **تم** فظهر من قوة الحدود نهايات لاجزاء فرضية **تم** فلا يلزم
تتالي الالات حتى يقال انه بطل عندهم ولا تركيب المسافة من امور غير منقسمة حتى يقال
يلزم الجواهر الفردة وسى متفتية عندهم ولا قوة المتحرك في حد اكثر من واحد حتى
يقال انه يلزم ح انقطاع الحركة وثبوت السكون لا فابن الحركة **تم** لانه يقطع
المسافة بها بيان لوجه النسبية ولم يتعرض لوجه التسمية في الحركة بمعنى المتوسط
لظهوره وهو كونها حالة متوسطة بين المبدأ والمنتهى او كونها واسطة للحركة بمعنى
القطع كذا قيل **تم** ادراك الممتد يتصور اه لعله اشارة الى وجه تخيل الامر الممتد
وادراك الذهن له عند ارتسام نسبي المتحرك الى الجزئين معا في الخيال الذي هو
مضمون قوله لما ارتسم المتحرك اه وحاصله ان حصول صورة الجزئين معا في الخيال
يجوز ان يكون معدا للذهن لحصول امر ممتد فيه فذلك يدرك الذهن الامر الممتد
عند الارتسام المذكور كما هو شان سائر المعدات بالنسبة الى ما معدت له ويجوز وجه
التخيل المذكور اتصال احدى الصورتين بال اخرى كما ذكره الشريف في حواشي شرح حكمة العين

حيث قال يتصور امر ممتد من اول المسافة الى اخرها في الذهن لوجهين احدهما ان يقال احدى الصور
انصلت بالآخرى فيحصل امر ممتد منهما شبه اتصال الماء بالماء وصيرورتها امر ممتدا واحدا
والثاني ان يقال حصولها معا صار معدا للذهن لحصول ممتد فيه انتهى ويحتمل ان يكون تويضا
على اعتبار ان سائر سبب المتحرك الى الجزء الثاني قبل ان يزول سببه الى الجزء الاول بانه لا حاجة
الى اعتبار ذلك فان ادراك الممتد يتصور بان يكون حصول صورة الجزءين مطلقا ولو
متعاقبة معد للذهن **ثم** فان الحصر مهم لجواز ان توجد في مجموع ما قبل الوصول وحال
الوصول بان يوجد كل جزء من اجزائها في ان من اناات ذلك المجموع فانه امر ثالث واسطة بين
الامرين المذكورين هذا ما اوردته الشريف في شرح المواقف وحاشية التجريد بقوله فان قلت
اذا وصل الى المنتهى فالحركة حال الوصول بانها وجدت في جميع ذلك الزمان لا في شيء من اجزائه
قلت حصول الشيء الواحد في نفسه على سبيل التدرج غير معقول لان الحاصل في الجزء الاول
من الزمان لابد ان يكون مغايرا لما حصل في الجزء الثاني لا متناحرا ان يكون الموجود عين المعدوم
فيكون هناك اشياء متغايرة متعاقبة لا يتصل بعضها ببعض اتصالا حقيقيا لا متناحرا ان
يتصل المعدوم بالموجود كذلك ويكون كل واحد منها حاصلا دفعة لا تدرجيا انتهى ولم يلتفت
المخبر الى الجواب الذي ذكره لانه مبني على كون الحركة شيئا واحدا في نفسه متصلا واحدا بالجزء بالفعول كما ترى
وقد صرح بذلك في حاشية التجريد فلما ان يقول فلم يكن شيئا واحدا في نفسه **فما مل** بل يمكن ان يقال اه
اخراب عما قبله واسارة الى رد اخر للدليل المذكور بمنع عدم وجودها قبل الوصول وحاصله انه
يجوز ان يكون وجودها قبل ان الوصول في زمان واقع بين المبدأ والمنتهى فان الوصول نهاية لها
فالوصول اني ليس جزء من الحركة ولا زمانا لها هيتهما حيث هي حتى يلزم منه عدم تحققة عدم تحققت
وبهذا المنع ما اوردته شارح حكمة العين والفاضل الرومي في حاشيته على شرح المواقف
وليس قد بل يمكن ان يقال سدد المنع الحصر كما توهم البعض واعتراض على المخبر بان ههنا
منع من الحصر فيما قبل ان الوصول وان الوصول باختيار شئ ثالث وهو تمام زمان الحركة
الشامل لان الوصول وما قبله ومنع عدم وجودها فيما قبل ان الوصول اعني ما بين المبدأ
والمنتهى الذي هو قبل ان الوصول فخرج كلامه عن النظام بحيث تحريفه الخواص والعوام وقد عرفت

ان كلامه

ان كلامه ليس بخارج عن النظام وان قد خرج عن فهم العوام ثم ان ما ذكره الشريف في الجواب عن
منع الحصر جار ههنا ايضا كما ذكره الفاضل الرومي فاما **فما مل** ذاتا وفعلا المحر والذاتي الذي
لا يقتضي وجوده الى المادة اعني الهولي والفعلي هو الذي لا يحتاج في فعله الى الالة كالقول
ثم فلا يسلك النفوس فان النفوس وان كانت مجردة ذاتا لكنها ليست بمجردة فعلا
لا حجابها في اكتساب الكمالات الى آلات كالبدن والقوى الباطنة والظاهرة **ثم** لانهم قالوا متعلق
بالمنفي اعني الاشكال **فما مل** مطلقا اي سواء كانت مجردة ذاتا وفعلا او ذاتا فقط فقول الشافعي المحر
غير متحركة دعوى بلا دليل ومن قال بل الدليل انما قام على عدم قابلية المحر ذاتا وفعلا لانه ليس له
حالة منتظمة لم يصب **ثم** عن مكان قيل كان تخصيص المكان بالذكر تمثلا وكيف لا ويمكن ان يقال
اذا لم يكن متحركا عنه وضعه كان هناك امران احدهما حصوله في ذلك الوضع اه وكذلك الحال في الكم
والكيف انتهى فاما **فما مل** فالنزاع لفظي اللفظي لغوي لا اصطلاحي اذ الخلاف انما هو في الاصطلاح
ثم باختلاف الشرائط فيجوز ان يكون بعض الاجسام متحركا بالجسمية بواسطة وجود شرط
الحركة فيه كالميل وبعضها غير متحركة بواسطة عدم شرطها وكذا حال الدوام في البعض وعدمه
في الاخر كالافلاك والارض **ثم** مما ياتي الحكم اذا كانت اه فيه نظرا ذبتم الحكم المذكور اذا كانت
الجسمية ماهية جسمية او عرضية غير مفارقة ايضا لتحقيق الجسمية في كل جسم على هذين
التقديرين ايضا غاية ما في الباب بتحقيق الاختلاف في الحركة بحسب اختلاف ماهيات المتحركات
وذلك لا يضر بالحكم المذكور كما لا يخفى هذا واما ما قيل انه لا يتم الحكم المذكور على تقدير النوعية
ايضا لجواز الاختلاف بالعوارض المستحصنة فغيبه ان المفروض ان الجسمية علة تامة للحركة
فاختلاف العوارض لو منع الحركة في بعض الاجسام لكان ذلك امانة قبيل الشرائط او من
قبيل الموانع فلا يكون الجسمية ح علة تامة هذا خلف **ثم** وان كان التفاوت فيها بالشيء
والضعف قبل هذا مبني اما على ان التشكيك في المشتق لا في ما خذ الاشتقاق واما على
جواز التشكيك في الذات والذاتيات اذ لم يتم دليل على نفيه وان بد لو افهيه مجرودهم **ثم**
وكما في الحركة من مقدار نقل عن حاشية التجريد للسيد الفريد ان تبدل الانواع مخصوص بالحركة
في الكيف لقبوله الشدة والضعف دون الحركة في الكم والابن والوضع **ثم** لا سيما وجه

زينة الدين ص 4
عبد الرحمن ص 4

زينة الدين ص 4

طريحي ص 4

خوش ب ص 4

عند النمو وحدث متصل اخر وذلك غير ظهري هذا يثبت ما ذكره رد التفصيل السبب بنفي احتمال الاتصال
 لا بعد ان ثبت الاتصال فلا يوجب في البحث الشر رد التفصيل السبب بانه لا اثر للاتصال كما لا يخفى **قوله**
 وفيهم من الشفاء ان الباقي في النامي بشخص المادة ليس الالهى لما عرفت انه لابد في النمو من تفرق الاجزاء
 الاصلية حتى يندفع في اقطارها الاجزاء الغذائية وبذلك تصير السبب قد سرت في حواشي التجريد
 بان المتحرك بالذات في الكم هو هويولى والمراد من الصورة في قوله والنوع من صورته ما هو الاعم من
 الصورة الجسمية والنوعية لا الصورة فقط اى الباقي في النامي هو النوع من صورته الجسمية والنوعية
 من مركب وبسائطه ايضا لا الشخص من شئ منهما المراد من النامي في قوله وان النوع هو النامي
 هو المنفى اى الموجب لاختلاف الشخص نوع كل صورة من الصورة المذكورة هو الجزء الزائد الغذاء
 المنفى يعنى ان الزائد في مقدار الجسم النامي خلفه الجزء الغذائى ودانته بسبب زيادة مادة ذلك
 الغذائى المنفى ومقدارها اى انضمامها الى الجسم الاصلى لان المتزائدة مادة الجسم الاصلى ومقدارها
قوله لمادة وصورة قيل المراد بالمادة ههنا هو الاجزاء العنصرية وبالصورة الصورة النوعية
 للمركب **قوله** وحقيقة الجسم اى صورته فيه انه ان اراد ان حقيقته هي صورته فقط على معنى مادة
 خارجة عن حقيقته فهو مردود لاجماع السلف والخلف على دخول المادة في الحقيقة مع ان سبق
 كلامه وبما يابى عنه وان اراد انه مقوم وركنه الاعظم هو صورته واما المادة فهي ليست
 بمقومة بل هي مأخوذة فيه طاميلتها للصورة المقومة كما هو مقتضى سوق كلامه فلا يجدى فيها
 يقصده كما لا يخفى **قوله** قال الشيخ انه تقوية لما ذكره في هذه المقدمة الاولى فتأمل **قوله** يجوز ان افراد
 الامور كاشجر المعين فانه من حيث انه شجر معين فرد للشجر المطلق الذى هو امر كل واحد
 حيث انه مركب مخصوص فرد للمركب المطلق الذى هو امر كل واحد ايضا فهو من حيث انه فرد
 للشجر المطلق شخص بان جماله ومن حيث انه فرد للمركب والمادة غير بان جماله هكذا وفيه
 نظر فانه من حيث كونه فردا معينا للشخص ايضا غير بان جماله عند النمو مثلا بل الباقي فردا اخر
 منه كما يستغ ذلك زيادة تضاج **قوله** لم يظهر علينا ان انتقال الجسم اه قال الشريف في حكمة
 التجريد اثبات الحركة في الكيف يتوقف على امرين الاول ان محال الكيفيات قد تغير فيها مع
 بقا طباعها النوعية والثاني ان ذلك التغير تدريجى لا دفعى والامر الاول يثبت بابطال مذهبه

الوه والبروز والفضو والفقوذ وبغيره واما الامر الثانى فلم يعرض احد لبيان بل قنعوا فيه بما
 يحس من انتقال الماء من البرودة الى الشحنة وبالعكس على سبيل التدريج قال الامام لا اعتماد على
 ذلك لجواز ان يكون هناك كيفيات متجددة في اناث بينها ازمة قصيرة فلا يشعر الحس بتفاصيل تلك
 الكيفيات بل يدركها على انها متواصلة فلا يكون هناك تغير تدريجى بل تغيرات دفعية متعاقبة فلا حجة
 انتهى وقال المحشى فخر الدين وقيل يمكن اثبات هذه الحركة بالضوء الحادث على سطوح الاجسام المتعاقبة
 للشمس فانه يقع شعاع الشمس عليها تدريجيا وكذا الاجسام المتعاقبة للابواب المسدودة اذا فتحت
 تدريجيا فانها تنتقل من الظلمة الى النور تدريجيا وكذا انتقال الجسم من الاستقامة الى الانحناء وبالعكس
 بتحركه بحركة النسبة الى غير ذلك مما لا يجرى فيه الاحتمال الذى اوردته الامام في انتقال الماء **قوله**
 بان ينوار الاستعدادات المختلفة على الماء اى حاله الماء باقيا على برودته الى ان يتم تلك الاستعدادات
 فيكون الماء حاراد دفعة عند تمام الاستعدادات فاما يجهل قيل الحرارة ليس بحرارة ولا برودة بل هو
 كيفيات غيرهما والاستعدادات لقبول الماء كيفية الحرارة وهذا ليس ما نقل عن الامام كما ظن فان
 الكيفيات المحسوسة قيل الحرارة من افراد الحرارة على ما ذكره الامام الا انه يجوز ان يكون بين كل فردين
 منها ازمة قصيرة وذلك بنا على التدريج وليست من افرادها على ما ذكره المحشى كما عرفت واعلم
 ان كل واحد من التجويزين المذكورين من قبيل ان يقال جاز ان يكون بحضرتنا جبال شاهقة لمزها
 وانه سفسطة ولذا قيل هذا النكار للمحسوس كما للسوفسطائية **قوله** ووه النفس المنطبقة اه
 جواب سوال مقدر كانه قيل ان للنفس المنطبقة الفلكية في الارادات الجزئية للتجزيات الجزئية
 وتلك الارادات كيفيات نفسانية وليست بمشابة الحرارة والبرودة لعدم امكان القول بالاستعداد
 في النفس المنطبقة الفلكية والالزم سفسطة الافلاك وقت تلك الاستعدادات وذلك مخالف
 لقاعدتهم فاجاب بانه غير ط لجواز زوال اعادة منها وحصول اخرى لها كلاهما في ان واحد
 وهو انتقال دفعى كما قيل لجواز ان يتوارد عليها الاستعدادات المختلفة حتى يتم استعدادها
 لاداة جزئية فتحصل دفعة وهكذا كما ظن لما عرفت من امكان القول بالاستعداد في النفس
 المنطبقة **قوله** ولكن لا يتم ما قيل اى في نفى الحركة في الكيف رأسا وحاصله ان الحركة لا تكون الا بالتدريج
 والتدريج انما يكون فيما يقبل التفاوت بالشد والضعف في نفسه والكيف ليس كذلك وما يرى

خوشاى

طرسه

عبد الرحمن صله
 عبد الله بن محمد

فيه من التفاوت فهو في الحقيقة كيف المحل وهو دفعي للتدريج هكذا قيل وهذا هو الملائم لقومه
ولكن لا يتم بكلمة الاستدراك وعلى هذا يكون حاصل المثار اليه بقوله اذ يجوز ورود افراد الكيفيات
الغير المتناهية من القول القائل بالتدريج انما يكون فيما يقبل التفاوت في نفسه بجواز ورود افراد
الكيفيات على محل بطريق التدريج من غير تفاوت بالشد والضعف وهذا لا ينافي جواز الدفعة
في الانتقالات الكيفية اذ الجواز لا ينافي الجواز فلا ينافي هذا المنع السابق ولا ينافي من
قوله مراد القائل ما ذكره من الفرق بين التفاوت في نفس الكيف وبين التفاوت في كيف المحل في
جواز الدفعة والتدريجية اذ لا فرق بينهما في نفس الامر كما ظن غايه ما في الباب ان هذا على تقدير
صحة بقوله جوابا اخر عنه وقد يقال مراد القائل اثبات حركة الجسم في الكيف بحصرها فيما يقبل
التفاوت بالشد والضعف وحاصل الرد منع الحصر بجواز ورود افراد الكيفيات على محل
بطريق التدريج من غير تفاوت بالشد والضعف وانت خبير بان هذا المعنى لا يلزم كلمة **الاستدراك**
عليه بان القائل لا ينكر هذا الورد لكنه لا يقول بالحركة ح حصول كل منها دفعة انتهى وقد عرفت
جوابه وتوجيه العلة فتأمل **ثم** الغير المتناهية الظاهر انه صفة الكيفيات وقيل انه صفة افراد
الكيفيات والمعنى يجوز ورود الافراد الغير المتناهية للكيفيات فتأمل قيل ما اوجه الى وصف
بالغير المتناهية اقول لعله وصفها به للبالغة في رد القائل فانهم **ثم** وقد يقال لا حركة في الكيف
اصلا اي لا يقبل الشدة والضعف ولا فيما يقبلها وهذا هو الذي سماه الشريف في شرح المواظف
شبهة عامة في الحركة وقرره هكذا المتحرك في الاثر ان كان له من مبداء المسافة الى متنهاها اثن
واحد فليس متحركا في الاثر بل هو ساكن مستقر على اثن واحد وان كان له اثن متعده فاما ان
يستقر على واحد من تلك الاثون في اكثر من اثن واحد فقط فقد انقطعت حركته واما ان لا يستقر
فلا يكون في اثن الا اثن واحد ولا شك ان تلك الاثون الاينية متعاقبة متتالية اذ لو كانت
متعاقبة بن مان لم توجد في ذلك الزمان شئ من تلك الاثون لزم انقطاع تلك الحركة الاينية
واذا كانت تلك الاثون متعاقبة كانت الالات متتالية وهو بطل عندهم وهكذا يقال في الحركة
الكمية والوضعية واليفية ولا يخفى عليك ان تقرير المحشى اتم من تقريره ووضح ولذا اختاره

فوشابه منه
القائل فوشابه

غير انه بر جميعه

صوت به
عنه

نعم والالم يكن

ثم والالم يكن حركة اذ لا يكون الانتقال تدريجيا بل يكون دفعا **ثم** يلزم تتالي الالات وهو بطل
عندهم كما ذكر الشريف **ثم** وان كان له تلك اي الكيفية غير **ثم** وقد يجاب بان الثابت
حاصله كما قيل اختيار الشقوق الاخيرة من الترددات ومنع قوله فلا حركة في تلك الازمنة مستندة
بانه يجوز ان يفرض في تلك الازمنة انات بخلاف كل واحد منها نوع من انواع الكيف وقد قرره
الشريف في حاشية التجريد هكذا ولا فخلص الالبان يقال للمتحرك الايني فيما بين المبداء والنهاي
اثن واحد مستمر لكنه غير مستمر يمكن ان يفرض للجسم بسبب استمراره اثن غير متناهية
كل منها يفرض في ان فقط وكذا للمتحرك الكيفي فيما بين مبداء حركته ومنتهاها كيفية واحدة كسالة
يمكن ان يفرض فيها كيفيات غير متناهية يفرض كل منها في ان فقط وكذا الحال في الحركة الوضعية
والكمية **ثم** يمكن ان يفرض فيها انواع قيل هي الحاصلة للمتحرك بين المبداء والنهاي بسبب
تحدد نسبة الى الكيفيات الفرضية وانما قال انواع لما سبق منه من ان الكيفيات انواع متخالفة
ثم في ذلك الزمان اي في الزمان الذي بين المبداء والنهاي **ثم** ويرد عليه اي على الجواب
المذكور انه يلزم ان يفرض في الزمان المتناهي وهو زمان ما بين المبداء والنهاي وقيل زمان
ما بين اثن اثن غير متناهية فيه انه ان اريد لزوم الفرض بالفعل فالمازمنة مم وان اريد
امكان الفرض فبطلان اللازم ثم اذ الالات ح وكذا الكيفيات غير متناهية بمعنى لا تقف
عند حد ولا كلام في جواز انحصار مثل ذلك بين الحاصرين ولهذا قال فيما نقل عنه والجواب
ان تحقق الحركة انما يقتضي تحقق مسافة ذات حدود متناهية في نفس الامر وان كان بين
كل حدين حدود غير متناهية بحسب الفرض فلا يلزم امتناع الحركة ولا الجزء الذي لا يتجزى
انتهى فتأمل **ثم** فيلزم امتناع الحركة بناء على استلزامها انحصار ما لا يتناهي بين الحاصرين
وهو متعنع **ثم** او الجزء اعطف على امتناع الحركة والمعنى فيلزم اما امتناع ان قلنا بامتناع
قوات الالات محصورة بين حاصرين او تحقق الجزء الذي لا يتجزى ان قلنا بعدم امتناعه لعدم
شرط من شروط التحالته وذلك للزوم لانه يلزم على تقدير فرض انات غير متناهية مترتبة
وكيفيات كذلك تتالي الالات والكيفيات كما ذكر الدواني في الحاشية الجديدة على شرح الجذ
للتجريد حيث قال على تقدير وجود الافراد الغير المتناهية لا يبقى بين فردين منها فرد ثالث

عبد الله بن صيد

عبد الله بن صيد

والالم يكن جميع الافراد موجودة بالفعل والاراد المذكور مبني على وجود تلك الالات والكيفيات
 صحت به ١٤ والافلاك في جواز انحصار الغير المتناهي بين الحاصرين كما اشترنا اليه فانهم وقيل هذا
 ليس عطفاً على امتناع الحركة كما توهم كل من رايت افلامهم في هذا المقام والالزم على النظام
 من القول بالجزء مع عدم تناهي الانقسام وهو مما يظهر خطاؤه على الخواص والعوام وايضا
 يلزم ح عدم التقابل الا ان يقال الانفصال لمنع الخلو وهو خلاف الظاهر هو عطف على قوله
 ان يفرض وحاصل الاراد ان ما تلخص من الجواب هو انه يجب ان لا يستمر المتحرك في شئ
 من زمان الحركة على فرد من المقولة والالكان ساكنا وهو خلاف المفروض فيرد عليه انه
 ح يلزم احد الامرين اما فرض انات غير متناهية مترتبة فيلزم امتناع الحركة لتوقفها
 على امر محال وهو انحصار غير المتناهي بين حاصرين او فرض انات متناهية متتالية
 ليلو المتحرك في كل ان متصفا بفرد من المقولة فيلزم الجزء الذي لا ينجزى انتهى وانت خبير
 بانه يلزم ح ان يكون الترديد قبيحا اذ فرض الالات غير متناهية مصرح به في الجواب تامل
 وايضا لا محذور في لزوم ما نزم على النظام اذ الم حاز ان يستلزم **المحتمل** وذهب
 بعض من الاجلة وهو جلال الدين الاواني ذكره في كاشيته على شرح الجدي للتجريد في بحث الوجود
 عند قول صاحب التجريد ولا تزايد فيه ولا اشتداد والظ ان غرض المحشي من ذكره ههنا
 هو الاشارة الى الجواب به عن الاراد المذكور ثم الرد عليه تقرير الجواب انه ان اريد
 انه يلزم ان يفرض في الزمان المتناهي انات غير متناهية موجودة بالفعل فالملازمة
 الاولى ممة كيف ان المتحرك حال الحركة لا يتصف الا بما هو بالقوة من افراد المقولة
 لا بما هو بالفعل منها وهذا هو مراد المجيب فمن اين يلزم ما ذكره وان اريد انه يلزم ان يفرض
 فيه انات غير متناهية بالقوة فالملازمة الثانية ممة وخلاصته ان الجواب مبني على
 فرض الانواع والالات بالقوة كما صرح به بقوله وهذه الانواع كالالات بالقوة والاراد
 المذكور مبني على فرضها بالفعل فالجواب في واد والاراد في واد اخر هذا ان قال ان
 الفرض هو الاشارة الى جواب اخر عن اصل الاعتراض ومن جعله جوابا عنه الاراد المذكور
 او جواز ذلك لم يات بما هو حق المقام لم يات بما هو هو حق المقام **قوله** ويلزم منه اي

ما ذهب اليه

مما ذهب اليه بعض الاجلة وهذا مما اورده ذلك البعض على نفسه واجاب في تلك الحاشية
 حيث قال فان قلت يلزم من هذا ان لا يكون للمتحرك الايني مكان بالفعل ولا للمتحرك الكمي بالفعل
 وهو بوط بالضرورة قلت انما يتصف المتحرك بالفعل حال الحركة بالتوسط بين تلك الافراد
 وذلك التوسط حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل والقدر الضروري هو ان الجسم
 لا يخ عن تلك الاعراض والتوسط فيها واما انه لا يخ عن افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا
 مبرهنا بل البرهان ربما اقتضى خلافه ولم يكتف المحشي الى ما اجاب به عنه بل اشارة
 الى انه وارد عليه قطعا والجواب الذي ذكره سخي ف جدا ولعل وجه سخافته هو ان ما ذكره
 في ذلك الجواب التزام ان لا مكان بالفعل للجسم مثلا وذلك بطل لا استلزام الخلاء كما اشار
 اليه بقوله فيلزم الخلاء وقيل وجه السخافة هو ان مبني الاعتراض اختيار خلو الجسم
 فيما بين عن الكيف كما هو الظ فبعد هذا الاختيار دعوى الضرورة في عدم خلو الجسم
 عن تلك الاعراض والتوسط بين صرافة القوة ومحوضة الفعل مما ياباه العقل السليم
 انتهى هذا اما اورده ذلك البعض على نفسه وقد عرفت منه الجواب عنه لم يات بما هو
 حق المقام فان قلت ان لزم هذا على بعض الاجلة لزم على المجيب ايضا لا شرا كما في
 منشا اللزوم وهو القول بكون الافراد بالقوة قلت المجيب قائل بكون كل واحد من الافراد
 بالقوة قبل وصول المتحرك اليه واما عند الوصول اليه فهو قائل بانه بالفعل بخلاف بعض
 الاجلة كما يظهر بالنظر في كلامه وقيل المجيب قائل بتحقيق الكيفية المستمرة بخلاف
 بعض الاجلة وايضا المجيب قائل بفعلية الفروض الغير المتناهية وان كانت
 المفروضات بالقوة بخلاف بعض الاجلة فانه لم يلزم فعلية الفروض الى غير النهاية وان
 كان قائل بافراد غير متناهية وانت خبير بما فيه اما اول فلان القول بعدم خلو الجسم
 عن تلك الاعراض قول بتحقيق الكيفية المستمرة واما ثانيا فلان القول بفعلية الفروض
 الغير المتناهية مع كون المفروضات بالقوة مما ياباه العقل السليم **قوله** وايضا يلزم
 خلو الفلك الخلو يستلزم النفي فوقع النكرة في سباقه يفيد العموم فالمعنى يلزم
 ان لا يكون للفلك وضع من الاوضاع بالفعل في وقت من الاوقات قيل قدمت

ان الصرافة والمحو
 بمعنى واحد في المال والله
 اعلم بحقيقة الحال

صحت به ١٤

عبد الله بن عبد الله

صحت به ١٤

ضم شياء وعبد الرحمن
 وغيرهما سلا

النسخة الاصلية للمناجاة هي هنا ثم انه بعد ثلث سنين شرع في قومه وايضا الى اخر الحاشية **قوله**
واقول كل مقولة اه اقول هذا ايضا جواب عما اورده على الجواب بقوله ويرد عليه انه يلزم الى اه
وحاصله ان المناجاة وعدم المناجاة من شأن المتعدد ولا تعدد ههنا ان المفروض ان كلالة الافراد
والانات متصل واحد لا انفصال لها فلا يلزم ان يفرض في الزمان المناجاة انات غير متناهية
حتى يلزم امتناع الحركة وخلاصة ان الجواب مبني على كون الافراد الزمانية متصلة والابرار
مبني على كونها منفصلة فلا مقابلة ثم ان الفرق بين هذا وبين ما ذهب اليه بعض الاجلة
بانفصال تلك الافراد اتصال لها واتصاف الجسم بكل من تلك الافراد بالقوة واتصاف
به بالفعل كما اشار اليه بقوله واتصاف الجسم بفرد المقولة لا يقتضي الوجود مطلقا
ويجتمعا ان يكون تزيفا للكلام بعض الاجلة وتوجيه كما قيل لانهم ان المتحرك حالة الحركة
لا ينصف الا بما هو بالقوة كيف وافراد المقولة الثابتة في الانات حاصلة موجودة
بالفعل في ضمن المقولة المستمرة المتصلة واتصاف المتحرك بالفعل بفرد المقولة
لا يقتضي وجوده على سبيل الانفصال والاستقلال بل يكفي وجوده مطلقا قبل هذا
جواب عن اصل الاعتراض باختيار ما اختاره المجيب الاول من تحقق الكيف المستمر
بين الانات وحاصله ان كل مقولة تقع الحركة فيها لها افراد ممتدة في الزمان مشتمل كل منها
على افرادانية ممكنة الافتراض في انات ممكنة الافتراض في الزمان لا مفروضات بالفعل
حتى يلزم عليه ما يلزم على المجيب الاول ولا يلزم انفصال هذه الافراد الزمانية وكونها
اجزاء بالفعل بانفراض الافرادانية حتى يلزم عليه مثل ما يلزم على المجيب الاول من لزوم
تغاقب الانات لكونه الموجودة الغير المتناهية المترتبة محصورة بين الحاصرين بل هي
متصلة مثل الخط المفروض فيه النقاط وذوات هذه الافرادانية موجودة في ضمن
المتصل كما سمعت غير مرة انتهى فتأمل فيه **قوله** واتصاف الجسم اه جواب سؤال
مقدم كما يظهر بادي في تامل **قوله** مع ان بعض مكانها وهو ما اتصل بالسفينة من سطح
الماء فان مكانها مجموع سطح الماء والهواء فبعضه جزء من سطح الماء اي في تمامه كما
ان بعضه سطح الهواء الملاصق بالسفينة **قوله** وهو موجود في ضمنه اي في ضمن

عبد الرحمن

فرشاه

تمام سطح الماء

تمام سطح الماء **قوله** لانه اذا انتقل الشيء اه يعني ان الانتقال من القيام الى القعود وكذا عكسه
انتقال من وضع الى اخر لكنه دفعي فليس بحركة واما الحالات الواقعة بينهما فليست
من قبيل الانتقال في الوضع لعدم التضاد الحقيقي بين كل اثنين منها فلا حركة في الوضع وفيه
ان عدم الحركة الوضعية في القائم اذا قعد والقاعد اذا قام لا يدل على انه لا حركة في الوضع
فتأمل **قوله** وهذا فاسد اي هذا الدليل فاسد لورود النقض التفصيلي والاجمالي
عليه اما الاول فاشار اليه بقوله لانه لا حاجة الى التضاد الحقيقي في طرفي الحركة
المنتقل منه والمنتقل اليه يعني ان القائل ظن ان الحركة تحتاج الى التضاد الحقيقي
بين الطرفين ولذا استدل بما ذكره على نفي الحركة في الوضع وهو ميم اذ لا حاجة اليه
بل يثبت الحركة بالانتقال في افراد المقولة سواء كانت تلك الافراد متضادة حقيقة
اولا واما الثاني فاشار اليه بقوله وما ذكره من الانتقال اه وحاصله ان ما ذكره
جار في الانتقال من البياض الى السواد مثلا مع تخلف الحكم وهو ان لا يكون الحركة في الكيف
لكنه مبني على ان القائل بالحركة في باقي المقولات كما هو الظاهر بقوله لا حركة فيه فتأمل فيه
قوله لكن الحركة اه اشارة الى الحل بعد النقض الاجمالي يعني ان منشأ غلط القائل
هو ان الانتقال الى الطرف اعني المنتهي دفعي وهو مناف للحركة ان كانت الحركة
باعتبار ذلك الانتقال وليس كذلك بل باعتبار الانتقال في افراد الوضع مثلا قليلا
قليلا الى ان يصل الى الطرف **قوله** الى ظاهر العبارة المشعرة ان ذكر صفة للفظ
الا ان يقال الثالث باعتبار المضاف اليه **قوله** بالتعريف اي للحركة الوضعية مطلقا
سواء كانت صرفة او مختلطة بالحركة الانية ولا يبعد ان يكون مراده بالذكر التمثيل
وكذا لا يبعد كل البعد ان يكون مراده التعريف للحركة الصرفة فلا يتوجه البحث المذكور
ح ايضا قيل ولا يبعد ان يقال انه تعريف بالاختصاص على مذهب المتقدمين **قوله**
وهذا اي وهذا الضيع الذي فيما ذكره المصنف عبارة مشعرة بالتعريف وليس الغرض
التعريف بل التمثيل كالضيع الذي فيما ذكره **قوله** بان يتبدل اه متعلق بقوله متبدل
وضع وبيان لفهجه **قوله** فهو متحرك بالوضع اي فقط والالزم حمل الشيء على نفسه

نحو الدين

نسبة الموجود الى المعدوم وفي بعضها دعوى تجوز قوة حركة الفلك والظن انهما من
تحريفات النسخين فتدبر **قوله** كيف وهو اي المكان بمعنى السطح ان الكلام فيه من
مقولة الكم المنقسم الى المنفصل والمتصل المنقسم الى السطح والخط والجسم التعليمي
قبل الظن ان يقول وهو من مقولة الجوهر ان الكلام في المكان بمعنى البعد لا بمعنى السطح
وانت خير بان فاسد ولعله يتبع نسخة اما بدل لاما في قوله لاما اذ كان عبارة
عن البعد فجعل قوله فلا يدفع الوجه الثاني بما ذكره وجعل قوله ان المقولة اه علة
لعدم الاندفاع وليس فليس كما عرفت فيما ذكرنا **قوله** واعلم ان نسبة اجزاء
الفلك الظاهر الى اجزائه نسبة لنفي الحركة الوضعية في الفلك رأسا كما قيل فقد ترقى في الكلام فقال اولا
لأنه الوضع متبدل ايضا لا يوجب نفي الحركة الابدية ثم ترقى فقال بل يجوز ايقال الحركة المذكورة ابدية
بالذات ووضعية بالعرض ثم ترقى فنفي الوضعية رأسا وتجهل ان يكون هذا الى قوله ولا يخفى انه يتقيا
للمقام ببيان ان الحركة الوضعية في الفلك انما هي باعتبار جزئ المقولة ويؤيد التصدير بكلمة اعلم
وقوله ولا يخفى انه الى قوله وظ كلام مستقل احداث شبهة في المقام بانه لو فرض تحرك جميع كرة
العالم لاشك ان هناك حركة فذلك الحركة لا ينبغي ان تعد الا من الحركة الوضعية وليست منها
ايضا اذ لا تبدل هناك نسبة بعض الاجزاء الى اخر وهو وظ ولا تبدل بالنسبة الى الامور الخارجة
ايضا لعدم الامور الخارجة وظ ان المقولة جواب سوال مقدر فكانه قيل يجوز ان يكون
عدم التبدل بالنسبة الى الامور الخارجة بسبب فرض تحرك الجميع وذلك لا ينافي في قوله تلك الحركة وضعية
فاجاب بان المقولة اه وتقل عن البعض انه جعله اثباتا للحركة الوضعية في الفلك وحمل قوله لا يخفى
على الاعتراض وقوله وظ على الجواب عنه ذلك الاعتراض بجعل الباء في قوله بفرض ما يمكن سببية
متعلقة بلا يكون وجعل الامور الخارجة عبارة عن الامور المقدرة لانه تحرك كرة العالم جميعا وانت
خير بانه لا معنى لجعل الباء متعلقة بلا يكون الا ان يقال كلمة مسلوقة مسلوقة في نسخة فتدبر
قوله تامل قبل يمكن ان يكون اشارة الى ما قيل هي ثمانية ورود النقص الاجمالي وهو انه لو تم
هذا الدليل يلزم مسلوقة المتحرك اذ لا يتحقق الحركة في الاين ح لان الاين ايضا مسلوقة بفرض
هذا الممكن او الى انه يمكن ان يقال التغير بالنسبة الى الامور الخارجة اعم من التخفيف والتقدير

ضربا من

القول

ضربا من

على ما قيل

على ما قيل ايضا في تحرك كرة العالم جميعا تبدل بالنسبة الى الامور الخارجة التقديرية انتهى وقيل
يجهل ان يكون التامل اشارة الى ان حركة كرة العالم خارجة عن اقسام الحركة ولا محذور فيه لكونها
فرضية **قوله** مراد القوم اه حمل كلام الشرح على الاعتراض على المص فاجاب بان مراد المص كمراد
القوم حصرو وقوع الحركة بالذات في المقولات الاربع وما ذكره الشرح لا ينافيه اذ لا يظهر من
تقديره وقوع الحركة بالذات في غير الاربع **قوله** وهي بالنظر الى مقولة اخرى بالعرض فيه مسامحة
والمراد انها تستلزم الحركة في مقولة اخرى فذلك الحركة الواقعة في المقولة الاخرى حركة فيها
بالعرض بمعنى ان الحركة الاولى واسطة في الثبوت وليس المراد ان الحركة تكون في مقولة بالذات
وهي بعينها تكون بالنظر الى مقولة اخرى حركة بالعرض بمعنى ان الحركة الاولى واسطة في العرض
كما يشعر به ظ العبارة هكذا حررت المقام ثم وجدت انه قال بعض المحققين معترضا على المحكي
هذا الكلام يدل على ان هناك حركة واحدة واحدة في مقولة بالذات والحقيقة ومنسوبة الى اخر
بالعرض والمجاز نظير حركة الاجسام وعوارضها وليس كذلك لان هناك حركتان جسم واحد
في مقولتين اذ الجسم مستقل ومتغير فيهما جميعا وحقيقة الا ان تغيره في احدهما يوجب بطلان
في الاخرى غاية ما في الباب ان التغير في احدهما واسطة في ثبوت التغير في الاخرى لاني عرضة
فيها انتهى فوقع ما قرع جوابا عنه فتدبر **قوله** بالذات اي بلا واسطة في الثبوت لا يظهر
من التغير المذكور اي في الشرح قبل بل الظمنه وقوعها بالتبع حيث صرح في بيان وقوع الحركة
في الملك بانه ينتقل هيئة احاطتها بالتدريج تبعاً لكرتها في الاين وقيل هذا لا يفي في الحركة في المني
فافهم اقول فيه نظر فانه قال الشريف في شرح المواقف ثم قال الشيخ في الشفاء ويشبه ان يكون
حال متى كمال الاضافة في ان الانتقال فيه يكون تبعاً للانتقال في شئ اخر منه كم وكيف فيقع
التغير في ذلك الشئ او لا يكون الزمان لذلك التغير **قوله** قال الشيخ في الشفاء الغرض من هذا
النقل تقوية الجواب الذي ذكره بقوله ومراد القوم اه بالنظر الى مقولة الاضافة وبيان
جواب اخر بالنظر اليها فان حاصل المنقول انما لان الحركة في مقولة الاضافة اصلا لا بالاصالة
ولا بالتبع ولو سلم ذلك فلان ذلك انما بالاصالة بل هي بالتبع هكذا قيل **قوله** وان اختلف
اي الحكم المذكور وهو ان يكون الانتقال في مقولة الاضافة دفعا بان يكون تدريجيا في بعض المواضع اي فيما عرفت

عبارة من صدر

ضربا من

ضربا من

زمن الوين

صاحب الحركات

فيما عرفت

الاضافة للمقولات الاربع القابلة للحركة بالذات **قوله** بالحقيقة واولا بالذات اي بلا واسطة
 في البتة **قوله** قبل ذلك اي قبل التغير في الاضافة ظرف للعروض **قوله** اذا الاضافة
 علة لعرض **قوله** من شأنها ان تلحق يعني انها غير مستقلة بالمفهومية فمن شأنها ان
 تلحق بشئ اخر جوهر او عرضا ووجه تخصيص المقولات بالذكر هو ان الكلام ههنا فيها
 كذا قيل **قوله** فان كانت من تمة التعليل **قوله** فانه لما كانت اه علة لقوله فيلحق التغير
 بالحقيقة اه كما قيل وقيل علة لمقدر كانه قيل يلزم من عروض الاضافة للمقولة قيام
 العرض بالعرض فاجاب بانه لما كانت اه وحاصله ان العرض لما يقبل العرض كان القيا
 بالجسم المعروض فتأمل **قوله** قال الشيخ واما مقولة الجدة اه الغرض من هذا النقل تقوية
 الجواب الذي ذكره بقوله مراد القوم اه بالنظر الى مقولة الملك والاشارة الى جواب اخر
 بالنظر اليها فان حاصل كلام الشيخ لا يتم تحقق تلك المقولة وعلى تقدير تحققها كانت الحركة
 فيها بالعرض بالذات **قوله** في السطح الحاوي اي لما يشمل الجسم ويلزمه في الانتقال
 فيلحق الحركة في الملك بتبعه وذلك الشامل في ايته فتأمل **قوله** لان التسخن انتقال الى السخونة
 اي على سبيل التدرج وذلك لان التسخن تفعل من السخونة وبناف للتكليف وحصول اصل
 الفعل للفاعل على تمهل وتدرج كما في تجرع وتسلم **قوله** فالتسخن الاقوى اي الذي هو المنقل
 اليه عند حركة الجسم من السخونة الى اشده منها فلا يلحق تسخنا لما عرفت ان التسخن
 انتقال الى السخونة على سبيل التدرج ولا تدرج فيما حصل في ان بل يلحق سخونة فلا يكون
 الانتقال من تسخن الى تسخن والكلام فيه **قوله** وان انقسم الى اجزائه اي ان لم يحصل ذلك
 التسخن الاقوى في ان بل حصل في زمان على سبيل التدرج حتى يلحق تسخنا فلا جرم يكون
 انتقال الجسم اولاه من السخونة الاولى الى الحاصلة من التسخن الاول الى جزء متقدم من هذا
 التسخن الاقوى والجزء المتقدم منه لابد ان يلحق اضعف بالنسبة الى السخونة الاولى
 اذ لو كان مساويا لها بطل التدرج ولو كان اقوى منها كان هو السخونة الاشد المنقل اليها
 حين تحركه الجسم من السخونة الى اشده منها منتقل اليها ونقول ان كان حصوله في ان لم يكن
 تسخنا وان انقسم الى اجزائه فالجزء المتقدم منه اضعف وهكذا فلا بد ان ينتهي الى ما جرت

موشا

قوله كان الاسخنة قبل هو مشبه
 مشبه لا ليس بتفسير مراد
 من الحار مثلا يتغير بمرحلة
 المقولة ذلك الاشده والاعف
 فتأمل ص

المتقدم

عبد الله بن عبد ربه

المتقدم اضعف من السخونة الاولى والالزم التساوي فقط ما قيل في الجواب عن النقل المذكور
 ان المراد بالاقوى هو الاقوى بالنسبة الى المنقل منه وان كان يوجد ما هو اقوى منه ولا بعد
 في ان يكون الجزء المتقدم منه اقوى من المنقل منه **قوله** فلا يلحق اقوى اي لا يلحق التسخن الثاني
 اذا كان الجزء المتقدم منه اضعف اقوى من التسخن الاول وذلك لان الجزء الثاني منه اذا
 كان اقوى من الجزء الاول منه بطل التدرج وكذا اذا كان مساويا له وان كان اضعف
 منه وهكذا فلا يلحق التسخن الثاني اقوى من الاول بل يلحق اضعف منه والكلام في الاقوى
 بل لا يلحق ذلك تسخناح بناء على ان التفعّل يستدعي التدرج والترقي في اصل الفعل كما
 في تحلم اذ ابلغ اقصى جهده في فعل الحلم ولا يستعمل في النزول والتفعل **قوله** وعلم برود
 على ما ذكره الشيخ اه اقول يمكن ان يجاب عنه ان مراد الشيخ بهذا الكلام دفعية امثال هذين
 الانتقالين وعرضه به نفى الحركة راسا في تلك الامثال واما سائر الانتقالات التي تقع
 في متى مما يلحق على سبيل التدرج فيقول فيها بتبعية الحركة لحركة في مقولة اخرى كما قال
 في الاضافة فكانه قال اما مقولة متى فيشبه ان يلحق الانتقال فيها دفعية وان اختلفت
 في بعض المواضع فيلحق التغير بالحقيقة او لا وبالذات في مقولة اخرى يدل على ما قلنا ما نقله
 الشريف في شرح المواقف حيث قال ثم قال الشيخ في الشفاء ويشبه ان يكون حال متى كحال
 الاضافة في ان الانتقال فيه يلحق بغير الانتقال في شئ اخر من كم او كيف فيقع التغير في ذلك
 الشئ او لا ويلحق الزمان لان ما لذلك التغير فيعرض بسببه فيه التبدل انتهى فتدبر
قوله وقال الشيخ في النجاة اه الغرض من هذا النقل الاشارة الى دليل اخر من الشيخ لنفي
 الحركة في متى سالم عنه الايراد المذكور وان لم يكن سالما عنه ايراد اخر **قوله** فكيف يكون
 الحركة فيه اذ لو كان الحركة فيه لم يكن تابعا لها بل يلحق الحركة تابعة له وفيه نظر قال الشريف
 في شرح المواقف واعتراض عليه بانه يجوز ان يلحق ثبوته للجسم بواسطة نوع من الحركة
 ويقع فيه نوع اخر منها انتهى وايضا هذا الدليل انما يتمشى على مذهب من قال الزمان
 عبارة عن الحركة او عن مقدارها واما على مذهب من قال بغير ذلك فلا على انه عبارة
 عن حركة الفلك او عن مقدارها فيجوز ان يلحق ثبوت متى لغير الفلك بواسطة حركة الفلك

وبجملته مذهب الشيخ في
 في بعض الانتقالات متى
 كالانتقال من سنة الى اخرى
 ومن شهر الى اخر ونحو ذلك
 بالذات في بعضها الآخر

خوشايد وعبارة
بر خير

ويقع فيه الحركة **قوله** انما هي اه قيل ما في النجاة على ما يفهم من شرح المواقف استدلال
على نفي الحركة في متى بوجهين فالصحيح الاول عطف على قوله ان وجود متى للجسم اه ليلو
هذا وجهان ثانيا انتهى اقول قوله الحركة في متى ينافي في قوله وجوده بواسطتها اذ الثاني يستدعي
تقدم الحركة على متى والاول يستدعي تأخرها عنه فبين الوجهين منافرة **قوله** فلو كان في متى
حركة اه قال الشريف في شرح المواقف اعترض عليه بانه يجوز ان يكون عروضا متى للزمان
لذاته لا للزمان اخر كعروض القبلية والبعدي **قوله** ويرد عليه ان متى اه اعترض على قوله
الحركة انما هي في متى بانه لا معنى لظرفية متى للحركة لانه اما النسبة الى الزمان او الريبة الى صلة
بسبب تلك النسبة ولا يصلح شئ منهما لا يكون ظرفا لمطلق التغير والانتقال فضلا
عن الحركة اذ لا تغير ولا انتقال للموضوع في داخل شئ منهما نعم هناك تغير وانتقال
بالانتقال في اجزاء الزمان لكنه لا يجدي نفعا اذ لا تدريج في اجزاء الزمان كما تعين في الشرح
فلا تدريج فيما وقع بالانتقال فيها ايضا فلا يكون ذلك التغير والانتقال حركة فلا يصلح
ان يقال الحركة انما هي في متى بمعنى انها في اجزاء الزمان ايضا وقيل اعترض على قوله
ان وجود متى للجسم بواسطة الحركة وحاصله لانهم ذلك كيف ولا تغير للموضوع فيه
ولا تبدل لافراد متى على الموضوع الا بالانتقال الموضوع في اجزاء الزمان ولا تدريج في
تلك الانتقالات فلا حركة وقد تحقق له متى فعلم ان وجود متى للجسم ليس بواسطة الحركة
انتهى فتأمل فيه فانه حمل قوله بواسطة الحركة على معنى بواسطة الحركة في متى فكيف عاقل
وجود متى بواسطة الحركة فيه فلا يكون فيه الحركة فان الحركة فيه فرع وجوده فكيف وجوده
فرع الحركة فيه وايضا اذا كان وجوده بواسطة الحركة فيه فقد ثبت فيه الحركة فكيف
يسلب عنه الحركة فيه **قوله** فاذا فرض له اجزاء اه تفصيل لاستمرار متى بالقياس الى الزمان
يعني انه اذا فرض للزمان اجزاء كان للموضوع في كل جزء من اجزاء ذلك الزمان متى ويكون
انتقال الموضوع من بعض المتى الى بعض اخر منه دفعا كما ذكره الشيخ وهكذا اذا فرض
للزمن تلك الاجزاء اجزاء كان في كل جزء من اجزاء ذلك الجزء متى ويكون الانتقال من بعض
الى بعض دفعا ولا يقف تجزى الزمان وتجزى المتى في حد لا يمكن التجزى بعبارة

فيستمر

فيستمر لا موضوع متاه بالقياس الى الزمان **قوله** واللازم من هذا اه جواب سوال مقدمك
قيل انتقال الموضوع في متى انما يكون في متى فيلزم ان يكون متى متى اخر فاجاب بان اللازم من
انتقال الموضوع في متى انتقالا دفعا ان يكون للزمان ان لا ان يكون للزمان زمان اذا الانتقال
الدفعي لا يكون الا في ان لا في زمان ولا محذور في لزوم الان للزمان وانما المحذور في لزوم
الزمان للزمان فالحذور غير لازم واللازم غير محذور **قوله** فيه نظر لان للزمان
حاصله ان قياس الزمان على المكان قياس مع الفارق فان المكان امر موجود قار
الذات منقسم بخلاف الزمان فانه لكونه مقدار الحركة الفلك الاعظم الموجود منه دائما
ليس شخص غير منقسم فلا يكون الانتقال فيه تدريجيا **قوله** والظا انه يتوارد اه جواب
عن النظر بجعل الزمان مقدار الحركة بمعنى القطع فانها كما لمكان امر منقسم وان لم تكن
موجودة ولا يلزم ان يكون المقولة التي وقعت الحركة فيها امر موجودا وسيجي من الش
نقلا من المباحث المشرفية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما امر موجود في الخارج
غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى المتوسط والثاني امر متوهم ممتد مطابق للحركة
بمعنى القطع فتأمل **قوله** يتوارد على الحركة الفلكية قيل في العبارة مسامحة والمراد
انه يتوارد على الفلك المتحرك اذ ان التدرج والالزم ان يكون الحركة نفسها متحركة
ثم اورد عليه بانه توجيه المسامحة بما ذكره ويرد عليه انه يلزم ان يكون الفلك متحركا في
حركته وفي تلك ايضا وهلم جرا الى غير النهاية وهذا اشنع ما لزم من المفاسد وفيه
انه انما يلزم ذلك لو لم يكن توارد الانات على الفلك المتحرك نفس حركتها واما اذا كان
ذلك التوارد نفس حركته فلا يلزم ذلك **قوله** فلها اي فلان فلكا كحركة في الزمان قيل
اللازم مما ذكر ليس الا ان يكون لافلاك حركة في الان وهو غير الحركة في الزمان
والكلام فيه الا ان يقال اراد بالزمان متى وايضا لا يتوارد على الحركة بمعنى المتوسط
الا ان مستمر مثله لانات وبالجمله ترك المحشى هذا الكلام من اوله الى اخره كاد ان يكون
واجبا انتهى فتأمل **قوله** لا يخفى عليك ان تعريف الحركة اه يريد نقض التعريفين
المستفادين من التقسيم للحركة الذاتية والعرضية بان الاول غير مانع للاغيار

خوشايد

خوشايد

عبارة بر صيد

والثاني غير جامع للأفراد وتقريره ان تعريف الحركة الذاتية صادق على بعض ما قام بالحركة
بالعرض كحركة جالس السفينة فان له في كل ان اينافى صدق عليها انها حاصلة فيه بالحق
فتدخل في تعريف الذاتية وتخرج عنه تعريف العرضية مع انها من العرضية دون الذاتية
اذ ليس في جالس السفينة ميل وما ليس فيه ميل لا يكون حركته من الذاتية بل يكون من
العرضية وقد يتوهم ان هذا ما ذكره الشريف في شرح المواظف تعلقا عن الكاتب حيث
قال قد سرت عند تمثيل الحركة العرضية براكب السفينة قال الكاتب في هذا المثال
نظر لان الحركة هي الانتقال من مكان الى اخر مع التوجه والراكب منتقل كذلك فيكون
متحركا بالذات الا ان يعتبر الانتقال من مكان الى مكان اخر مغاير للاول
بجميع اجزائه فيكون الراكب متحركا بالعرض لان الهواء متبدل دون سطح السفينة
وجوابه ان لا توجه في الراكب انتهى وليس كذلك فان ما اورده الكاتب هو ان مثل
جالس السفينة متحرك بالذات في الواقع وهم جعلوه من المتحرك بالعرض وما اورده
المخشي هو انه متحرك بالعرض في الواقع مع انه لا يصدق عليه تعريفه ويصدق عليه
تعريف المتحرك بالذات ويدها بما يرون بعيد ثم انه يمكن ان يجاب عما اورده المخشي
ههنا بما اشار اليه الشريف في شرح المواظف وهو ان المراد من الحصول بالحقيقة
في تعريف الحركة الذاتية هو الحصول بلا واسطة العرض ولا يخفى ان جالس السفينة
ليست كذلك وقد يجاب عنه ايضا بالترام ان حركة جالس السفينة من
الذاتية دون العرضية بناء على ان له ميلا وتوجها فانه يريد قطع المسافة كمن يتحرك
بالمشي على قدميه غاية ما في الباب ان الجالس يريد قطعها بالة هي السفينة
والماشي يريد بالة هي القدمان وفيه ان الميل غير الارادة كما سيظهر من الشرح
على انه يريد النقص بحركة جالس السفينة لا يريد قطع مسافة اصلا او يريد
قطعها على خلاف ما قطعها السفينة **تم** نقل عنه في الحاشية وفي اخر تلك الحاشية
فلولا هذا التخصيص لدخل بعض الحركة الارادية في الشق الاول من الترتيد
انتهى اي لدخل ما كان مبدا ميله النفس الناطقة من الحركات الارادية للانسان

المترجم عبد الله بن عبد الله

هذا نصه

في الشق الاول

في الشق الاول وهو ما يكون مبدا ميله استفاد من امر خارج ولا يخفى ان هذا انما تمشى على
ان يريد بالقوة المحركة مبدا الميل لا على تقدير ان يراد بها الميل اذ النفس الناطقة لا يكون
ميلا في شيء من الحركات وايضا الظان المراد من الخارج عن القوة المحركة لا ما هو الخارج عن
المتحرك وما ذكره مبني على حمله على الثاني **تم** اقول المراد من القوة حاصلة ان الاحتمالات
في القوة المحركة منحصرة في هذه الثلاثة والاول منها فاسد لا يليق ان يراد ههنا والاخير ان
لا يصدق ان على النفس الناطقة فان اراد بقوه لان النفس الناطقة مبدا الميل انها مبدا
مبدا الميل بالمعنى المراد ههنا فهو م و ان اراد انها مبدا الميل مطلقا فقوه في اخر الحاشية فلولا
هذا التخصيص لدخل اه م و بالجملة لا حاجة الى هذا التخصيص في هذا المقام فتذكر **تم**
اما المبدأ مطلقا فانه امثال هذه العبارة هو التعميم دون الكلية فالمعنى المراد اما المبدأ
اي مبدا كان من المبادئ المحركة التي لها مدخل في التحريك فعلى هذا لا يصدق قوه وعلى الاول
لا يصدق على شيء من اقسام الحركة اذ الشق الاول ح يصدق على كل من الاقسام اذ لا حركة
الاولها مبدا تحريكه استفاد من خارج اللهم الا ان يقال المراد الكلية وان لم يسا على العبارة
فيكون معنى التعميم كل مبدا من المبادئ المحركة تحريكه اما استفاد من الخارج او لا في يصدق قوه
وعلى الاول لا يصدق اه اذ لا حركة يكون كل من مبادئ الحركة استفاد من الخارج ولا ان لا يكون
استفاد من **تم** الخارج بل بعضها استفاد من الخارج وبعضها لا استفاد منه **تم** او المبدأ
الفاعل القريب مطلقا الظان قوه مطلقا تعميم للفاعل القريب ولا معنى وكونه تعميما
للحركات اي في جميع الحركات الثلاثة كما قيل مما لا وجه له ايضا كما لا يخفى وفي بعض النسخ المتداولة
او مطلقا بكلمة او فالمعنى او المراد المبدأ الفاعل مطلقا قريبا او بعيدا على ان يكون الترتيد
بين الاربعة ولا يرضى به ما بعده كما لا يخفى فالصواب رفعه من البين او يتعرض له ايضا فيما
بعد من الكلام **تم** او الالة هذا هو الشق الثالث اي او المراد بالقوة المحركة هو الالة و
ههنا احتمالات اخر كان يكون المراد بمجموع المبادئ من حيث المجموع او المبدأ الفاعل
القريب مع الالة او المبدأ هو الفاعل البعيد فقط او مع الالة ويمكن ان يقال على الاول
لا يصدق شيء من شقوق ترتيد المص على شيء من اقسام الحركة وعلى الثلاثة الاخيرة **تم**

في قوه من امر خارج

ينحصر الامر في الشئ الاول اما على الاخيرين منها فظ واما على الاول فلان المستفاد من
 الداخل والخارج مستفاد من الخارج تامل فلهذه الاحتمالات مشتركة في الفساد مع الاحتمال
 الاول المذكور ولذا لم يتعرض لها **ص** وعلى الاول لا يصدق اي لا يصدق هذا الشئ
 الاول على شئ من اقسام الحركة اما عدم صدقه على الارادية والطبيعية فظ واما عدم
 صدقه على القسرية فلانه ليس كل مبدء فيه مبادئها مستفاد من الخارج اذ تحريك
 الفاعل القريب فيها غير مستفاد من الخارج هكذا قيل فتأمل او المعنى انه لا يصدق
 شئ من التعريف المستفاد من التقييم على شئ من الاقسام اما عدم صدق الاول
 على الارادية والطبيعية فظ واما عدم صدقه على القسرية فلما ذكرنا انما من ان تحريك
 الفاعل القريب غير مستفاد من الخارج واما عدم صدق الثاني على القسرية فظ واما
 عدم صدقه على الارادية فلان المبدء الفاعل القريب وهو الطبيعة لا شعور لها واما
 عدم صدقه على الطبيعة فلان المبدء البعيد وهو العقل الفعال ذو شعور واما عدم
 صدقه على الثالث فلما ذكرنا ان المبدء البعيد ذو شعور **ص** غير ظ كما ذكره الشريف
 في حواشي التجريد فلا يناسب ارادة الميل ههنا اذ لا يتمشى التقييم بحسب النسبة الى الحركة
 الكيفية **ص** ظ هذه العبارة اه ظاهر هذا الكلام انه اشارة الى ان بين هذا القول
 من الشيخ وبين ما ذكره في موضع اخر منافاة فان كلامه في الاشارات يدل على ان الميل
 نفس المدافعة كما قيل والى انه يمكن التوفيق بينهما ثم ان وجه الظهور هو ان الظان
 الباء في قوله بها لالة ولا يخفى ان الالة غير ذي الالة ووجه فهم كونه نفسها هو
 جعل الباء ما دخل على نفس الفعل دون الالة كما في قولك ضربت بالضرب الذي رأيت
ص اقول المربوط بجمل اعتراض على قول القائل اذ كان لها ارادة وشعور في الحركة
 الارادية بان المنفهم منه انه يكفي في الحركة الارادية مجرد الشعور والارادة وليس كذلك
 لابد حنا من امر ثالث كان يكون لتلك الارادة مدخل في الحركة فان المربوط اه وهذا غير
 ما ذكره الشرح في الدفع فلا يرد عليه ما قيل هذا الكلام معنى قول المجيب وان كان للحركة
 شعور وارادة فلا وجه لاسناده الى نفسه **ص** له ارادة وشعور فيه ان ارادته

عبارة بن صيد

عبارة بن صيد

قد ان ارادة النفس انطلقت في الارادة والنزول لم يلزم ان يكون
 في ذلك وقت من وقت لا بد ان يكون له وقت من وقت
 في ذلك وقت من وقت لا بد ان يكون له وقت من وقت

للسفل

للسفل غير ارادته للحركة والكلام في ارادته للحركة لاني ارادته للسفل وبينهما بون **ص** ليست
 ارادته فان حركته النزولية ليست الا بتقل طبعه ولذا لم يتمكن من السكون في اثناء النزول
 لو لم يرد **ص** اقول ان اريد بالمبدء اه اعتراض على الشرح بان قوله مبدء الميل هناك
 الطبيعية مبني على جعل المقسم المبدء الفاعل القريب ولذا حكم بانه في حركة الساقط
 الطبيعة وجعل حركته طبيعية لكن هذا الجعل فاسد اذ يجب اخذ المبدء الفاعل القريب
 في الحركة الارادية ايضا والالم يتوارد التقييم على شئ واحد وذلك الاخذ فاسد اذ
 اذ لا يصدق ح التعريف المستفاد للارادية على شئ من افرادها وان جعل المقسم المبدء
 الفاعل مطلقا حتى يصح اخذ في الحركة لا يصح الحكم بان مبدء الميل بمعنى الفاعل مطلقا
 في مادة الساقط الطبيعية ان اخذت القضية كلية فان الفاعل مطلقا لا ينحصر
 في الطبيعة بل يشمل النفس ايضا ولها شعور بالسقوط وان اخذت جزئية لاتبم
 التقريب كما لا يخفى وعلى كلا التقديرين فلا يثبت لكون حركة الساقط طبيعة في لا يندفع
 قول القائل **ص** كحركة النباتات الظن انه اراد حركتها الابنية في ضمن حركتها الكلية عند
 النمو ولذا قال ليس لها ميل الحركة الى جهات مختلفة الاله طبيعة سارية في الكل اه
 فلا اختلال في ذكر الجهات ولاني ذكر الاجزاء بلفظي الجمع كما ظن لكن يرد عليه ان الله
 الطبيعية والقسرية من اقسام الحركة الذاتية هناك وحركة النباتات الى الجهات
 عند النمو حركة عرضية لا ذاتية بل الحركة الذاتية هناك هي الحركة الكلية وهي ليست
 الى الجهات كما لا يخفى اللهم الا ان يقال تلك الاقسام اقسام للحركة الذاتية او لا
 وبالذات ثم بواسطتها تلون اقسام العرضية ايضا ثم هي هنا نظر اذ لا حركة
 لكل الى الجهات عند النمو وذلك ظ فالصواب ان يمثل بحركة الجسم حركة ابنية
 قسرية الى جهة واحدة فان هناك حركة قسرية للكل وطبيعية **ص** لا جزاء
 الهوائية والنارية فتأمل **ص** وهي اي حركة النبض ليست شامتها لانها ليست
 صاعنة ولا هابطة ولا صادرة عن شعور وارادة ولا عن سبب خارج عن المركز
ص وجعلها اي جعل حركة النبض طبيعية والدافع والجاعل صاحب المواقف

قوله تعالى انما اراد الله ان يضلهم فليس في ذلك عيب
 قوله تعالى انما اراد الله ان يضلهم فليس في ذلك عيب

والجواب ان اختيار الشئ الاول
 في الشئ الاول لا يقتضي اختيار الشئ الثاني
 في الشئ الثاني لا يقتضي اختيار الشئ الثالث
 في الشئ الثالث لا يقتضي اختيار الشئ الرابع

وقيل ان سر هذا القلب انما على سبيل الدخول والخروج فانه اذا انبسط القلب توجه اليه الروح
من الشرايين فينقبض فاذ انقبض القلب توجه الروح الى الشرايين فينبسط
او على سبيل الاستيعاب لا يستقيم حركة الجسم من اعضائه وخرجه فيكون انبساط
انبساط القلب وانقباضه بانقباضه
عبد الرحمن

فانه قال حركته طبيعية وقد اخطأ من جعل الحركة الطبيعية هي الصاعدة والهابطة **قوله**
يجذب الهواء اه فان الروح يجذب الهواء لدفع الحرارة الغريزية حتى لا يهلك ويدفع ما نقل
عنه فيعرض العروق حين الدفع الانقباض وحين الجذب الانبساط كذا قيل **قوله** اي في بياض
وجوده عينا يعني ان مقصود المص في هذا الفصل بيان وجود الزمان في الخارج كما
هو مذهب الحكماء على ما هو الظاهر من كلامهم لبيان حقيقة الخصوصية كما هو الظاهر من
كلام المص والمستفاد مما ذكره الشرح في جواب الامام وذلك لانهم وضعوا فصلا
في بيان وجوده وذكر وفيه ما ذكره المص ههنا وفصلا اخر في بيان حقيقة كما في
المواقف وغيره والظن في ذلك ان مقصود المص ايضا بما ذكره في هذا الفصل
بيان وجوده وانما قال على ما هو الظاهر من كلامهم اذ لا يجب متابعة المص لهم وقيل
كانه حال عليهم العزيمة اللازمة من قولهم موضوع العلم لا يثبت فيه وقيل وجه
الظهور ان كلامهم هذا في الحكمة الباشعة عن احوال اعيان الموجودات وفيه ان ذلك
لا يدل على كونه الفصل في بيان الوجود فضلا عن الظهور بل هو يدل على خلافه بناء على
قولهم موضوع العلم لا يثبت فيه هذا والحق ان مقصود المص بيان حقيقة الزمان
كما لا يخفى على من نظر في كلامه بادي التفات **قوله** فمنهم من ظن عدمه مطلقا اي ذهنا
وخارجا وهم المتكلمون النافون للوجود الذهني **قوله** وقيل بثبوته وهي لا عين الظن
انه عدل لظن عدمه فهو مذهب مستقل فيكون المذهب ستة وقد جعلها صاحب
المواقف خمسة ولم يذكر هذا قيل هو بيان لظن عدمه لا عدل له **قوله** وهو عند
محقق الحكماء كارسطوس ومن تبعه مقدار حركته اي حركة الفلك الاعظم واختار المص
هذا المذهب الاخير كما سيظهر **قوله** قد يفرض الحركتان اه هذا دليل على وجود امر
ممتد قابل للزيادة والنقصان وههنا ثالث قد اشار اليه صاحب المواقف
وهو لا يفرض الحركتان على مقدار معين من السرعة مع الترتيب في الترك والمعية
في الابتداء وحاصله ان يفرض حركة في مسافة معينة على مقدار معين من السرعة
وابتدأت معها اخرى مثلها في السرعة وتركزت قبل ترك الاولى قطعت الحركة الاولى

ومسافة

قوله يجوز ان يتوافقا وفيه ان التوافق الزمان في النسبة لا في المقدار والحق في الزمان انما هو النسبة
وهو لا يتوافق الزمان الا في النسبة كذا قطع الزمان في النسبة كذا قطع الزمان في النسبة كذا قطع الزمان في النسبة
فانه يقرر الشيخ هكذا بل لا بد من كون الزمان في النسبة كذا قطع الزمان في النسبة كذا قطع الزمان في النسبة
احد في اقل يتوجه عليه قوله وفيه وحاصله انه لو لم يعتبر المقدار في النسبة لا بد من كونه قطع الزمان في النسبة كذا قطع الزمان في النسبة
كذا في شرح حكمة العبد في مثل قوله

ومسافة اكثر مما قطعتها الثانية بين ابتداء الاولى وانتهائها امكان يسع قطع مسافة
اكثر بتلك السرعة وكذا بين ابتداء الثانية وانتهائها امكان يسع قطع مسافة اقل بتلك
السرعة ايضا فهذا الامكان اقل من الامكان الاول بل هو جزم منه متقدم على الجزء الاخير
فهذا ان الامكانان يقبلان الزيادة والنقصان بحيث يكون احدهما جزء من الآخر
ومن هذا يعلم تقرير ما ذكره المحشي **قوله** يلزم كونه الزمان الثاني اه اي يلزم كونه
الامكان الثاني وهو امكان الحركة الثانية المتأخرة في الابتداء اقل من الامكان الاول
فان الكلام في امكان في الحركتين الا انه لما كان يؤول الامر الى الزمان مانان عبر عنهما
بالزمانين فافهم ذلك **قوله** يجوز ان يتوافقا مانا اي امكانا لما عرفت انفا
لكونه قطع الثانية اكثر فيجوز ان يكون الحركة الثانية المتأخرة في الابتداء اسرع
بحيث يكون امكانها مساويا لامكان الحركة الاولى المتقدمة في الابتداء وذلك
لان الامكان عبارة عن امر ممتد معتبرا من اول الحركة الى آخرها فاذا كانت الحركة
متوافقتين كان الامكانان ايضا متوافقين ولا شك ان الحركتين في المثال المذكور
متوافقان بحيث لو طبق اول احديهما مع اول الاخرى لكانت متساويتين
في الآخر وليس الامكان معتبرا من اول زمان الحركة الى اخره حتى يكون زمان
حركة الاولى في المثال المذكور اكثر من زمان الثانية اذ لان زمان بعد فقط
ما توهم ههنا من نسبة المحشي الى السهو والخطا والقول بان ما ذكره مفسطة
بعد فرض الترتيب في الاخذ والمعية في الترك ومنشأها اشتباه المسافة به
بالزمان فانه يجوز ان تتوافقا مسافة بان يكون الثانية اسرع فتقطع مسافة
الاولى ولا كذلك الزمان وقد يقال في توجيه ما ذكره المحشي لما تساوت مسافة
الحركتين جاز ان تتوافقا مانا لاننا لسنا نعلم الزمان من خارج هذا الدليل
بل انما ندركه من قطع المسافة بالحركة فاذا تساويا في المسافة فمن اين علم
اقلية الزمان الثاني مطلقا **قوله** لا يلزم من هذا البيان اه الظاهر سوق كلامه
ان المراد من هذا البيان ما ذكر قبل قوله كان بين اخذه اه ولما ورد عليه

فانه قيل يتوافق الزمان في النسبة لا في المقدار والحق في الزمان انما هو النسبة
وهو لا يتوافق الزمان الا في النسبة كذا قطع الزمان في النسبة كذا قطع الزمان في النسبة
فانه يقرر الشيخ هكذا بل لا بد من كون الزمان في النسبة كذا قطع الزمان في النسبة كذا قطع الزمان في النسبة
احد في اقل يتوجه عليه قوله وفيه وحاصله انه لو لم يعتبر المقدار في النسبة لا بد من كونه قطع الزمان في النسبة كذا قطع الزمان في النسبة
كذا في شرح حكمة العبد في مثل قوله

فانه يقرر الشيخ هكذا بل لا بد من كون الزمان في النسبة كذا قطع الزمان في النسبة كذا قطع الزمان في النسبة
احد في اقل يتوجه عليه قوله وفيه وحاصله انه لو لم يعتبر المقدار في النسبة لا بد من كونه قطع الزمان في النسبة كذا قطع الزمان في النسبة
كذا في شرح حكمة العبد في مثل قوله

ان لزوم هذا من ذلك مما لم يدعه الش اجاب عنه بعضهم بان المراد من هذا البيان هو الدليل المذكور في المتن فلما توجه عليه ان ايراده ههنا ياتي عنه قال ولا يخفى ان المناسب ايراده بعد تمام الدليل لكن لما كان كلمة كان في قوله كان بين اخذ السريعة اه مشعرا بوجود الزمان اورده ههنا انتهى اقول قد حمل بعض الشارحين قول المص كان بين اخذ السريعة اه على معنى ان بينهما امرا موجودا حيث قال يعني اننا ندرك بالضرورة ان بينهما امرا موجودا فوجه المحشى اولاً بانه لا يلزم من هذا البيان وجود ذلك الامكان عينا وثانياً بانه يجوز ان يكون ثبوت ذلك الامكان في الوهم كارتسام الخط من القطرة النازلة لاني الخارج فكيف يدعي الضرورة في وجوده العيني وثالثاً بان وجود ذلك الامكان عينا مما لم يقل به احد وما ترى اي من ظاهر كلامهم يجب تاويله ولعلهم ارادوا به عينية مثله وان ارتسامه ليس من مخترعات الوهم لانه نفس موجود عيني وهذا مأخوذ مما ذكره الشريف في شرح الموقف حيث قال لما كان الامتداد الزماني الخيالي ظاهراً في بادي الرأي ودال على امر موجود فيه نوع خفاء اقيم مقامه وبجث عنه احواله ليعرف بها احوال مدلوله الموجود في هذا الاعتبار صارت حكم الاعيان التي يبحث عنها احوالها **قوله** عينية مثله وهو الان السيل المنطبق على الحركة بمعنى التوسط كما يجي من الش نقلاً عن المبحث المشرقية قيل وجود الان السيل ليس اجلي منه وجود الزمان الممتد فالوجه يحمل المشا على الحركة التوسطية التي ثبت عندهم وجودها ورتبها في شرح الموقف من ان الحركة بمعنى القطع والزمان الذي هو مقدارها انما يرتسمان في الخيال وليس ارتسامها فيه من امر معدوم بالضرورة بل من امرين موجودين في الخارج الى اخر ما ذكره الشريف هناك ولعل وجه الرد به وان ما ذكره الشريف يدل على ان مشا الزمان غير ما هو مشا الحركة حيث قال بل من امرين موجودين وانت خير بان هذا لا يصلح رداً للقائل اذ لا يلزم منه ان وجود الان السيل اجلي منه وجود الزمان الممتد حتى يكون مراد المحشى بالمشا هناك ذلك دون الحركة التوسطية والكلام فيه بل كلام المحشى مأخوذ من كلامه قدس كما بينا في ما يرد على احداهما يرد على الاخر فلا يصلح احدهما مصححاً للآخر **قوله** لانهم

واعلم ان ذلك البعض جعل هذا الفصل عبارة عن ثلث مطالب الاول التبيين على انية الزمان الثاني تحقيق ماهيته الثالث بيان سرمدية فعل قول المص من قوله الفصل الى ههنا لبيان ان هناك امراً موجوداً وقوله وذلك الامكان قابل للزيادة والتقص الى قوله وهو المعنى من الزمان لبيان ان ذلك الامر الموجود هو الزمان ثم جعل قوله وهو مقدار الحركة الى قوله وايضا بياناً للمطلب الثاني وجعل قوله وايضا الى اخر الفصل بياناً للمطلب الثالث

صه
قال فواجب زاده وانت تعلم ان دعوى الفيلسوف في محل النزاع غير مستحقة والظاهر ان دعوى المحشى يحصل في الوهم من تراخي اجزاء الحركة كما ذكره المتكلمون

وحدة ذلك الامر اقول لا وجه لهذا المنع ههنا ولا لما ذكره المحشى في الجواب عنه اذ الكلام انما هو في الامر الذي بين اخذ السريعة وتركها ووحدة ذلك ضرورية نعم لو قيل كان هناك امر واحد لكان لذلك المنع وجه **قوله** يتحد مقدار زمانها اي امكانها كما عرفت فلما يرد عليه ثبت العرش ثم انقض ثم الظ ان اضافة المقدار ببيانته ثم ان قوله الحركتين متفقتين في الاخذ والترك لا يوجب اتحاد امكانهما اذ الامكان عبارة عما بين الاخذ والترك فلما كان الحركة اثنتين جاز ان يكون الامكان ايضاً اثنتين وهذا هو مدار المنع المذكور وبالجمله لما تعددت الحركة كان الظ ان يتعدد الامكان الذي هو مقدار الحركة ايضاً فلما لم ينص عليه دليل والزمان لم يثبت بعد فتأمل **قوله** لانهم مغايرته للحركتين قيل هذا انما يتوهم على تقدير الاكتفاء بفرض حركة واحدة واما اذا فرض حركتان على الوجه الذي ذكره المص فلما وجه لتوهمه اذ ليس شيء من الحركتين المذكورتين بحيث يسع قطع المسافتين وبينه بعضهم بان المراد من قوله ذلك الامر واسعا لقطع المسافة كونه مساوياً له كانه قالب له ومنطبق عليه ولا شك ان الحركة البطيئة لاتسع قطع المسافة الطويلة بالمعنى المذكور للثقة لنقصانها عنها وكذا الحركة السريعة لاتسع قطع المسافة الصغيرة لزيادتها عليها فتأمل قيل الظ ان مثل هذا المنع يجري في المسافتين ايضاً بان يقال لانهم مغايرته للمسافتين لم لا يجوز ان يكون متحداً بالمسافة بان يكون واحدة واحدة زماناً باعتبار ومسافة باعتبار وقد يستدل على ذلك الامر مغاير للحركتين والمسافتين بانه مشترك فيه بين الحركتين وكل منهما ممتازة عنه الاخرى بالمسافة والمشارك فيه غير المشترك وغير ما به الامتياز واعلم ان دعوى المستدل ان هناك امراً غير المسافتين والحركتين فلما معنى المنع الغيرية الا ان يرجع الى منع ان هناك امراً مغايراً وان لم يلائمه السند المذكور وحاصله منع الملازمة في قوله واذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة اه وقد يدعي فيها الضرورة نعم لزوم وجود ذلك الامر الممتد مم كما مر من المحشى **قوله** من قبيل الاستدلال بالحد على المحدود وهو ان يجعل الحد الاكبر حداً اوسطاً كان يقال ضرب كلمة لانه لفظ وضع لمعنى مفرد وكل ما يكون كذلك

ملا زاده

حواله زاده

طرسه

المسته زاده

على سمت رأسه واخرهما على سمت قدمه وهذا وضع اخر للفلك وعلى ما ذكر
يلزم ان يكون احد هذين الوضعين عين الآخر وهذا ليس الاسفطة **قوله**
في افق معين متعلق بمقدار يعني ان وجود سدين الوضعين المذكورين للفلك
باعتبار الانقلابين والاعتدالين بالنظر الى الرأس والقدم حاصل اذا كان ذلك
الشخص في افق معين من الافاق وفيه انه لا يتصور وجود ذينك الوضعين
للفلك عند كونه الشخص في افق معين كما لا يخفى على من شتم رايحة الريحه **قوله**
والصحيح ان يمثل ويقال يكون وضع الفلك والانقلابات في سمتي الرأس والقدم
بعينه وضعه وهما في مشرق ومغرب في افق معين **قوله** ولا يلزم ان يكون
المقادير اه هذا شروع في تفصيل المحذور بالنسبة الى الحركة الكمية بعد الفراغ
عن تصوير بالنسبة الى الحركة الوضعية يعني ان ما قيل في الحركة يستلزم ايضا بقاكم معين
للمتحرك في الكمية من المبدأ الى المنتهى مع صيرورة ذلك الكمية المعين في كل وقت كما اخرجت
له الى المنتهى وعلى هذا يلزم ان يكون المقادير المختلفة الممتدة اه قيل انما اقتصر
على مقولتي الوضع والكم لظهور التمايز بين افرادها والافالباقين كيتك
قوله ليس لذاتها ما مر من اسطوارها باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها
سبابة علم الله تعالى **قوله** علم انه لا بد هناك من متجدد لذاته حتى يكون متجدد
الحركة واسطة وهو الزمان فيه نظر لجواز ان يكون ذلك المتجدد لذاته غير الزمان
كما في المقولة التي يقع فيها الحركة كما قيل وايضا يمكن ان يقال لما علم ان تجد الزمان
ليس لذاته علم انه لا بد من متجدد لذاته وهو الحركة **قوله** لم يكن الزمان كالحركة متجددا
لذاته حتى يكون تجد الحركة بواسطة تجده وليس المراد ان ذاته يقتضي التجدد في نسبة
واضافاته كما يناد عليه السوف والذوق حتى تجد ما ذكر كاظن **قوله** فلان ذاته في اثباته
قبل اذا الغرض من اثبات الزمان كونه متبوعا للحركة في التجدد كما يشعر به اول الكلام وهو
واعتراض عليه بانه لو كان الامر كذلك لاستدلوا على بقاء الحركة متجددة بان يقولوا
حركة متجددة لذاتها فلا بد من متجدد لذاته وهو المعنى من الزمان مع انه لا عين ولا اثر

صوت

منه

غيره

منه

منه

منه

منه

من ذلك عندهم بل احتجوا عليه بما فيه انواع الشاقة والحق ان يقال ان الحق اثبات
بحيث يمتاز عن الحركة واذا لم يتجدد لذاته لم يظهر امتياز هذه الحركة انتهى فتأمل
قوله على هذا اي على تقدير عدم كونه الزمان متجددا لذاته كالحركة لا يثبت
مقارنه الزمان للحركة بل يجوز ان يتجدد انا مع انهم يدعون بتغايرهما انا وقد يقال وجه
المغايرة غير منحصر في الخالف بالتجدد الذاتي وعدمه حتى تنفي بانتفاءه فيجوز ان يتغاير
من وجه اخر لكنه مقابلة الجوانب الجوانب كما لا يخفى على من تأمل **قوله** الا الحركة السبالة اي
من غير ان يكون هناك الا السبالة فيجوز ان يكون ذات ذلك الامر الباقي حركة باعتبار
وزمانا باعتبار اخر كما يفهم من كلام الامام من ان هناك امرين باقيين احدهما الحركة
بمعنى التوسط والاخر الا السبالة **قوله** وان اردت تحقيق المقام اه الظاهر سؤك كلام
ان المراد تحقيق مقام الفرق بين الحركة والزمان لكنه لا اثر من ذلك في تلك الرسالة
بل هي منحصرة في تحقيق الحركة كما يشير قوله في بحث الحركة فان اريد به تحقيق مقام الحركة
لم يبق وجه في ايراد هذا الكلام ههنا فتدبر وانظر في تلك الرسالة **قوله** اعلم ان الزمان
اه يربط بين كونه الزمان مقدارا للحركة بدليل غير ما ذكره المص الا انه لا مدخل لكون
الزمان غير قار لذاته في هذا الصدد وايضا قوله لوجهين متعلق بقوله فلا يكون
قائما بذاته المتفرع على ما قبله فيلزم تواردا لعلتين معلول واحد ولا يمكن التوجيه بان
احدهما علة لعلية الاخر كما هو المشهور في امثاله اذ ليس احدهما علة لعلية الاخر
كما لا يخفى فالاولى الاكتفاء بقوله ان الزمان لا يكون قائما لوجهين **قوله** احدهما ان القائم
اه خلاصته ان القائم بذاته وجوده وعدمه دفعي او تدريجي ولا شيء من الزمان كذلك
فينتج من الشكل الثاني لاشئ من القائم بذاته بن مان فينعكس الى قولنا لاشئ من الزمان
بقائم لذاته اما الصغرى فظة واما الكبرى فلان الزمان لو قام بذاته يعني ان الزمان
لو قام بذاته لم يكن عدمه تدريجيا ولا دفعا اما الاول فلعدم انقسامه واما الثاني
فلان من تنالي الالات **قوله** لانه غير منقسم فيه مثل ما مر في قوله لوجهين **قوله** تنالي الالات
وهما ان وجود المؤخر وان عدمه **قوله** بجواز كونه عدمه في نفس الامر في نفس الزمان

منه

قوله ولا يخفى عليك ان ما ذكره اه حيث قال حركة جسم واحد اه فظهر منه انه عاقله انتقاد حركة الفلك منتقيا ولا يتصور حركة جسم واحد اه
 الجسمين فلا يقتضي ان لا يتحرك جسم محيط بجسم بنوع احاطة لا يقتضي محصلها الجهات فيكون كان حركة طبيعية فيحصل من كانه ايضا انه
 عاقله انتقاد حركة الفلك لا يقتضي جميع الجهات بل يقتضي احدى الجهات الطبيعية والقسرية دون الارادية حيث قال فلا يمكن حركات مستقيمة طبيعية فلم يكن
 قسرية مع انه على تقدير انتقاد حركة الفلك منتقيا لا يقتضي جميع الجهات بل يقتضي احدى الجهات الطبيعية والقسرية دون الارادية حيث قال فلا يمكن حركات مستقيمة طبيعية فلم يكن
 او ارادية وحاصل القول - يجوز قوله ولا يخفى هوان ما ذكره من ان لا يتحرك الجسم فيكون كان حركة طبيعية فيحصل من كانه ايضا انه
 ووجه كانه لا يقتضي انتقاد حركة الفلك منتقيا لا يقتضي جميع الجهات بل يقتضي احدى الجهات الطبيعية والقسرية دون الارادية حيث قال فلا يمكن حركات مستقيمة طبيعية فلم يكن

على المعلوم فكانه قال ان ليست الشهور والاعوام والساعات والايام الا مقادير حركة
 الاعظم فهي اجزاء تلك الحركة اي مقادير هائلة قد يقال اي في اثبات قوة الزمان مقدار الحركة
 الفلك الاعظم قوله لو انقضت انقضت فيه نظر اذ انقطاع الحركة انما يلزم اذا انتفى
 اذا انقضت لا على سبيل الاستدارة فلا يلزم ذلك كما لا يخفى قوله لكنها غير متعين الثبوت
 قيل بهذا اشارة الى ما اسلفه من منعه فتذكر قوله ويتوجه على هذا اننا نعلم اه الظان انه
 معارضة مع المستدل وحاصله انه لو كان لكم دليل على ان الزمان مقدار حركة الفلك
 الاعظم لنادي دليل على خلافه وهو انه لو كان كذلك للزم ان يفقد الزمان عند عدم حركة
 الفلك الاعظم لكن التالي منتف لا نعلم انه لو لم يكن اه - واجاب الشيخ الظان ان الجواب
 معارضة على دليل بطلان التالي - ان لم يكن حركة مستديرة اه خلاصة الاستدلال
 انه ان لم يكن حركة الفلك الاعظم لم يكن للمستقيم جهات واذا لم يكن جهات لم يكن حركات
 مستقيمة طبيعية او قسرية قيل بهذا اشارة الى مسئلة تحديد الجهات لكن ذلك التحديد
 انما يتوقف على الجسم المستدير ويتم به واقعا حركة المستديرة فلا كما يشهد التتابع
 فيما ذكره فلا وجه لاخذ حركة المستديرة ووجهه بان ذلك لاخذ واقعي والمراد انه
 لو لم يوجد الجسم المستدير الذي هو متحرك بالحركة المستديرة في الواقع لم تعرض للمستقيم
 جهات بدلائل تحديد الجهات وانت خبير بانه مع قطع النظر عن عدم مساعاة العباد
 لهذا التوجيه لا يتم الحق كما لا يخفى اللهم الا ان يقال الحق هو الرد باعتبار قوله لو لم يكن
 ذلك فقط فتأمل قوله ولا ينبغي المتعدد قبل حيث قال فحركة جسم وحده اه اقول قوله فلم يكن
 حركات مستقيمة صريح في نفي المتعدد واما قوله فحركة وحده اه فعناه ان حركة جسم غير
 مستدير وحده سواء كان واحدا او متعدد من غير حركة اجسام اخر مستديرة يعرض
 بها الجهات مستجيبة بقربية انه نتيجة لما قبله فلا يرد عليه انه لا ينبغي المتعدد قوله
 ولا ينبغي سائر الحركات اي جميعها اذ ما ذكره لا يدل على نفي الحركات الارادية مطلقا
 ولا على نفي الحركات المستديرة في لا يتم الجواب كما لا يخفى - ولعل ما ذكره اه هذا
 ليس الا اعترافا بعدم تمامية الجواب ثم يرد على ما سبق وهو ما ذكره بقوله

وقد يقال

وقد يقال اه يعني كما انه يرد عليه المعارضة المذكورة يرد عليه منع بعض المقدمات
 ولاتفاوت بين جعله اه قيل بهذا الخالف للعرف فانه جار على تقدير الاكبر بالا صغر
 دون العكس انتهى فتأمل قوله فلها حركات اه اي فيجوز ان يكون لها حركات مستمرة
 في الوضع اذ المقام مقام المنع ويكفي فيه الجواز فلا يرد عليه ان مجرد عدم قدم
 الاوضاع لا يستلزم استمرار الحركات قوله اقول عندي ان هذا الحكم اه اقول
 بهذا اشارة الى منع صفري الدليل الذي ذكره المص اعني الملازمة في قوله
 لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده بان هذا الحكم وهمي اه كما ان ما سياتي
 في الحاشية التالية اشارة الى منع كبراه فلا وجه لما قيل انه مع عدم التعرض لصفري
 الدليل او لكبراه لا وجه لهذا الازداد والمجشي بعد لم يتعرض شئ منهما انتهى قوله
 لا عباد به بان زمان وجوده وجود الاشياء وعدمها في زمان قوله يعتبر مع انتفاء الزمان
 زمانا فيحكم بان انتفائه وعدمه في زمان قياسه على الحوادث والوقائع التي يرى
 وجودها وعدمها في زمان ولكن الامر ليس كذلك والقياس مع الفارق فان ثبوت
 الزمان اه قوله باتصال المتجددات قيل المراد بالمتجددات الامور المتجددة المتناهية
 كفراد المقولة التي يقع فيها الحركة لا اجزاء الزمان كما توهم والمعنى ان العقل يرى
 المتجددات متصلة بالتحديد والتفصيل شيئا فشيئا متصلة متعاقبة فيدرك منها بمجموعة
 الخيال امتدادا فيحكم انه لا بد له من مقدار وهو الزمان كما افيد انتهى قوله
 وكذا الحال على تقدير عدم الزمان اذ عدمه انما يكون عند انتفاء المتجددات مطلقا
 والعقل لا يحكم عند انتفائها كذلك بوجود الزمان كما مر قوله ففيل وجود الاشياء
 اه اي المتجددات التي منها الزمان ليس زمانا فقوله لكان عدمه قبل وجوده اه هم
 بل هو حكم الوهم لاحكام العقل قوله ولا مكانا لان حصول المكان انما هو من احاطة
 الاشياء بعضها ببعض فاذا انتفت الاشياء انتفت الاحاطة ثم ان المكان وان لم يكن
 مما يتعلق به البحث ههنا لانه لكنه ذكره ليكون نظيرا وتوضيحا لما هو الحق ههنا قوله
 بل يطلب فرض زمان اي تجويز تجويزا عقليا قيل فيه ان فرض الزمان لا يكفي في التقدم والتأخر انما يبين

عبد الله بن صدر

عبد الله بن صدر

خداوند و عبد الله بن صدر

خوشايد

عبد الله بن صدر

عبد الله بن صدر

وانت خير بانه مع كلاما على اسند ان اراد بالزمانى ما يقتضى وجود الزمان بالفعل يقال له ثبت العرش ثم انقل وان اراد به الزمانى مطلقا فعدم الكفاية **مهم** **مهم** تأمل في وجهه انه فرق بين ملاحظة سبق العدم وبين تحققه فانه ملاحظة امر معتبر فيعتبر معه الزمان ايضا بخلاف ما لو تحقق عدم الزمان قبل وجوده فانه يقتضى تحقق الزمان معه فتأمل **مهم** في الخمسة المشهورة وهي الزمانى والطبيعى والشرعى والربى والعالى لكنه غير ثابت لان المتكلمين ذهبوا الى ان للتقدم قسما اخر سوى الخمسة المشهورة وسموه بالتقدم الذاتى وهو تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض يعنى انه لو ثبت الاختصار في هذه الخمسة لكان كذلك لان ما يصلح منها من تلك القبليّة هي التقدم الزمانى لا غير من الاربعة السابقة فان المتقدم بهذه الوجوه يجامع المتأخر في التحقق والوجود واما المتقدم بالزمان فلا يجامع المتأخر هكذا قيل وقيل انه لا يكون كذلك وان ثبت اختصار التقدم في الخمسة المشهورة لانا نقول التقدم الزمانى مطلقا تقدم لا يجامع المتقدم المتأخر سواء كان المتقدم والمتأخر في زمانين او لا وعدم الزمان متقدم عليه بهذا المعنى انتهى فتدبر **مهم** قد يقال اجزاء الزمان اذ الظاهر ان اعتراض على قول الشى لان القبليّة المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولاً وبالذات لكنه مبنى على الاشتباه بين ما بالذات وبين ما للذات فان الشى ادعى عروض القبليّة المذكورة لاجزاء الزمان اولاً وبالذات بمعنى انه لا بواسطة العروض والقائل منع عروضها لتلك الاجزاء لذات تلك الاجزاء بمعنى ان ذات الاجزاء يقتضى عروضها لان تساوى اجزاء تساوى الزمان فى الذات والحقيقة انما ينشأ فى الثانى دون الاول كما لا يخفى فاش فى واد والقائل فى واد اخر نعم قد استدل الحكماء على وجود الزمان بان عروض التقدم والتأخر لما هو غير الزمان ليس لذاته فلا بد هناك من شى يوضا لذاته وهو الزمان فيرد عليه ما ذكره القائل لكنه مقام غير مقام الشى كما لا يخفى فتدبر **مهم** وفيه ان حقيقة الزمان اذ لا يخفى عليك ان هذا ليس فى مقابلة القائل فان مراده انه لا يجوز ان يكون تقدم بعض اجزاء الزمان مقتضى ذاته والالزام به الترجيح بلا مرجح بناء على التساوى فى الذات والحقيقة وما ذكره المحشى من ان التقدم

والمتأخر

اما ما قيل فى توجيه ما ذكره المحشى ان حاصلا اجزاء الزمان وان تساوت فى الذات فى الحقيقة الى ان نسبة التقدم الى بعض ونسبة التأخر الى اخرى ليست على السواء فان تعيين اجزاء الزمان وتخصيصها انما هو بالتقدم والتأخر والحال ان نسبة تعيين الشى وتخصيصه اليه والى مثله ليست على السواء فانه لا يتصور ان يتشخص غير زيد من احاد الانسان بتشخص زيد في لا يلزم الترجيح بلا مرجح فكلام خال عن التخصيص كما لا يخفى **مهم** **مهم** والتأخر من مشخصات اجزاء الزمان لا بدفع شيئا مما ذكره القائل اللهم الا ان يقال **١٦** حاصل ما ذكره المحشى هو ان المراد ليس ان القبليّة المذكورة عارضة لاجزاء الزمان لذاتها الكلية المتساوية حتى يلزم الترجيح بلا مرجح كما توهمه القائل بل المراد انها عارضة لاجزاء الزمان لذاته المشخصة وهي ليست بمساوية بين الاجزاء وذلك لان حقيقة **الزمان** ليست الا امر واحد وتكنه وتعدوه انما هو بتعينات وتميزات تلحقه كما فى سائر الحقايق بالنسبة الى افرادها وتعين اجزاء الزمان المتساوية فى الحقيقة الكلية انما بالتقدم والتأخر فيكون التقدم داخل فى الذات المشخصة لجزء ويميزه عما عداه والتأخر ايضا داخل فى الذات المشخصة الاخرى لجزء ويميزه كذلك الجزء الاخر عما عداه فيعرض الاول التقدم لذاته المشخصة المختصة به ويعرض الثانى التأخر لذاته المشخصة المختصة به والذاتان متغايرتان فلا يلزم الترجيح بلا مرجح وبالجملة حمل القائل الذات على الحقيقة الكلية فقال ما قال والمحشى اجاب عنه بحملها على الذات المشخصة فجاءت المقابلة بهذا لكن يرد عليه ح لزوم انفصال كل جزء عن الآخر بالذات المشخصة فيلزم ان يكون الزمان غير متصل كما سيجى من الامام **ع** وبما ذكرنا يندفع ما قاله الامام اه وجه الاندفاع هو ان ما ذكره اختيار للشق الاول من شقى الترديد فى كلام الامام ودفع لمحذوره من استحالة التخصيص بحمل الذات على الذات المشخصة فان كلام الامام مبنى على جعل الذات الذات الكلية فتذكر **مهم** اذات تساوى حقيقة اجزاء الزمان اى حقيقة الكلية استحالة تخصيص بعضها بالتقدم وتخصيص بعضها الآخر بالتأخر لذاته اى لذات ذلك البعض اى لذاته الكلية لاستلزام ذلك التخصيص الترجيح بلا مرجح **مهم** كان انفصال كل جزء اى وجد وثبت انفصال كل جزء عن الآخر وكان منفصلا **مهم** فيكون الزمان غير متصل بناء على ان الحقايق المختلفة لا تقبل الاتصال الحقيقى قبل هذا وان كان مما يحكم به البديهة بخالفه بعض قواعدهم ولو الزمان غير متصل خلاف مذهبهم **مهم** بل يلتم من الالآت ترقى الى محذور آخر

قال جمال الدين فى حاشيته
على حاشية الدواى على
شرح التجرى وذلك
اى لزوم كون الزمان
غير متصل على تقدير
عدم التساوى فى
الماهية مبنى على
ان الحقايق المختلفة
لا تقبل الاتصال
الحقيقى وقد بنى
ابطال مذهب
ذى قراطيس
على ذلك اقول
هذا كذلك
والبداهة ايضا
تحكم به الا انه يلزم
على بعض قواعدهم
خلاف ذلك ايضا
وذلك لانهم قالوا
الكيفية الممتدة التى
هى مقولة الحركة
الكيفية مع اتصالها
الحقيقى وعدم تحقق
الاجزاء فيها بالفعل
بل بالفرض المحض
المراتب المنفصلة فيها
حقايق مختلفة وذلك لانهم
السند فى مخالفة هذا ما افاده السيد
مهم

جعل صدر الدين هذا التعميم تعيما للعلة فاترض بأنه لما عظم في علته بقوله سواء كانت موجودة او لا جاز ان يكون
 علته معدومة وجاز ان لا يكون مختلفا للماهية ولا متفقا فان كل واحد منها نوع للماهية والمعدوم للماهية
 لا ماهية له فلا يلزم شئ منه اتخذ وريث ورده خواجه جمال الدين محمود في حاشيته على حاشية الدواني فقال
 انه ليس تعيما وهو لزوم تركيب الزمان من الالات المستلزمة لوجود الجزء الذي لا يتجزى وذلك لانه لو كان
 الزمان ملتبسا من الالات كانت الحركة والمسافة ايضا في الاجزاء التي لا يتجزى وهو محال
 عندهم **قوله** موجود بالفعل لانفصاله عن الآخر بالماهية **قوله** بانه الزمان اه بدل من قوله
 بما اجاب به حاصل ما ذكره الطرسوسي هو ان الزمان ليس له اجزاء في الخارج وما ذكره
 الامام انما يلزم اذا كانت تلك الاجزاء موجودة في الخارج وكان بعضها مقتضيا للتقدم
 وبعضها مقتضيا للتأخر كما في شرح الجديد للتجريد اقول حاصل الحاصل ان تخصيص
 بعض الاجزاء بالتقدم وبعضها بالتأخر لذاته على تقدير تساوي في الماهية انما يستحيل
 اذا كانت تلك موجودة في الخارج وكذا لزوم كون الزمان غير متصل وملتبسا من الالات
 على تقدير عدم تساوي في الماهية واستحالة كل منهما انما هو اذا كانت تلك الاجزاء موجودة
 في الخارج وليس فليس فهو جواب باختيار كل من شئ ترديد الامام ودفع مخذوره قال
 الدواني في حاشية شرح التجريد فيه نظر لانه كما ان اتصاف الموجودات الخارجية بالاص
 لا بد له من علة كذلك اتصاف الامور الاعتبارية باوصافها الواقعة فيكم العقل بتقدم بعض
 تلك الاجزاء على البعض على تقدير وجودها كما ذكره الطوسي ان كان فرضا كاذبا فلا تقدم
 فيها وان كان مطابقا للواقع فلا بد لاتصافه به من علة قطعا سواء كانت موجودة او لا
 فان كانت العلة ذاتها وهي متفقة الماهية لزم تساويها او مختلفة لزم المحذور والآخر
 ورده الفاضل صدر الدين الشيرازي بان ما حكم به من اتصاف الامور الاعتبارية بـ
 باوصافها الواقعة لا بد له من علة غير مسلم ان الامور الاعتبارية ليست في نفس الامر
 فلا يكون اتصافها بصفاتها واقعة فيها ايضا وما لا يكون في نفس الامر لا يحتاج الى علة **قوله**
 بل تصور عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان هذا من نعمة الجواب واسارة
 الى ان تصور حقيقة الزمان يقتضي ان يكون اجزائها المفروضة متصفة بالتقدم والتأخر
 والتأخر لذاته وبين ما يلحقه بسبب غير كذا ذكره الشريف في حواشي شرح التجريد
 وفصله بعض التفصيل فيراجع اليها **قوله** بتصور عروضها اي عروض التقدم
 والتقدم له اي لعدم الاستقرار **قوله** لانه ليس في كلامه اختيارا لاحد شئ ترديد علة لقوله

حاشية جديدة على
 شرح جدي للتجريد
 المسماة بالثبوتات
 منسوبة

ولا يندفع

ولا يندفع بما اجاب به المحقق ووجه لعدم الاندفاع به وفيه انه لا يجب في دفع الرد يد اختيار شئ من شقوقه بل يدفع **قوله**
 باختيار شئ اخر ايضا ان امكن كما ههنا فانه يمكن ان يختار ان اجزاء الزمان ليست بمساوية
 الماهية ولا بمختلفة الماهية بناء على ان كل واحد منها نوع للماهية ولما ماهية لاجزاء الزمان
 فانها معدومات في الخارج كما ذكره المحقق الطوسي ولما ماهية للمعدومات كما ذكره وافق
 لا يلزم شئ من المحذورين الذين ذكرهم الامام ولا يخفى عليك انه يمكن حمل كلام المحقق
 على هذا فيندفع ما قاله الامام به وقد عرفت منا انه يمكن حمله على كل من الشقين ايضا
 فالمحشي ههنا ليس بمصيب واما ما قيل ان السؤال المردود ان كان حاصرا لا بد في جواب
 من اختيار شئ من شقوق الرد يد ودفع مخذونه وان لم يكن حاصرا في نفس الامر او
 بزعم المجيب جاز في الجواب اختيار محتمل خارج عن الرد يد فلما كان ترديد الامام
 في اجزاء حملها المحشي على الفعليات والفرضيات فصار الرد يد حاصرا فاورد على
 المجيب ما اورده واما المجيب المحقق فقد حمل الاجزاء في كلام الامام على الاجزاء
 الفعلية فلم يكن الرد يد حاصرا فاجاب باختيار شئ ثالث وهو ان لا يكون للزمان اجزاء
 اعني الفعليات حتى يكون مساوية الحقيقة او غير متساوية الحقيقة وعندى الحق
 مع الامام لان الاجزاء الفرضية للزمان ليست معدومة محضة بحيث لا يكون قابلة
 للحكم عليها بالمساوية او عدمها فلا وجه لاجزائها عن الحكم المذكور فليس بشئ
 اما اولاه لانه بعد تعميم الاجزاء من الفرضية والفعلية لا وجه لزعم الحاصرية ان يكون
 ح ان لا يكون تلك الاجزاء متساوية في الماهية ولا متخلفة فيها بان لا يكون ذات ماهية
 واسطة بين الشقين واما ثانيا فلانه بعد تخصيص الاجزاء بالفعلية لا معنى لعدم كون
 الرد يد حاصرا ادلا واسطة بين كون الاجزاء الفعلية متساوية الماهية وبين كونها
 متخلفة الماهية نعم يجوز ان لا يكون الاجزاء فعلية وذلك لا ينافي انحصار الاجزاء
 الفعلية في الشقين المذكورين كما لا يخفى واما ثالثا فلانه جعل ان لا يكون للزمان اجزاء
 فعلية شقا ثالثا للاجزاء الفعلية وهو عدل لها وعدل الشئ كيف يكون قسما منه
 حتى يكون واسطة بين قسميه وشقا ثالثا لهما فتأمل في المقام **قوله** فيه نظر حاصل النظر

خوشا به

هذه حاشية من نسخة
 الفاضل كمال الدين
 مع المحشي قدس سره

فانه قد عرفت قول صاحب التوحيد لا يقتصر الحادث الى المادة والمذوق والزمان من حيث اتصالها بالجزء بالافعال بل بالفرض لكونها بحيث لو فرض العقل انقسامها الى جزئين حكم بانها لا يجتمعان في الوجود الخارجي على معنى انهما لو وجداه في لم يكونا مجتمعين بل كان احدهما متقدما والآخر متاخرا وقال الدواني في حاشيته القديمة بل التحقيق ان الزمان بمعنى الامتداد امر يرتسم في الخيال من الان السيل الذي هو الموجود في الخارج بسبب عدم استقراره وارتسامه على سبيل التدريج فاجزاء في المفردة متعاقبة في ذلك الارتسام الذي هو

مخونه الخاء وجودها كما ان اجزاء الخط المرتسم في القطر النازلة متعاقبة في الارتسام ولا حاجة الى ما ذكره في معنى عدم الاجتماع على انه مما لا يتصرف اليه المناقشة بان الزمان الممتد غير موجود عندهم في الخارج فانه مقدار الحركة بمعنى القطع وهو امر يرتسم في الخيال فوجود اجزائه فيه ايضا محال لان جزء الزمان زمان فمن ادعى ان العقل يحكم بانها لو وجدت في الخارج لكانت متعاقبة فلا بد له منه دلالة اذ تلك الملازمة غير بيّنة فيما يذكره علماء التوحيد في الخارج لكانت مجتمعة بل عندهم ينفي وجود الاعراض الغير القارية وجودها مستلزم لاجتماع اجزائها لا محالة انتهى بعبارة مبسطة

اثبات المدعى بدليل لا يرد عليه الا اعتراض المذكور تقرير لو لم يكن التقدم والتأخر من مقتضيات اجزاء الزمان ومن عوارضها التي تعرضها اولاً وبالذات لم يندفع السؤال بانه كان مقدما باخذ التقدم والتأخر في العبارة مع الزمان صراحة او ضمنا والتالي بطل فكذا المتقدم اما الملازمة فلانه لم يندفع السؤال باخذها مع غير الزمان مثلاً اذ اقبل وجود زيد مع الحادثة المتقدمة اذ فلو لم يكونا من مقتضيات اجزاء الزمان لم يندفع السؤال باخذها مع الزمان ايضا اذ لا فرق بين الاخذين واما بطلان التالى فلما اعترف به المعترض بقوله وهذا مما بعد سكنا وبالجمله لو اخذ التقدم والتأخر مع الزمان صراحة او ضمنا ينقطع السؤال واذ اخذ مع غير الزمان لا ينقطع وذلك يدل على انهما من مقتضيات اجزاء الزمان هذا لكن يرد عليه انه يجوز ان يكونا من مقتضيات اقترانهما مع الزمان حيث ينقطع السؤال عند ذلك الاقرار ان لا من مقتضيات اجزاء الزمان كما هو المدعى فلا بد لنفيه من البيان ثم اقول يمكن ابطال قول المعترض بان انقطاع السؤال عند قولك امس مقدم اهـ بان يقال لو كان انقطاع السؤال لاخذ التقدم والتأخر في مفهومى الامس والغد لا ينقطع باخذها مع غير الزمان ايضا والتالي بطل لانا اذا قلنا مثلاً وجود زيد مع الحادثة المتقدمة الى اخر ما ذكره المحشى ولا يمكن حمل كلام المحشى على هذا كما توهمه كمال الحنفى

وقد يقال القائل هو المحقق الدواني في حاشيته على شرح التوحيد وحاصله ما ذكره تحرير الدليل على وجه لا يرد عليه الا اعتراض المذكور **قوله** لفظية اى ناشية من اخذ لفظ امس ونحوه في البيان حيث ظن ان لوصف الامسية والغدية مدخلا في الاذعان بتقدم احدهما على الآخر وليس كذلك عند اللامعان **قوله** على ما هو موجود عليه بالوجود الخارجي الفرضي اى على وجه هو اى الزمان لو وجد في الخارج لكان موجودا فيه على ذلك الوجه وذلك الوجه هو التعاقب كما ذكره الشرح الجدي للتجريد قيل فصل الماحية وان اعترض عليه هناك الدواني بانه مما لا يثبت **قوله** او مرسوم في احوال اى او لاحظ السائل على وجه هو اى الزمان مرسوم على ذلك الوجه في الخيال يعنى ان للزمان وجودا خارجيا فرضيا وارتساما في الخيال وهو مخونه الخاء وجوده

المتهم هذا

وكلا الوجودين على وجه التعاقب وتقدم بعض الاجزاء على بعض فينقطع السؤال عند الانتهاء الى الزمان اذ لاحظ السائل باى وجه شاء من الوجودين فقوله موجود عليه ناظر الى الوجود الخارجي الفرضي للزمان وقوله او مرسوم في الخيال الى الوجود الخيالي لا كما توهم ان الاول ناظر الى زمان الحال والثاني الى غير الحال **قوله** علم بمجرد هذه الملاحظة اهـ قال صدر الدين الشيرازي في حاشيته على التوحيد اذا اعتبرت قطعة معينة من الزمان ولاحظت اتصالها وقسمتها الى قسمين وجدت تقدم احدهما على الآخر لان ما بيننا بالاعم للقسمين المتعبرين على الوجه المذكور وهذا القدر كاف في المط لانه اذا سئل عن تقدم الحادتين واجيب بوقوع احدهما في احد القسمين المذكورين والاخرى في القسم الآخر وقف السؤال بناء على ان تقدم احدهما على الآخر بين نعم اذا اعتبرت جزئين غير معلومى الاتصال منه لربما يشك في تقدم احدهما على الآخر وذلك غير مضر ثم قال قال بعض الفضلاء مجيبا عن ايراد الش المراد ان السؤال ينقطع عند ذلك القول بمجرد دلالة على ذلك الزمان المتقدم بدون اعتبار دلالة على شئ اخر من مفهوم التقدم على اليوم وان لم يخل عن الدلالة عليه ولذلك اذا اعتبر من الامس بزمان نوح عليه السلام وعنه اليوم بزمان محمد عليه الصلوة والسلام وقيل زمان نوح مقدم على زمان محمد عليه السلام كان انقطاع السؤال عند هذا القول باقيا بحاله وفيه بحث اذ لا يتم انقطاع السؤال بمجرد دلالة على الزمان المذكور وبقاء انقطاع السؤال حين التعبير عنه الزمانين المذكورين بزمان نوح ومحمد عليهما السلام بناء على تقدم زمان نوح على زمان محمد عليهما السلام معلوم لنا الا يرى انه لو عبر عنهما بزمانين غير معلومى التقدم كالصيف والشتاء لم ينقطع السؤال انتهى اقول في بحثه اما اول فلان منع انقطاع السؤال بمجرد الدلالة على الزمان المذكور مناف لما ادعاه في اول كلامه من لزوم البين واما ثانيا فلان احتمال معلومية التقدم ان كان مضرا هنا كان مضرا فيما ذكر ايضا واما ثالثا فلان عدم انقطاع السؤال عند التعبير بغير معلوم التقدم ان كان مضرا هنا كان مضرا فيما ذكر ايضا مع انه قد ادعى ان ذلك غير مضر **قوله** غايته

المتهم هذا

ليس المقصود من هذا الكلام ان يكون المقدم على الموضوع لقطعة من الزمان متقدمة على قطعة اخرى منه هي اليوم

الظ ان لفظ امس موضوع لقطعة من الزمان متقدمة على قطعة اخرى منه هي اليوم
 التقدم والتاخر الا زمان لهما واخلين في مفهومي هذين اللفظين ويؤيد ذلك انه لو كان
 كذلك لفرم كل منهما والتالي غير واقع على ذلك لا يدل على انقطاع سوال مطلقا
 اذ معنى امس متقدم على اليوم ان القطعة المعنية من الزمان المتقدم على القطعة
 الاخرى المتأخرة عنها متقدمة عليها وهذا يستلزم على عقدين عقد الحمل وعقد الوضع
 عرضا او ليلا انتهى **قوله** وانقطاع سوال بلم يدل اه لفظ الظ انه جواب عما ذكر
 الش بقوله ولو سلم فانما يدل اه وقد سبقه في ذلك العلامة الدواني في حواشيه
 على شرح التجريد حيث قال لو كان هناك واسطة في الثبوت لصح سوال وان كان
 بديهي الثبوت وذلك ظ لان بداهة الان لا تنافي سوال بطلب اللزم وقدره
 صدر الدين الشيرازي بان سوال قد يثبت عنه سبب الثبوت كان يقال لم كان كذا
 وذلك يجري في النظريات والبيدييات ايضا وقد يثبت عنه سبب الاثبات
 كان يقال لم قلت كذا او بماذا علمت انه كذا وذلك يجري في النظريات وينقطع
 اذا انتهى الى البديهي وقد اعتبر المستدل هنا سوال عنه سبب الاثبات حيث
 قال لماذا قلت انه متقدم عليه ولما انتهى الى تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض اخر
 انقطع سوال لكونه بديهييا ويلزم منه انتفاء الواسطة في الاثبات لاني الثبوت
 ولذلك قال المعترض ولو سلم فانما يدل اه والمجيب **جواب** ان سوال
 مطلقا ينقطع فقال ما قال وحاصل الرد كما ذكره جمال الدين انه ان اريد بقوله
 لو كان هناك واسطة في الثبوت لصح سوال بلم انه صح سوال بلم قلت
 ولم علمت فهو م واما يصح ذلك انما كان واسطة في الاثبات واره اريد انه صح السؤال بلم كان كذا فهو سلم
 الا انه المذكور هنا ان انقطع السؤال لم قلت وامثاله وبالمجمل انقطاع السؤال الذي هو السؤال عن الواسطة
 في الاثبات انما يدل على نفي الواسطة في الاثبات وهو لا ينافي ان يكون هناك واسطة في الثبوت **قوله** انما كان
 هنا نفي الواسطة في الثبوت بل المطلوب هو نفي الواسطة في العوض وان كان الفاعل سياقا كلاما هو نفي الواسطة
 في الاثبات **قوله** اذ لزوم وجود اخر في العوض الاول في مقام الاتصاف بالتقدم والتاخر **قوله**

م قال الشريف في حاشيته المطالع ان المعبر في العوض الاول هو انتفاء الواسطة في العوض وهي التي تكون معوضة ذلك
 العارض دون الواسطة في الثبوت التي هي عمير بشهد بذلك انهم صرحوا بان السطح من الاعراض الاولى للتعليقي
 مع ان ثبوته لا يولط انتفاء وانقطاعه وكذلك الخط للسطح والنقطة للخط وصرحوا بان اللون ثابته للسطح
 او بالذات مع ان هذه الاعراض قد فاضت على محالها من المبدأ الفياض التي فظفر انه لا يلزم في العوض الاول
 وجود امر يقتض العارض لذاته وان الاتصاف بامثال التقدم والتاخر لا يلزم ان يكون من ذات النصف بل الكل
 فانضم من المبدأ الفياض وهذا هو السند للتعليق المذكور ولم يذكره المانع انتفاء بذكره في محله واعتماد على العلم
 مواضع ذكره في الكتب **قوله** كما ان التقدم الواقع اه لفظ الظ انه مجرد تنظير لعدم لزوم امر يقتض لذاته التقدم والتاخر
 اقول يمكن ان يقال في الجواب عن هذا المانع ان المراد بالواسطة في الثبوت هنا هو الواسطة في العوض لا قالوا عند قوله
 الشريف في حاشيته عما شرح الشمسية واعلم ان العوارض التي تلحق الاشياء لذواتها لا يكون بينها وبين تلك
 الاشياء واسطة في ثبوتها لانها من انفسها فالتاخر ما ذكره في حاشيته شرح المطالع ثم ان هذا من باب اطلاق الكلام
 في بعض جزئيات والعام في الخاص لكن لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عموم معنيته ان الكلام في العوض الاول
 والمعتبر في انتفاء الواسطة في العوض فهو كما مخصص بالقرينة وهذا الاطلاق هو الذي ذكره التفتازاني في الطول
 وادعى ان اطلاق حقيقى وعدمه اطلاق الموقوف بلام الحقيقة وعلم الجنس على واحد كانه خوادخل السوقة ورأيت
 لسانه مقبلة **قوله** وفيه ان التقدم الواقع قيل خاسله ابطال لسندية السند بانه قيل تقدم اجزاء
 الزمان على تقدم التحيزات قيل مع الفارق فان تقدم اجزاء الزمان حقيقى وتقدم التحيزات من حيث التحيز
 اعتبارى واما ما بيننا انتهى وقد عرفت ان قوله كما ان التقدم اه مجرد تنظير ليس بسند ولا قيل على ان مجرد
 الفرق المذكور بين التقدمين لا يبطل السندية كما لا يخفى **قوله** لا ارا ان يقال انما قال الاول دون الصواب اما ان توجه
 ما قاله المصنف بان يقال مراده بالفلان هذا المحسوس المشاهد فالمنع في اثبات كون هذا المحسوس شاهدا فوقنا
 فلما اى جرم مستديرا وان اخرج عن عدم الصحة لكونه لا يدخل في الاولوية بالنسبة لما ذكره المصنف لا سيما ان
 زيادة التكلف كما لا يخفى **قوله** اذ الاستدانة مأخوذة في مفهوم الفلك فتكون ذاتية له والذات لا يعطل كايين في موضع
قوله استلحق الانسان اه املاشارة للماديل اخر لعدم تبدل الجهتين كما قيل او ضمنية لما قول الشريف القائم
 اذا صار منكوسا لشارة ان ذلك القول من الشر على سبيل التمثيل اى اذا صار منكوسا مثلاً وعلى الاول
 يكون قوله اذا استلحق من قبيل عطف العلة على المعلول وعلى الثاني يكون المنكوب عطفه على قول الشريف اذا صار
 منكوسا لشارة ان ذلك القول من الشر على سبيل التمثيل اى اذا صار منكوسا مثلاً وعلى الاول
 ان الخلف ما يدل الظاهر وينفك الحال اذا اضطر على الوجهين فيصير فوقه خلقا لا قلنا ان الخلف ما يدل الظاهر فصادق ان القوة
 المانعة ان القوام ما يدل الوض فصادق ان ح صار تحت فون لوجود هذه الكيفية لا يشهد القوة والحق بوجه وجه القوة وقامه الا لاحت في صورة الا
 علم الجرمي لظهور القوة والحق بوجهين اخرين في صورة الكون علم الوجهين في صورة القوة خلقا لا قلنا لولا ان القوة في القوة والحق بوجه وجه القوة وقامه الا لاحت في صورة الا

وهو الذي نقلناه في القدر المتقدم
 حيث نفي المسند الاول
 وهو الذي نقلناه في القدر المتقدم

في اثبات
 الفلك في ان هذا ليس بصحيح
 فضلا عن الاولوية وما قيل
 ان المراد في اثبات كونه هذا
 المحسوس المشاهد فوقنا

خلفا
 ان الخلف ما يدل الظاهر
 المانعة ان القوام ما يدل الوض
 علم الجرمي لظهور القوة

من علق قلبه ان هذا
من علق قلبه ان هذا
من علق قلبه ان هذا

منكوسا فالاول هو الخط من العطف والتعليق والثاني هو اللام للغة كالاخفى **قوله** وبهذا يخرج الى استقلاله ايضا
قوله بل يصير وجه الفوق انه صورة الاستلقاء وينعكس الحالة صورة الانطباع **قوله** ويوصف الفوق
والثقت ان صورة الاستلقاء او في كلتا الصورتين والمثلث على الاول ان يعطف على يصير وعلى الثاني على بل يصير
قوله لقائل ان يقول لا يلزم اه قيل تصور المستدل اننا نعلم قطعا ان القائم المذكور لا يتبدل فوق بالثقت وارجح
منكوسا والحاصل ان يتبدل احدهما بالآخر بالنسبة اليه لا يتصور الا بان يصير القائم منكوسا وظان لا يتبدل لان النكس
ولعل المنع كناية للعلم الضروري بان ما يلحق بالاشياء عند القيام فوق بلا شبهة انتهى اقول فيه نظرا ما اولاه ان الاراد
المذكور من لتقريب الدليل وما ذكره هذا القائل اولا انما هو دعوى البداهة في مقدمة اخرى واما ثانيا فلان ما ذكره
في الحاصل ليس اجلي مما منه القائل نعم لو كان احتمال التبدل من صورة النكس لزم الاستدلال لك الحجة المذكورة
مما جواز ان يتبدل بسبب من الاسباب واما ثانيا فلان ما ادعاه في اخر كلامه من العلم الضروري بفوقية ما يلحق
الانسان عند قيامه مما لا يتعلق له في مراء ولا يربح القائل من مقابله **قوله** باذكوس الاستلقاء والانطباع ومنها
ومن الانتكاسا ومثاله **قوله** بسبب من الاسباب كان يكون الثقل الاسطح الثقل والحق ان مركز العالم فانه اذا وضع
الانسان رجلا على سطح الفلك ح يكون الفوق مركز العالم والتمت سطح الفلك اللهم الا ان يقال المقصود عدم إمكان
التبدل في نفس الامر وهذا القدر كاف في اللط والتبدل على الوجه المذكور مستحيل في نفس الامر كاقيل في دفع ما يقال
اذا فرض خروج الفلك كما كان مع البعد بحيث ينتقل نقطة من محبة المحل المركز والمركز المحل السطح يتبدل كل المحل
بالاخرى وايد ذلك بتلخيص من الشرح حيث قال كانهم ارادوا **قوله** الموجود في نفس الامر وقد يقال ان ايراد القائل ينبغي
على ان ما ذكره مستدلا لا على عدم التبدل كما هو الظاهر من العبارة فان كان ذلك تنبها على الحكم البيهقي لم يرد عليه هذا اليراد
لانتقار عند النظر من ان منع النشبات لا يجرى في المناظرات فتدبر **قوله** فان تميمها ليس بالركن والرجل وان
ظاهر العبارة يوضح ذلك بل هما متعينان في ذاتهما مع قطع النظر عن اعتبار الركس والرجل ولعل ذلك لكونهما جميعين
للخفة والثقل ثم ان الغرض من هذا الكلام دفع ما يتوهم في هذا المقام وهو ان امان يكون تعيين الفوق والثقت بالركس
والرجل وتعيين سائر الجهات بالوجه والظهر واليمين والشمال كما هو المنهزم من ظاهر المقال اذ لا يكون كذلك بل كان كل
منها متعينا في ذاته فعمل الاول الوجه الحكم بعدم تبدل الفوق والثقت وعلى الثاني لوجه الحكم بتبدل سائر الجهات
وحاصل الدفع ان الحكم المذكور ينبغي على ان تعيين الفوق والثقت في حد ذاتها وتعيين سائر الجهات بالامور المذكورة
قوله ان الافلاك المحيطة بفلك القمر فوهة فلا بد لذلك الفوق من جهة والارزق فوق بلا جهة ففلك الجهة هي

محدب

قوله ان الافلاك المحيطة بفلك القمر فوهة فلا بد لذلك الفوق من جهة والارزق فوق بلا جهة ففلك الجهة هي
قوله ان الافلاك المحيطة بفلك القمر فوهة فلا بد لذلك الفوق من جهة والارزق فوق بلا جهة ففلك الجهة هي
قوله ان الافلاك المحيطة بفلك القمر فوهة فلا بد لذلك الفوق من جهة والارزق فوق بلا جهة ففلك الجهة هي

محدب الفلك الاعظم وليس معناه ففلك الافلاك المحيطة بفلك القمر جهة الفوق كما يفهم مما يلحق من تقرير المنه وال
لزم ان يكون هذا قولين القولين فيرد بان لا قائل بالفصل فافهم **قوله** انا لانهم ان التجاوز له رد لدليل الشرح بمنع
بعض مقدماته كمنع المقدمة الدالة وهو غير موجه الا ان يقال ان منس على منع دليلها ايضا كما يلحق **قوله** وكذا قائل
ان وكذا لانهم ان ما يحيط بفلك القمر فوهة رد لدليل الذي ذكره المحقق بقوله وايضا على اه منع بعض مقدماته فتذكر
قوله بل انما هو الفوق لا يقال يلزم ان يكون وراء جهة الفوق فوق فلا يكون الجهة جهة ونهاية مع انهم مرصو ذلك
لانا نقول هذا انما يلزم لو كانت جهة الفوق منتهى الاشارة الحية وهو اول المسئلة فافهم **قوله** وقد يقال اذا
فسر الفوق والثقت اه لا يذهب عليك انه ان اريد بالفوق والثقت جهة الفوق وجهة الثقت كما نحن بصدد **قوله** فالتقدير
المذكور ان كان احدا ثانيا القول ثالث لم يقل به احدا لا قائل بالفصل وان اريد بها الفوق والثقت كما هو الظاهر فان اريد
ان جهة الفوق فوق ذلك الفوق وجهة الثقت تحت ذلك الثقت فتقول لم يتصور فيها تبدل محل نظر ان يلزم وان يكون
كل نقطة من محدب الفلك الاعظم ارض متعريفك القمر جهة فوق وما يتايلها من احداهما جهة تحت فتباد المحذور
بل يكونان في من الاعتبار ارض المتعينات في حد ذاتها ثم ان عرض القائل ان كان بيان الوجه كون الامر مشهور
غير تحقيق في ارضه وان كان عرض الاعتراض عليه فنقول فذلك من وجوه كونه غير تحقيق لالمشار اليه الدواني
في صولته التجريد حيث قال وهذا في بيان منشأ الامر المشهور الذي ليس بحق **قوله** فانها يتبدل ان فيه
ان انما يلزم ان يتبدل ان فسر جهة الثقت بعد ما فسر الثقت بذلك التفسير بمنتهى الاشارة الحية او بمنتهى
الحركة المستقيمة خارجة مما يلي قدم الاما تخرج من متصل الا ذلك المنتهى واما اذا خست جهة الثقت بعد ما
الثقت بما ذكر بمنتهى احدهما الى المركز فلا يلزم ذلك كالاخفى ولا يلزم من تفسير الثقت باذكر تفسير جهة الثقت
بمنتهى احدهما الا ان متصل الى المحذب او لا المنع لالمشار اليه ايضا الدواني في الخاتمة المذكورة حيث قال هذا انما
هو محجب المتعارف والشبهة لا يجب التحقيق ان الطرف المقابل لما يلي الركس مطلقا ليس تحت عند التحقيق بل هو ذلك
الطرف عالم تجاوز المركز **قوله** ومنتهى امتداد يلى رجله لعل يد ان امتداد ما يلي رجله ينتهى عند المركز ولا تجاوز
عند اذا كانت رجل على الوجه الطبيعي فالمركز هو جهة الثقت لكل من الشخصين المفروضين فلا يخار **قوله** ولا يخفى
ان ما ذكره يفتي ان ما ذكره القائل لا يستلزم تبدل الجهتين بان يخرج الفوق من الفوقية ويصير مقابلا كما هو فوقا
ويخرج الثقت من الثقية ويصير فوقا بعد ما كان تحتها فان جهة الفوق منتهى امتداد ما يلي رجل شخص قام على احد
طرفة قطر من الارض وذلك المنتهى لا يخرج عن كون جهة فوق بقيام شخص اخر او ذلك الشخص على طرف اخر من ذلك

قوله ان الافلاك المحيطة بفلك القمر فوهة فلا بد لذلك الفوق من جهة والارزق فوق بلا جهة ففلك الجهة هي

القطر غاية ما في النان الفوق يكون تحتها ايضا وكذا التحت يكون فوقها ايضا اعتبارا من ولا محذور فيه وانما المحذور كونه فوق
 تحتها بان يخرج عن الفوقية وكذا التحت نظير ذلك ان الشرق مثلا قدام لشخص توجه اليه وخلف لشخص اخر متوجه
 نحو المغرب ولا يتبدل القدام والخلف مادام الشخصان على حالهما بل كل منهما قدام وخلف **قوله** هذا اعتبار بمنتهى
 ان اعتبار العوام الجها الستة سائر الاجسام اعتبارا منى على الامور العرفية فان اهل العرف يحكمون بحكم الاكثر على الكل
 ويعملون الاقل تابع الاكثر ويعتقدون الاكثر على الاقل ويقسمون الغائب على الشاهد والافلا تحقق للمهمات في جميع الاجسام
 ويحتمل ان يكون الغيبة قول الشرح عموم اعتبارها في سائر الاجسام اعتبارا منى على الامور العرفية فان العوام
 لم يعتبروا الامور العرفية ويعملون بموجبها ولذلك جعلهم معبرين لذلك والافلا تحقق لاعتبارهم ذلك فافهم **قوله**
 ان كرة الارض كل ذلك من الافلاك الستة وكذا كرة الماء مع الارض وكرة الهواء معهما وكرة النار مع الثلاثة ليست
 لها جهات فان هذه المذكورات جميع اطراف امتداداتها فوق والتحت في داخل الكل هكذا قيل قال الفاضل الروي في
 حاشية شرح المواقف قال الفلك باعتبار الحركة الشرقية كرجل متعلق **قوله** اما الجنوب فيمينه الشرق
 واما رده المغرب وفوقه الجنوب وتحت الشمال وخلفه جهة سطحه الاعلى الذي يسمت اقدام من ربه الريح
 المسكون وقدامه خلافه واما باعتبار الحركة الغربية فيتبدل جهات الاقدام والخلف وذكر الامام في المباحث الشرقية
 ان القدام والخلف حاصلان للميوان حالتي الحركة والسكون واما غير الميوان فانها يعوضان لهاتان الجهتان عند الحركة
 فان الجهات التي اليها تكون قدما والتم منها الحركة تكون خلفا ومتى تغيرت الحركة تغير القدام والخلف ولذلك
 الجيوان فان قدامه وخلفه معينان بالطبع هذا كلامه فاعتبار قدام الفلك وخلفه على الوجه المذكور محل تأمل وانما
 يظهر اعتبارها عليه بالنسبة الى النصف الشرقي والحق ان اعتبار الفلك كالرجل المتعلق يتبع اعتبار القدام والخلف
 على الوجه المذكور وان اعتبارها بالنسبة الى اليمين واليسار الحركة وما منه فليس بلازم انتهى وانت ضيبر بان اعتبار
 القدام والخلف على الوجه المذكور يقتضي ان يعتبر الفلك كالرجل القائم قدما في النقطة الشمالية واما اعتبار
 كالرجل المتعلق فيقتضي ان يكون قدامه سطحه الاعلى الذي يسمت رؤس من ربه الريح المسكون وخلفه خلافه
 لا لا يخفى نعم اقول الانسب ان يعتبر كل فلك يتمركز من المغرب الى المشرق كالرجل القائم وجهه نحو المشرق
 ويمينه ويأده نحو قطبيه وكل فلك يتمركز الى الغرب كالرجل القائم وجهه نحو المغرب

والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

تمت الكتاب بعون الله الملك
 الوهاب

